

التعليق على  
قانون العقوبات

في المواد المدنية والتجارية والجنائية  
في ضوء الفقه والقضاء

الطبعة الأولى

دار النشر  
الطبعة الأولى

المستشار  
بجامعة القاهرة  
رئيس محكمة









التعليق على  
" قانون الإثبات "

في المواد المدنية والتجارية والجنائية  
في ضوء الفقه والقضاء

إبراهيم سيد أحمد

رئيس المحكمة

ماجستير في القانون حاصل على دوره تدريبيه  
في المدرسة القومية للقضاء الفرنسي بباريس ١٩٩٤  
باحث مكتوراه في القانون المدني  
عضو بالجمعية المصرية للقانون المدني

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

دار العدالة

٨٥ شارع محمد فريد - القاهرة

e - mail Dar\_El adalh @ yahoo . Com

٠١٢٣٣٧٣٧٤٨ - ٠١٢٢٤٣٨٠٩٩ - ٣٩٥٥٢٧١ - ٣٩١٦١ ٣٥



بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربى زذى علما"

صدق الله العظيم



**إهداء**

**لكل من زوجتي**

**وأبنائي محمود و مصطفى**



## الفرع الثاني

### الإدعاء بالتزوير

لقد عالج المشرع المصري الإدعاء بالتزوير في المواد المدنية والتجارية في المواد من ٤٩ حتى ٥٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٢ للصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨.

### المادة (٤٩)

ولقد نص المشرع في المادة ٤٩ من قانون الإثبات على أنه " يكون الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ، وتبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها وإلا كن باطلاً.

ويجب أن يعلن مدعى التزوير خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بمنكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته بها ، وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه ."

### التعليق

١ - وإن التزوير هو تغيير الحقيقة في أحد المحررات على النحو الذي حدده قانون العقوبات ، والإدعاء بالتزوير في الدعاوى المدنية يأخذ أحد شكلين أولهما دعوى التزوير الفرعية وذلك بمناسبة دعوى منظورة أمام القضاء ويقوم أحد الخصوم بالطعن على مستند مقدم فيها ، والشكل الآخر هو دعوى التزوير الأصلية ، وإن القصد من الإدعاء بالتزوير هو إثبات عدم صحة المستند رسمياً أو عرفياً ، ويجوز إثبات الطعن بالتزوير بكافة طرق الإثبات ، ولا يستطيع الطعن بالتزوير إلا من كان طرفاً في المستند المطعون عليه وعلى هذا النحو فإن الغير ليس لهم إلا رفع دعوى التزوير الأصلية ، يستطيع مقدم المستند في الدعوى أن يقوم بالطعن عليه بالتزوير إذا ما تناوله العبث فيما بعد.

٢ - ويتعين على الطاعن في تقرير الطعن بالتزوير أن يحدد مواضع التزوير المدعى بها ففي حالة التزوير المادي يجب إيضاح ما إذا كان التزوير قد أنصب على الصلب أو التوقيع وفي حالة التزوير المعنوي يجب إيضاح طريقة التزوير وما هي الواقعة غير الصحيحة التي صوّرت في صورة واقعة صحيحة أو كيفية تغيير إقرار نوى الشأن ، ولقد رتب المشرع جزاء على عدم تحديد مواضع التزوير في تقرير الطعن بالتزوير وهو البطلان وكذلك إذا ما كانت الشواهد على التزوير قد شابها الغموض ، والطعن بالتزوير يجوز إيداعه في أية حالة تكون عليها للدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة ثاني درجة ولكن يجب ملوك طريق الطعن بالتزوير قبيل قفل باب المرافعة في الدعوى ، والطعن بالتزوير لا يرد عليه التقادم ، والإدعاء بالتزوير يخضع لإنتقضاء الخصومة من حيث الترك والإنتضاء.

٣ - والطعن بالتزوير إنما يكون بتقرير في قلم الكتاب ثم إعلان الخصم المطعون ضده بمذكرة يبين فيها الطاعن شواهد التزوير ، وميعاد الثماني أيام يمتد إذا ما صادف اليوم الأخير يوم عطلة فهذا يمتد الميعاد إلى يوم العمل التالي ، وإذا ما تعدد المطعون ضدهم في الطعن بالتزوير وتم إعلان بعضهم في الميعاد ولم يعلن للباقيين فهذا لا يجوز الحكم بسقوط الطعن بالتزوير.

٤ - وبصدد الطعن بالتزوير أمام محكمة النقض فإنه يلاحظ أن الطعن بالنقض لا ينقل الدعوى إلى محكمة للنقض بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه ويطرح عليها الخصومة بكافة عناصرها كما هو الشأن في الاستئناف وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التي ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفي حدود الأسباب التي يوردها في صحيفة طعنه وفي نطاق ما يجيز للقانون إثباته أمام محكمة النقض من ذلك مما يتأتى مع القول بعدم جواز التمسك أمامها بوجه من أوجه الدفع لم يسبق إيداعه أمام محكمة الموضوع ما لم يكن متعلقاً بالنظام العام بشروطه ، وعليه فإن الطعن بالتزوير على مستند في الدعوى أمام محكمة النقض لا يحوز أن يكون جديلاً موضوعياً في صحة دليل سبق تقديمه في الدعوى وغير متعلق بالنظام العام ويكون غير مقبول.



٥ - وإذا ما كان من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ١٤٧ من القانون المدني أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون ومن ثم فلا يعت بتعديل نصوص عقد يستقل أحد المتعاقدين بإستحداثه بإرادته المنفردة وعلى ذلك فإذا ما حرر إتفاق تناول نصوص العقد بالتعديل وحمل المحرر توقيع المتعاقدين معاً فإن ثبوت تزوير توقيع أحدهما من شأنه أن يبطل الإتفاق برمته ولا ينتج ما أثبت به من حصول تعديل للعقد ثمة آثار قانونية سواء بالنسبة للمتعاقدن الذي ثبت تزوير توقيعيه أو المتعاقد الآخر الذي كان توقيعيه صحيحاً.

٦ - وإن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد أحتج بالورقة في دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريقةالذي رسمه القانون في المواد من ٤٩ حتى ٥٨ من قانون الإثبات ، نللك أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة لدفاع في موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة المطروح إعيها هذا الموضوع أن تنظره ، وهو ما يشكل قاعدة أمره تتعلق بالنظام العام وإنه كان الأصل عدم جواز الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض على الأوراق والمستندات التي كانت مطروحة أمام محكمة الموضوع ولو لم يكن قد طعن فيها بالتزوير أمامهما بإعتباره مسبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة للنقض إلا أنه إستثناء من هذا الأصل إذا بنى الطعن على وقوع بطلان جوهري في الحكم المطعون فيه مرده وقوع تزوير في محضر جلسة المرافعة الختامية المتضمن إثبات حجز الدعوى للحكم وتحديد الأجل المصرح للخصوم خلاله بتقديم مذكرات وأنه يترتب على هذا التزوير إخلال محكمة الإستئناف بحق دفاع أحد الخصوم فإنه لهذا الخصم الذي تعذر عليه إكتشاف التزوير قبل صدور الحكم المطعون فيه أن يسلك سبيل الإدعاء بالتزوير المنصوص عليه بالمواد من ٤٩ حتى ٥٨ من قانون الإثبات أمام محكمة النقض ، ولا يقبل منه في هذه الحالة الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لإقتارها الشرط الأساسي المقرر لقبولها وهو ألا تكون الورقة المدعى بتزويرها قد أحتج بها أمام القضاء.

٧ - وإنه لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور رفع دعوى أصلية بتزويره يختصم فيها من بيده المحرر ومن يفيد منه ومناط نللك عدم الإحتجاج بالمحرر المدعى بتزويره في دعوى ينظرها القضاء وإلا تعين

على مدعى التزوير التقرير به في قلم الكتاب طبقاً للإجراءات التي رسمها قانون الإثبات وعلى ذلك فإن مجرد تقديم المحرر المزور أو التمسك بدلائله في محضر إداري أو الإدعاء الجنائي بشأنه دون أن تفصل المحكمة الجنائية فيه لا يمنع مدعى التزوير من رفع دعوى أصلية بتزويره.

٨ - ومن المقرر قانوناً أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت وكونها صحيحة وعلى من يدعى مخالفتها إقامة الدليل على ذلك ، وإنه عند قيام تعارض بين الحكم وبين ما أثبت بمحضر الجلسة فإن العبرة بما أثبت بالحكم ولا يجوز للخصم أن يجدد ما أثبت به لو بمسودته من بيانات إلا بطريق الطعن عليهما بالتزوير وفقاً للإجراءات التي لوجيها القانون ، وهو رخصة قررهما المشرع للخصم له إن يشاء استعمالها دون الحاجة إلى الترخيص بذلك من المحكمة.

٩ - وإذا ما ادعى أحد الخصوم في منازعة منظورة أمام القضاء أن هناك تزوير في الخاتم الخاص به على عقد البيع موضوع النزاع على سند من القول بأن المطعون عليه قد غافله وحصل على هذا الختم وبصم به على ذلك للعقد فإن ذلك الطعن بالتزوير في حقيقته تزوير معنوي ، وإذا ما إنتفتت المحكمة عنه فيكون حكمها قد شاب عيب القصور والفساد في الاستدلال.

١٠ - وحتى يكون الإدعاء بالتزوير مقبولاً فلا بد من تحديد مواضع التزوير التي يدعيها الطاعن وإلا يكون الجراء على مخالفة ذلك هو البطلان وإن المعول عليه في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الإدعاء به ومن ثم فلا يجوز إضافة مواضع أخرى في منكرة شواهد التزوير وفي دفاع مدعى التزوير أمام المحكمة.

١١ - ومن المقرر قانوناً إنه وإن كان لصاحب الشأن أن يسلك طريق الطعن بالتزوير بعد الطعن بالجهالة إلا أن ذلك مشروط ألا تكون المحكمة قد حسمت النزاع في شأن صحة الورقة المطعون فيها أما إذا كانت قد حسمته ، فإن ذلك يكون منها قضاء في شق من الدعوى مطروح عليها ويكون لقضائها هذا حجية الشيء المحكوم في ويكون النزاع في هذا الشق قد خرج عن ولاية المحكمة بالفصل فيه فلا يجوز لصاحب الشأن بعد ذلك أن

يسلك سبيل الإدعاء بالتزوير إلا إذا كان الإدعاء يتناول وقائع جديدة لم يتناولها الطعن بالجهالة.

١٢ - وإذا ما أثير طعن بالتزوير على مستند مقدم في منازعة من منازعات الأحوال الشخصية فإنه يتعين إتباع طريق الطعن بالتزوير المنصوص عليه في قانون الإثبات ، ولكن محكمة الإفلاس غير ملتزمة بإتباع القواعد والإجراءات الخاصة بالفصل في الإدعاء بتزوير سند الدين فقضاؤها بعدم جدية المنازعات في السند وبشهر الإفلاس في حكم واحد معاً لا يعيب الحكم ، وإن سلطة محكمة الإفلاس لا تتسع لحسم الخصومة في الإدعاء بالتزوير إذ أن من حق محكمة الإفلاس إستظهار مدى جدية المنازعة في سند الدين وما تقرره المحكمة بشأن جدية الإدعاء بالتزوير من عدمه لا يجوز حجية أمام محكمة الموضوع المختصة بالفصل فيه ، وإن تقدير مدى جدية الطعن بالتزوير والمنازعة في سند الدين محل دعوى الإفلاس من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب ماثلة.

١٣ - ويجدر بالملاحظة إنه وإن كان الإدعاء بتزوير محرر يحول دون التمسك بعد ذلك بالدفع بالإنكار أو الجهالة على التوقيع الولد على هذا المحرر إلا أن الدفع بالإنكار أو الجهالة أو الإخفاق في ذلك لا يحول دون الإدعاء بعد ذلك بتزوير المحرر ويأخذ الولد أو الخلف حكم المورث في هذا الشأن.

١٤ - وإن الورقة المطعون عليها بالتزوير هي صميم الخصومة ومدارها بحيث إذا أغفلت المحكمة الإطلاع عليها فإنه يستتب على ذلك بطلان الحكم ، وإن الحكم يسقط الإدعاء بالتزوير لعدم إعلان مذكرة شواهد التزوير في الثمانية أيام التالية للتقرير به هو أمر جوازي للمحكمة.

١٥ - ولا يوجد في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف أو صوريته بعد الإخفاق في الإدعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لإختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر إذ يقتصر الأمر في الإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعويض للتصرف ذاته من حيث صحته أو بطلانه فإذا ما ثبتت للمحكمة فساد الإدعاء

بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً.

١٦ - وإن تزوير الأوراق العرفية يتمع لكل تغيير له أثر مادي يظهر على المحرر بعد تحريره ، وإذا لم يتمعك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بتزوير المحرر فإنه لا يستطيع أن يتمعك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض إذ أن ذلك يعتبر سبباً جديداً غير مقبول.

١٧ - ومن المقرر قانوناً وفقاً لحكم المادتين ٤٩ ، ٥٩ من قانون الإثبات أن الإدعاء بالتزوير على المحررات إما أن يكون بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التي يحتج فيها بالمحرر وفي أية حلة كانت عليها الدعوى وذلك بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة التي تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة إذ لم يكن قد تم الإحتجاج بعد بهذا المحرر وعلى أن تتبع في الحالتين ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها بشأن تحقيق الإدعاء والحكم فيه مما مفاده أن لكل من الطريقتين كيانه وشروطه التي يستقل بها في مجال إيدائه مما يمتنع معه وجه الجمع بينهما في هذا الصدد بمعنى أنه إذا كان الإحتجاج بالمحرر قد تم فعلا في دعوى مقامة إستناداً إليه فإن هذا الإدعاء بتزويره يكون عن طريق إيدائه كطلب عارض والتقرير به في قلم للكتاب كما أن رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الإحتجاج بالمحرر يكفى لقيام الإدعاء بتزويره في مواجهة دعوى الإحتجاج التي ترفع بعد ذلك ودون حاجة إلى إعادة إيدائه كطلب عارض فيها.

١٨ - وإن إيداء الإدعاء بالتزوير بطريق الطلب العارض أو بطريق الدعوى الأصلية كاف لقيام الإدعاء وتحقق آثاره لحين الفصل فيه ومقتضى ذلك هو عدم جواز البت في موضوع المحرر ووجوب وقف الخصومة الأصلية لحين البت في أمر تزويره ذلك أنه وإن كان المشرع لم ير في صدد تناوله لنصوص الإدعاء بالتزوير في قانون الإثبات داعياً للنص على وقف الدعوى بسبب الإدعاء فيها بالتزوير بإعتبار أنه وعلى ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى وأن السير في تحقيقه هو من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه ذلك شأن أية مسألة عارضة أو أية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباته إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم إلا أن وقف

الفصل في الموضوع الذي يجرى الإستناد فيه إلى المحرر بسبب قيام الإدعاء بتزويره مقرر في ذلك بحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي نقض بانه<sup>٢</sup> في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أولية لازمة للحكم في الدعوى والمطروح أمرها على محكمة أخرى مختصة بها كأن يكون أمر التزوير مطروحاً من قبل أمام محكمة أخرى بدعوى تزوير أصلية أو بدعوى جنائية إذ يتعين في هذه الأحوال وقف دعوى الإحتجاج بالمحرر لحين الفصل في أمر تزويره.

١٩ - ووفقاً للمستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإتخاذ إجراء معين من إجراءات الإثبات متى وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها ، والطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى إنما هو وسيلة من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها كامل السلطة في تقدير القوة التبدلية لعناصر الدعوى المطروحة على بمات البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها، أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع لمحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأي فيها ، والنظر بالطعن بالتزوير لا يحتاج إلى ترخيص أو إذن من المحكمة وإنما يجوز أن يتم أثناء تنوال الدعوى بالجلسات أو قبل الجلسة المحددة لنظرها ومن ثم فإنه لا على المحكمة أن تستجيب إلى طلب الخصم بتأجيل نظر الدعوى لإتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير.

٢٠ - وإن الحكم بقبول بعض شواهد التزوير ونسب قسم أبحاث التزيف التزوير لتحقيقها دون البعض الآخر فإن هذا مؤداه إرجاء الفصل في موضوع الإدعاء بالتزوير إلى ما بعد إنتهاء التحقيق على أساس جميع الشواهد القائمة في الدعوى وما يستجد نتيجة للتحقيق.

٢١ - وإن لإثبات التزوير إنما يجوز بكافة الإثبات القانونية من بينها القرائن فإذا ما قضت المحكمة برفض الطعن بالتزوير لعجز الطاعن عن

تقديم أوراق لأجل المضاهاة على التوقيع المنسوب إليه على الورقة المطعون عليها ودون تحقيق باقي شواهد التزوير المقدمة للتدليل على تزوير صلب الورقة في إن الحكم يكون معيباً بسبب الفساد في الاستدلال.

٢٢ - ويثار التساؤل عما إذا كان يجوز الطعن على العقد الرسمي أو العرفي الصوري سواء صورية مطلقة أو نسبية بالتزوير ، فهنا يجدر بالملاحظة أنه تختلف الصورية المطلقة عن الصورية النسبية التي لا تتناول وجود العقد وإنما تتناول تاريخه أو نوعه أو ركناً فيه أو شرطاً من شروطه أو شخص المتعاقدين كما تختلف الصورية عن التزوير لأن كلا المتعاقدين عالم بالصورية ومتواطئ عليها مع الآخر فلا يجوز إذن الطعن في العقد الرسمي أو العرفي بالتزوير بسبب صوريته.

**المادة (٥٠)**

ولقد نص المشرع في المادة ٥٠ من قانون الإثبات على أنه " على مدعى التزوير أن يسلم قلم الكتاب المحرر المطعون فيه إن كان تحت يده - أو صورته المعلنّة إليه - فإن كان المحرر تحت يد المحكمة أو الكاتب وجب إيداعه قلم الكتاب. "

**المادة (٥١)**

ولقد نص المشرع في المادة ٥١ من قانون الإثبات على أنه " إذا كان المحرر تحت يد الخصم جاز لرئيس الجلسة بعد إطلاعه على التقرير أن يكلف فوراً أحد المحضرين بتسليم ذلك المحرر أو بضبطه وإيداعه قلم الكتاب.

فإذا امتنع الخصم عن تسليم المحرر وتعرض بضبطه إعتبر غير موجود ولا يمنع هذا من ضبطه فيما بعد إن أمكن. "

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإذا ما رفعت دعوى تزوير أصلية وقد طلب المدعى فيها رد وبطلان سند ولم يكن هذا المحرر تحت يده وفي ذات الوقت قد امتنع المدعى عليه عند تقديم السند المطعون عليه بالتزوير وتعدّر على المحكمة ضبطه تعين عليها أن تقضى في دعوى التزوير الأصلية بإنهاء الدعوى ، وإذا ما كان المحرر تحت يد المحكمة أو للكتاب وجب إيداعه قلم الكتاب ، وفي حالة دعوى التزوير الفرعية ولم يكن السند مرفقاً بملف الدعوى فهنا يتعين على المحكمة أن تعيّن السند غير موجود وتنتظر الدعوى على هذا الأساس ، وإذا لم يكن وجود المحرر في أوراق الدعوى لسبب لا دخل لإرادة الخصم فيه فإنه على المحكمة في دعوى التزوير الفرعية أن تفصل أولاً في مسألة صحة المحرر أو تزويره ثم تنتظر موضوع الدعوى على هذا الأساس.



### المادة (٥٢)

ولقد نص المشرع في المادة ٥٢ من قانون الإثبات على أنه "إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستدللاتها لإقناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره ورأت أن إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز أمرت بالتحقيق".

### التعليق

١ - ويجب أن يكون الإدعاء بالتزوير منتجاً أي مؤثراً في الدعوى الأصلية بحيث إذا ما كان الطعن بالتزوير غير منتج فهذا يتعين على المحكمة أن تقضى بإنهاء إجراءات الطعن بالتزوير ، وإذا ما كان الطعن بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستدللاتها لإقناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره ورأت أن إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز أمرت بالتحقيق ولا بد أن تفحص المحكمة شواهد التزوير حتى تتأكد من أن شواهد الطعن بالتزوير منتجة بحيث تمكن الطاعن من إثبات التزوير ، وحتى تقوم المحكمة بإجراء التحقيق في حالة الطعن بالتزوير فلا بد أن يكون الطعن بالتزوير منتجاً أي أنه إذا ما ثبت صحة أو تزوير المستند المطعون عليه فإن هذا يؤثر في تكوين عقيدة المحكمة ويؤثر على الفصل في الدعوى وأن يكون إجراء التحقيق جائزاً وإلا تحكم المحكمة برفض الطعن بالتزوير ، ولا بد أن تكون وقائع الدعوى ومستدللاتها غير كافية لتكوين عقيدة المحكمة حتى تقوم بإجراء التحقيق ، والقول بأن شواهد الطعن بالتزوير منتجة في النزاع إنما هي مسألة موضوعية تدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع طالما أقامت قضاها على أسباب مثقفة.

٢ - وعلى هذا النحو فإن يشترط لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع فإذا كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعنى على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى.

٣ - ولقاضى الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمه القانون بإجراء تحقيق متى إطمأن إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها.

٤ - وإن الإثبات جائز بكل طرق الإثبات في دعوى التزوير ومن ثم يكون لقاضى الموضوع السلطة في تقدير الأدلة التى يأخذ بها فسي ثبوت التزوير ، ومن ثم فلا تتربى على المحكمة في حالة عجز المدعى بالتزوير عن إثباته البينة إن هي إطمأنت إلى ثبوته من القرائن مادامت مؤدية إلى ما استخلصته منها.

٥ - وإن دعوى التزوير لا يجب حتماً أن تمر على مرحلتين الأولى مرحلة تحفي الأدلة والثانية مرحلة الفصل في الدعوى إذ هذا إنما يتحقق عملاً في حالة ما إذا رأت المحكمة من أدل التزوير ما هو منتج في إثباته لو صح وأمرت بتحقيقه أما إذا رأت من عناصر الدعوى أن هذه الأدلة بجملتها غير منتجة في إثبات التزوير أو أن في وقائع الدعوى ما يحضنها دون حاجة إلى تحقيقها كان لها من البدلية أن تقضى برفض دعوى التزوير وصحة السند.

٦ - وإن تقدير القرائن القضائية من سلطة قاضى الموضوع لا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة مؤدية إلى الدلالة التى يستخلصها هو منها وإقامة الحكم قضاءه بتزوير ورقة على قرائن مجتمعة ليس للطعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها.

٧ - وإن قبول محكمة الموضوع لشاهد من شواهد التزوير لتحقيقه لا يعنى أنها رفضت دلائل التزوير الأخرى التى أوردها مدعى التزوير بتقرير الطعن أو بمنكرة للشواهد ويبقى لها الحق في تحقيقها توصلاً إلى الإقتناع بصحة الورقة أو تزويرها.

٨ - وإنه يشترط لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في السزاع فإن كان غير ذي لثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، وإن مسألة تقدير كون الطعن بالتزوير منتجاً من عدمه من سلطة محكمة الموضوع.

٩ - والحكم الذي يصدر من المحكمة قبل الفصل في الموضوع ويفصل في شق من النزاع تستند به المحكمة ولايتها فإذا ما فصلت المحكمة في كون الإدعاء بالتزوير منتج فلا يمكن من بعد مناقشة ما فصلت فيه المحكمة ، فقضاء المحكمة بقبول الإدعاء بالتزوير ونسب خبر لتحقيقه إعتباره قضاء قطعياً ويترتب على ذلك عدم جواز العدول عنه بحكم آخر على أساس مغاير لذلك.

### المادة (٥٣)

ولقد نص المشرع في المادة ٥٣ من قانون الإثبات على أنه " يشتمل الحكم الصادر بالتحقيق على بيان الوقع التي قبلت المحكمة تحقيقها والإجراءات التي رأت إثباتها بها وعلى سائر البيّنات المذكورة في المادة ٣٢. "

### التعليق

١ - ولقد نص المشرع في المادة ٣٢ من قانون الإثبات على أنه " يشتمل منطوق الحكم الصادر بالتحقيقات على :

(أ) نذب أحد قضاء المحكمة لمباشرة للتحقيق.

(ب) تعيين خبير أو ثلاثة خبراء.

(ت) تحديد اليوم والساعة للذين يكون فيهما التحقيق.

(ث) الأمر بإيداع المحرر للمقتضى تحقيقه فلم الكتاب بعد بيان حالته على الوجه المبين بالمادة السابقة. "

٢ - ولقد نص المشرع في المادة ٣١ من قانون الإثبات على أنه " يحرر محضر تبين به حالة المحرر وأوصافه بياناً كافياً ويوقعه رئيس الجلسة وكاتب المحكمة والخصوم ويجب توقيع المحرر ذاته من رئيس الجلسة والكاتب. "

٣ - وإذا ما قبلت المحكمة بعض شواهد التزوير فإنها توضح في الحكم تلك الشواهد وما يحتاج بشأنها من تحقيق ، وإن إثات الإدعاء بالتزوير يجوز فيه لمحكمة الموضوع أن تستند إلى القرائن وشهادة الشهود ولا عبرة فيه بقيمة الإلتزام المثبت بالورقة المطعون عليها ، والتزوير إما مادي أو معنوي والتزوير المادي قد يكون معاصراً لتحرير المحرر المطعون عليه أولاً حقاً عليه وأما التزوير المعنوي إنما يكون بعد تحرير المحرر.

### المادة (٥٤)

ولقد نص المشرع في المادة ٥٤ من قانون الإثبات على أنه "يجرى التحقيق بالمضاهاة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في الفرع السابق ويجرى التحقيق بشهادة الشهود وفقاً للقواعد المقررة لذلك".

### التعليق

١ - وتحقيق الطعن بالتزوير إما أن يتم بطريق المضاهاة أو بشهادة الشهود ، وسلوك أحد هذين السبيلين هو أمر متروك للمحكمة ، ويجز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة طرق الإثبات ومنها القرائن القانونية ومن ثم فلا تتريب على محكمة الموضوع إن هي أقامت قضاءها بصحة الورقة على ما إطمأنت إليه من القرائن مادامت مؤدية إلى ما يستخلصته منها.

٢ - ومحكمة الموضوع غير ملتزمة برأي الخبير الذي تنتدبه لإثبات حقيقة الحال في الورقة المطعون عليها بالتزوير إذ إن لها أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها. وشرط ذلك إقامة حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهت إليه.

٣ - وفي حالة الطعن بالجهالة ونفي الوارث علمه بأن التوقيع على الورقة العرفية هي لمورثه وحلقه اليمين على ذلك فإن ذلك مؤداه زوال قوة الورقة في الإثبات مؤقتاً وعل المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها ، وفي حالة عدم كفاية وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة بشأن صحة التوقيع فهنا تلتزم محكمة الموضوع بإجراء التحقيق إما بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بالإجرائين معاً.

**المادة (٥٥)**

ولقد نص المشرع في المادة ٥٥ من قانون الإثبات على أنه " للحكم بالتحقيق عملاً بالمادة ٥٢ يوقف صلاحية المحرر للتنفيذ دون إخلال بالإجراءات التحفظية."

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإنه قد رتب المشرع نتيجة على صدور حكم بالتحقيق وهي وقف صلاحية المحرر للتنفيذ بإعتباره سنداً تنفيذياً ، ولكن تلك النتيجة لابد من صدور الحكم وليس مجرد التقرير بالطعن بالتزوير وإعلان شواهد.

### المادة (٥٦)

ولقد نص المشرع في المادة ٥٦ من قانون الإثبات على أنه " إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه حكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه.

ولا يحكم عليه بشئ إذا ثبت بعض ما إدعاه."

### التعليق

١ - وتعتبر المادة ٥٦ هي جزاء رتبته المشرع على مدعى التزوير عندما يعجز عن إثبات الإدعاء بالتزوير ومقط حقه في إدعائه أو رفض الطعن بالتزوير ، ولكن لا تحكم المحكمة بالغرامة إذا ما حكم لمدعى التزوير ببعض ما إدعاه ، ولا يجوز الحكم بصحة المحرر أياً كان نوعه وفي الموضوع معاً إذ يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من تقديم أوجه دفاع أخرى.

٢ - ولقد نص المشرع في المادة ٤٤ من قانون الإثبات على أنه " إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته اخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت نظره اقرب جلسة."

٣ - وعلى هذا النحو فإذا كان المشرع قد حظر بالمادة ٤٤ من قانون الإثبات على محكمة الموضوع معاً وألزمها بتحديد جلسة لنظر الموضوع فقد توحى إتاحة الفرصة للخصوم لإبداء ما يعين لهم من أوجه دفاع أو أدلة جديدة فيما لم يفصل فيه عن موضوعها ومن ثم يجوز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الإدعاء بالتزوير ومن ثم فإذا ما استكتلت المحكمة على تعسف توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الإدعاء بالتزوير - وتكون قد رفضت توجيه اليمين فإن هذا الحكم يكون معيباً بعبء الفساد في الاستدلال.

٤ - والحكم بتغريم الطاعن بالتزوير في حالة سقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه هو حكم صادر قبل الفصل في الفصل وغير منهي للخصومة ومن ثم فهو لا يقبل الطعن على استقلال ولكن يتم الطعن

فيه مع الحكم الصادر في الموضوع ، ولابد أن تتطلع المحكمة على الورقة المطعون عليها بالتزوير وإذ يكفي في هذا الصدد أن تقوم المحكمة بالتأشير على المحرر المزور فقط أن تثبت ذلك في أسباب الحكم وإلا إذا أغفلت المحكمة ذلك فقد رتب المشرع جزاءً وهو بطلان الحكم.

٥ - وإن مناط الحكم بغرامة التزوير على هذا النحو هو القضاء بسقوط حق مدعى التزوير أو برفض طعنه فلا يجوز القضاء بها في غير هاتين الحالتين ، فإذا ما قضى الحكم بعدم قبول الطعن بالتزوير لكونه غير منتج في الدعوى الأصلية وقد لزم مدعى التزوير بالغرامة فهذا يكون ذلك الحكم قد خالف القانون ، والغرامة التي يحكم بها على مدى التزوير عند الحكم بسقوط حقه في إدعائه أو عجزه عن إثباته إنما هو جزاء رتبته المشرع وتحكم به المحكمة لصالح الخزنة العامة ومن تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصم الآخر في الدعوى ، فهذه الغرامة إنما هي جزاء مدني يحكم به على من فشل في إدعائه بالتزوير ولا تتعدد بتعدد الطاعنين متى كان إدعائه بالتزوير واحداً وحاصلاً في تقرير طعن واحد ومنصفاً على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها ، فتعدد الغرامة إنما يكون بتعدد الإدعاء ذاته سواء أكان في صحيفة دعوى تزوير أصلية أو في تقرير إدعاء أمام قلم للكتاب في دعوى قائمة.

٦ - وإن مناط الحكم بالغرامة هو سقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو رفضه ولا يحكم بها في حالة التنازل عن الطعن بالتزوير أو ترك الخصومة فيه أو في إحالة إنهاء إجراءات الإدعاء به بسبب تنازل المدعى عليه فيها عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه ، وإن شرط إعفاء مدعى التزوير من الغرامة هو ثبوت بعض ما إدعاء من تزوير لا ما يكون قد أبداه على سبيل الإحتياط من دفاع موضوعي آخر .

٧ - ومحكمة الموضوع غير مقيدة بدليل معين في إثبات التزوير أو نفيه وإقامة المحكمة حكمها بتزوير السند المطعون عليه على عدة قرائن متساندة إنما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع وهو منازعة أو جدل في تقدير الأدلة مما لا يجوز إثباته أمام محكمة النقض.



٨ - وإعمالاً للأثر الناقل للإستئناف فإن إذا ما رفضت محكمة أول درجة الإدعاء بالتزوير وتم رفض الإدعاء بالتزوير وتم إستئناف هذا الحكم فإن الطعن بالتزوير يكون مطروحاً على المحكمة الإستئنافية.

٩ - ويجدر بالملاحظة أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التي يلزم إثباتها في محضرها وبالأحرى في مدونات حكمها ، وعدم إيراد الحكم في أسبابه ما يفيد إطلاعه على المستند المطعون عليه بالتزوير يجعل من النعى عليه بالبطلان لعدم إطلاع المحكمة على ذلك المستند على غير أساس.

١٠ - ويتواتر قضاء محكمة النقض على أنه إذا ما إنتهى للخبير إلى عدم صلاحية البصمة الموقع بها على المحرر المطعون عليه للمضاماة لكونها مطموسة فإنه تبقى تحقيق صحتها خاضعة لقواعد الإثبات الأخرى ومن ثم فإنه يمكن إثبات حصول التوقيع بإعتباره واقعة مادية بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود.

١١ - ويتواتر قضاء محكمة النقض على أنه في حالة ثبوت صحة أحد التوقيعات المنسوبة إلى مدعى تزويرها يكفي وحده لرفض هذا الإدعاء لياً كان الأمر في مدى صحة باقي التوقيعات.

١٢ - ويتواتر قضاء محكمة النقض على أنه للقضاء ببرد وبطلان إعلان السند التنفيذي المطعون عليه بالتزوير يعني إهدار هذا الإعلان والتقدير ببطلانه وإعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه الآثار القانونية المترتبة عليه ويبطل التنفيذ تبعاً لذلك لأن بطلان الإجراء يستتبع بطلان الإجراءات اللاحقة عليه متى كان هو أساساً لها وترتبت هي عليه.

١٣ - ويجدر بالملاحظة أنه إذا ما قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بعدم إختصاصها نوعياً بنظر الدعوى فإن هذا يعتبر قضاء منه للخصومة في الطلب الأسلى ويترتب عليه زوال الخصومة في دعوى التزوير الفرعية.

### المادة (٥٧)

ولقد نص المشرع في المادة ٥٧ من قانون الإثبات على أنه " للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه.

والمحكمة في هذه الحالة أن تأمر بضبط المحرر أو بحفظه إذا طلب مدعى التزوير ذلك لمصلحة مشروعة."

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه في حالة الطعن بالتزوير فإن المطعون ضده يحق له إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها للدعوى بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون عليه بالتزوير، والمحكمة هنا وليس من تلقاء نفسها بل بناء على طلب مدعى التزوير ولوجود مصلحة مشروعة له أن تأمر بضبط المحرر أو بحفظه.

٢ - وعلى هذا النحو فإن لمن ادعى ضده بتزوير ورقة مقدمة منه أن ينهى إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الإجراءات بنزوله عن التمسك بتلك الورقة وذلك بغير توقف على قبول مدعى التزوير ولا يكون له سوى أن يطلب من المحكمة ضبط المستند المطعون عليه بالتزوير أو حفظه متى كانت له مصلحة مشروعة في ذلك، ويترتب على النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها إعتبارها غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني، وإن نزول المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بالورقة المدعى بتزويرها يترتب أثر قانوني وهو إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير بقوة القانون ومن ثم فليس للمحكمة من بعد أن تعرض لموضوع هذا الإدعاء، كما أن النزول عن التمسك بالورقة المدعى بتزويرها يترتب عليه عدم جواز الاستناد إلى هذه الورقة في إثبات الأمر الذي قُدمت من أجله وجعلها غير موجودة وغير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني.

٣ - والنزول عن التمسك بالمحرر المطعون عليه بالتزوير غير جائز أمام محكمة ثاني درجة إذا ما فصلت محكمة أول درجة في الإدعاء بالتزوير، ولا يوجد في القانون ما يمنع من بطعن على مستند بالتزوير أن يتنازل عن

طعنه ويتصلح مع خصمه في الدعوى متى توافرت فيه الأهلية اللازمة للتنازل والصلح.

٤ - والحكم الصادر في الطعن بالتزوير سواء بالقبول أو الرفض و بسقوط الطعن بالتزوير هو حكم لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ومن ثم فلا يجوز للطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، فلا يجوز الطعن بالإستئناف إستقلالاً في الحكم الصادر برفض الإدعاء بالتزوير ، وإن الحكم بالغرامة عند رفض الإدعاء بالتزوير إنما هو جزاء مقرر لمصالح الخزانة العامة فلا يجوز الطعن في ذلك الحكم إستقلالاً.

٥ - وإن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها - وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية توال مستعجلة والصادرة بوقف الدعوى - أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبري وقد هدف المشرع بذلك إلى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى ، وإن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها إعمالاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية للمنعقدة بين طرفي التنازع والحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامي الذي ينهي موضوع هذه الخصومة برمته وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو فرعية متصلة بالإثبات فيها.

٦ - وإن دعوى التزوير الفرعية وكذلك الدفع بالإنكار لا يعدو أن يكون كلا منهما دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى وبالتالي يدخل في تقدير قيمة الدعوى الأصلية المطعون فيها بالإنكار أو التي تم الإدعاء فيها بالتزوير ، ومن ثم فإن دعوى التزوير الفرعية تقدر قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لإختصاص القاضى الجزئي النهائي فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها في تقدير قيمتها ولا يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية.

### المادة (٥٨)

ولقد نص المشرع في المادة ٥٨ من قانون الإثبات على أنه "يجوز للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المتقدمة أن تحكم بسوء أي محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور.

ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين منها ذلك".

### التحليل

١ - ووفقاً لهذا للنص فإن يجوز للمحكمة حتى ولم يدع أمامها بالتزوير وأن تحكم برد أي محرر وبطلانه سواء كانت محكمة أول درجة أو ثاني درجة ، ولابد أيضاً أن يطن الخصم على ذلك المحرر حتى ولو لم يلجأ إلى إجراءات الطعن بالتزوير.

٢ - ولا يشترط لاستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من قانون الإثبات أن يكون قد ادعى أمامها بتزوير الورقة التي قضت بتزويرها إذ أن نص هذه المادة صريح في تخويل المحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة لها الحق في أن تحكم برد أية ورقة وببطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، ومن ثم فإنه لا تترتب على محكمة الموضوع إن هي لم تشأ أن تستعمل رخصة خولها لها القانون ولا يعيب الحكم عدم استعمال المحكمة حقها في أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها.

٣ - وللمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها بشأن التزوير المدعى به سلوك كافة سبل الإثبات المقررة في القانون بما في ذلك البيئة والقرائن بل إن للمحكمة طبقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن تحكم برد وبطلان أية ورقة وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة في القانون إذا ظهر بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وحسب المحكمة في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي إستبانت فيها ذلك سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل ، وكذلك فإنه لا يعيب الحكم عدم تصدي المحكمة إلى الطريقة التي وقع بها التزوير ولا هي ملزمة ببيان هذه الطريقة إذ يكفي

إقامة حكمها أن يثبت لديها أن المصدق المطعون فيه لم يصدر ممن نسب إليه لتقضى بتزويره.

٤ - ويجوز للمحكمة في حالة شكها في صحة الورقة المتمسك بها أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها إلى التحقيق إستعمالاً لحقها وذلك في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت المحكمة في ذلك فائدة للحقيقة ، فالمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير حسنها بيان الظروف والقرائن التي تبين من خلالها ، ولها أن تقيم قضاءها بالرد والبطلان على غير الشواهد التي يسوقها الطاعن بالتزوير.

٥ - ولمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى إطمأنت إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقتناعها بصحة الواقعة المدعى بتزويرها ولا عليها إن هي لم تتأ أن عمل رخصة خولها القانون فلا يعيب الحكم عدم إستعمال المحكمة حقها في أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها.

٦ - وللمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها برد وبطلان أي محرر إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور إلا أنه يتعين لصحة حكمها أن تقيم قضاءها على أسباب مائغة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

**المادة (٥٩)**

ولقد نص المشرع في المادة ٥٩ من قانون الإثبات على أنه لا يجوز لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره. ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالإوضاع المعتادة.

وتراعى المحكمة في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها القواعد المنصوص عليها في هذا الفرع والفرع السابق عليه.

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فلقد أجاز المشرع لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور أن يقوم برفع دعوى أصلية بصحيفة تودع قلم الكتاب ويطلب فيها القضاء برد وبتلّان محرر يخشى أن يستخدم ضده فيما بعد ، ولا بد على هذا النحو أن يكون لرفع هذه الدعوى صفة ومصلحة قانونية ومباشرة من تلك الدعوى وأن تحوى الصحيفة الأدلة والشواهد على ذلك للتزوير ، وعلى هذا النحو فإن رفع الدعوى هنا بموجب صحيفة تودع قلم الكتاب وإعلانها يقوم مقام التقرير بالطعن في قلم الكتاب والإعلان في دعوى التزوير الفرعية ، وتعتبر مسألة عدم جواز اللجوء إلى دعوى التزوير الأصلية إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء هي قاعدة متعلقة بالنظام العام وللمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها ، وإذا لم يكن لمن إحتج عليه بالورقة أن يملك سبيل الإدعاء بالتزوير كما إذا قدمت في دعوى مستعجلة فإنه يكون له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.

٢ - وإن إختصاص القضاء المستعجل يقف عند إتخاذ إجراء وقتي مبناءً ظاهر الأوراق ولا يمس أصل الحق وأنه لا يجوز الإتفاق على إسباغ إختصاص له بجاوز هذا الحد ، ومن ثم فالقضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية لأن الفصل فيها يقتضى الحكم بصحة السند أو برده وبتلّانه وهو قضاء في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل.

## المادة (٥٩)

٣ - ويتواتر قضاء محكمة النقض على أن دعوى التزوير الأصلية شرعية وعلى ما تقضى به المادة ٥٩ من قانون الإثبات لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور إذ يجوز له عندئذ أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ويكون ذلك بدعوى أصلية بالأوضاع المعتادة حتى إذا حكم له بذلك أمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبلا وأن مناط الإلتجاء إلى هذه الدعوى ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء لما إذا إحتج بالورقة في دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذي رسمه للقانون في المواد من ٤٩ حتى ٥٨ من قانون الإثبات ، ذلك أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في موضوع تلك للدعوى فلا يكون لغير المحكمة التي تنتظر هذا الموضوع أن تنتظره ومفاد ذلك أنه إذا أقيمت دعوى إحتج فيها خصم على خصمه بمستند وتكذب الخصم الذي أحتج عليه بذلك المستند سلوك سبيل الإدعاء بالتزوير منذ تدولها حتى القضاء فيها فلا تقبل من بعد دعواه الأصلية بالتزوير إذ يكون ما يخشى وقوعه من الاحتجاج عليه به قد وقع بالفعل.

٤ - وإن طريق دعوى التزوير الأصلية يظل مفتوحا لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور ضد من بيده ذلك المحرر طالما أن هذا الأخير لم يحتج به عليه في دعوى قضائية لإثبات الحق أو نفيه فلا يمنعه من سلوكه مجرد تقديم المحرر المزور أو التمسك بدلالته في محضر إداري أو مجرد قيام مدعى التزوير بالإدعاء للجنائي بشأنه ، طالما أن المحرر المزور لم يقدم إلى المحكمة الجنائية أو قدم إليها ولم نقل كلمتها فيه من حيث صحته أو تزويره.

### المبادئ القضائية

١ - إذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعنة قد اعتصمت بعقد يفيد إستئجار المورث لشقة للنزاع مفروشة ، فإقتصرت المطعون ضدها على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لمورثها وحلفت يمين عدم العلم ، وبدلاً من أن تقصر محكمة أول درجة التحقيق على إثبات ونفي الواقعة المتعلقة بالتوقيع إلتراماً بحكم المادة ٤٢ من قانون الإثبات ، شملت منطوق حكمها إثبات ونفي موضوع الإلترام في ذاته وهو إستئجار المورث شقة للنزاع خالصة ، وسمعت البيئة في شأنه فخالفت بذلك القانون إذ أهملت الفصل في أمر حصول التوقيع وتخلت بالتالي عن أن تقول كلمتها في شأن صحة العقد أو بطلانه قبل نظر موضوع الدعوى إعمالاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، ثم قضت في الموضوع وأسقطت من حسابها العقد المكتوب دون تحقيق أو تسبب مع ماله من أثر في تكوين عقيدة المحكمة بشأن ما إذا كانت شقة النزاع مؤجرة خالية لم مفروشة ... وإذ سائرتها محكمة الاستئناف والتفت عما أثارته للطاعنة أمامها نعيًا على الحكم الابتدائي وأغلقت بدورها أن تقول كلمتها في شأن صحة العقد أو بطلانه قبل نظر الموضوع ، ثم قضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب.

(نقض ٨ / ٤ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية)

٢ - الطعن بالإنكار والجهالة. سماح الشهود مقصور على إثبات واقعة التوقيع دون الإلترام ذاته. مقتضاه. نقيد المحكمة في تحقيق الدفع بالجهالة بإثبات حصول التوقيع مما نسب إليه أو نفيه. مادة ٤٢ إثبات إنتهاء إلى رد وبطلان العقد. لثراء. فقد المتمسك به سند ولا يبقى له إلا إثبات شروط التعاقد طبقاً للأوضاع التي نص عليها القانون. خلوص الحكم إلى صحة العقد بجعله حجة قبل من وقعه وخلفه طالما لم تهد هذه الحجة بسبب آخر.

(نقض ٨ / ٢ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٦٥٦٥ لسنة ٦٢ قضائية)

٣ - وحيث إن للطاعنة تنعي بالسبب الثاني من الطعن الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، والإخلال بحق الدفاع ، وفي



بيان ذلك نقول أنه قضى برفض إدعائها بتزوير المحرر المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ الذي أحتج به المطعون ضده عليها وفي الموضوع مما خالفها لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات التي توجب أن يكون نظر الإدعاء بالتزوير سابقاً على الفصل في موضوع الدعوى ، وقد أدى ذلك إلى حرمانها من إيداء أوجه دفاعها الأخرى ، مما يعيب للحكم المطعون فيه.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك بأنه وإن كان المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وفي قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو سقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع مما ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله من أن ينكم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً جديداً أخذاً بسان الإدعاء بالتزوير كان مقبولا ومتجاً في النزاع ، إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة إذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على مجرّد إدعائه بتزوير السند دون سلوك طرق الإدعاء بالتزوير ما يقتضيها بإستعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده وبطلانه. أما كان ذلك ، وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير ، ولوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون ذلك الإدعاء بتقرير في قلم للكتاب وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات لكي ينتج الإدعاء أثره القانوني ، وكان الثابت أن الطاعنة وإن أثارت أمام محكمة الموضوع أن المحرر المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ من صنع المطعون ضده الأول إلا أنها لم تسلك سبيل الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون ، فلا وجه لتطبيق حكم المادة ٤٤ من هذا القانون ، بالتالي فلا تثريب على المحكمة قانوناً إن هي قضت في موضوع الدعوى على إعتبار أن هذا المحرر صحيح ولم تر من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٥٨ مسألته البيان أنه مزور ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ الطعان رقماً ٦٩٣ ، ٧٠٣ لسنة ٥٤ قضائية)

٤ - القضاء في الإدعاء بالإتكاف وفي موضوع الدعوى معاً غير جائز. الدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار.

(نقض ٣ / ٣ / ١٩٩٣ للطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٦٢ قضائية)

٥ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معاً. صدور الحكم من محكمة أول درجة أو ثاني درجة. وجوب التقيد بهذه لقاعدة سواء كان الحكم من الأخيرة بالتأييد أو الإلغاء.

(نقض ٢٣ / ٣ / ١٩٩٤ للطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٩ قضائية)

(نقض ١٨ / ٥ / ١٩٩٣ للطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٦٢ قضائية)

٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات عدم جواز الجمع بين القضاء في الإدعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى بحكم واحد حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في الإدعاء بالتزوير من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى ، ومناطق ذلك أن يكون الإدعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ذا أثر في موضوع الدعوى.

(نقض ١٨ / ١ / ١٩٩٤ للطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٦٣ ق)

٧ - لما كان الاستئناف - وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات - ينقل للدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، فلا يجوز لمحكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها ، وكان البين من صحتي الاستئنافين رقمي ..... المتقدمين من الطاعنين أنها خلّتا من الطعن على الحكم المستأنف فيما قضى به في الإدعاء برد وبطلان التنازل المشار إليه ، وإنما يقتصر الأمر على مناقشة الدليل المستمد منه ، لما كان م تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض في أسبابه للطعن بالتزوير على إقرار التنازل المؤرخ ١ / ١٢ / ١٩٧٨ فإنه يكون بمنجاة من عيب القضاء في التزوير وفي موضوع الدعوى بحكم واحد.

( الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٤ )

٨ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر أياً كان نوعه وفي الموضع معاً. وجوب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضع. علة ذلك. عدم حرمان الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من تقديم أوجه دفاع أخرى. مادة ٤٤ إثبات.

( نقض ٢٦ / ٢ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٥٥٩٢ لسنة ٦١ ق )

٩ - عجز المستأنفين عن إثبات تزوير إحدى جلسات محكمة أول درجة بشأن ما ثبت فيه من مثولهم أمامها. لا يستتبع صحة ما نسب إليهم فيه من التسليم بطلبات المستأنف ضدها. علة ذلك. إقتصار الإدعاء بالتزوير على إنكار حضورهم في الجلسة دون التعرض لحقيقة ما نسب إليهم فيها. قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً. أثره. بطلان الحكم.

( نقض ٢٦ / ٢ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٥٥٩٢ لسنة ٦١ ق )

١٠ - الإدعاء بالتزوير. فقده مقومات. وجوده. غير منتج. أثر. إفتاء وجوب الفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير وبين الحكم في الموضوع. إبداء الطاعن دفاعه في الدعوى أمام محكمة أول درجة ولم يدع أن عدم إعلائته بحكم التحقيق قد فوت عليه دفاعاً نعيه على الحكم المطعون فيه أنه قضى في إدعائه بتزوير إعلان صحيفة الدعوى وحكم الإحالة للتحقيق وفي الموضوع معاً. غير مقبول.

( نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٥٥٦٢ لسنة ٦٢ ق )

١١ - لما كان المشرع إذ حظر بالمادة ٤٤ من قانون الإثبات على محكمة الموضوع الفصل في الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً ، ولزمها بتحديد جلسة نظر الموضوع قد توخى إتاحة الفرصة للخصوم لإبداء ما يعين لهم من أوجه الدفاع أو أدلة جديدة فيما لم يفصل فيه عن موضوعها ، ومن ثم يجوز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الإدعاء بالتزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على تصف توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها

بعد رفض الإدعاء بالتزوير ورتب على ذلك وحده قضاءه برفض توجيهها  
يكون معيباً بالفساد في الاستدلال.

(نقض ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ قضائية)

١٢ - وحيث إنه بالنسبة للإدعاء بالتزوير الذي قرر به الطاعن في قلم  
كتاب هذه المحكمة على عقد إيجار شقة النزاع فإنه لما كان الطعن بطريق  
النقض لا ينقل الدعوى إلى محكمة النقض بحالتها التي كانت عليها قبل  
صدور الحكم المطعون فيه ويطرح عليها الخصومة بكافة عناصرها كما هو  
الشان في الاستئناف ، وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على  
المواضع التي ينعي بها الطاعن على الحكم للمطعون فيه وفي حدود الأسباب  
التي يوردها إلى صحيفة طعنه وفي نطاق ما يجيز التمسك أمامها بوجه من  
أوجه الدفع لم يسبق إيدؤه أمام محكمة الموضوع ما لم يكن متعلقاً بالنظام  
العام بشروطه ، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن في تقرير الإدعاء  
بالتزوير لا يعطو جدلاً موضوعياً في صحة دليل سبق تقديمه في الدعوى  
وغير متعلق بالنظام العام فإنه يكون غير مقبول.

(نقض ١٤ / ١١ / ١٩٧٩ السنة ٣٠ العدد الثالث ص ٥٣)

١٣ - وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثالث من السبب الرابع على  
الحكم المطعون فيه للقصور ، وفي بيانه يقول إن إدعاء المطعون ضده الأول  
بتزوير العبارة الواردة بالدفاتر المؤرخة ١ / ٧ / ١٩٧٨ قام على إختلاس  
بصمة ختمه وحدها أسفل هذه العبارة ، وإذا كان الطاعن قد تمسك بأن هذه  
العبارة مزيلة أيضاً بإمضاء للمطعون ضده الأول وهو ما يكفي وحده  
لصحتها فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يعرض إلى هذا الدفاع وأقام قضاياه  
برد وبطلان هذه العبارة على مجرد إختلاس بصمة الختم أسفلها ، يكون  
معيباً بالقصور.

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الإدعاء بالتزوير إنصب على  
العبارة الواردة بالفاتورة على سند من عدم صدورهما من المطعون ضده  
الأول وإختلاس توقيعها أسفلها ، وكان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه  
سائغاً للقارئ التي أوردها من أن هذه العبارة لم تصدر من المطعون ضده  
الأول يكفي لحمل قضاياه برد وبطلان هذه العبارة حتى ولو صح أنها مزيلة

## المادة (٥٩)

بإمضاء المطعون ضده الأول، فإن دفاع الطاعن الذي قام عليه النعى بهذا الوجه يكون دفاعاً غير جوهري لا يعيب الحكم بالقصور إغفاله الرد عليه.

## (نقض ٦ / ١٢ / ١٩٨٤ الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ قضائية)

١٤ - من الأصول المقررة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ، ومن ثم فلا يعتد بتعديل نصوص عقد مستقل أحد المتعاقدين بإستحداثه بإرلته المفردة ، وينبني على ذلك أنه إذا ما حرر إتفاق تناول نصوص العقد بالتعديل وحمل المحرر توقيع المتعاقدين معاً فإن ثبوت تزوير توقيع أحدهما من شأنه أن يبطل الإتفاق برمته ولا ينتج عما أثبت به من حصول تعديل للعقد ثمة آثار قانونية سواء بالنسبة للمتعاقد الذي ثبت تزوير توقيع له أو للمتعاقد الآخر الذي كان توقيعاً صحيحاً.

## (نقض ٩ / ٢ / ١٩٨٩ الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ قضائية)

## (نقض ١٧ / ١٢ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الأول ص ٥٤٨)

١٥ - تمسك الطاعنة في صحيفة الاستئناف بتزوير الإقرار المؤرخ ١٧ / ١٠ / ١٩٧١ نون أن تسلك إجراءات الإدعاء بالتزوير المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات بما يعد منها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنكاراً لما نسب إليها من توقيع ببصمة الختم على الإقرار المشار إليه وفقاً للمادة ١٤٥ من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحقق لها هذا الإدعاء بالإنكار، ولقد الحكم الابتدائي على سند من مجرد أن الطاعنة لم تذكر صراحة الختم المنسوب إليها على الإقرار سالف البيان - يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بالقصور في التسبيب.

## (نقض ٢ / ٤ / ١٩٨٧ سنة ٣٨ الجزء الأول ص ٥٤٧)

١٦ - وحيث إن هذا النعي مردود ذلك بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الإجراءات إنها روعيت صحيحة وعلى من ينعي

مخالفتها إقامة الدليل على ذلك ، وإثمه عند قيام تعارض بين الحكم وبين ما أثبت بمحضر الجلسة فإن العبرة بما أثبت بالحكم ولا يجوز للخصم أن يجحد ما أثبت به أو بمسودته من بيانات إلا بطريق الطعن عليهما بالتزوير وفقاً للإجراءات التي أوجبها القانون ، وهو رخصة قررها المشرع له إن شاء يستعملها دون حاجة إلى الترخيص له بذلك من المحكمة. لما كان البين مسن الصورة الرسمية للحكم الابتدائي أنه صدر من هيئة مشكلة من ثلاثة قضاة ومهندس فإنه يكون صادراً وفقاً لتشكيل المحكمة الذي أوجبه نص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا عبرة في ذلك بعدم توقيعه على مسودة الحكم ، لأن هذه النصوص - وعلى ما هو مقرر بقضاء هذه المحكمة لم يجعل للمهندس الملحق بتشكيل المحكمة الميمنة به صوتاً معدوداً في المدولة ، ولا يجوز للطاعة جحد ما أثبت بالحكم في هذا الخصوص متى سكنت عن إتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير المنصوص عليها في المواد من ٤٩ إلى ٥١ من قانون الإثبات ، ولا يجيبها التحدي بأن المحكمة تملك من تلقاء نفسها أن تحكم برد وبطلان لية ورقة إذ ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة عملاً بالرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من هذا القانون مادامت لم تر في حدود سلطتها التقديرية استعمال هذه الرخصة الجوازية ، ومن ثم يضحى للنعي على الحكم المطعون فيه بهذين الوجهين على غير أساس.

### (نقض ١٠ / ٧ / ١٩٩٤ سنة ٤٥ الجزء الثاني ص ١١٨٣)

١٧ - وحيث إن هذا النعي في محله ذلك لأنه ولئن كان لقاضي الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه ، إلا أن لمحكمة النقض أن تتدخل إذا ما صرح القاضي بأسباب إطمئنانه ، وكانت هذه الأسباب مبنية على ما يخالف الثابت بالأوراق أو على تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها عما يؤدي إليه منلولها أو كانت محمولة على أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للإقتناع بها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بتأييد الحكم المستأنف بالإلزام للطاعن بأداء المبلغ المقضى به على ما قرره من إطمئنانه إلى أقوال شاهدي المستأنف عليه - المطعون عليه - على قالة إتساقها " مع ما جاء بالتقرير الفني في الدعوى " في حين سبق للمحكمة أن قضت برد وبطلات إيصال المديونية على بند من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير - مما لا يصح معه إتخاذ سنداً تستدل به المحكمة على ثبوت مديونية الطعن ، وإذ خالف قضاء الحكم المطعون فيه

المادة (٥٩)

هذا النظر وإتخذ من تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير الذي إنتهى إلى أن المحرر سند المنيونية مزور على الطاعن - دليلاً على صحة أقوال شاهدي المطعون عليه في ثبوت هذه المنيونية فإنه يكون معيباً بالفساد في الإستلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٩٤ السنة ٤٥ الجزء الأول ص ٧٥٩)

١٨ - إدعاء الطاعن تزوير للتوقيع ببصمة ختمه على عقد البيع محل النزاع تأسيساً على أن المطعون عليه غافله وحصل على ختمه وبصم به على العقد تكييفه الصحيح ، تزوير معنوي. للقضاء بعدم قبول هذا الإدعاء في دعوى صحة التوقيع لكونه غير منتج دون بحث كيفية وصول التوقيع بختم الطاعن إلى ذلك العقد. قصور وفساد في الإستدلال.

(الطعن رقم ٢٨٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢ / ١ / ١٩٩٧)

١٩ - لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور رفع دعوى أصلية بتزويره يختصم فيها من بيده للمحرر ومن يفيد منه. منسأط ذلك ، عدم الإحتجاج بالمحرر المدعى بتزويره في دعوى ينظرها القضاء وإلا تعين على مدعى التزوير التقرير به في قلم للكتاب طبقاً للإجراءات التي رسمها قانون الإثبات. مؤدى ذلك مجرد تقديم المحرر المزور أو التمسك بدلالته في محضر إداري أو الإدعاء الجنائية بشأنه دون أن تفصل المحكمة الجنائية فيه ، لا يمنع مدعى التزوير في رفع دعوى أصلية بتزويره.

(الطعن رقم ٤٣٣٤ سنة ٦١ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٩٧)

٢٠ - القضاء بعدم قبول دعوى الطاعن الأصلية بتزوير عقد تصويلاً على أن الثابت من صورة صحفية دعوى سابقة إتخاذة العقد سنداً لها حين أن الثابت من تلك الصورة أنه لم يتخذ كذلك ، مخالفة للثابت بالأوراق وقصور.

(نقض ١٧ / ٣ / ١٩٩٨ الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٦٢ ق)

٢١ - تمسك الطاعن بتزوير بصمة الخاتم الموقع لها على الورقة المنسوبة إليه معاودته للتمسك بهذا اللفاح أمام محكمة الإستئناف دون أن

المادة (٥٩)

يسلك سبيل إجراءات الإدعاء بالتزوير بعد قضاء الحكم الابتدائي بسقوط حقه في الإدعاء به ، إعتباره إنكاراً منه لتوقيعه ليصمة الخاتم. علة ذلك. عدم اشتراط القانون طريقاً معيناً لإنكار التوقيع كفاية إيدائه صريحاً حتى تسقط عن المحرر حجيته في الإثبات.

(نقض ١ / ٣ / ١٩٩٨ طعن رقم ١٥٨٥ لسنة ٦٢ ق)

٢٢ - محضر الجلسة ، ورقة رسمية. عدم جواز إنكار ما أثبت فيها إلا بالظن بالتزوير.

(نقض ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٦٢ ق)

٢٣ - الإدعاء بالتزوير. شرطه. مادة ٤٩ إثبات. وجوب تحديد موضوع التزوير في تقرير الإدعاء به. مخالفة ذلك. لث. بطلان التقرير المعول عليه في تحديد مواضع التزوير، هو تقرير الإدعاء به. عدم جواز إضافة مواضع أخرى في مذكرة شواهد التزوير وفي دفاع مدعى التزوير أمام المحكمة.

(نقض ١٤ / ٥ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٢٦٨٠ لسنة ٦٤ ق)

٢٤ - وجوب الإدعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب. عدم سلوك هذا السبيل. حق محكمة الموضوع في إعتبار العقد صحيحاً مادامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور.

(نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٧٠ السنة ٢١ ق ص ٦٧٧)

٢٥ - إن المادة ٤٩ من قانون الإثبات أوجبت على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى بها في تقرير الإدعاء بالتزوير، الذي يحرر في قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً والمعول عليه في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير ولا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التي حدها في ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بستزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب.

(نقض ٣٠ / ٥ / ١٩٦٨ السنة ١٩ ص ١٠٤٥)



(نقض ٩ / ٤ / ١٩٧٤ للسنة ٢٥ ص ٦٥٨)

٢٦ - إزالة جزء من المحرر - بالقطع أو التمزيق لرفع بعض عبارات أو إضافة عبارات جديدة - يعد تزويراً.

(نقض ٥ / ٥ / ١٩٧٠ السنة ٢١ ص ٧٩٦)

٢٧ - القضاء برد وبطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره ، الإعتداد بنحوى هذا الإقرار في الإثبات. لا تناقض.

(نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٧٠ السنة ٢١ ص ٩٤٥)

٢٨ - الإدعاء بتزوير جزء من عقد لا ينفي ما يثبت في الجزء الذي لم يتناوله الطعن ولا يسقط حقه في الإثبات ، هذا فضلاً عن أن مجرد الطعن بتزوير عقد لا يكفي بذاته لإنتراع المال ممن آل إليه بموجب هذا العقد إذا كان ظاهر الحال لا يدل على جدية هذا الطعن.

(نقض ٧ / ١ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٨١ لسنة ٦٤ قضائية)

٢٩ - محكمة الإفلاس. عدم إلزامها باتباع القواعد والإجراءات الخاصة بالفصل في الإدعاء بتزوير سند الدين. قضاؤها بعدم جدية المنازعات في السند ويشهر الإفلاس في حكم واحد معاً. لا خطأ.

(نقض ١٤ / ١ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٦ قضائية)

٣٠ - سلطة محكمة الإفلاس. لا تتمتع لصم الخصومة في الإدعاء بالتزوير. حقها في إستظهار مدى جدية المنازعة في سند الدين. ما تقرره المحكمة بشأن جدية الإدعاء بالتزوير من عدمه. لا يحوز حجية أمام محكمة الموضوع المختصة بالفصل فيه.

(نقض ١٤ / ١ / ١٩٨٠ - الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٦ ق)

٣١ - تقدير مدى جدية الطعن بالتزوير والمنازعة في سند الدين محل دعوى الإفلاس. من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة.

(نقض ١٤ / ٨ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٦ ق)

٣٢ - الإدعاء بالتزوير. عدم جواز إضافة مدعى التزوير إلى دافعه أمام المحكمة أو في مذكرة للشواهد إدعاء بتزوير محرر آخر أو إضافة مواضع أخرى للتزوير في ذلك المحرر لم ترد بتقرير الطعن بالتزوير.

(نقض ٤ / ٢ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق)

٣٣ - إنه وإن كان الإدعاء بتزوير محرر يحول دون التمسك بعد ذلك بالدفع بالإنكار أو الجهالة على التوقيع للوارد على هذا المحرر إلا أن الدفع بالإنكار أو الجهالة أو الإخفاق في ذلك لا يحول دون الإدعاء بعد ذلك بتزوير المحرر وبأخذ للوارث أو الخلف حكم للمورث في هذا الشأن.

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٩١ لسنة ٨٤ قضائية)

٣٤ - مفاد نص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أنه يجوز الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ، فإن أطراف محكمة أول درجة للدفع المبدئ من المطعون ضدها الأولى بإنكار التوقيع المنسوب صدره من مورثها على الإقرار المؤرخ ..... لا يحول دون إدعائها أمام محكمة الاستئناف بتزوير ذلك الإقرار ، فإن تصدى الحكم المطعون فيه لهذا الإدعاء بالتزوير وفصل فيه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٩١ لسنة ٨٤ قضائية)

٣٥ - إذا قرر الخصم في قلم الكتاب بالإدعاء بتزوير محرر وأوضح في تقريره أن التوقيع الوارد على هذا المحرر والمنسوب صدره إليه أو إلى مورثه هو توقيع مزور عليه فإن ذلك يكفي للإبانة عن موضع التزوير المدعى به إعمالاً لنص المادة ٤٩ من قانون الإثبات.

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٩١ لسنة ٨٤ قضائية)

المادة (٥٩)

٣٦ - الحكم بسقوط الإدعاء بالتزوير لحكم إعلان مذكرة شواهد التزوير في الثمانية أيام التالية للتقرير به طبقاً للمادة ٤٩ من قانون الإثبات جزوازي للمحكمة.

(نقض ٧ / ٥ / ١٩٧٤ لسنة ٢٥ ص ٨١٢)

٣٧ - إدعاء الطاعن بأن توقيعها على عقد البيع المنجز كان خلافاً لما إتفق عليه مع المطعون ضدها على تحرير وصيته. هو إدعاء بالتزوير. وجوب سلوك سبيل الطعن بالتزوير أمام محكمة الموضوع.

(نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٧٦ لسنة ٢٧ ص ١٨٠١)

٣٨ - لا يقبل الإدعاء بالتزوير بصفة مبهمّة غير مقطوع فيها بشئ. فمن يطعن في إمضاء موقع بها على دفتر التصديقات بأنها إمضاء مزورة ، وأن طريقة تزويرها هي أن امرأة غير معينة قد مرّنها المزور على تقليد اسم البائعة فوضعت هذا الإمضاء المقلدة على دفتر التصديقات فلا يقبل إدعاؤه مادامت هذه الإمضاء موقعة بصفة رسمية على يد موظف مختص ، ومادام مدعى التزوير هذا لم يبين من هي تلك المرأة التي وقعت الإمضاء المزورة ومن الذي مرّنها على التزوير وما دليل حضورها وتسميتها باسم البائعة وتوقيعها بهذا الاسم المنتحل أمام مكتب التصديقات.

(نقض ١١ / ٤ / ١٩٣٥ مجموعة النقض في ٢٥ لسنة الجزء الأول ص ٤٢٤ مادة ١١٥)

٣٩ - الإدعاء بالتزوير بعد حجز الدعوى للحكم وقبل انتهاء أجل المذكرات. إعتبره دفاعاً قائماً في الدعوى. إغفال محكمة أول درجة بحثه. تمسك المستأنف به أمام محكمة الاستئناف. وجوب الفصل فيما ورد بشواهد التزوير.

(نقض ١٠ / ٦ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٩ قضائية)

٤٠ - الورقة المطعون عليها بالتزوير صميم الخصومة ومدارها. إغفال قاضى الدعوى الإطلاع عليها. أثره. بطلان الحكم.

( نقض ٢١ / ٣ / ١٩٧٨ للطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٤٣ ق )

٤١ - تقرير الإدعاء بالتزوير - بيان الطاعن فيه أن التزوير ورد على العقد صلباً وترقيعاً. تمسكه أمام المحكمة بأن التزوير تم بطريق الشف أو الاختلاس. إعتبار ذلك إفصاحاً عن وسائل التزوير، ولا يعد إضافة لمواضع تزوير أخرى غير الواردة بالتقرير.

( نقض ١٩ / ٢ / ١٩٨٠ للطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ قضائية )

٤٢ - متى كانت المحكمة قد إنتهت إلى أن الطاعن قد وقع بإمضاءه على المحرر الذي أنكر توقيعه عليه فإن هذا المحرر يعتبر صادراً منه وحجة عليه بما فيه ولا يجوز له بعد أن أخفق في إنكاره أن يحتل من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالطعن فيها بالتزوير.

( نقض ١٤ / ١ / ١٩٦٥ لسنة ١٦ ص ٥٦ )

٤٣ - ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف لو صورته بعد الإخفاق في الإدعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لإختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ يقتصر الأمر في الإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه. فإذا ما ثبت للمحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا للتصرف صحيحاً وجنياً.

( نقض ٢١ / ٣ / ١٩٧٢ لسنة ٢٣ ص ٤٣٩ )

٤٤ - إذا كان الوارد بأصل إعلان الطاعن للجلسة التي حددت للمرافعة بعد التحقيق أن المحضر أثبت إنتقاله إلى مسكنه ووحده مغلقاً فلم يصور الإعلان لمندوب الإدارة بقسم شبرا وأخطر عنه بكتاب مسجل، وكانت البيانات التي أثبتتها المحضر دالة على أنه إتبع القواعد المقررة في القانون لضمان وصول الصورة إلى المعن إليه، فإن الإعلان يكون صحيحاً وتترتب عليه جميع الآثار القانونية ، ومنها افتراض وصول الصورة فعلاً إلى المعن إليه ولا سبيل لإثبات زعم الطاعن بأن إعلانه لم يتم لتلك الجلسة إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير.

## (نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٧٧ لسنة ٢٨ ص ٧٦٨)

٤٥ - لما كان البين من الصورة الرسمي لمنكرة شواهد التزوير المودعة ملف الطعن أن الطاعنين طلبوا إجراء تحقيق التزوير عن طريق المضاهاة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي بسقوط الحق في الإدعاء بالتزوير على أن منكرة شواهد التزوير قد خلت من بيان إجراءات تحقيق التزوير للمدعى به فإنه يكون معيياً بمخالفة الثابت في الأوراق.

## (نقض ٢٧ / ١١ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٧ قضائية)

٤٦ - من المقرر أن ما يثبت المحضر بورقة الإعلان من إجراءات قام بها بنفسه أو وقعت تحت بصره تكتسب صفة الرسمية فلا يحوز إثبات عكسها إلا بالطعن عليها بالتزوير وإذا كان المطعون ضده إذ اكتفى في إثبات عدم تسلم صورة صحيفة الاستئناف إلى جهة الإدارة بما دون على الإخطار الوارد إليه من بيانات نسبت إلى شخص قيل بأنه موظف بالقسم تكل على عدم وصول الصورة إلى الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر من حصوله . ولم يتخذ المطعون ضده طريق الطعن بالتزوير على إعلان صحيفة الاستئناف ، فإن هذا الإدعاء لا يكفي بذاته للنيل من صحة وجبة الإجراءات التي أثبت المحضر في أصل الإعلان قيامه بها.

## (نقض ٢٠ / ٣ / ١٩٧٨ لسنة ٢٩ ص ٨١٦)

٤٧ - إذا كان الطاعنان لم يسلكا السبيل الذي رسمه القانون في المواد من ٤٩ إلى ٥١ من قانون الإثبات للإدعاء بالتزوير ، ولم يحدد في منكرتهما المقدمة لمحكمة الموضوع مواضع وكثه العبارات التي أضيفت ، حتى يتبين مدى إنتاجيتها وتعلقها بالنزاع المعروض ، فإن من حق محكمة الموضوع الإلتفات عما أثاراه من تزوير العقد وتعتبره صحيحاً مادامت لم تر من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٢٨ من قانون الإثبات ما يشير إلى تزويره.

## (نقض ٢ / ٥ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الثاني ٢٥٣)

٤٨ - تزوير الأوراق العرفية. ماهيته. إسماعه لكل تغيير له اثر ملادي يظهر على المحرر بعد تحريره.

(نقض ٧ / ١ / ١٩٨١ الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٨ قضائية)

٤٩ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بتزوير المحرر. التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. سبب جديد غير مقبول.

(نقض ٨ / ١١ / ١٩٨١ الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٠ - القواعد الشكلية للإثبات في مواد الأحوال الشخصية. خضوعها لأحكام قانون الإثبات. طرح الحكم الإدعاء بالتزوير لعدم إتباع إجراءات قانون الإثبات. لا خطأ.

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥٠ ق)

٤٩ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بتزوير المحرر. التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. سبب جديد غير مقبول.

(نقض ٨ / ١١ / ١٩٨١ الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٠ - القواعد الشكلية للإثبات في مواد الأحوال الشخصية. خضوعها لأحكام قانون الإثبات. طرح الحكم الإدعاء بالتزوير لعدم إتباع إجراءات قانون الإثبات. لا خطأ.

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥٠ قضائية)

٥١ - تغيير الحقيقة المؤدى إلى إعتبار المحرر مزور. ماهيته. الإغفال الذي ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو قوته القانونية فسي الصورة المأخوذة منه لا يعد تزويراً.

(نقض ٢٤ / ٦ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٢ - إيراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لإثباته غير مانع من إضافة قرائن أخرى. رفض بحث هذه القرائن الجديدة. خطأ وقصور.

(نقض ١٠ / ٦ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٣ - إدعاء تغيير القاضى أو وكيل النيابة الحقيقة في حكم أو قرار .  
وجوب سلوك سبيل الطعن بالتزوير ، علة ذلك .

### ( نقض ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢ للطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٦ قضائية )

٥٤ - من المقرر وفقاً لحكم المادتين ٤٩ ، ٥٩ من قانون الإثبات أن الإدعاء بالتزوير على المحررات إما أن يكون بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التى يحتج فيها بالمحرر - وفى أية حالة كانت الدعوى - وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التى تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة إذ لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المحرر وعلى أن تتبع في الحالتين ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها بشأن تحقيق الإدعاء والحكم فيه مما مفاده أن لكل من الطريقتين كيانه وشروطه التى يستقل بها في مجال إيدائه مما يتمتع معه وجه الجمع بينهما في هذا الصدد بمعنى أنه إذا كان الاحتجاج بالمحرر قد تم فعلاً في دعوى مقامة إستناداً إليه فإن هذا الإدعاء بتزويره يكون عن طريق إيدائه كطلب عارض ، والتقرير به في قلم الكتاب ، كما أن رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الاحتجاج بالمحرر يكفى لقيام الإدعاء بتزويره في مواجهة دعوى الاحتجاج التى ترفع بعد ذلك ودون حاجة إلى إعادة إيدائه كطلب عارض فيها .

### ( نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الثالث ص ٢٩٣ )

٥٥ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت تنازل المطعون ضده للثاني عن عقد الإيجار للطاعن على قوله " ... ورغم أن المستأجر - المطعون ضده للثاني - ادعى في صحيفة إستئنافه أنه لم يتنازل عن العقد ، وبأن هذا الإمضاء مزور عليه ، وأنه على إستعداد للتقرير بالطعن بالتزوير على هذا التنازل المنسوب إليه ، ثم رد الحاضر عنه هذا الإدعاء في محضر الجلسة مقررأ بأنه سيأخذ طريق الطعن بالتزوير ، غير أنه لم يفعل ، رغم أن الإدعاء بالتزوير له طريق محدد رسمه الشارع في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات ، ومتى كان ذلك فإن المحرر العرفي يعتبر صادراً من الموقع عليه المطعون ضده للثاني وحجة عليه من حيث صحته وصحة البيانات المدرجة في عملاً بحجية الأوراق العرفية المقررة في المادة ١٤ من قانون الإثبات .

## (نقض ٩ / ١٢ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٦ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تقدير أدلة التزوير، ولا يلزمها القانون بإتخاذ إجراء معين من إجراءات الإثبات، متى وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقتناعها بصحة الورقة المدعة بتزويرها، لما كان ذلك، وكما يبين من مدونات الحكم المطعن فيه أنه إعتد بأقوال شهود المطعون ضدها الذين سمعتهم المحكمة الجزئية عند تحقيق الدفـع بالإنكار، والذين شهدوا بأن الطاعن وقع ببصمة إيهامه على عقد الشركة المدعى بتزويره، وكان المقور أن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت لم تخرج بها عن مدلولها، فبان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون في غير محله، ويكون ما قرره الطاعن من أن أقوال الشهود لا تمثل الحقيقة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل، وهو ما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول أيضاً. وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على أسباب سائغة، تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها، وتكفي لحمل قضائه، فلا يعيبه سكوته على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد إدعائه بالتزوير لأن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليها للتعليـل الضمني المسقط لدلالة هذه المستندات.

## (نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٧ - التكتيس هو إستعمال طرق إحتيالية من شأنها أن تدفع المتعاقد إلى إيراد التصرف الذي إنصرفت إرادته إلى إحداث أثره القانوني فيعيب هذه الإرادة، أما الحصول على توقيع شخص على محرر مثبت لتصرف لم تنصرف إرادته أصلاً إلى إيلمه فإنه يعد تزويراً تتعم فيه هذه الإرادة وإلو كان الحصول على هذا التوقيع ولبد طرق إحتيالية، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنة أمام محكمة الموضوع قد قام على أن المطعون ضدها تمكنت في غفلة منها من الحصول على توقيعها على المحرر المتضمن للعقد موضوع للدعوى بعد أن أوهمتها أنه إحدى أوراق تسجيل عقد آخر قد أبرمته معها، فإن هذا الدفاع في تكبيفه الصحيح يكون إدعاء بتزوير معنوي " وإذ إستزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وطرح هذا الدفاع لعدم إيدائه بالطريق المرسوم له قانوناً يكون قد إلتزم صحيح للقانون.



المادة (٥٩)

(نقض ٨ / ٥ / ١٩٨٦ الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ قضائية)

٥٨ - لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التي حددتها في التقرير بالتزوير، لأن ذلك يكون منه إدعاء بالتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير في قلم للكتاب.

(نقض ٢٧ / ١ / ١٩٧٤ مجموعة النقض في ربع قرن ص ٣٣٤)

٥٩ - إذا تضمن تقرير الإدعاء بالتزوير أن التزوير ورد على العقيد صلباً وتوقيعاً فإن تمسك مدعى التزوير بعد ذلك أمام المحكمة بأن التزوير تم بطريق الغش والاختلاس يعتبر إفصاحاً منه عن وسائل التزوير، ولا يعد إضافة لمواضع تزوير أخرى غير الواردة بالتقرير.

(نقض ١٩ / ٢ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٧ قضائية)

٦٠ - وحيث أن تنعى بالسبب الثاني من الطعن الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك نقول أنه قضى برفض إدعائها بتزوير المحرر المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ الذي إحتج به المطعون ضده عليها، وفي الموضوع معها خلافاً لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات التي توجب أن يكون نظر الإدعاء بالتزوير سابقاً على الفصل في موضوع الدعوى، وقد أدى ذلك إلى حرمانها من إيداء أوجه دفاعها الأخرى، مما يعيب الحكم المطعون فيه.

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك بأنه وإن كان من المقرر وفقاً نصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وفي قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو سقوط الحق في إثبات صحة وفي الموضوع معاً، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فسم موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إبتداف يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله من أن يقدم ما على يكون لديه من أدل قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء

## المادة (٥٩)

بالتزوير كان مقبولا ومنتجا في النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة إذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على مجرد إدعائه بتزوير السند دون طريق الإدعاء بالتزوير ما يقنعها بإستعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في للقضاء برده وبطلانه ، لما كان ذلك ، وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير ، ولوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون ذلك الإدعاء بتقرير في قلم للكتاب وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات لكي ينتج الإدعاء اثره القانوني، وكان الثابت أن الطاعنة وإن أثارت أمام محكمة الموضوع أن المحرر المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ من صنع المطعون ضده الأول إلا أنها لم تسلك سبيل الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون، فلا وجه لتطبيق حكم المادة ٤٤ من هذا القانون. وبالتالي فلا تثريب على المحكمة قانونا إن هي قضت في موضوع الدعوى على إعتبار أن هذا المحرر صحيحا ولم تر من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٥٨ سالفه البيان أنه مزور، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس.

## ( نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ الطعن ٦٩٣ ، ٧٠٣ لسنة ٥٤ قضائية )

٦١ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى، طبيعته. من وسائل الدفاع، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع. علة ذلك. للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيها بنفسها ، أو بالإستعانة بخبير يخضع راية لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تثق طريقها لإبداء رأي فيها. مثال.

## ( نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ قضائية )

٦٢ - تزوير الأوراق المدعى بتزويرها. من أوراق الدعوى. الأمر بضمها والإطلاع عليها ، إجراء لا يلزم إثباته بمحضر الجلسة أو في مدونات الحكم.

## ( نقض ٤ / ٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ قضائية )

المادة (٥٩)

٦٣ - للخصم إتخاذ طريق الطعن بالتزوير بالتقرير في قلم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك. مجرد إدعاء الخصم بأن الورقة مزورة لا يوجب على المحكمة بحث هذا الإدعاء طالما لم يسلك الطريق القانوني للإدعاء بالتزوير. إستخلاص الحكم عدم جدية الطعن بالتزوير. صحيح.

( نقض ١٧ / ٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٨ قضائية )

٦٤ - الطعن بالتزوير أمام المحاكم الجنائية في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من مسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تتصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها للإدعاء رأي. فيها فإذا ما إطمأنت المحكمة إلى صدور الشيك طالما أنها إستخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص سائغاً مما له أصله للثابت بالأوراق نفى الخطأ المهني الجسم في جانب المطعون عليه لعدم إجابته الطاعن إلى طلب تمكينه من الطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب إليه على الشيك موضوع الدعوى الجنائية بعد أن إطمأنت تلك المحكمة إلى صدوره عنه للأدلة التي إقتنعت بها وقامت قضاءها عليها وكانت هذه الإعتبارات التي أقامها الحكم المطعون فيه كافية لحمل قضائه فإن النعي عليها بسبب الطعن لا يدعو أن تكون جدلاً فيها تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتتحسر عنه رقابة محكمة للنقض.

( نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ قضائية )

٦٥ - حصول الإنكار أو سلوك طريق الإدعاء بالتزوير لا يعسرو أي منهما أن يكون وسيلة دفاع في ذلت موضوع الدعوى ، فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل تحييص الدليل المطروح على المحكمة ، وإذا كان الإدعاء بتزوير محرر مانعاً بعد ذلك من الطعن بالإنكار أو الجهالة ، فإن الطعن بهما لا يحول دون أن يسلك ذو الشأن بعد ذلك طريق الإدعاء بالتزوير مادام أن المحكمة لم تحسم النزاع أو الخلف الذي حصل بشأن الإدعاء بالتزوير أما إذا كانت قد حسمت النزاع ببيان الخصوم بشأن الورقة المطعون فيها بالإنكار أو

(المادة ٥٩)

التجهيل بأن قضت بصحتها أو بعدم صحتها ، فإن ذلك يكون منها قضاء في شق من الدعوى مطروح عليها ، ولا يجوز لصاحب الشأن بعد ذلك أن يسلك سبيل الإدعاء بالتزوير إلا إذا كان هذا الإدعاء يتناول وقائع جديدة لم يتناولها التحقيق الذي حصل عند الإنكار بما مؤداه أن الإدعاء بالتزوير إذا كان عن ذات الوقائع التي سبق الطعن فيها بالإنكار أو الجهالة التي إنحسم النزاع القائم بشأنها بحكم من القضاء ، فلا سبيل إلى إعادة طرحها على المحكمة من جديد بعدما إستفتنت ولايتها في هذا النزاع بحكم مقيد لها، ويكون الإدعاء بالتزوير الحاصل بعد ذلك غير مقبول.

(نقض ١٣ / ١١ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٣٤٦٦ لسنة ٢٥ ق)

٦٦ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد دفعوا بالجهالة وبإنكار توقيع مورثهم على العقد محل التداعى، وإذا أخفقوا في دفعهم أمام محكمة الاستئناف بقضائها الحاصل بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٩٤ برفضه وبصحة هذا التوقيع، عاندوا وإدعوا بتزوير صلب المحرر وركنوا في إدعائهم إلى وجود كشط في عبارته، وأن المطعون ضده حصل على توقيع مورثهم غشاً على بياض ثم قام بملء الورقة المثبت عليها هذا التوقيع بعبارات العقد ، فإن الإدعاء بالتزوير على هذا النحو يتناول كيفية وصول توقيع المورثة من يدها إلى المحرر الذي يحتج به المطعون ضده قبل ورثتها الطاعنين وهو مالم يشمل التحقيق الذي حصل عند الإنكار مما كان يوجب على المحكمة النظر فيه، لأنه لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى، وإذا ألغيت الحكم للمطعون فيه عن تناول هذا الإدعاء بالتزوير وأدلته المطروحة بالبحث والتمحيص وقضى بعدم قبوله على سند سبق طعن الطاعن الأول وحده بجهالة التوقيع وثبوت صحة هذا التوقيع ، بما يعد إقراراً بصحة المحرر، فإنه يكون قد جانب صحيح للقانون، وإن عليه القصور المبطل.

(نقض ١٣ / ١١ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٣٤٦٦ لسنة ٢٥ ق)

(نقض ٣ / ٤ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٢٥ ق)

(نقض ١١ / ١ / ١٩٩٦ الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٢٥ ق)

٦٧ - إنه ولئن كان الطعن بالإنكار أو الجهالة على التوقيع على المحرر العرفي والإخفاق فيه لا يحول دون الإدعاء بعد ذلك بتزويره إلا أن

## المادة (٥٩)

التقرير بالطعن بالتزوير لا يحتاج إلى ترخيص أو إذن من المحكمة وإنما يجوز أن يتم أثناء تداول الدعوى بالجلسات أو قبل الجلسة المحددة لنظرها، ومن ثم إن لا على المحكمة أن هي لم تستجب إلى طلب الخصم بتأجيل نظر الدعوى لإتخاذ إجراءات بالتزوير بعد رفض طعنه بالإنكار أو الجهالة وتحديد جلسة لنظر الموضوع متى رأت أن لدعوى أصبحت مهيأة للحكم في موضوعها، وإذا كان للثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن قضت برفض الطعن بالإنكار وبصححة التوقيع للوارد على الإيصال سند الدعاوى وحددت جلسة لنظر الموضوع حضر عن الطاعة محام وطلب التأجيل لتقديم مستندات فأجابته المحكمة وأجلت نظر الدعوى لجلسة مقبلة وبذلك الجلسة لم يقدم ثمة مستندات، وإنما طلب التأجيل لإتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير على الإيصال سالف الذكر، فإنه لا عليها أن رفضت التأجيل وفصلت في الدعوى وردت في حكمها على هذا الطلب بقولها بأنه طلب كيدي ولا يقصد به سوى إطالة أمد التقاضي.

## (نقض رقم ٢١٤٣ لسنة ٦٠ في جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٩٥)

٦٨ - نقض الحكم في خصوص قضائه في الإدعاء بتزوير عقد البيع محل الدعاوى. أثره نقض الحكم بصحته ونفاذه. علة ذلك. إعتبره مؤسساً عليه.

## (نقض ١٣ / ١١ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٣٤٦٦ لسنة ٦٥ في)

٦٩ - الحكم بقبول بعض شواهد للتزوير وندب قسم أبحاث التزوير والتزوير لتحقيقها دون البعض. مؤداه. إرجاء الفصل في موضوع الإدعاء بالتزوير إلى ما بعد إنتهاء التحقيق على أساس جميع الشواهد القائمة في الدعوى وما يستجد نتيجة التحقيق.

## (نقض ١٨ / ١١ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٣٦٨٤ لسنة ٥٩ في)

٧٠ - وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي للطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول أنه إدعى بتزوير بصمتي الختم والإصبع الواردتين على عقد البيع وورد بشواهد التزوير أن العقد موقع عليه ببصمتين للإصبع، وقد أقام الحكم قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على ما أسفرت عنه مناظرة المحكمة المحرر من

أنه يحمل بصمة إصبع واحدة ، وما خلص إليه الخبير الذي نذب تحقيقاً للدفع بالإنكار بتقريره من صحة هذه البصمة، وإذا كان التقرير لا يجوز الإستناد إليه لسقوطه بالتنازل عن الدفع بالإنكار.... بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان تنازل الخصم عن دفاع له في الدعوى لا يزول به الدليل المستمد من إجراءات الإثبات السذي إتخذته المحكمة تحقيقاً لذلك الدفاع بل يظل هذا الدليل قائماً ، وكان ثبوت صحة أحد التوقعات المنسوبة إلى مدعى تزويرها يكفي وحده لرفض هذا الإدعاء أياً كان الأمر في مدى صحة باقى التوقعات، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إطمأن إليه من تقرير قسم تحقيق الشخصية من صحة بصمة الإصبع المنسوبة إلى الطاعن، وهو ما يكفي وحده لحمل قضائه برفض الإدعاء بالتزوير، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

( الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٥٢ق - جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٤٩ )

٧١ - إثبات للتزوير جوازه بكافة الطرق ومنها القرائن. القضاء برفض الطعن بالتزوير لعجز الطاعن عن تقديم الأوراق لأجل المضاهاة على التوقيع المنسوب إليه على الورقة المطعون عليها دون تحقيق باقى شواهد التزوير المقدمة للتدليل على تزوير صلب الورقة، فساد في الإستدلال.

( نقض ١٨ / ١١ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٣٦٨٤ لسنة ٥٩ق )

٧٢ - تختلف للصورية المطلقة عن الصورية النسبية التى لا تتساوول وجود العقد وإنما تتناول تاريخه أو نوعه أو ركناً فيه أو شركاً من شروطه أو شخص المتعاقدين ، كما تختلف للصورية عن التزوير لأن كلا المتعاقدين عالم بالصورية ومتواطئ عليها مع الآخر فلا يجوز إذن الطعن في العقد الرسمي أو العرفي بالتزوير بسبب صوريته.

( طعن رقم ٤٠١٤ لسنة ٦٦ق جلسة ٣٠ / ١ / ١٩٧٧ )

٧٣ - لما كان اللبين من الأوراق وما مجله للحكم المطعون فيه أن الطاعن إدعى تزوي التوقيع ببصمة ختمه على عقد البيع المؤرخ ١٦ / ٣ /

(المادة ٥٩)

١٩٨٥ مثار التداعي وركن في ذلك إلى أن المطعون عليه إنتهز فرصة عقد قرانه وحصوله على ختمه وبصم به على ذلك العقد في غفلة منه فإن هذه الواقعة في تكليفها الصحيح تزوير "معنوي" يجعل التوقيع غير صحيح ، وإذ إنتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدافع ولم يعن ببحث وتحقيق كيف وصل التوقيع بختم الطاعن من يد صاحبه إلى المحرر الذي يحتج به خصمه عليه وقضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير باعتبار أنه ير منتج في دعوى صحة التوقيع حال أنه دفاع جوهري من شأن لو صح أن يتغي به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال.

( لطن رقم ٢٨٦٤ لسنة ٦٠ قى - جلسة ١٢ / ١ / ١٩٩٧ )

٧٤ - لما كان للثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لقام قضاءه برد ويطلان الإقرار المؤرخ ١٩ / ١ / ١٩٧٥ ، وعلى ما إنتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزوير وللتزوير من أن التوقيع المنسوب صدوره إلى المطعون عليه على ذلك الإقرار لم يحرر بيد صاحبه وإنما هو مزور عليه بطريق الضغط من توقيع آخر صحيح له ، فإنه بحسب الحكم أن ينتهى إلى هذه النتيجة ، ولا عليه إن هو إنتفت عن طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لمجرد إثبات كفيّة حصوله على الإقرار المذكور ومن الذي قام بتزويره. لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يبين بصحيفة الطعن أسباب الحكم المطعون فيه المتماترة ووجه عدم الارتباط بينها وموضعها منه وأثرها في قضائه ، فإن هذا النعي برمته يكون على غير أساس.

( نقض ٦ / ١١ / ١٩٨٥ لطن رقم ٢١٨٣ لسنة ٥١ قضائية )

٧٥ - الحكم بقبول بعض شواهد للتزوير والأمر بتحقيقها دون البعض الآخر. مؤداه. إرجاء الفصل إلى ما بعد إنتهاء التحقيق في موضوع الإدعاء بالتزوير على أساس جميع الشواهد القائمة في الدعوى. علة ذلك.

( نقض ٣١ / ١ / ١٩٩٣ لطن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٧ قضائية )

٧٦ - قبول الإدعاء بالتزوير. مناطه. أن يكون منتجاً في النزاع. ذا أثر في موضوع الدعوى.

(نقض ١٨ / ١ / ١٩٩٤ للطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٦٣ قضائية)

٧٧ - مدعى التزوير. تحمله عبء إثبات ما يدعيه.

(نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٩٨ طعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٦٢ ق)

٧٨ - محكمة الموضوع. عدم إلزامها بإجابة طلب التحقيق طالما بينت في حكمها ما يسوغ رفضه. طلب الطاعن إعادة الدعوى إلى المرافعة لتحقيق الدفع بالصورية. قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب على سند من عدم جديده وأن القصد منه إبطاء أمد للتقاضي. لا خطأ.

(نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٩٨ طعن رقم ٥٢٦٢ لسنة ٦٢ ق)

٧٩ - الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع. فصله في شق النزاع تستند به المحكمة ولايتها. فصل المحكمة في كون الإدعاء بالتزوير منتج. لا محل بعد ذلك للعودة إلى مناقشة ما فصلت فيه. إنقضاء سلطتها بشأنه. قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الإدعاء بالتزوير وندب خبير لتحقيقه.

(نقض ١٨ / ٢ / ١٩٩٩ الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٦٨ ق)

٨٠ - وقوف الحكم المطعون فيه عند حد القضاء بسقوط الخصومة في الاستئناف. النعي عليه لانتقائه عن تحقيق الإدعاء بالتزوير. نعي لا يصادف محلاً وغير مقبول.

(نقض ١٦ / ١١ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٥٠١٥ لسنة ٦١ ق)

٨١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز إثبات صحة إثبات الورقة أو تزويرها بكافة طرق الإثبات ومنها اللقائن القانونية فلا على محكمة الموضوع أن هي أقامت قضاءها بصحة الورقة على ما إطمأنت إليه من اللقائن مادامت مؤدية إلى ما استخلصته منها.

(نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨٩ للطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ قضائية ، ٢٦٢٤ لسنة ٥٦ قضائية)



(المادة ٥٩)

٨٢ - الدفاع الجوهري. حق الخصم في طلب إثباته أو نفيه بإحدى وسائل الإثبات الجائزة قانوناً. إلزام محكمة الموضوع بإجابه إليه. شوطه. عدم كفاية أوراق الدعوى والأدلة المطروحة فيها لتكوين عقيدة المحكمة وأن تكون وسيلة الإثبات المطلوبة منتجة في النزاع. رفض طلب الإحالة للتحقيق أو نفي توقيع المورث على عقد البيع المطعون عليه بالتزوير لعدم تقديم أوراق مضاهاة. قصور. وإخلال بحق الدفاع.

(نقض ٥ / ١٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ قضائية)

٨٣ - نفي الوارث علمه بأن التوقيع على الورقة العرفية هي لمورثه وحلف اليمين على ذلك. مؤداه. زوال قوة الورقة في الإثبات مؤقتاً وعلى المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها. عدم كفاية وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة بشأن صحة التوقيع. أثره. إلزامها بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما.

(الطعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٩٣)

(نقض جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٧٩٦)

(نقض جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣٤٦)

(نقض جلسة ٩ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٥٤٠)

(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٨٨)

(الطعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٩٠)

٨٤ - تمسك الطاعنة بإنكار توقيعها وتوقيع مورثها على عقد البيع على نحو صريح وجازم وطلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق. إقامة الحكم قضاه بعد جدية هذا الطعن بمقولة أن لها توقيعاً على ذات العقد لم تطعن عليه. مخالفة للثابت في الأوراق وقصور.

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٣)

(نقض جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٢٩٢)

(نقض جلسة ١٠ / ١ / ١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٥١)

٨٥ - عدم التزام محكمة الموضوع برأي الخبير الذي تنتبئه لإثبات حقيقة الحال في الورقة المطعون عليها بالتزوير. لها ألا أن تأخذ برأي الخبير كله أو بعضه وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها. شرطه. إقامة حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهت إليه.

(نقض ٨ / ٧ / ١٩٩٧ الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٧ قضائية)

٨٦ - إذ كان قضاء محكمة الاستئناف للمطعون فيه برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي صحة ونفاذ عقد البيع بل هو صادر في مسألة متعلقة بالإثبات فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الطعن في الحكم للصادر في الموضوع. ولا يغير من ذلك أن الحكم برفض الإدعاء بالتزوير قضى بتغريم الطاعن ذلك أن الغرامة التي يحكم بها على مدعى التزوير عند رفض الإدعاء به هي جزاء أوجبه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزنة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم، فلا يسرى بشأنها الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات حسبما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذه المادة من أن هذا الاستثناء مقصور على الأحكام التي تصدر في شق من موضوع الخصومة متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري.

(نقض ٢٨ / ٦ / ١٩٧٦ لسنة ٢٧ ص ١٤٣٢)

(نقض ١٣ / ٥ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٦ قضائية)

٨٧ - تسليم المدين بإختياره الورقة الموقعة منه على بياض آخر. قيام هذا الأخير بتسليمها للثالث الذي ملأ بياناتها على خلاف الحقيقة. إعتباره تزويراً. جواز إثباته بكافة الطرق.

(نقض ١٦ / ٣ / ١٩٧٨ الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ قضائية)

٨٨ - رفض محكمة أول درجة الإدعاء بالتزوير. إستئناف الحكم المنهني للخصومة. يستتبع طرح الإدعاء بالتزوير على المحكمة الإستئنافية. قضاؤها برد وبطلان الورقة المطعون فيها. لا خطأ. م ٢٢٩ مرافعات.

(نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٧٩ الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٧ قضائية)

٨٩ - الورقة المطعون عليها بالتزوير. صميم الخصومة ومدارها. إغفال قاضي الدعوى، الإطلاع عليها. أثره. بطلان الحكم.

(نقض ٢١ / ٣ / ١٩٧٨ الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٤٣ قضائية)

٩٠ - الأوراق المدعى بتزويرها الأمر بضمها والإطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى. عدم لزوم إثباته بمحضر الجلسة أو أي محضر آخر. إيراد الحكم في أسبابه ما يفيد إطلاع المحكمة عليها. النعي عليه بالبطلان لعدم الإطلاع عليها. على غير أساس.

(نقض ١٠ / ٣ / ١٩٨١ الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ قضائية)

٩١ - الورقة المطعون عليها بالتزوير. ثبوت أنها كانت مودعة بالخزينة وأن المحكمة لم تطلع عليها. قضاؤها برد وبطلان الورقة. أثره. بطلان الحكم.

(نقض ٨ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٨ قضائية)

٩٢ - محكمة الموضوع غير مقيدة بليل معين في إثبات التزوير أو نفيه. قيام حكمها بتزوير السند على قرائن متساندة. المنازعة في ذلك جسد في تقدير الأدلة. عدم جواز إثارته أمام محكمة للنقض.

(نقض ١٤ / ٣ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٤٨ قضائية)

٩٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه الذي قضى في موضوع الاستئناف قد أورد في أسبابه " وأمرت بضم المظروفين المطعون فيهما وفضتهما بعد التحقيق من سلامة أختامهما وإطلعت على عقد الإيجار وورقة الإعلان المطعون فيهما بالتزوير " .... مما مفاده أن محكمة الاستئناف قد إطلعت على العقد والإعلان المدعى بتزويرهما قبل إصدار حكمها المطعون فيه. وكان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص إثبات إجراءات نظر الدعوى، وإن تعارضاً كانت العبرة بما أثبتته الحكم ولا يجوز للطاعن

المادة (٥٩)

أن يجده إلا بالطعن بالتزوير. إذ كان ذلك فتكون مجادلة الطاعن في صحة ما أثبته الحكم على غير أساس.

(نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ٣٤٧)

٩٤ - من المقرر أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التي يلزم إثباتها في محضرها وبالأحرى في مدونات حكمها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الختم الوارد في السند مسنوبا إلى المطعون ضدها قد إصطنع في تاريخ لاحق للتاريخ المعطى للسند مما يفيد إطلاع المحكمة عليه وفحصه، وكان هذا الإجراء مما لا يلزم إثباته بمحضر الجلسة أو بأي محضر آخر أو بمدونات الحكم، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى خلاف ذلك أن يثبته، وكان الطاعن لم يقدم للدليل على أن المحكم لم تطلع على السند المدعى بتزويره فإن نعيه بذلك يكون على غير أساس.

(نقض ١٤ / ١٢ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ قضائية)

٩٥ - إنتهاء الخبر إلى عدم صلاحية البصمة للموقع بها على المحور المطعون عليه للمضاهاة لأنها مطموسة. بقاء أمر تحقيق صحته لقواعد الإثبات الأخرى. أثره إثبات حصول التوقيع باعتباره واقعة مادية بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود.

(نقض ٢٦ / ٧ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٢١٣١ لسنة ٥٧ قضائية)

٩٦ - ثبوت صحة أحد التوقيعات المنسوبة إلى مدعى تزويرها يكفى وحده لرفض هذا الإدعاء أيا كان الأمر في مدى صحة باقي التوقيعات.

(نقض ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٥ مجموعة المكتب الفني السنة ٣٦ ص ٩٤٩)

٩٧ - القضاء برد وبطلان إعلان السند التنفيذي المطعون عليه بالتزوير يعني إهدار هذا الإعلان والتقرير ببطلانه وإعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه بالتالي الآثار القانونية المترتبة عليه ويبطل التنفيذ تبعاً لذلك لأن بطلان الإجراء يستتبع بطلان الإجراءات اللاحقة عليه متى كان هو

المادة (٥٩)

أساساً لها وترتبت هي عليه. وإذا إلترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطان ما ترتب على إعلان الصورة التنفيذية للحكم رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٧٧ مستأنف مستعجل القاهرة من آثار تبعاً لقضائه يرد بطلان هذا الإعلان فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك القول بأن الغاية من إعلان السند التنفيذي قد تحققت بعلم المطعون ضده هذه الأول بالسند الجاري التنفيذ بمقتضاه وبمضمونه، فالغاية من هذا الإجراء لا تتحقق إلا بالطريق الذي رسمه القانون في المادة ٢٨١ من قانون المرافعات.

(نقض ١٢ / ٧ / ١٩٩٥ الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ ق، ٨٣ لسنة ٥٥ ق)

٩٨ - القضاء في الدعوى الأصلية بعدم الإختصاص نوعياً بنظرها قضاء منه للخصومة في الطلب الأصلي. أثره. زوال الخصومة في دعوى التزوير الفرعية. تأييد الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف فيما قضى به في موضوع الدعوى الفرعية رغم القضاء بعدم الإختصاص النوعي بنظر الدعوى الأصلية. خطأ.

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٥٩ ق)

٩٩ - نقض الحكم في خصوص قضائه في الإدعاء بتزوير عقد البيع المؤرخ ٩ / ٥ / ١٩٨٦ يستتبع نقض الحكم بصفته ونفاذه بإعتباره مؤسساً عليه.

(نقض ١٣ / ١١ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٣٤٦٦ لسنة ٦٥ قضائية)

١٠٠ - إبطناع محرر عرقي على غرار محرر آخر واقعة تزوير. جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات.

(نقض ١٠ / ١١ / ١٩٩٦ الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٩ ق)

١٠١ - إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير. جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى. سبيله. النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه. مادة ٥٧ من قانون الإثبات.

(نقض ٢٨ / ٦ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥٨ قضائية)

١٠٢ - للنزول عن التمسك بالمحررات المطعون فيها بالتزوير. إيدأوه أمام محكمة للدرجة الثانية بعد أن فصلت محكمة لول درجة فسي الإدعاء بالتزوير. غير جائز. علة ذلك. عدم جواز النعي على محكمة الإستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير.

(نقض ٤ / ٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ قضائية)

١٠٣ - إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير. جائز في أية حالة تكون عليها الدعوى بالنسبة لأية ورقة من أوراقها المطعون فيها سبيله. النزول عن التمسك بها. أثره. عدم جواز الإستناد إليها في إثبات ما قدمت من أجله وجعلها غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني. إدعاء الطاعن بتزوير عقد البيع العرفي المنسوب له والذي إستندت إليه المطعون ضدها في إثبات تاريخ بدء وضع يدها على أطيان النزاع. نزولها عن التمسك بالعقد. أثره. عدم جواز الإستناد إليه في إثبات ذلك الأمر. القضاء بتثبيت ملكيتها لذلك الأطيان بالتقادم الطويل المكسب أخذاً بما إنتهى إليه الخبر من إعتبار تاريخ الشراء تاريخاً لبدء وضع يدها عليها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه.

(نقض ٥ / ٥ / ١٩٩٨ الطعن رقم ١١٢٦٤ لسنة ٦٦ ق)

١٠٤ - موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع. مما يقبل التجزئة بطبيعته، تنازل أحد المدعين بتزوير للعقد عن إدعائه. لا أثر له على إدعاء الباقيين.

(نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٨١ الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ قضائية)

١٠٥ - لا يوجد في القانون ما يمنع من طعن في الورقة بالتزوير أن يتنازل عن طعنه ويتصلح مع خصمه في الدعوى متى توافرت فيه الأهلية اللازمة للتنازل والصلح. وإن فلذا قضى الحكم بعدم نفاذ الصلح في شأن تزوير ورقة من بين أطرافه قصر لتناوله تنازل القصر عن بعض أصل حقهم وعدم إجازة المجلس الحمصي هذا التصرف، ثم أجرى قضاءه هذا على باقي المشتركين في الصلح بمقولة أن دعوى التزوير لا تقبل التجزئة فإنسه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لمن عدا للقصر لأن الصلح صحيح

(المادة ٥٩)

بالنسبة لمن عدا القصر لأن الصلح صحيح بالنسبة لهم إذ التجزئ في الحقوق المالية جائزة وليس هناك ما يحول دونها، فيجوز في عقد واحد مطعون فيه بالتزوير أن يتصالح بعض ذوى الشأن فيه ويظل الباقي متمسكين بطعنهم عليه ثم يقضى بطلانه، ومثل هذا القضاء لا تأثير له في الصلح السدي تم والقول بغير ذلك يتعارض مع القاعدة العامة التي تقصر حجية الأحكام على من كان طرفاً فيها.

(نقض ٢٠ / ٥ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٤٢١ قاعدة رقم ١١٢)

١٠٦ - عدم جواز الطعن بالإستئناف إستقلالاً في الحكم الصادر برفض الإدعاء بالتزوير. ترك الخصومة في إستئناف هذا الحكم وقضاء محكمة الإستئناف برد وبطلان العقد المطعون فيه لدى نظر إستئناف الحكم الصادر من بعد في الموضوع. النعي عليه بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الإدعاء بالتزوير. لا محل له.

(نقض ٣ / ١١ / ١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ٢٢٤)

١٠٧ - الإدعاء فرعياً بالتزوير لا يعنى أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن الحكم في هذا الإدعاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها. ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع.

(نقض ٩ / ١ / ١٩٦٩ للسنة ٢٠ ص ٧٣)

١٠٨ - ضم دعوى صحة تعاقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد يبنى عليه إندماج الدعويين، وأن يصير الإدعاء بالتزوير واحداً فيهما والفصل فيه هو قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد غير منه للخصومة لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً.

(نقض ٢٨ / ٦ / ١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ١٩٦)

المادة (٥٩)

١٠٩ - يستئناف الحكم برفض الطعن بالجهالة والإنكار والتزوير، مع إعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع. قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم جواز الطعن إستقلالاً في هذا الحكم. صحيح. م ٢١٢ مرافعات.

(نقض ١٣ / ٥ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٧٤ قضائية)

١١٠ - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري الجائز الطعن فيها إستقلالاً هي الأحكام الصادرة في بعض الطلبات الموضوعية. الحكم بالغرامة عند رفض الإدعاء بالتزوير. جزاء مقرر لصالح الخزنة العامة. عدم جواز الطعن فيه إستقلالاً. م ٢١٢ مرافعات.

(نقض ١٣ / ٥ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ قضائية)

١١١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها - وذلك فيما عدا الأحكام الوتئية والمستتجلة والصادرة بوقف الدعوى - أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبري، ورائد المشرع في ذلك هو رغبته في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم، مما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك زيادة نفقات التقاضي. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الإستئناف المرفوع في حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣ بعدم قبول الإدعاء بالتزوير، وقضى أيضاً بعدم جواز الإستئناف الآخر المرفوع عن حكم تلك المحكمة الصادر في ٢٩ / ٥ / ١٩٧٥ برفض الدفع بالجهالة والطعن بالإنكار ورفض الإدعاء بالتزوير، وكان لا يجوز لهذه المحكمة أن تتصدى لبحث مدى صواب أو خطأ قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز سلوك طريق الطعن بالنقض وفقاً للقاعدة المقررة في المادة أفه الذكر، وكان لا يعتد في هذا الصدد بإنهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الإستئناف. ذلك أن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها إعمالاً لهذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفي اللتداعي والحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامي الذي أنهى موضوع هذه الخصومة برمته وليس الحكم الذي يصدر في شق



منها أو في مسألة عارضة عليها أو فرعية متصلة بالإثبات فيها، أما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به الخصومة الأصلية التي تتعلق النزاع فيها بصحة ونفاذ عقود البيع بل لا يزال موضوعها مطروحاً أمام محكمة الدرجة الأولى لم تفصل فيه بعد، كما أنه لا يندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن عليها إستقلاً، فإن الطعن فيه يكون غير جائز.

### (نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨٠ للطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٧ قضائية)

١١٢ - إذ كان الحكم المستأنف لم يفصل إلا في الطعون بالجهالة والإنكار والتزوير للمبدأ من الطاعنين. دفعا في مسألة فرعية متعلقة بالإثبات تعترض سير الخصومة الأصلية والفصل فيها يعد قضاء صادراً قبل الفصل في الموضوع لا تنتهي به تلك الخصومة الأصلية المرردة بين الطرفين، فإنه يكون غير منه للخصومة كلها، ولا يجوز إستئنافه إستقلاً. لا يغير من ذلك أن يكون الحكم برفض الإدعاء بالتزوير أو بعدم قبوله.

### (نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٠ للطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٧ قضائية)

١١٣ - تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي فيما إنتهى إليه في، دعوى التزوير الفرعية من تزوير العقدين المقدمين من الطاعنين دفعا لدعوى المطعون ضدها الأصلية. أثره. توافر المصلحة لها في الطعن على الحكم بالنقض. علة ذلك. مادة ٢١١ مرفعات.

### (نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٩٨ طعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٥٩ ق)

١١٤ - دعوى التزوير الفرعية تقدر بقيمة الدعوى الأصلية، فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية نقل عن الحد الأقصى لإختصاص للقاضي الجزئي النهائي، فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها في تقدير قيمتها، ولا يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة للجزئية.

### (نقض ٢١ / ٦ / ١٩٥٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٧٤٢)

١١٥ - الدفع بالإنكار - شأنه شأن دعوى التزوير الفرعية - لا تعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً منصفاً على مستندات الدعوى، وبالتالي يخل في تقدير قيمة الدعوى الأصلية للمطعون عليها بالإنكار أو المدعى بتزويرها ...

لما كان ذلك، وكانت الدعوى الأصلية - قبل تعديل الطلبات - تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية، سواء في ذلك دعوى التظلم من أمر الحجز المرفوعة من الطاعن، أو دعوى المطالبة بالأجرة المرفوعة من المطعون ضدها، فإن إجراءات تحقيق النفع بالإنكار التي إتخذتها محكمة أسوان الجزئية تكون قد تمت صحيحة.

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٨ قضائية)

١١٦ - وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني من الطعن الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك تقول أنه قضى برفض إدعائها بتزوير المحرر المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ الذي أحتج به المطعون ضده عليها وفي الموضوع معاً خلافاً لما نقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات التي توجب أن يكون نظر الإدعاء بالتزوير سابقاً على الفصل في موضوع الدعوى، وقد أدى ذلك إلى حرمانها من إيداء أوجه دفاعها الأخرى، مما يعيب الحكم المطعون فيه.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك بأنه وإن كان من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وفي قضاء هذه المحكمة - أن لا يجوز للمحكمة أن نقضى بصحة المحرر أو رده أو سقوط الحقي إثبات صحته وفي الموضوع معاً، بل يجب أن يكون قضوها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهتافاً ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً في النزاع - إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة إذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على مجرد إدعائه بتزوير السند دون سلوك طريق الإدعاء بالتزوير ما يقتضيه بالاستعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده وبطلانه. لما كان ذلك، وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير، وأوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون ذلك الإدعاء بتقرير في قلم الكتاب وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات لكي ينتج الإدعاء أثره القانوني، وكان الثابت أن الطاعنة وإن

(المادة ٥٩)

أثارت أمام محكمة الموضوع أن المحرر المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ من صنع المطعون ضده الأول إلا أنها لم تسلك سبيل الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون، فلا وجه لتطبيق حكم المادة ٤٤ من هذا القانون، وبالتالي فلا تثريب على المحكمة قانوناً إن هي قضت في موضوع الدعوى على اعتبار أن هذا المحرر صحيحاً ما لم تر من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٥٨ سالفة البيان أنه مزور، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ للطعان رقما ٦٩٣، ٧٠٣ لسنة ٥٤ قضائية)

١١٧ - لما كان الحكم المطعون فيه - الذي أيد حكم محكمة أول درجة - قد يستعمل الرخصة المخولة له في المادة ١/٥٨ من قانون الإثبات وإنهني إلى القضاء برد وبطلان عقد البيع منذ الدعوى لما ظهر له من وجود كشط وتصحيح في إسم الطاعن (المشتري)، وفي قدر المساحة المبيعة وما قرره شاهدي المطعون ضده من أن لم يبع للمساحة موضوع العقد، وهو ما يكفي لحمل قضائه - برده وبطلانه - يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ٢٥ / ٦ / ١٩٨٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ الجزء الثاني ص ٨٨٢)

١١٨ - يجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحكم من تلقاء نفسها برد وبطلان أن أي محرر إذا ظهر لها بجلاء من حالته، أو من ظروف الدعوى أنه مزور إلا أنه يتعين لصحة حكمها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٨ قضائية)

١١٩ - قاضي الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى. له إقامة حكمه بصحة الورقة على نتيجة المضاهاة التي يقوم بإجرائها بنفسه. الإدعاء بالتزوير إستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٥٨ إثبات بالحكم بتزوير الورقة دون إتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير بالنسبة

للوقعة المقول بتزويرها. شرطه. ظهور تزويرها من ظروف الدعوى ومن حالتها بجلاء.

(نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٩٨ لظعن رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٩٢ ق)

١٢٠ - لمحكمة الموضوع الحكم برد وبطلان أي ورقة من تلقاء نفسها ولو لم يطعن عليها بالتزوير أمامها بالطريق الذي رسمه القانون، المادة ٥٨ إثبات. لها أن تقيم قضائها بذلك على غير القواعد التي يسوقها الطاعن بالتزوير.

(نقض ١٩ / ٤ / ١٩٩٨ لظعن رقم ٦٥٦٤ لسنة ١٩٩٦ ق)

١٢١ - إن المشرع نظم في المولد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات الطريق الذي يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التي يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء، ثم أتبع ذلك بالمادة ٢٩١ التي أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بورقة كمزورة لتسرف دعوى أصلية على من يبده تلك الورقة أو من يستقيذ منها وبطلب فيها سماعهم الحكم بتزويرها، حتى إذا ما حكم له بذلك لمن عدم الاحتجاج عليه بهذا الورقة في نزاع مستقبل، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء، أما إذا احتج بهذا الورقة في نزاع مرفوع بشأن دعوى، فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة - إن يدعى أنها مزورة - أن يسل طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون في المولد ٢٨١ إلى ٢٩٠، ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى، فيجب إيداعه أمام المحكمة التي تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره.

(نقض ١٥ / ٥ / ١٩٩٠ في الظعن رقم ١٠٧٦ لسنة ١٩٩٧ ق)

(نقض ١٩٩٠/٦/٣ في الظعن رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٩٥ ق)

١٢٢ - مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون قد احتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٥٩ إثبات.

(المادة ٥٩)

أما عند الاحتجاج بالورقة في دعوى منظورة فيعين للأدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذي رسمه القانون في المولد من ٤٩ إلى ٥٨ من ذات القانون، ذلك أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في موضوع الدعوى، فلا يكون لغیر المحكمة المطروح عليها هذا الموضوع أن تنظره، وهو ما يشكل قاعدة عامة متعلقة بالنظام العام.

(نقض ١١ / ١ / ١٩٩٠ الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٥٤ قضائية)

١٢٣ - للقضاء بعدم قبول دعوى الطاعن الأصلية بتزوير عقد تعويلاً على أن الثابت من صورة صحيفة دعوى سابقة إتخاذه العقد سنداً لها حين أن الثابت من تلك الصورة أنه لم يتخذ كذلك، مخالفة للثابت بالأوراق وقصور.

(نقض ١٧ / ٣ / ١٩٩٨ الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٦٢ ق)

١٢٤ - القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية لأن الفصل فيها يقتضي الحكم بصحة السند أو برده وبطلانه وهو قضاء في أصل الحق بخروج عن ولاية القضاء المستعجل.

(نقض ١٤ / ١٢ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ قضائية)

١٢٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن إختصاص القضاء المستعجل يقف عند إتخاذ إجراء وقتي ميناه ظاهر الأوراق ولا يمس أصل الحق وأنه لا يجوز الإفتقار على إسباغ إختصاص له يجاوز هذا الحد، ومن ثم فإن إلتجاء الطاعنة إلى القضاء المستعجل وحصولها منه على حكم مؤقت بطرد المستأجر - المطعون عليه - لا يحول دون حقه في الإلتجاء إلى محكمة الموضوع للفصل في أصل النزاع بإعتبارها صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية والتجارية، والتي أولاهها المشرع الإختصاص في الأنزعة الناشئة عن تطبيق قانون إيجار الأماكن.

(نقض ١٨ / ١١ / ١٩٧٨ السنة ٢٩ العدد الثاني ص ١٧١٢)

١٢٦ - إذا كانت الورقة للمدعى بتزويرها قد رفعت بها دعوى مستعجلة لا يجوز الإدعاء فيها بالتزوير فرعياً فإنه يجوز الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية.

## (نقض ٢ / ١ / ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ٢١٢ - ٤٠)

١٢٧ - وحيث إن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا تكون الورقة المدعى بتزويرها قد أحتج بها في نزاع موضوعي مطروح على القضاء، وألا تعين على مدعى تزويرها أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون في المولد من ٤٩ إلى ٥٧ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أمام المحكمة التي تنتظر هذا النزاع، إذ لا يعطى الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة أن يكون وسيلة دفاع في ذات الدعوى فيجب إيداعها أمامها ولا يكون لغيرها من المحاكم أن تنتظره، أما إذا أحتج بهذه الورقة في نزاع مطروح على قضاء الأمور المستعجلة فليس على مدعى تزويرها أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير أمامه لعدم إختصاصه بالفصل في دعوى التزوير الأصلية أو الفرعية ، لأن الفصل فيها يقتضى الحكم بصحة السند أو برده وبطلانه وهو قضاء في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل، لما كان ذلك، وكان الطاعن قد قدم الإقرار المؤرخ ١٩ / ١ / ١٩٧٥ في دعوى الإشكال رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ مستعجل دمههور فتمسك المطعون عليه بالتزوير، ثم أقام دعوى التزوير الأصلية بعد للحكم في دعوى الإشكال، فإنه يكون قد إستعمل حقه الذي نصت عليه المادة ٥٢ من قانون الإثبات، ولا يعيب الحكم للمطعون فيه إغفاله لرد على هذا الدفاع غير الجوهري ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب في غير محله.

## (نقض ٢ / ١١ / ١٩٨٥ طعن رقم ٢١٨٣ لسنة ٥١ قضائية)

١٢٩ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى التزوير الأصلية شرعت - وعلى ما تقتضى به المادة ٥٩ من قانون الإثبات - لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور إذ يجوز له عندئذ أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره، ويكون ذلك بدعوى أصلية بالأوضاع المعتادة حتى إذا حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقل وأن مناط الإلتجاء إلى هذه الدعوى ألا يكون قد أحتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء، أما إذا أحتج بالورقة في دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذي رسمه قانون الإثبات في المولد من ٤٩ إلى ٥٨ منه، ذلك أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعطى أن يكون وسيلة دفاع في موضوع تلك الدعوى فلا يكون لغير

(المادة ٥٩)

المحكمة التي تنتظر هذا الموضوع أن تنتظره، ومفاد ذلك أنه إذا أقيمت دعوى أحتج فيها خصم على خصمه بمسند وتكذب الخصم الذي أحتج عليه بذلك للمسند سلوك سبيل الإدعاء بالتزوير منذ تداولها حتى القضاء فيها فلا تقبل من بعد دعواه الأصلية بالتزوير إذ يكون ما يخشى وقوعه من الإحتجاج عليه به قد وقع بالفعل. لما كان ذلك فإلّا الثابت في الأوراق أن المحرر المؤرخ ١٩ / ٢ / ١٩٧٥ موضوع التّداعي قد أحتج به المطعون عليهما قبل الطاعن في الدعوى رقم ..... أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية وتكذب الطاعن سبيل الطعن عليه بالتزوير أمام تلك المحكمة حتى القضاء فيها فلا يقبل منه من بعد الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية وطلب الحكم بتزويره لإفتقادهما إلى الشرط الأساسي المقرر لقبولها، وإذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن يكون قد وافق صحيح القانون، لا يقدح في هذا ما أثاره الطاعن من دفاع حاصله أن الصورة الضوئية للمحرر هي التي أحتج بها عليه في الدعوى وهو مانع قانوني حال بينه وبين الإدعاء بتزوير المحرر المنسوب له ذلك أن الإلتجاء عليه بصورة المحرر - بفرض صحته - ما كان ليحول بينه وبين طلب إلزام خصمه بتقديم أصل الورقة والطعن عليه بالتزوير، هذا إلى أن البين من الأوراق أن الدعوى رقم ... قضاء إداري الإسكندرية كانت ذات شقين أحدهما مستعجل والآخر موضوعي فكان في مكنه الطاعن أن يدعى بالتزوير فيها مادامت المحكّماتم تكن ممنوعة من نظر الموضوع وفصلت فيه.

( الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٦٠ قى - جلسة ٨ / ١ / ١٩٩٥ )

( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ قى الطعن رقم ٥٤٤ قى ، ٢٤١٢ لسنة ٥١ قى - جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٠ )

١٢٩ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها وهو نوع من خيانة الأمانة، ومن ثم فإن يرجع في إثباته إلى القواعد العامة، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً، إذ أن القانون يعتبر ملء الورقة في هذه الحالة بغير المنفق عليه بمثابة خيانة أمانة.

( نقض ١٦ / ٣ / ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني لسنة ١٨ ص ٦٦٥ )

(المادة ٥٩)

١٣٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في فهم الواقع من أصل الورقة التي حرر عليها عقد البيع موضوع الدعوى إلى أنه من مورث المطعون ضدهم إلى زوج الطاعنة باعتباره وكيلاً عنه في أعماله القضائية، وقد صدرت هذه الورقة بعبارة طلب سداد، ثم تركت تحت هذه العبارة فراغاً لملئه بالبيانات اللازمة للطلب، ووقع المورث بعد هذا الفراغ ثم حصلت الطاعنة على هذه الورقة ونزعت الجزء المشتعل على العنوان وملئت فراغ الورقة بشروط عقد البيع مثار للنزاع فإن التكييف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلت المحكمة هو أنها تزوير، إذ أن إزالة العنوان الذي كان مكتوباً بصدر الورقة للدلالة على طلب السداد إنما هو تغيير للحقيقة بالحذف وقد صاحب هذا الحذف إنشاء العقد المزور الذي كتب فوق الإمضاء وأصبح للعلان تزويراً لجمعت فيه طريقتان من طرق التزوير المادي، أحدهما: حذف بيان من المحرر وثانيهما، إسطناع عقد البيع ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذا أجازت إثبات هذه الواقعة بكافة الطرق لم تخالف القانون.

(نقض ٣ / ٦ / ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ٦٧٨)

١٣١ - إن المحكمة إذ سمعت شهادة الشهود وإعتمدت على أقوالهم في قضائها بتزوير سند ما بالغة ما بلغت قيمته فلا يحص أن يعاب عليها أنها خالفت الأحكام. التي رسمها القانون المدني في باب الإثبات، إذ المقام لم يكن مقام إثبات عقد مدني بل إثبات واقعة جنائية بحتة جائز فيها قانوناً الاستدلال بالطرق القانونية كافة بما في ذلك شهادة للشهود أو قرائن الأحوال.

(نقض ٧ / ١٢ / ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في ٢٥ سنة، الجزء الثاني ص ١٢٤٦ قاعدة رقم ١٥)

١٣٢ - تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها، خيانة أمانة يخضع إثباته للقواعد العامة. وقوع التغيير من غير ممن سلمت له الورقة إختياراً. تزوير يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات.

(نقض ٢٢ / ١ / ١٩٧٠ السنة ٢١ ص ١٧٤)

(نقض ١٦ / ٣ / ١٩٧٨ الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ قضائية، الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ قضائية)



المادة (٥٩)

١٣٣ - إختلاس التوقيع على بياض جريمة يعاقب عليها ، عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة. م ١١٥. إثباتات. إستناد الحكم المطعون في قضائه إلى هذه اليمين. لثمة. جواز الطعن فيه بطريق النقض لإبنتائه على إجراء باطل.

( نقض ١٢ / ٣ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٧ قضائية )

١٣٤ - تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض. خيانة للأمانة. طريق إثباته. إعتباره تزويراً. شرطه.

( نقض ١٠ / ٦ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٥ قضائية )

١٣٥ - لما كان قانون الإثبات يندس في المادة ١٤ منه على أنه " يعتبر المحرر العرفي صادراً ممن وقع ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خطأ أو إمضاء أو ختم أو بصمة " بما مؤداه أن ثبوت صحة التوقيع يكفى لإعطاء الورقة العرفية حجيتها في أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به، فإذا أراد نفى هذه الحجة بإدعائه إختلاس التوقيع منه كرها أو غشاً، أو أن الورقة كانت موقعة على بياض وحصل عليها المتمسك بها بغير رضاه كان على صاحب التوقيع إثبات ما يدعيه.

( نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٧ قضائية )

١٣٦ - تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن إستؤمن عليها يعتبر بمثابة خيانة أمانة إذا كان تسليم الورقة لإختياراً، أما إذا حصل الاستيلاء على الورقة بغير التسليم الإختياري كالاختلاس أو الغش أو التحايل، فإنه بعد تزويراً ولا يجوز إثبات التغيير في الحالة الأولى بغير الكتابة، وإنما يجوز الإثبات بالبينة في الحالة الثانية.

( نقض ١٤ / ٦ / ١٩٧٨ السنة ٢٩ ص ١٤٦٧ )

١٣٧ - وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن دعوى صحة التوقيع - وعلى ما جرى بها قضاء هذه المحكمة - إنما شرعت ليضمن من بيده سند عرفي على آخر إلى أن التوقيع الثابت بهذا السند توقيع صحيح وإن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع في هذه الصحة، وإذا كان

(المادة ٥٩)

التوقيع على بياض هو توقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات التي مستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية، وكان إدعاء تغيير الحقيقة فيها ممن يستؤمن عليها نوعاً من خيانة الأمانة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً، إلا أنه إذا كان من يستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري، فعندئذ يكون تغيير الحقيقة فيها تزوير ويعتبر التوقيع نفسه غير صحيح. لما كان ذلك، وكان للبين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الأوراق أن الطاعن إدعى تزوير الإقرار على سند من أن توقيعه الثابت عليه قد حصل عليه المطعون ضده الخامس منه على بياض بحجة إنهاء إجراءات التنازل عن الأرض التي يستأجرها الطاعن منه، فقام بتسليمه إلى مورثه المطعون ضدهم الأربعة الأول متواطئاً معها وألّت قامت بملء بياناته على خلاف الحقيقة بطريق الغش بما مفاده أن الطاعن لم يسلم السند الذي وقع عليه على بياض بإختياره إليها، فإن الواقعة بهذا الصورة تعتبر تزويراً، وبالتالي يجعل التوقيع غير صحيح، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ضرب صفحاً عن هذا الدفاع - بما أورده من أنه غير منتج في دعوى صحة التوقيع والتي قولها التوقيع دون سواء، مع أنه دفاع جوهري لو أن المحكمة محصته لجاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى - قد شابه للقصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه. ولما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٢١ من ٣٢ قد تأسس قضاؤه - وعلى ما يبين من مدوناته - على ما حكم به في الاستئناف رقم ١٨٨ من ٢٤ق المشار إليه، والذي خلصت المحكمة إلى نقضه فإن لازم ذلك - وعلى ما نقض به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات - وجوب نقض الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٣٢ قضائية.

(نقض ١٩ / ٣ / ١٩٨٧ السنة ٣٨ الجزء الأول ص ٤١٢)

١٣٨ - تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن يستؤمن عليها. نوع من خيانة الأمانة يخضع لإثباته للقواعد العامة. مؤداه. عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت بالورقة بغير التسليم الإختياري. إعتباره. تزويراً جواز إثباته بكافة طرق الإثبات.

(نقض ١٤ / ٥ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٥٧ قضائية)

المادة (٥٩)

١٣٩ - التوقيع على بياض. صحيح. إكتساب البيانات التي سكتب فيما بعد فوقه حجية الورقة العرفية. إستمداد الحجية من التوقيع لا من الكتابة سواء كانت الأخيرة قبل التوقيع أو بعده. شرطه. أن يقصد الموقع الإرتباط بتلك البيانات وأن يسلم الورقة إختياراً. عدم ثبوت أخذها منه بغير التسليم الإختياري أو أن من إستؤمن عليها خان الأمانة. أثره. صيرورتها حجة بما فيها. للقضاء بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه على قالة أن توقيع المطعون ضده على الإيصال موضوع الأمر في تاريخ سابق على ملء بياناته دليل على إنتفاء علمه بمضمونه وعدم إنصراف نيته إلى الإلتزام به. مخالفة للقانون وقصور مبطّل.

( نقض ١٦ / ١ / ١٩٩٩ طعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٢٠٢٢ )

### الباب الثالث

#### شهادة الشهود

##### تمهيد

١ - إن الأصل في الشهادة أن تكون شفوية ويدلى بها الشاهد في مجلس القضاء ويقوم بالإدلاء بها من ذكرته ولا يجوز الاستعانة بمنكرات مكتوبة إلا بإذن من المحكمة أو للقاضي المنتدب.

٢ - وإن الشهادة تخضع لتقدير القاضي الذي له كامل السلطة في تقدير قيمتها، وهي تقبل إثبات النفي بشهاد أخرى أو بأي طريق آخر من طرق الإثبات، ويجب أن تبين المحكمة في حكمها مضمون أقوال الشهود وإلا يكون الحكم قاصراً في التسبيب.

**المادة (٦٠)**

" في غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على خمسمائة جنيه أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز شهادة الشهود في إثبات وجوده أو إنقضائه ما لم يوجد إتفاق أو نص يقضى بغير ذلك.

ويقدر الإلتزام بإعتبار قيمته وقت صدور التصرف ويجوز الإثبات بشهادة الشهود إذا كانت زيادة الإلتزام على خمسمائة جنيه، لم تأت إلا من ضم الفوائد والملحقات إلى الأصل.

وإذا شملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة من مصادر متعددة جاز الإثبات بشهادة الشهود في كل طلب لا تزيد قيمته على خمسمائة جنيه، ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة ولو كان منشؤها علاقات بين الخصوم أنفسهم أو تصرفات من طبيعة واحدة.

وتكون العبرة في الوفاء إذا كان جزئياً بقيمة الإلتزام الأصلي.

**التعليق**

١ - وإن هذه المادة تنطبق على كافة التصرفات القانونية المدنية ولا تنطبق على الوقائع المادية ولا على التصرفات القانونية التجارية، وإن العبرة هي بقيمة الإلتزام وقت صدور التصرف وليس وقت المطالبة ولا يدخل في تقدير هذه القيمة ما يزيد في الدين بسبب ضم الفوائد والمصروفات إلى أصل الدين.

٢ - وإذا ما تحدثت الإلتزامات بين شخصين وكان كلا منهما مستقلاً عن الآخر فإن الإلتزام الذي لم يتجاوز قيمته منها نصاب البينة يجوز إثباته بالبينة والقرائن، وإذا كان الطلب مكوناً من عدة طلبات ناشئة عن تصرف قانوني واحد فالعبرة هنا بقيمتها كلها إذ أنها ناشئة عن باب واحد.

٣ - وإن الإثبات بالبينة والقرائن في المسائل التجارية أمر جوازي للقضاء، ولقد أجاز المشرع الإتفاق على الإثبات بالبينة في أي تصرف قانوني تزيد قيمته على خمسمائة جنيه.

المادة (٦٠)

٤ - ولقد أوجبت المادة ٥٠٧ من القانون المدني أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً وأصبح بذلك عقد الشركة عقداً شكلياً فإنه لا يقبل في إثباته بين طرفيه بغير الكتابة ولا يجوز لهما الإتفاق على إثباته بين طرفيه بغير الكتابة ولا يجوز لهما الإتفاق على إثباته بغير هذا الطريق غير أنه يجوز للغير إثبات قيامها بكافة طرق الإثبات.

٥ - وإن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن فيما يجسب إثباته بالكتابة لا تتعلق بالنظام العام عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع يعنى عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة للنقض.

٦ - ويجوز إتفاق الخصوم على مخالفة قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يجب فيه الإثبات بالكتابة كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه.

٧ - وإن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة لا تتعلق بالنظام العام وإن عدم تمسك الخصم بذلك قبل البدء في سماع الشهود يعتبر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق القانوني.

٨ - ولقد استبعد المشرع المواد التجارية من الأحكام التى وضعها للإثبات في المواد من ٦٠ إلى ٦٣ من قانون الإثبات وجاءت تلك المواد لتنظم قواعد الإثبات في غير المواد التجارية وأباح القانون في المواد التجارية الإثبات بالبينة كقاعدة عامة ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك فى قانون التجارة أو القانون البحري.

٩ - وإن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ويجوز الإتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها ولقضى الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم متى أقام قضاءه على أسباب مائغة.

١٠ - وإنه في الأحوال التى يكون فيها الإثبات جائزاً بالبينة والقرائن يصح الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو فسي أي تحقيق إداري دون حلف يمين كقرينة ضمن قرائن أخرى.

المادة (٦٠)

١١ - وإن طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن تلزم ببيان مسبب للرفض.

١٢ - وإن محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ومن حقها تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في تحقيق قضائي أو إداري.

١٣ - وإن التوقيع على عقد ببصمة مطموسة إنما هو ولقعة مادية يجوز إثبات حصولها. بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود.

١٤ - ولا يشترط قانون الإثبات لإجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانوني للقرينة يرشح لإجابته بل يكفي لإجابة هذا الطلب أن تتبين للمحكمة من ظروف الدعوى. وأوراقها حديثه وألا يكون في هذه الأوراق ما يغنيها عن إتخاذ هذا الإجراء.

١٥ - ولمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تأمر بالإثبات بشهادة الشهود طالما أنه جائز قانوناً والوقائع التي أحيلت للتحقيق وقائع مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات.

١٦ - وإن أقوال الشهود محكمة الاستئناف لها تقديرها بما يخالف تقدير محكمة أول درجة بيان الأسباب المبررة وحسبها إقلامه قضائياً على ما يحمله.

١٧ - وإن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ويجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها لعدم تعلقها بالنظام العام ولقاضي الموضوع السلطة التقديرية في إستخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم دون رقابة من محكمة النقض متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة.

١٨ - وإذا ما رفضت المحكمة طلب الإحالة للتحقيق فيوجب عليه بيان أسباب رفضها له في الحكم.

المادة (٦٠)

١٩ - وإن قاعدة عدم جواز إثبات التصرفات القانونية المدنية إلا بالكتابة فيما زالت قيمته على عشرين جنيتها أو إثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها إلا بالكتابة ولا تتعلق بالنظام العام وهذه القاعدة تسرى على جميع العقود المنشئة للإلتزام كالبيع وغيرها من العقود وبالتالي فلا يجوز لأحد طرف العقد طلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ما يخالف ما إشتمل عليه دليل كتابي طالما أن الخصم الآخر قد تمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة.

٢٠ - وإن قواعد الإثبات ومنها ما يتعلق بمن يكلف به لا تتعلق بالنظام العام ولا يجوز الدفع بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

٢١ - وإن محكمة الموضوع غير ملتزمة بإجابة طلب الإحالة أي التحقيق متى وجدت في تقرير الخبير وعناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

٢٢ - ويشترط في الواقعة محل الإثبات أن تكون جائزة القبول وليست مما يحرم القانون إثبات تحقيقاً لأغراض مختلفة وإن حظر الإثبات إذا كان منطوياً على إنشاء لأسرار المهنة أو الوظيفية لا يتعلق بواقعة يحرم إثباتها وإنما يتعلق بدليل لا يجوز قبوله في صور معينة بمعنى أن عدم جواز القبول لا ينصب على الواقعة في حد ذاتها وإنما على دليلها بحيث تكون الواقعة التي يقف عليها الشخص بسبب وظيفته أو مهنته جائزة القبول ولكن لا يجوز إثباتها بشهادته.

٢٣ - وإذا كان التصرف حاصلًا بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنياً وبالنسبة للآخر تجارياً فإن قواعد الإثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مدنياً بالنسبة له، فلا تجوز محاجة الدائن إلا طبقاً لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفاً مدنياً ولو كان بالنسبة للمدين تصرفاً تجارياً.

٢٤ - وإن لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاءها في الطعن بالصورية على ما يكفي لتكوين عقيدتها من الأدلة المطروحة في الدعوى دون أن تكون ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب بإحالة الدعوى إلى التحقيق إلا إنه لا يجوز لها أن تقول في ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه بالصورية لما في ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه.



المادة (٦٠)

٢٥ - وإن الصورية التي يكون مبنها الإحتيال على القانون فإنه لمن كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته إثبات العقد المستتر أو نفي الثابت بالعقد الظاهر بكافة طرق الإثبات.

٢٦ - وإن حق الخصم في نفي ما يثبت للخصم الآخر وقعوده عن الإستشهاد بشهود النفي أو تخلف شهوده عن الحضور لا يمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى.

٢٧ - وإن لمحكمة الموضوع في الأحوال التي يكون فيها الإثبات جائزاً بالبينة أن تعتمد في تكوين عقيدتها على تحقيق إجراء الخبير وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين كقرينة قضائية.

**المبادئ القضائية**

١ - تعدد المستأجرين لعين واحدة وإنصراف نيتهم وقت التعاقد إلى إحداث الأثر القانوني للعقد وتحريره بإسم أحدهم. إعتبارهم مستأجرين أصليين لهم كافة الحقوق والإلتزامات الناشئة عن عقد الإيجار.

( الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٦٩ق - جلسة ١٨ / ٢ / ٢٠٠١ )

( الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٦٩ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٠ )

( الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٦٨ق - جلسة ٣٠ / ١ / ٢٠٠٠ )

٢ - تمسك الطاعن بأن والدته مستأجرة أصلية لشقة النزاع مع شقيقها الذي حرر العقد بإسمه لإعتبارات أدبية وأنها أقامت ولولادها معه بالعين حتى تركه لها. دفاع جوهري. إلتفات الحكم المطعون فيه عن التعرض لهذا الدفاع إستناداً على عدم إمتداد عقد الإيجار لكون الطاعن ليس قريباً من الدرجة الأولى. خطأ وقصور.

( الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٨ / ٢ / ٢٠٠١ )

( الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٠ )

( الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩٩ )

٣ - تمسك الطاعن الثاني بمساكنته منذ بدء الإجارة دون إنقطاع لشقيقته الطاعنة الأولى التي حرر بإسمها العقد وبإلزام المطعون ضده بتحرير عقد إيجار بإسمه وتكليفه على ذلك بإقرار المطعون ضده بصحيفة تعديل الطلبات وتقرير الخبير. إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلال تأسيساً على نفى هذه المساكنة لقيام المستأجرة الأصلية بواجباتها الأدبية والإجتماعية تجاه المطعون ضده الثاني. خطأ وفساد.

( الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٧ / ٥ / ٢٠٠١ )

( الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٦٨ق - جلسة ٣ / ٤ / ٢٠٠٠ )

(الظعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٨ق - جلسة ٥ / ٢ / ١٩٩٩)

٤ - عقد الإيجار المبرم لمزولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي. إستمراره لصالح الورثة. مناطه. إستعمالهم العين في ذات النشاط الذي كان يمارسه مورثهم عند وفاته سواء كان هذا النشاط هو الغرض من الإجارة الثابت كتابة بالعقد أو الذي عدل إليه ورضى به المؤجر صراحة أو ضمناً. موافقة المؤجر كتابة. شرط لتغيير الورثة النشاط دون المستأجر الأصلي. م ١/١ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ و ٧ من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

(الظعن رقم ٥٣ لسنة ٧٠ق - جلسة ٤ / ٧ / ١٩٩٩)

٥ - تمسك الطاعن بسداده أجرة المدة المطالب بها وتبليغه على ذلك بمخالصة سداد مذيلة ببصمة إيهام منسوب صدورها للمطعون ضده وتوقيع منسوب لإبائها. طعن الأخيرة على المخالصة بالتزوير لعدم توقيعها وإبائها عليها. قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء بعد إستبعاد المحكمة دلالة هذا المستند دون تحقيق إستناد إلى خلوه من توقيع المطعون ضدها ودون أن يتبين كيفية إستدلالها على أن البصمة ليست للمذكورة. قصور.

(الظعن رقم ١٠٠٤٠ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٠)

٦ - تمسك الطاعن ببراءة نمته من دين الأجرة المطالب بها إستناداً إلى تقاضى المطعون ضده منه مقدم إيجار وإجرائه تشطيبات بالعين على نفقته الخاصة. ركونه في إثبات ذلك إلى توجيه اليمين الحاسمة للمطعون ضده أمام محكمة الإستئناف. قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء إستناداً إلى حلف المطعون ضده اليمين دون توجيهها بأوراق الدعوى أو محاضر جلساتها. مخالفة للثابت بالأوراق.

(الظعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٦٩ق - جلسة ٦ / ١٢ / ٢٠٠٠)

٧ - تمسك الطاعن ببطلان التكاليف بالوفاء لتضمنه قيمة أجرة أربعة أشهر هياً خلالها العين وجعلها صالحة للإنتفاع بها على نفقته الخاصة بما يتعين معه خصم قيمة ما أنفقته في هذه الأعمال وحساب الأجرة من تاريخ إنتقاعه بالعين طالباً ندب خبير لتحقيق دفاعه وإثبات صورية ما جاء بالعقد تحايلاً على أحكام القانون. إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه

المادة (٦٠)

بالإخلاء معولاً على ما ثبت بعقد الإيجار من إسئلامه العين بجميع لوازمها. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون.

( الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٦٨٧ ق - جلسة ٢٢ / ١ / ٢٠٠١ )

٨ - الإخلاء للتأخير في سداد الأجرة. شرطه. ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها معدلة بالزيادة أو النقصان. منازعة المستأجر جديداً في مقدارها أو إستحقاقها لخلاف في تفسير نص قانوني. وجوب الفصل في هذه المنازعة باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء.

( الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠٠١ )

( الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٩٩ )

( الطعن رقم ٣٩٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٩٩ )

٩ - تمسك الطاعنة بإتفاقها مع المطعون ضده على سداد نصف القيمة الإيجارية وخصم النصف الباقي من المقدم المدفوع وموالاتها للسداد دون الحصول على إيصالات لوجود مانع أدبي لأنه زوج شقيقتها وطلبها إحالة الدعوى للتحقيق لإثباته. دفاع جوهرى. إلتفات الحكم المطعون فيه عنه. قصور.

( الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٧ / ٢ / ٢٠٠١ )

١٠ - تمسك الطاعن بقيام مانع أدبي من الحصول على إيصالات بسداد أجرة عين النزاع وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثباته. دفاع جوهرى. إلتفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وقضائه بالإخلال دون أن يعمل سلطته في تدبير الظروف لتى ساقها الطاعن. قصور.

( الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٨ / ٢ / ٢٠٠١ )

١١ - تمسك للطاعن ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه مبالغ غير مستحقة فى نمته لحساب المطعون ضده الزيادة المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار وليس على أساس الأجسرة القانونية التى تتحدد حسب تاريخ إنشاء العقار. دفاع جوهرى. إلتفات الحكم

المادة (٦٠)

المطعون فيه عن تمحيصه وتحويله على الأجرة الإتفاقية. خطأ. حجبه عن بحث مدى صحة التكليف بالوفاء.

( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ٢٠٠١ )

١٢ - صورية عقد الإيجار للمفروش. إثباته على من يدعيه. عجزه عن ذلك. أثره. وجوب إعمال ظاهر نصوص العقد.

( الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٩٩ )

( الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٩٩ )

١٣ - لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستتبطه من قرائن قضائية. سلطتها في تقدير أقوال الشهود في هذا الصدد وإستخلاص الواقع منها. شرطه.

( الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٣٠ / ١ / ٢٠٠٠ )

( الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٩٤ )

١٤ - العين المؤجرة. قيام المؤجر بإعدادها بتجهيزات وعناصر لازمة لتشغيلها. صيرورتها منشأة مركبة من عدة عناصر. عدم إعتبار المكان وحده الغرض الأساسي من الإجارة. مؤداه. خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني. لا يغير من هذا الوصف قيام الممتاجر بتزويدها بأدوات ومنقولات أخرى.

( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٠ )

( الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩٥ )

١٥ - وصف العين المؤجرة. العبرة فيه بحقيقة الحال وقت التعاقد وما إنصرفت إليه إرادة المتعاقدين.

( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٠ )

المادة (٦٠)

١٦ - إشتمال الإجارة على عناصر أكثر أهمية من المكان في حد ذاته بحيث يتعذر للفصل بين مقابل الإيجار للمكان وبين مقابل الإنتفاع بمزايا تلك العناصر. أثره. عدم خضوع الإجارة لقانون إيجار الأماكن. العبرة في تحديد طبيعة العين المؤجرة بما يتضمنه العقد متى كان مطابقاً لحقيقة الواقع وإنصرفت إليه إرادة المتعاقدين. (مثال بشأن تأجير بنك بالمفروش)

(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٦١ق - جلسة ١٠ / ٤ / ٢٠٠٠)

(الطن رقم ٢٤٣١ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٩٢)

(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٩)

١٧ - إعتبار المكان المؤجر مفروش. وجوب إشتماله فوق منفعة المكان ذاته على منقولات ذات قيمة تغلب منفعتها منفعة العين خالية. العبرة في وصف العين بحقيقة الحال وقت التعاقد.

(الطن رقم ٥٦٢٨ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٢ / ٤ / ٢٠٠٠)

١٨ - تقدير جدية الفرش الموجودة بالعين للمؤجرة أو صورته. من سلطة محكمة الموضوع. شرطه. أن يكون إستخلاصها سائغاً له سند في الأوراق. عدم إلزامها بنذب خبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

(الطن رقم ٥٦٢٨ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٢ / ٤ / ٢٠٠٠)

١٩ - إعتبار المكان المؤجر مفروشاً. وجوب إشتماله بالإضافة إلى منفعة المكان في ذاته على منقولات أو مفروشات ذات قيمة تكفي للغرض الذي أجر من أجله. عدم إشتراط إشتمال الإيجار على المقومات المنوعية من عنصري الإتصال بالعملاء والسمعة التجارية. عدم الإعتدال بمدى تناسب الزيادة في الأجرة الإتفاقية عن الأجرة القانونية مع منفعة المنقولات.

(الطن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٠)

(الطن رقم ١٨١٠ لسنة ٦٦ق - جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٩٧)

المادة (٦٠)

٢٠ - إعتبار المكان المؤجر مفروشا، شرطه. شمول الإجارة بالإضافة إلى منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذي قصده المتعاقدان من إستعمال العين. حق المستاجر في الإثبات أن العين أجرت إليه خالية على خلاف الثابت بالعقد بكافة طرق الإثبات. علة ذلك.

( الطعن رقم ٥٨١٧ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٤ / ٦ / ٢٠٠٠ )

( الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٦٩ق - جلسة ١١ / ٦ / ٢٠٠٠ )

٢١ - الأماكن المؤجرة مفروشة. عدم خضوعها لأحكام الإمتداد للقانوني وقواعد تحديد الأجرة. سريان ذلك على الأماكن المؤجرة لأغراض السكنى أو غيرها. خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني.

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٦٩ق - جلسة ١٧ / ٢ / ٢٠٠٠ )

٢٢ - دعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة. منازعة المستاجر جنبا فسي مقدار الأجرة القانونية. وجوب الفصل في هذه المنازعة بإعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء.

( الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٩٩ )

( الطعن رقم ٨٢٠٧ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٣ / ٩ / ١٩٩٦ )

٢٣ - تمسك الطاعن بالوفاء بالأجرة المطالب بها وتلبيه على ذلك بإيصال غير مطعون عليه. إغفال الحكم للمطعون فيه إعمال أشد القرينة المنصوص عليها بالمادة ٥٨٧ مدني. قصور.

( الطعن رقم ٢٢٧٦ لسنة ٦٨ق - جلسة ١ / ١٢ / ١٩٩٩ )

٢٤ - تقديم الطاعن إيصالا غير مطعون عليه يفيد سداد أجرة أحد الأشهر المطالب بها. أثره. بطلان للتكليف بالوفاء. مخالفة ذلك. خطأ.

( الطعن رقم ٢٥٦٩ لسنة ٦٨ق - جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٩٩ )

٢٥ - الأجرة المستحقة. ماهيتها. منازعة المستأجر في مقدارها  
استحقاقها لخلاف في تفسير نص قانوني. وجوب الفصل في هذه المنازعة.  
باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء.

( الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٩٩ )

( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٩٩ )

٢٦ - إتفاق المالك السابق مع الطاعن على خصم قيمة تكاليف  
الإصلاحات التي أجراها الأخير بالعين المؤجرة له على أقساط شهرية حتى  
تمام الوفاء بها. إتفاق يتصل بالعلاقة الإيجارية. سريانه في حق المالك  
الجديد. قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لعدم سداد الأجرة إستناداً إلى أن  
المالك الجديد لم يكن طرفاً في الإتفاق ولم تتم حولة الدين إليه. خطأ حجبه  
عن بحث دفاع الطاعن بتمام وفائه بالأجرة.

( الطعن رقم ١٠٠٢ ، ١٣٥٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٣ / ١ / ٢٠٠٠ )

٢٧ - تمسك الطاعن بعدم مطابقة الأجرة الواردة بعقد الإيجار للأجرة  
القانونية لعين النزاع وطلبه نذب خبير لتحقيق دفاعه. قضاء الحكم المطعون  
فيه بالإخلاء محتسباً الزيادة المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ على أساس  
الأجرة الواردة بالعقد دون أن يعرض لهذا الخلاف باعتباره مسألة أولية  
لازمة للفصل في طلب الإخلاء. خطأ. حجه عن الوصول إلى الأجرة  
القانونية الواجبة الأعمال ومدى صحة التكاليف بالوفاء بها.

( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٩ / ١ / ٢٠٠٠ )

٢٨ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة التكاليف بالوفاء وقضاؤه  
بالإخلاء لعدم سداد الأجرة. حسابه الزيادة المنصوص عليها بالمادة ٧ق  
١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أساس الأجرة المحددة بحكم صادر في دعوى أخرى  
دون تحققه من مطابقتها للقيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على  
العين وقت الإنشاء رغم منازعة الطاعن في حساب مقدارها. خطأ وقصور.

( الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٩ / ٢ / ٢٠٠٠ )



(المادة ٦٠)

٢٩ - الوفاء بقسط من الأجرة. قرينة قانونية على الوفاء بالأقساط السابقة على هذا القسط. جواز إثبات عكس ذلك. م ٥٨٧ مني.

( الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٣ / ٢ / ٢٠٠٠ )

( الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٩٨ )

٣٠ - تمسك الطاعن بصورية تخارجه من الشركة لصالح ابنه لسنتره وصية عدل عنها. تكليفه على ذلك وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته. قضاء الحكم المطعون به بالإخلاء دون أن يولج هذا الدفاع بما يقتضيه. قصور وإخلال بحق الدفاع.

( الطعن رقم ١٢٦٦ ، ١٤٦٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٠ / ٧ / ٢٠٠٠ )

٣١ - بيع المستاجر المتجر أو المصنع بائنه. حق المالك في الحصول على نصف قيمة حق الإجارة من المشتري أو في شراء العين المباعة ذاتها متى سدد الثمن الذي تم به البيع مخصوماً منه للنسبة المذكورة. المادتان ٢٠ ق لسنة ١٩٨١ و ٥٩٤ مني.

( الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٧ / ١ / ٢٠٠٠ )

٣٢ - للنص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أنه " لا يبرى النقاد كلاً وجد مانع يعتذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً ..... " يدل - وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني وجرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان النقاد إن كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عم الحكم لتشمية مع ما يقضى به العقل، والمانع من المطالبة الذي يقف به سريان النقاد كما يكون مرجعه أسباب تتعلق بشخص الدائن قد يرجع إلى ظروف عامة يعتذر معها عليه المطالبة بحقه، وفي هذا النطاق فإن تمكين المطعون ضده من شقة لناع وطرد الطاعن منها بقرار من النيابة العامة وقاضى الحيازة وتقديم الطاعن إلى المحاكمة الجنائية بتهمة غصبه للحيازة كل ذلك قد يكون من الأسباب الموقفة للنقاد إذا لم يكن ناشئاً عن إهمال صاحب الحق أو تقصيره.

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٧ / ٦ / ٢٠٠١)

٣٣ - إقرار المطعون ضدهم بعدم إستمالة وثيقة التأمين لحادث وفساة مورثهم وبصرف شركة التأمين الطاعن لهم مبلغ نقدي بصفة إستثنائية وإحالتهم ما يكون لهم من حقوق نتيجة الحادث لها وعدم رجوعهم عليها بأي شيء بخصوص هذا الحادث. صدور هذا الإقرار من الدائنين - المطعون ضدهم - وليس المدين - الشركة الطاعنة. مؤداه. عدم إقرار الأخيرة بالدين المطالب به أو تنازلها عن الجزء المنقضى من مدة التقادم. إعتبار الحكم المطعون فيه هذا الإقرار قاطعاً لتقادم الحق المطالب به ورفضه الدفاع بالتقادم الثلاثي. خطأ.

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ١٠ / ٦ / ٢٠٠١)

٣٤ - لما كان الواقع في الدعوى أن التليفزيون الياباني ..... قد تعاقد مع شركة التأمين الطاعنة على أن تغطي المخاطر التي قد تحدث لمورث المطعون ضدهم الثلاثة الأوائل خلال المدة من ١ / ١٢ / ١٩٩٤ إلى ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٤ بمبلغ ٩٥٠ ألف دولار أمريكي. وإذ توفي المورث المذكور بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٩٤ في حادث سقوط طائرة بنيريوبي بكينيا، تقدم المطعون ضدهم سالف الذكر بتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٩٤ ، ١١ / ٢ / ١٩٩٥ لصرف مقدار وثيقة التأمين من الشركة الطاعنة التي أفادت بأ، الحادث غير مغطى بوثيقة التأمين السالف ذكرها إعمالاً للإستثناءات الواردة بها، وبتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٩٥ أقر المطعون ضدهم الثلاثة الأوائل بأن حادث وفاة مورثهم لا تشمله وثيقة التأمين المنوه عنها في الأوراق، وأن شركة التأمين للطاعنة قد صرفت لهم بصفة إستثنائية ٢٥٠ ألف دولار أمريكي عن حادث وفاة مورثهم على أن يوزع عليه حسب القرينة الشرعية، كما أقرروا بإحالة كافة ما يكون لهم من حقوق نتيجة الحادث إلى الطاعنة وليس لهم الرجوع عليها بأي شيء بخصوص هذا الحادث، ولما كان هذا الإقرار قد صدر من الدائنين ( المطعون ضدهم الثلاثة الأوائل ) وليس المدين ( الشركة الطاعنة ) ومن ثم لا يفيد أن الأخيرة قد أقرت بالدين المطالب به ورتب على صدره بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٩٥ رفض الدفع المبدئي من الطاعنة بالتقادم الثلاثي مع أن الثابت في الأوراق أن المطعون ضدهم سالف الذكر قد طلبوا من الطاعنة لأول مرة بتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٩٤ صرف مبلغ التأمين، بينما لم يرفع المطعون ضدهما الأول والثانية

(المادة ٦٠)

الدعوى الماثلة إلا بتاريخ ٥ / ١ / ١٩٩٨ ولم تتدخل المطعون ضدها الثانية فيها إلا بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٨ بما تكون معه الدعوى برمتها قد سقطت بالتقادم الثلاثي طبقاً لما إنتهت إليه هذه المحكمة من قواعد قانونية في هذا الشأن، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

( الطعن رقم ٤١٣٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٠ / ٦ / ٢٠٠١ )

٣٥ - إذ كان الثابت في الأوراق أنه لا خلاف على أن حالة العقار المكون من ثلاث طوابق تستوجب إزالة الطوابق الأعلى تخفيفاً للأحمال واستبدال أجزاء من أسقف الطابقين الآخرين وتدعيم أساسته والشرخ في حوائطه وإصلاح صرفه، وكان العقار قد أصبح خالياً بعد أن تصالح مستأجره على إخلائه وتمسك الطاعون بإنتفاء المصلحة من تنفيذ قرار الترميم وأنه لم يعد يستند إلى سبب صحيح أو يحقق غاية مشروعة وأ، مصلحة من تقتضي إزالة العقار حتى سطح الأرض فأطرح الحكم المطعون فيه دفاعهم وأقام قضاه على مجرد القول بأنه يكفي لصحة إلزامهم بالتزيم أن يكون ممكناً من الناحية الهندسية فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

( الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ٢٠٠١ )

٣٦ - دعوى صحة التوقيع تقدر قيمتها بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع الممهورة به.

( الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٠ )

٣٧ - إذ كان الثابت بالأوراق خلوها مما يفيد تقديم الطاعن الدليل على صحة الدفع للوارد بسبب النعي ( الدفع بعدم إختصاص محكمة الإستئناف قيمياً بنظر الدعوى ) فلا على الحكم المطعون فيه إن أعرض عن الرد عليه وإستاده في تقدير الدعوى ( دعوى صحة توقيع ) إلى قيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع الممهورة به والمطعون عليه بالتزوير ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس.

( الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٠ )

المادة (٦٠)

٣٨ - الإحالة في صحيفة الإخلال على الطلبات الموضحة بصحيفة الدعوى. مؤداه. طلب الحكم صراحة وعلى وجه جازم بذات الطلبات على الخصم المخفل. فصل الحكم في هذه الطلبات لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم. "مثال في طلب تعويض موروث."

(الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٤/١٢/٢٠٠٠)

٣٩ - وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التفسير والإخلال بحق الدفاع، حين أغفل الرد على ما تمسك به أمام درجتي التقاضي من صورية عقد البيع الذي تحصن للمطعون ضده الثاني بتسجيله برقم ١٩٨٦/٢٤٢١ الجيزة عن ذات الشقة التي سبق للطاعن أن يشتراها من المطعون ضده الأول بصفته بموجب عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٧ / ٨ / ١٩٧٩، وإذ لم يفتن الحكم للمطعون فيه إلى فحص وتحصيل هذا الدفاع الجوهري الذي يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا الدعي في محله - ذلك إنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن للمشتري ولو لم يكن عقده - صورية مطلقة ليتوصل بذلك إلى محو هذا العقد من الوجود إذ إنه بصفته دائناً للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر إليه يكون له التمسك بتلك الصورية لإزالة جميع العوائق التي تصادفه في سبيل تحقيق أثر عقده ويصبح له بهذه الصفة - وفقاً لصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني - أن يثبت صورية العقد الذي أضرب به بطرق الإثبات كافة بإعتباره من الغير في أحكام الصورية ولا يغير من ذلك أن يكون هذا العقد مسجلاً فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصوري جدياً كما أن التسجيل لا يكفي وحده لنقل الملكية بل لابد أن يرد على عقد جدي، كما أن إغفال الحكم بحث دفاع أيداه للخصم يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي إنتهى إليها، إذ يعتبر هذا الإغفال قصوراً في أسباب الحكم الواقعية يقتضي بطلانه. لما كان ذلك، وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن تمسك أمام درجتي التقاضي بصورية عقد البيع المسجل برقم ١٩٨٦/٢٤٢١ للجيزة الصادر للمطعون ضده الثاني من المطعون ضده الأول الذي سبق أن باع ذات شقة للنزاع الطاعن بالعقد الابتدائي المؤرخ ٢٧ / ٨ / ١٩٧٩ صورية مطلقة وساق على دفاعه قرائن عدة في

لمادة (٦٠)

صحيفة الاستئناف، وصمم على ذلك في مذكرة دفاعه أمام محكمة الاستئناف، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى عن هذا الدفاع الجوهري لم يعن ببحثه وتمحيصه وصولاً إلى وجه الحق فيه، مع أنه لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه لهذا الوجه من سبب النسي دون حاجة إلى الرد على الوجه الآخر منه.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية - الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٦٩ ق -  
جلسة ٢٥ / ٢ / ٢٠٠١ )

٤٠ - وحيث إن مبني الدفع المبدئي من المطعون ضده الثاني بصفته بعدم قبول الطعن بالنسبة له إنه لم يقض ضده بشئ.

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي لقبول الطعن أن يكون الطاعن أو المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصماً حقيقياً نازع خصمه في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته وأن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره وأن توجه منه أو إليه طلبات، لما كان ذلك وكان المطعون ضده الثاني لم توجه منه أو إليه ثمة طلبات ووقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم له أو عليه بشئ كما أقيم الطعن على أسباب لا تتعلق به ومن ثم لا يعتبر خصماً حقيقياً ويكون الطعن بالنسبة له غير مقبول.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع وفي بيانه يقولون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن عقار النزاع رخص في إنشائه وتمت أعمال بنائه وتحررت لهم عقود إيجار وحداته في ظل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ٣١ / ٧ / ١٩٨١ إلا أن الحكم المطعون فيه إعتق ما انتهى إليه خبير الدعوى من أن الوحدات المؤجرة لهم قد إنشئت في ظل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم أن الخبير لم يبين المصدر الذي استخلص منه هذه النتيجة ولم يحدد على وجه جازم تاريخ إنشاء العقار أو تاريخ ترخيصه وأن الرخصة التي أرفقها بتقريره جاءت متناقضة في بياناته إذ ورد بها أنها

## المادة (٦٠)

صدرت برقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٠ في حين أنها محررة في ١٣ / ٩ / ١٩٨٤ بعد العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كما جاء في صلبها أنها صابرة طبقاً للقانون الأخير ولائحته التنفيذية بل وتعهت المطعون ضدها على ظهرها أنها مستقيم بتأجير وحدات العقار طبقاً لأحكامه، مما كان يوجب على محكمة الموضوع حسم النزاع حول تاريخ إنشاء العقار أو التراخيص به لتحديد القانون الواجب التطبيق، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع رغم جوهريته مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحديد أجره الأماكن طبقاً للقوانين المحددة للإجراءات من النظام العام، إذ يتحدد به - متى صار نهائياً - القيمة الإيجارية إزاء الكافة وكانت قوانين الإيجار الإستثنائية أرقام ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نصت كل منها على القواعد الموضوعية المتعلقة بتحديد أجره الأماكن الخاضعة لأحكامه والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الصادرة فيها، وهذا القواعد سواء الموضوعية أو الإجرائية تختلف من قانون لآخر ويستمر العمل بأحكامها وتظل واجبة للتطبيق في نطاق سريان القانون الذي أوجبها فإذا كان المكان قد رخص في إقامته أو أنشئ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإن أحكام هذا القانون تكون هي الواجبة التطبيق على القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في تحديد أجرته ولو رفع الطعن بعد العمل بالقانون اللاحق، وإذا كان النص في المادتين ١٨ ، ٢٠ من هذا القانون يدل على أن المشرع قد رأي لمصلحة قدرها الإكتفاء بنظر للمنازعة في تحديد القيمة الإيجارية أمام اللجنة المختصة بتحديد الأجرة ثم أمام المحكمة الابتدائية، ولم يروجها للطعن بالإستئناف في الحكم الذي تصدره هذه المحكمة إلا للخطأ في تطبيق القانون، وإعتبر الحكم الصادر من محكمة الإستئناف غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن مما مفاده أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض فيما تصدره محكمة الإستئناف من أحكام في هذا الخصوص إستثناء من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات، أما إذا كان المكان قد رخص في إقامته أو أنشئ في ظل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فإن أحكام هذا القانون تكون هي الواجبة التطبيق على القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في تحديد أجرته، وإذا بينت المادتان الرابعة والخامسة منه تلك القواعد والإجراءات، ونصت المادة الخامسة على أنه :

ولا تسري على هذه الطعون أحكام المانتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي حظرت الطعن بالإستئناف على الحكم الابتدائي إلا للخطأ في تطبيق القانون وإعتبرت الحكم الصادر من محكمة الإستئناف باتاً غير قابل للطعن فيه بطريق النقض مما مفاده خضوع الطعن في الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد أجرة الأمان سواء المرخص في إقامتها أو المنشأة بدون ترخيص إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية فيجوز الطعن فيها بالإستئناف وبالنقض حسب الأحوال مما مؤداه أن جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف في الطعون المتعلقة بتحديد أجرة الأمان أو عدم جوازه يتوقف على تحديد ما إذا كانت تلك الأمان قد أنشئت أو رخص في إنشائها في ظل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أم في ظل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١، وكان من المقرر أيضاً - وعلى ما جوى به قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير الأدلة - ومنها تقرير الخبير - وإستخلاص الواقع منها، إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواه وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تتنازع عليها تقديرها ويكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم وأن الأسباب التي بني عليها لها أصلها الثابت بالأوراق، لما كان ما تقدم وكان للطاعنون قد تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن عقار النزاع قد رخص في إنشائه وتم بناؤه في ظل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وطلبوا من المحكمة حسم النزاع حول تاريخ إنشائه أو الترخيص به للأسباب التي أثاروها بوجه النعي لبيان القانون الواجب التطبيق، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتق ما إنتهى إليه خبير الدعوى من أن الوحدات المؤجرة لهم أنشئت في ظل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم أن الخبير لم يورد في تقريره المصدر الذي إستقى منه هذه النتيجة ولم يحدد تاريخ إنشاء المبنى وأن الرخصة المرفقة بتقريره جاءت متناقضة في بياناته إذ ثبت بصلبها أنها برقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٠ بما يعنى صدوراً في ظل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وفي ذات الوقت فإنها محررة بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٨٤ أي في ظل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مما كان يوجب على الحكم المطعون فيه حسم النزاع حول تاريخ إنشاء العقار أو تاريخ الترخيص به بإعتباره لازماً لتحديد القانون الواجب التطبيق على القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في تحديد أجرته، فلا يكفي الأخذ بتقرير الخبير

رغم قصوره أو القول بعدم جدية الطاعنين في دفاعهم مع إنه دفاع جوهري من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وهو ما يعيبه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على سداد الحكم وعن الفصل في جواز أو عدم الطعن بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية - الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٥ / ٢ / ٢٠٠١ )

٤١ - وحيث إن هذا النعي في محله ذلك إنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التعرض المستند إلى قرار إداري يقتضيه مصلحة عامة، لا يصلح أساساً لرفع دعوى لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتمياً على الحكم في هذا الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا القرار ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ولا يكون للحائز في هذه الحال من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الإلتجاء إلى القضاء الإداري لوقف تنفيذ القرار أو إلغائه، وكانت محكمة الموضوع ملزمة أن تعطى القرارات الإدارية وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وهي في سبيل ذلك تملك بل من واجبها - للتحقق من قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية وللتعرف على فقواه فإن ظهر لها إنه مشوب بعيب ينحدر به إلى العدم خضع الأثر المترتب على صدور إختصاصها إذا أن مجرد صدور قرار من جهة إدارية ليس من شأنه أن يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم للزوم وصف القرار الإداري وإنما يلزم حتى يتحقق هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضعه ومداه فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص خرج القرار من مدار القرارات الإدارية أياً كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في قضائه إلى أن مدير إدارة التنظيم بمجلس مدينة منوف والذي يمثل المطعون ضده الأول - قد أصدر قراراً بإزالة التعديات المنسوبة للطاعن الأول وهو ما اعتبره الطاعنون تعرضاً لهم في حيازتهم حال كونه لا يصلح أساساً لرفع دعوى منع التعرض فقضى بعدم قبول الدعوى، في حين أن الأوراق قد خلّت مما يفيد صدور مثل هذا القرار بل أن المطعون ضده الأول لم يدع أو يتمسك بصدوره وبالتالي فإن المحكمة لم تتحقق من قيام هذا القرار ومدى تمتعه بمقوماته القانونية من عدمه توصلًا



## المادة (٦٠)

لمدي إختصاص المحاكم العادية بنظر النزاع فحجب نفسه بذلك عن بحث دفاع الطاعني تملكهم لأرض النزاع بوضع اليد للمدة الطويلة ومدى حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعن الأول بالإستئناف ١٠٠٣٧ لسنة ١٩٨٧ جنح شبين الكوم على سند من أن الأرض ليست من أراضي الدولة بما يعيبه بالقصور في التسبب الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية - الطعن رقم ٢٩٩٥ لسنة ٦١ ق -  
جلسة ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠١ )

٤٢ - وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كانت المادة ١٦٣ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تجيز للمحكمة نظر الدعاوى الضريبية التي ترفع من الممول أو عليه في جلسة سرية إلا أنه يتعين طبقاً للمادة ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية النطق بالحكم الصادر منها علانية وإلا كان باطلاً باعتبار أن قانون المرافعات هو الشريعة العامة لإجراءات التقاضي الذي يجب الرجوع إليه كلما شاب القوانين الأخرى فيما عرضت له من هذه الإجراءات - من نقص أو غموض. لما كان ذلك وكان الثابت بما ورد بنسبائتي الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة بتاريخ ١٥ / ١ / ١٩٨٥ و ١٤ / ١ / ١٩٨٦ والقاضي أولهما بندب خبير في الدعوى ثانيهما بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه، إن كلا صدر بجلسة منعقدة في غرفة مشورة بما مفاده للنطق بهما في غير علانية بما يبطلهما بطلاناً متعلقاً بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبإنتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم المستأنف على ما خلص إليه أخذاً بتقرير الخبير رغم ما شاب الحكم الأخير والحكم الصادر بندب الخبير من بطلان فإنه يكون باطلاً بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الولرد بصحفية الطعن.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية والتجارية - الطعن رقم ٧٦٢ لسنة  
٥٧ ق - جلسة ٨ / ١١ / ٢٠٠١ )

٤٣ - وحيث إن هذا النعي سديد، ذلك أن النص في المواد من ٣٤ إلى ٣٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يدل - وعلى ما

جرى به قضاء هذه المحكمة - على الشارع أورد إلزاماً عاماً على كافة الممولين مفاده أن يقدم كل منهم إقراراً ضريبياً قبل الأول من أبريل من كل عام أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية الخاصة به مبنياً به مقدار أرباحه وخسائره مستنداً في ذلك إلى ما يؤيده من الدفاتر والمستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون أو غيرها من الأدلة إذا لم يكن ممسكاً أصلاً لتلك الدفاتر والمستندات وفرض عليه إذا لم يقدم إقراره الضريبي في ذلك الميعاد جزاءً مالياً يتمثل في أداء مبلغ إضافي للضريبة يعادل ٢٠% من الضريبة المستحقة من وقع الربط النهائي أو نصف هذا المبلغ إذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الإحالة إلى لجان الطعن. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على قصر توقيع الجزاء سالف الذكر على الممول الذي لديه دفاتر ومستندات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم، وكان البين من ملف الطعن الضريبي وتقرير الخبر المنكتب من محكمة أول درجة أن المستأنف عليه لم يقدم إقراره الضريبي عن سنوات النزاع فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة المطعون فيه فيما إنتهيا إليه من عدم تطبيق الجزاء المالي الوارد في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على الربط الضريبي الخاص بالمطعون ضده عن سنوات النزاع وبتطبيقه عليه.

( محكمة للنقض - الدائرة التجارية - الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٦٥ ق -  
جلسة ١٣ / ١١ / ٢٠٠١ )

٤٤ - وحيث إن هذا الدعي سديد، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لجان الطعن الضريبي - وإن كانت هيئات إدارية - إلا أن القانون أعطاهم ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول، فتحوز القرارات التي تصدرها في هذا الشأن قوة الأمر المقضي متى أضحت غير قابلة للطعن وتصبح حجة بما فصلت فيه من الحقوق. لما كان ذلك، وكان الطاعن - بصفته - والمطعون ضدهم قد إرتضوا ما إنتهى إليه قرار اللجنة بشأن تقدير أرباح مورث المطعون ضدهم خلال سنوات النزاع وإقتصر طعن الطاعن أمام محكمة أول درجة على تعيب هذا القوار فيما قضى به من عدم إعمال المادة ٣٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على سنوات النزاع من ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ فإن قرار اللجنة - أياً كان وجهه

المادة (٦٠)

الرأي فيه - بشأن عناصر تقدير تلك الأرباح التي إستندت إلى ما جاء بالنموذج ١٩ ضرائب الذي بنى عليه تقديرات أرباح مورث المطعون ضدهم عن سنوات النزاع رغم أن قرار اللجنة في هذا الشأن قد أضحى نهائياً وحائزاً لقوة الأمر المقضى فإنه يكون قد خالف القانون ولخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان النموذج ١٩ ضرائب وبطلان قرار اللجنة تبعاً له. وكان هذا القضاء لم تستغف به محكمة أول درجة ولايتها بنظر موضوع الطاعن المتعلق بتطبيق حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على سنوات النزاع إذ لم نقل كلمتها فيه فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة دمياط الابتدائية لنظره.

( محكمة النقض - الدائرة التجارية - الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٦٥ ق -  
جلسة ١٣ / ١١ / ٢٠٠١ )

٤٥ - وحيث إن هذا النعي سديد، ذلك أن مؤدي المواد ٤١ ، ٤٣ / ١ ، ١٥٧ ، ١٦٠ / ٢ ، ١٧٤ / ٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل والمواد ٢٥ ، ٢٦ / ١ ، ٧٨ ، ٨٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ أن المشروع وأن عد من أسباب قطع التقادم - خلافاً لتلك الواردة في القانون المنسي - الإخطار بعناصر ربط الضريبة أو بربطها أو بالتنبية على الممول بأدائها أو بالإحالة إلى لجان الطعن والتي تتحقق كل منها على التوالي بإخطار الممول بالنموذج " ١٨ ضرائب و ٥ ضريبة عامة " بعناصر ربط الضريبة أو بإخطاره بالنموذج " ١٩ ضرائب و ١ ضريبة عامة " بالتنبية بأداء الضريبة أو أخيراً بإخطاره بالنموذج " ٢٢ ضرائب " بالإحالة إلى لجان الطعن إلا أنه فرق بين كل منها كإجراء قاطع للتقادم وبين ما قد يرتب القانون عليها من آثار لا شأن لها بقطع التقادم فخلو الإخطار بالنموذج " ١٥ ضرائب " من بيان عناصر الربط - الذي لا يترتب عليه بطلانه - ليس من شأنه أن يؤثر على إعتباره إجراءً قاطعاً للتقادم، كما وأن تخلف الإخطار بالنموذج " ١٩ ضرائب " من بيان عناصر وأسس الربط - والذي يترتب عليه بطلانه - لخلوه منها - ليس من شأنه أن يؤثر على كونه إجراءً قاطعاً للتقادم متى إشتمل على ربط الضريبة لإتطوائه على عمل إجرائي مركب كما لا يؤثر ما

اعتري هذا الإخطار من نقص أيضاً على إعتبار الربط الوارد به نهائياً والضرريبة ولجنة الأداء عند عدم رد الممول عليه خلال ثلاثين يوماً أو يؤثر على حقه في الطعن عليه أمام لجنة الطعن إذا لم يوافق على ما جاء به من ربط للضرريبة، هذا إلى أنه لا تلازم بين الإعلان بالتبنييه بأداء الضرريبة كإجراء قاطع للتقادم وبين الإحالة إلى لجنة الطعن وفق الترتيب الوارد في المادة ١٧٤/٢ سالفه للذكر إذ قد يكون التبنييه بعد أن يصبح الربط الوارد بالنموذج " ٩ اضرائب " نهائياً والضرريبة ولجنة الأداء وقد يكون لاحقاً على الإحالة إلى تلك اللجنة عند صدور قرار منها محدد مقدار الضرريبة المستحقة على الممول، ومن ثم فلا يعد كل سبب من أسباب قطع التقادم سالفه الذكر مبنياً على الآخر أو أن بطلان أحدها يؤثر عليه. وإذا خالف الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم محكمة أول درجة هذا النظر وقبل الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضائه بالتقادم الخمسي دون أن يعرض للأثر المترتب على الإخطار بالنموذج " ٩ اضرائب " - وفقاً للمفهوم سالف البيان - أو الإخطار بالإحالة إلى لجنة الطعن متى توافرت شروط أي منهما في قطع التقادم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

( محكمة النقض - الدائرة التجارية - الطعن رقم ٧٩١٥ لسنة ٦٥ ق -  
جلسة ١٣ / ١١ / ٢٠٠١ )

٤٦ - وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب والفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه أبدي دفاع أمام محكمة الدرجة الثانية بأن جميع الحسابات الجارية المدينة لديه مغطاة بالكامل نقداً وليس بشهادة الإنخار وقدم دليله على ذلك وإن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع كما إعتبر شهادات الإنخار لا تصلح غطاء نقدياً للحسابات الجارية المدينة رغم أنها إيصال بالإيداع ويتعهد فيه البنك برد المبلغ المدين مما يجعلها قابلة للتداول ويمكن تحويلها إلى نقود، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن مؤدى نص المادة ٥٧ من قانون ضرريبة الدمغة الصادرة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠، أن المشرع فرض ضرريبة الدمغة النسبية على عقود وعمليات فتح وتجديد الإعتمادات

## المادة (٦٠)

المصرفية وإشترط لإستحقاق الضريبة أن يكون الإعتماد غي مغطى نقداً بما مؤداه أن الإعتمادات المغطاه بغطاء نقدي لا تخضع للضريبة فهي وفقاً للمعنى الفني الدقيق للإعتمادات لا تمثل ديناً على العمل الذي يكون له وصيد دائن للبنك يزيد على قيمتها إذ تؤول إلى خصم يقود في الحساب المدين للعمل. والمقصود بالغطاء النقدي - حسبما يدل بلفظه ومعناه - للنقد السائلة فلا تدرج فيه الضمانات التي يقدمها العمل تأمناً لفتح الإعتماد سواء إتخذت هذه الضمانات صورة تأمينات شخصية أو عينية، وكان المقرر أن إستخدام المبالغ النقدية المودعة إبتداء لدي البنك كغطاء لإئتمان يمنحه يستلزم تجنيب هذه المبالغ بإخراجها من الحساب المودعة به بما ينفي كل سلطة للعمل المودعة عليها ووضعها في حساب خاص مجمد ومعشون بإسم العملية المضمونة وتخصيصها للوفاء بما يسفر عنه الإعتماد المفتوح وهو ما لا يتحقق بالنسبة لشهادات الإيداع الودائع لأجل أو تحسنت الطلب وحسابات التوفير، وإذ إلترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب في قضائه إلى عدم إعتبار شهادات الإيداع بمجرد غطاء نقدي فإنه يكون قد إلترم صحيح للقانون، ولا تثير عليه إن هو إلتفت عن دفاعه بتطبيقاتها. مما يضحى معه النعي في هذا الشأن على غير أساس.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية والتجارية - الطعن رقم ٦٠٢٣ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٦ / ١١ / ٢٠٠١ )

٤٧ - وحيث إن للدفع المبدئي من النيابة سديد، ذلك أن المقر في فضله هذه المحكمة أنه وفقاً لنص المادة ١/٢٥٥ من قانون المرافعات يتعين على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة الطعن مسند توكيل المحامي الذي رفع الطعن أو تقديمه إلى ما قبل حجز الطعن للحكم حتى تتحقق المحكمة من قيام هذه الوكالة وتقف على حدودها وما إذا كانت تبيح للمحامي الطعن بالنقض وإلا كان الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يودع سند وكالة المحامي رافع الطاعن وقت تقديم الصحيفة وإلى أن تقرر حجز الطعن للحكم فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

( محكمة النقض - الدائرة التجارية - الطعن رقم ٤٣١٠ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٧ / ١١ / ٢٠٠١ )

## المادة (٦٠)

٤٨ - وحيث إن هذا النعي غير متبني ذلك أن المستقر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع الخصومة في الدعوى بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع إنقطاع الخصومة لحمايتهم حتى لا تتخذ إجراءات في الدعوى دون علمهم أو بصور حكم في غفلة منهم فيفوتهم الطعن عليه وبالتالي فلا يحق لخصم آخر غير هؤلاء الذين شرع الإنقطاع لحمايتهم أن يتمسك بذلك البطلان، وإن استزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي يكون على غير أساس خليفاً بالرفض.

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للثابت في الأوراق والقصور في التبرير وفي بيان ذلك يقول إن الخبير المنتدب أثبت في تقريره أن عين النزاع تقع في الدور السادس - أي الخامس فوق الأرضي - ثم إنتهى إلى أنها ليست الشقة التي استأجرها الطاعن لأنه جاء في العقد المؤرخ ٢٧ / ٧ / ١٩٧٨ أن الشقة تقع في الدور السادس فوق الأرضي رغم أن الثابت في عقد الإيجار أن الشقة المستأجرة في الدور السادس فقط دون عبارة فوق الأرضي، وكذلك إنتهى الخبير إلى أن هذه الشقة هي التي أشتراها المطعون ضده الأول بالعقد المؤرخ ٢٥ / ١ / ١٩٨٢ والمنصوص فيه على أنه أشتري الشقة رقم ١٣ بالدور السابع فوق الأرضي لأن المطعون ضده الثالث أصدر محرراً مؤرخاً ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٣ بقر في عين النزاع هي المقصودة بالبيع رغم تمسك الطاعن بأنه مصطنع وإعتراض أمام محكمة الموضوع بدرجتها على هذا التقرير لأنه خالف للثابت بعقد الإيجار سنده ولأنه دلل على إصطناع الورقة المؤرخة ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٣ للصادرة من المطعون ضده الثالث بقيام الخصوم القضائية بينهما في الدعوى ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ جنح أمن الدولة ، وبأنه قدم للخبير صورة من المحضر ٢٠٩٢ لسنة ١٩٨٣ إداري النزهة المحرر بناء على شكوى المطعون ضدها الثانية مالكة ثلث العقار ضد المطعون ضده الثالث مالك للثلثين حيث قرر فيه بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٨٣ أن الشقة رقم ١١ الواقعة في الدور السادس فوق الأرضي مؤجرة لمحامي الطاعن الذي شهد بأن المطعون ضده الأول أشتري الشقة رقم ١٣ الواقعة في الدور السابع فوق الأرضي حسب المنصوص عليه في عقده ولما إكتشف أن المطعون ضده الثالث باعها لآخر سلمها له إلتحم شقة الطاعن التي كانت خالية. كما إستدل الطاعن بصورة من طلب البيانات المقدم من المطعون ضده الأول إلى الشهر العقاري بتاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٨٣ الذي قرر فيه أنه

(المادة ٦٠)

إشترى الشقة رقم ١٣ بالدور السابع فوق الأرضى وإستدل بأن وكيل المطعون ضده الأول قرر أمام الخبير بجلسته ٢٩ / ٧ / ١٩٨٩ أن ما دون في عقده بشأن موقع الشقة المشتراه هو من قبيل الخطأ للمادي ولم يشر إلى أن المطعون ضده الثالث حرر له الإقرار سالف الذكر ولم يكشف عن وجوده إلا بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٨٩ حين قدمه للخبير لأول مرة وهو ما ينبيء عن إصطناعه في هذا التاريخ إضراراً بالطاعن، فلم يحصل للحكم المطعون فيه هذا الدفاع ولم يرد عليه وللتزم بالنتيجة التى إنتهى إليها الخبير في تقريره معتبراً أسسه أسباباً له وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في محل ذلك أن الأصل أن ترد أسباب الحكم كاملة في صلب ورقته ذاتها ولا تكمله أي ورقة أخرى ليكون الحكم بذاته مشتملاً على أسبابه الساتغة والواضحة الدالة على أن المحكمة إستوعبت وقائع النزاع ومحصل الأدلة ودفاع الخصوم، إلا أنه يجوز لمحكمة الموضوع متى أخذت بتقرير الخبير أن تكتفي بالإحالة إلى الأسس التى بني عليها الخبير تقريره دون أن تورد ما في حكمها شريطة أن تكون هذه الأسس ساتغة وواضحة وكافية ومؤيدة لتلك النتيجة، ويترتب على إحالة الحكم على أسس تقرير الخبير لكي تكتمل أسبابه أن يصبح هذا التقرير جزءاً من بنیان الحكم المحيل، فلو كان التقرير باطلاً أو معيباً بالقصور أو القصاد أو مخالفة للثابت بالأوراق أمتد العيب ذاته إلى الحكم، فإذا إعترض الخصوم على تقرير الخبير وجب على الحكم تحصيل هذه الإعتراضات وتمحيصها وإيداء الوداي فيها متى كانت مؤثرة وإلا كان الحكم قاصراً، لأن هذه الإعتراضات تعد من قبيل الدفاع الجوهرى الذي يعيب الحكم إغفاله ما لم تكن أسس تقرير الخبير قد تضمنت في ثناياها الرد الضمني المسقط لتلك الإعتراضات، لما كان ذلك وكان تقرير الخبير قد خالف للثابت بالأوراق حين ذهب إلى أن الشقة المؤجر للطاعن تقع في الدور السادس فوق الأرضى مع أن عبارة العقد وما جاء في المحضر ٢٠٩٢ لسنة ١٩٨٣ يدلان على أنها تقع في الدور السادس وهو ذاته الخامس فوق الأرضى، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بمخالفة التقرير للثابت بالأوراق، كنما تمسك بدفاعه المشار إليه بوجه النعي وبالمستندات ولا رد عليها وإنما إكتفى بالقول "بأن الطاعن إعترض على تقرير الخبير لأنه لم يفحص مستنداته وإستدلى بأوراق مصطنعة وهو إعتراض مردود عليه بأن التقرير أجرى أبحاثاً كافية وإنتهى إلى نتيجة صائبة " وهي عبارات مبهمه ومجمله ولا تنبيء عن أن الحكم قد

المادة (٦٠)

ألم بالواقع في الدعوى أو محص دفاع الطاعن الجوهري سالف البيان ما قدمه من مستندات تأييداً له رغم أن تقرير الخبير الذي أحال عليه الحكم وإتخذه سنداً لقضائه قد تجاهل هذا الدفاع وخذلت أسسه مما يصلح رداً عليه وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصابه القصور ومخالفة الثابت بالأوراق الذي شاب المحال إليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية - الطعن رقم ٥٧٣٣ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٠ / ١٢ / ٢٠٠١ )

٤٩ - وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إغفال الحكم بحث دفاع أيّده الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي إنتهى إليها إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً في الأسباب الواقعية يقتضى بطلانه، وبما مؤداه أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنتظر في أثره في الدعوى فإن كان منتجاً فعليها أن تقدر مدي جديته حتى إذا ما رأته متمسكاً بالجدية مضت إلى فحصه لتقف على أثره في قضائها فإن هي لم تفعل كان حكمها قاصراً، وأنه إذا أخذت محكمة الموضوع بتقرير الخبير المقدم في الدعوى وأصلت في بيان أسباب حكمها إليه وكان ما أورده الخبير لا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها بحيث لا تصلح رداً على دفاع جوهري تمسك به الخصوم كان حكمها معيباً بالقصور. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأن المحاسبة بينها وبين المطعون ضده الأول تتم على أساس ما جرى حصره من أعمال منفذة على الطبيعة وذلك إعمالاً للبند السادس من عقد الإتفاق المبرم بينهما بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٨٨ والمقدم في الدعوى، وقامت كشف الحساب الختامي للأعمال المنفذة، إلا أن الخبير المنتكب تسالط في بيان مستحقات المطعون ضده الأول إلى الحساب الختامي بينها وبين الجهة صاحبة العمل مغفلاً ذلك الإنفاق، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عول على هذا التقرير دون أن يعرض لدفاع الطاعنة سالف البيان والذي - لو صح - لتفسير به وجه الرأي في الدعوى ودون أن يورد بمنوناته ما يبرر هذا الإطراح، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية - الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٧٢ق - جلسة ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٣ )



المادة (٦٠)

٥٠ - وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات من شأنها التأثير في الدعوى وتمسك بدلائها فإلغيت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما يكون لها من دلالة فإنه يكون مشوباً بالقصور وأن مفاد نص المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ / ٦ / ١٩٤٨ وأن القانون وضع قرينة قانونية مقتضاها إعفاء الجهة الإدارية من إثبات خطأ أمين المخزن لوقوع عجز في عهده التي تسلمها فعلاً، وإفترض قيام هذا الخطأ من مجرد ثبوت وقوع ذلك العجز ولا ترفع هذه للقرينة إلا إذا أثبت أن العجز نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة على إرادة الموظف لم يكن في إمكانه للتحوط لها.

لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه على المطعون ضده على سند من قيام مسئولية طبقاً لقرينة الخطأ المفترض المنصوص عليها بالمادة ٤٥ سائلة الذكر، وقدم تدليلاً على صحة دعواه شهادة من المخالفة رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ قسم بني سويف تفيد قيد للخالفة ضد المطعون ضده وقضى فيها حضورياً بالغرامة وتم سددها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض دعوى الطاعن على سند من خلو الأوراق من دليل على حدوث التفديات بسيارته والممثل عنه ومن في عهده هذه السيارة متحجباً بذلك عن بحث دفاع الطاعن ودلالة الشهادة المقدمة منه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع وجره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه والإحالة.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية - الطعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٦٤ ق -  
جاسة ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٣ )

٥١ - وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة هي الأموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة عملاً بالمادة ٨٧ من القانون المدني، أما الأموال المملوكة للأفراد فلا تكتسب صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة بل ينبغي أن تنتقل إلى ملكية الدولة بإحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون ثم تخصص بعد ذلك للمنفعة العامة، فإذا ما استولت الحكومة على عقار مملوك لأحد الأفراد جبراً عن صاحبه دون إتخاذ

المادة (٦٠)

إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة المنصوص عليها في القانون فإن ذلك يعتبر بمثابة غصب ويظل صاحبه محتفظاً بحق ملكيته رغم هذا الاستيلاء، ويكون له الحق في استرداد هذه الملكية وذلك ما لم يصبح رد هذا العقار إليه مستحيلاً فعندئذ يستعاض عنه بالتعويض التقدي تطبيقاً لقواعد المسؤولية العامة التي تقضى بأن التنفيذ العيني هو الأصل ولا يصار إلى عوضه - أي التعويض التقدي - إلا إذ استحال التنفيذ العيني، لما كان ذلك وكان الواقع الثابت في الدعوى مما حصله الحكم المطعون فيه ومن تقريره الخبرة المنتدبين في الدعوى أن أرض النزاع تدخلت بالفعل في المساحة المنزوعة ملكيتها للمنفعة العامة لإقامة مطار دراو الحربي عليها فصارت جزءاً لا يتجزأ منها مما يترتب عليه أن يصبح رد هذه المساحة إلى ملاكها مستحيلاً ولا يكون لهم من سبيل سوي المطالبة بالتعويض التقدي. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي بطرد الطاعن بصفته منها وتسليمها للمطعون ضده الثمانية الأولون أن يتحقق من إنتهاء تخصيصها للمنفعة العامة بكون قد عابه الخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن القصور في التسبب بما يوجب نقضه.

( محكمة النقض - الدائرة المدنية - الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٢ )

٥٢ - وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إنه لا حجية لصور الأوراق العرفية ولا قيمة لها في الإثبات ما لم يقبلها خصم من تمسك بها صراحة أو ضمناً وأنه إذ كان الحكم قد بني على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى أو مستندة إلى مصدر موجود ولكنه مناقض لها فإنه يكون باطلاً، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن مساحة الأرض محل النزاع تبرع بها والد الطاعنين بوصفهم ولياً طبيعياً عليه إنشاء وحدت للإسكان الشعبي عليها أخذاً بالصورة الضمنية للطلب المقدم منه إلى مدير عام التربية والتعليم بأسبوط المسورخ ١٦ / ٢ / ١٩٧٥ وما جاء بمذونات الحكم رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ مني كلسي منفلوط ومذكرتي دفاع الطاعنين بجلستي ٣ / ١١ / ١٩٩٠ والمرافعة الأخيرة وإعتبر ذلك التصرف عقداً إرالياً وأنه بهذه المثابة يعد مسألة أولية تخرج عن الإختصاص اأرطيفي للمحكمة وتدخل في إختصاص القضاء الإداري وترتب على ذلك ضاءه بوفق للدعوى تعليقاً حتى تفصل محكمة القضاء الإداري في موضوع ذلك العقد حال أن للطاعنين جحدوا صورة الطلب

المقدم من والهم كما خلت صورة الحكم رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ مننسي كلي منفلوط ومذكرتنا دفاعهم المنوه عنهما مما يفيد حصول التبرع سالف الذكر فإن قضاءه بوقف الدعوى يكون معيباً بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

( محكمة النقض - للدائرة المدنية - الطعن رقم ٢٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٢ )

٥٣ - وحيث إنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للنيابة العامة كما يجوز لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام بشرط أن يكون ورثاً على الجزء المطعون عليه من الحكم ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص. لما كان ذلك، وكانت المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه " في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها فيرفع الأمر إلى المحكمة المدنية طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات وكان المقصود بالأحكام المالية في معنى المادة ٥٢٧ سالفه البيان الأحكام الصادرة بالغرامة أو بما يجب رده أو التعويضات والمصاريف عما يراد تحصيله عن طريق التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية طبقاً لأحكام قانون المرافعات، فإذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب الحجز عليها فإن الأمر يرفع إلى المحكمة المدنية طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات، أما الأحكام الجنائية الصادرة بالغلق أو الإزالة أو الهدم أو المصادرة أو إعادة الشيء إلى أصله أو نشر الحكم أو سحب الترخيص فلا تدرج في عداد الأحكام المالية فهي لا تنطبق بجزءاء نقدي إنما تهدف إلى إزالة أو محو المظهر الذي أحدثته الجريمة وإن الإشكال في تنفيذ هذه الأحكام يكون من اختصاص المحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم بإعتبار أن الإشكال يتعلق بالحكم نفسه من حيث مضمونه أو من حيث قابليته للتنفيذ، لما كان ذلك، وكان الثابت أن المطعون ضده أقام دعواه أمام المحكمة المدنية بطلب تسليمه السيارة التي ضبطت مع نجلة المتهم بترويج عملة مزيفة في الجناية رقم ٢٢٣٨ لسنة ٨٧ جنابات طلخا والمقيدة برقم ٤٠٥ لسنة ٨٧ كلي المنصورة على قول بأن الحكم الجنائي بمصادرة المضبوطات لا يشمل السيارة والتي يدعى ملكيتها وأنه من غير المحكوم عليه وكان النزاع على هذا النحو لا يتعلق بتنفيذ أحكام مالية على نحو ما سبق

## المادة (٦٠)

الإشارة إليه إنما يتعلق بالحكم الجنائي نفسه من حيث مضمونه وأساس قضائه في شأن ما قضى به من عقوبة المصادرة بما ينعقد معه الإختصاص بنظره للمحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قضى في موضوع النزاع إستثناءً للحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية الغير مختصة نوعياً بنظره فإنه يكون قد قضى ضمنياً بإختصاصه بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعن.

وحيث إن المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الإختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الإختصاص وعند الإقتضاء تعين المحكمة المختصة للتي يجب التداعي إليها بإجراءات جديدة، وإذا كان موضوع الإستئناف صالحاً للفصل فيه ولما سلف بتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم إختصاص محكمة المنصورة الابتدائية نوعياً بنظر النزاع وإختصاص محكمة جنايات المنصورة به.

## (الطعن رقم ٧٦٦٨ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١١ / ١٢ / ٢٠٠٢)

٥٤ - وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم الصادر في الإلتماس إعادة النظر رقم ٣١١٧ لسنة ٤٩ ق إستئناف المنصورة المرفوع من الطاعن بصفته وأياً طبيعياً ضد نفس المطعون ضده الأول بصفته عن ذات الحكم الصادر بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٩٩٧ في الإستئناف رقم ٢٤٤ لسنة ٤٩ المنصورة - للمطعون عليه بالنقض - أنه قضى بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٩٩٩ بإلغاء الحكم الملتصق فيه فيما قضى به من إلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٣٧٧٦ لسنة ٦٩ مدني المنصورة الابتدائية والحكم بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وكان قضاء محكمة الإلتماس بإلغاء الحكم الملتصق فيه يترتب عليه زواله وإعتباره كأن لم يكن ومن ثم فإن الطعن المائل يكون زال محله ولم تعد هناك ثمة خصومة بين طرفيه بما لا محل معه من تقديم الوصية تنازل بتركها ومن أن يتعين القضاء بإعتبارها منتفية.

ولما تقدم بتعين الحكم بإنهاء الخصومة في الطعن ولا محل في هذه الحالة لمصادرة للكفالة لأن الحكم في الطعن على غير الأحوال التي حددتها المادة ١/٢٧٠ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٢)

٥٥ - وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في شأن تنظيم الشهر العقاري تنص على أن "جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب تسجيلها، ويترتب على عدم التسجيل، أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالاً مورثة - مؤداة أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفززة للجزء الذي وقع في نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم، وأنه لا يحتج بهذه الملكية المفززة على الغير إلا إذا سجلت القسمة، وأن الغير في حكم هذه المادة هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيل حقه قبل تسجيل سند القسمة وأن من تلقى من أحد الشركاء حقا مفززا فإنه لا يعتبر غيرا ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة، إذ أن حقه في الجزء المفزز الذي أنصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدني من أن التصرف إذا أنصب على جزء مفزز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف ينتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي إختص به المتصرف بموجب القسمة، مما مفاده أن القسمة غير المسجلة يحتج بها على من أشرى جزءا مفززا من أحد المتقاسمين، ويترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع، وإعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفزز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة - إلا أن شرط ذلك - وطبقا لما نصت عليه المادة ٨٣٥ من القانون المدني - أن يعتقد إجماع الشركاء على الشيوع على قسمة المال الشائع، فإذا لم يختصم الشريك المتصرف في حكم القسمة، فإنه لا يجوز الإحتجاج به عليه ولا على خلفه العام أو الخاص أخذا بما هو مقرر قانونا من أن حجية الأحكام نسبية

المادة (٦٠)

فلا يحتج بها إلا على أطرافها. لما كان ذلك، وكان الثابت فسي الأوراق أن حكم القسمة المنوّه بذكره في سبب الطعن صدر بين الطاعنين وشركة التامين الأهلية إيان قيام الحراسة الإدارية على أموال مورث البائعين للمطعون ضده الأول، وأن الحارس العام - بإعتباره النائب قانوناً عن هؤلاء الأخيرين لم يكن طرفاً في ذلك الحكم، وأنه - وعلى ما جاء بمحضر التسليم المؤرخ ١٤/ ١٠ / ١٩٧٦ - سلمهم نصيب مورثهم شائعاً بعد الإفراج النهائي عنه - فإنهم ومن تلقى عنهم ذلك الحق العيني يعتبرون من الغير بالنسبة لحكم القسمة المشار إليه. وإذ إنتهى الحكم للمطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثاني والثالث عل الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، والخطأ في تطبيقه، وبياناً لذلك يقولون: إن مسايرة الحكم فيما إنتهى إليه من أن المطعون ضده الأول يعتبر من الغير بالنسبة لحكم القسمة الصادر في الإستئناف رقم ٢١١ سنة ١٩٧١ مدني مستأنف الإسكندرية تستلزم أعمال أحكام التصرف في المال الشائع، ومؤدى هذه الأحكام أن بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من هذا المال قبل إجراء القسمة بين الشركاء يعتبر بالنسبة لباقي الشركاء في حكم التصرف في قدر شائع ويكون ملحقاً على نتيجة القسمة وطالما بقيت حالة الشيوع قائمة فإنه لا يجوز للمشتري أن يطالب تسليمه المبيع مفرزاً. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى - رغم إعتراضهم - بتسليم المطعون ضده الأول قطعة الأرض موضوع النزاع مفرزة، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه. وحيث للمشتري أن يطالب تسليمه المبيع مفرزاً. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى - رغم إعتراضهم - بتسليم المطعون ضده الأول قطعة الأرض موضوع النزاع مفرزة، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي شديد، ذلك أن مؤدى القضاء بإعتبار المطعون ضده الأول من الغير بالنسبة لحكم القسمة الصادر في الإستئناف رقم ٢١١ سنة ١٩٧١ مدني مستأنف الإسكندرية أن يعامل معاملة من تلقى حقاً عينياً على عقار على أساس أنه مازال مملوكاً على الشيوع ولو كان قد سجل عقد شرائه. ولما كان النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني على أن " إذا كان تصرف الشريك في الشيوع منصباً على جزء مفرز من المال الشائع، وكان سابقاً عل إجراء القسمة بين الشركاء، فإن حق المشتري

المادة (١٠)

في الجزء المفرز الذي إنصب عليه للتصرف يتوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة، فإذا لم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف، ينتقل حق المتصرف إليه - من وقت التصرف - إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق القسمة. وإذا كان هذا الأخير لا يملك حق الاختصاص بحصة مفزة قبل حصول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء في الشبوع، فإنه لا يجوز للمتصرف إليه أن يطالب بتسليمه حصة مفزة طالما بقيت حالة الشبوع قائمة لأنه ليس له من الحقوق أكثر مما كان لسلفه. هذا فضلاً عن أن القضاء بتسليمه تلك الحصة يترتب عليه إفراز جزء من المال الشائع بغير الطريق الذي رسمه القانون. وبإخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتسليم المطعون ضده الأول لحصته المفزة التي أشتراها بالعقد المسجل برقم ٤٠٧٣ سنة ١٩٨١ شهر عقاري الإسكندرية، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص. لا يغير من ذلك ما أثاره المطعون ضده المذكور في مذكرة دفاعه من أن الحكم بتسليمه قطعة الأرض التي أشتراها مفزة لم يصدر ضد الطاعنين وإنما صدر ضد البائعين له إعمالاً لحكم المادة ٣١ من القانون المدني - ذلك أن البين من الأوراق أن المطعون ضده الأول يكتفي بطلب التسليم الموجه إلى الأخيرين في الدعوى ٧٥ سنة ١٩٨٦ منسوبة كلياً لإسكندرية مواجهة طلبات الطاعنين في دعوام الرقيمة ٤٩٦٤ سنة ١٩٨٢، ومن ثم فإن دعواه في حقيقتها لا تعدو أن تكون دفاعاً في هذا الدعوى الأخيرة التي تقوم - وفقاً لتكييفها القانوني الصحيح - على طلب عدم نفاذ عقد شرائه في حقهم، وهو ما ينبغي عليه أن تندمج للدعويان وتنفذ كل منهما استقلالاً.

(الطعن رقم ١٥٤٨ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٤ / ٩)

٥٦ - وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٨٠٢ من القانون المدني أن المالك الشيء حق استعماله وإستغلاله والتصرف فيه إلا أن النص في المادة ٨٠٦ منه على أن " على المالك أن يراعى في استعمال حقه ما تقتضيه القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة ... " والنص في المادة ٨٢٣ من نفس القانون على أنه " إذا تضمن العقد .... شرطاً يقضي بمنع التصرف في مال، فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنياً على باعث مشروع، ومقصوراً على مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة

مشروعة للمتصرف أو المتصرف إليه أو الغير .... " يدل وعلى ما أفصح عنه المشرع في الأعمال التحضيرية للقانون المدني على أن الملكية ليست حقاً مطلقاً لأحد له بل هي وظيفة إجتماعية يطلب إلى المالك القيام بها، ويحميه القانون مادام يعمل في الحدود المرسومة لمباشرة هذه الوظيفة ما إذا خرج على هذا الحدود فلا يعتبره القانون مستحقاً لحماية ويترتب على ذلك أنه حيث يتعارض حق الملكية مع مصلحة عامة فالمصلحة العامة هي التي تقدم، وكان النص في المادة ١٤٤ من الدستور على أنه " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه " يدل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين، وكان يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل في هذا المجال أي تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو التنفيذية ومواءم لأصدرته السلطة الأخيرة على سند من تقييدها من السلطة الأولى طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ سالفه للبيان ورأى المشرع الدستوري إذ يولى السلطة التنفيذية إصدار قواعد تشريعية تنفيذاً للقوانين الصادرة من التشريعية على تنظيم هذا التنفيذ في دقائقه وفقاً لضرورات العمل، فضلاً عما في ذلك من تخليص القوانين من كثير من التفاصيل الجزئية ومن التخفيف بالتالي من أعباء السلطة التشريعية المتزايدة وكانت المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ تنص على أنه " تملك المساكن الشعبية والإقتصادية التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره ثقل عن الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء " وكان القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء تنفيذاً لهذا النص قد نظم تلك القواعد والشروط والأوضاع التي أولاه المشرع سلطة إصدارها والتي يقتضيها تنفيذ هذا النص والتي تقتضيها طبيعة هذه المساكن وظروف إنشائها وتملكها والحكمة من تملكها لمستأجريها فجعل الملكية لا تمتد إلى الأرض المقامة عليه وأن يكون التصرف فيها بالبيع أو التنازل بموافقة المحافظ المختص، مما تعتبر معه هذه الشروط والقيود مفروضة بالقانون بمعناه العام يلزم إعمالها، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر تأسيساً على وجود موافقة ضمنية صادرة من الطاعن إلى المطعون ضده الأول بالتصرف ببيع عين النزاع إلى المطعون ضدها الثانية رغم أن الطاعن لا يملك إصدار هذه



## المادة (١٠)

الموافقة التي لا تكون في هذا الخصوص - وعلى ما تقدم - إلا من المحافظ المختص، وإذا لم تصدر منه فإن الحكم المطعون فيه يكون خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٠ / ٤ / ٢٠٠٢)

٥٧ - وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الفقرة الأولى من المادة ١٤٠ من القانون المدني قد حددت مدة سقوط الحق في الإبطال في حالات حددتها على سبيل الحصر وهي حالات نقص الأهلية والغلط والتليس والإكراه بثلاث سنوات أما فسي غير هذه الحالات فإن مدة تقادم الحق في إبطال العقد لا تتم إلا بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ إبرام العقد، وأن دعوى البطلان المطلق تسقط بمضي خمسة عشرة سنة إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ١٤١ من ذات القانون، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٦ من القانون المدني قد حددت حالات نقص الأهلية وهي كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيهاً أو ذا غفلة في حين حددت المادة ٤٥ من ذات القانون حالات إنعدام الأهلية وهي الجنون للعتة ومن لم يبلغ للمباينة، وبالتالي فإن مدة تقادم الحق في إبطال العقد بسبب الجنون أو العتة تكون خمس عشرة سنة من تاريخ العقد وفقاً للمادة ١٤١ من القانون ذاته باعتبارهما من حالات إنعدام الأهلية، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وطبق على واقعة الدعوى نص المادة ١٤٠ المتعلقة بحالات نقض الأهلية فإنه يكون قد خالف للقانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أساليب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة.

(الطعن رقم ٧١٧٢ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ١٦ / ٤ / ٢٠٠٢)

٥٨ - وحيث وإن هذا النعي في محله، ذلك أن النص في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادرة بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسائل المدنية على أنه إذا إنتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وثبتت المحكمة ما إتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بإحاقه بالمحضر المذكور وفقاً للمادة ١٢٤ مرافعات - ١٠٣ من القانون الحالي - قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسيئة .... " وفي المادة

(المادة ٦٠)

٢٠ مكرراً المضافة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجملة الأول لنظر الدعوى فلا يستحق على الدعوى إلا ربع للرسم المحدد والنص في المادة ٧٥ من ذات القانون على أن يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي أولاً ..... رابع عشر - تقدر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية بإعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها ..... مفاده أن القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها هي المعول عليها في حساب الرسوم النسبية حتى وإن كان النزاع قد إنتهى صلحاً بين المتخاصمين لإنقضاء العلة التي من أجلها أرتأي المشرع في الفرض الأخير تخفيض الرسوم المستحقة عن الدعوى وهي حث المتقاضين على المبادرة بإنهاء خصوماتهم وتخفيضاً للعبء الملقى على عاتق المحاكم لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير فيما إنتهى إليه من حساب رسوم التنفيذ لحكم الصلح المنفذ به على أساس القواعد المعمول بها بالنسبة لتقدير رسوم الدعوى وليس على أساس الجزء من الحكم المراد التنفيذ عليه وإنتهى في قضائه إلى إلزام الطاعنين برد ما سبق تحصيله بالزيادة من رسوم التنفيذ مقدراً بالمبلغ الذي لبأه الخبير في تقريره رغم أن رسوم التنفيذ المحصلة من المطعون ضده تنفق وأحكام القانون فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل، ولما كان الحكم المستأنف وعلى ما سلف بيانه قد خالف صحيح القانون فإن دعوى المستأنف ضده الأول وقد إفتقدت سندها وتضحى واجبة الرفض.

(الطعن رقم ٤١٠٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٢ / ٥ / ٢٠٠٢)

٥٩ - وحيث إن هذا التعي سديد، ذلك أن النص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه ( تسرى قوانين المرافعات على مالم يكن فصل فيه من الدعاوى ومالم يكن تم من إجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك ١- القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى ) مفاده أن المشرع وضع قاعدة عامة تطبق في خصوص سريان قوانين المرافعات من حيث للزمان بأن يسرى القانون الجديد بأثر فوري على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من إجراءات وإستثنى منها - من ضمن ما إستثناءه - القوانين المعدلة

## المادة (٦٠)

للإختصاص متى كان تاريخ نفاذها تالياً لإقفال باب المرافعة في الدعوى، وإذ صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ معدلاً بعض أحكام قوانين المرافعات والإثبات والرسوم القضائية والتوثيق بشأن قواعد الإختصاص القيمي للمحاكم وأصبح إستئناف أحكام قاضى التنفيذ في المنازعات الموضحة عسرة بموجب المحكمة الابتدائية إذا زادت قيمة النزاع على ألفي جنيه ولم تتجاوز عشرة آلاف جنيه، وإلى محكمة الإستئناف إذا زادت على ذلك، وثقلاً لم يتم انقصة الأولى من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات التي تناولها هذا التعديل فإنه هدياً بتلك القاعدة العامة فقد أوردت المادة الخامسة منه ما نصه ..... ( على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من إختصاص محاكم أخرى بموجب أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها ..... ولا تسرى أحكام الفقرتين السابقتين على الدعاوى المحكوم فيها قطعياً ولا على الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم ) مما مؤداه أنه على المحاكم أخرى مالم تكن قد صدر حكم قطعي فيها أو مؤجلة للنطق بالحكم. لما كان ذلك، وكان الواقع حسبما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أقامت إستئنافها المودع بصحيفته بتاريخ الثاني من ديسمبر سنة ١٩٨٨ عن الحكم الصادر من قاضى تنفيذ محكمة ميناء بورسعيد بعدم قبول دعاها في مادة تنفيذ موضوعية بأحققتها للمنفولات للموقع عليها الحجز وفاء لمبلغ ٨٤١٧،٦٦ جنيه صدر بموجب المطالبتين رقم ١٠٧٨ ، ٨١١ لسنة ١٩٨٧ / ١٩٨٨ وذلك قبل صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ - نفس النذر الذي سرت أحكامه أثناء نظر الإستئناف - بما يوجب على محكمة الإستئناف إعمالاً لحكم المادة الخامسة منه وكانت قيمة الدين المحجوز من أجله نقل عن عشرة ألف جنيه أن تحيل الإستئناف بدون رسوم ومن تلقاء ذاتها إلى محكمة بورسعيد الابتدائية إلا أنها وقد مضت في نظره وهي غير مختصة به قيمياً وفصلت فيه فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٧٠ قى - جلسة ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٢)

٦٠ - وحيث إن هذا النعي شديد، ذلك أن بحث إنطباق القانون الذي طلب المدعى تطبيقه أو عدم إنطباقه هو ما يجب على المحكمة أن تجريه ولو من تلقاء ذاتها في كل دعوى تطرح عليها تمهيداً لإزالة حكم القانون الصحيح على الواقع الذي ثبت لها، وفي تطبيق هذه القاعدة يقصد بالقانون معناه العام فيدخل في مفهومه اللوائح والقرارات التنفيذية ، وكان من المقرر

المادة (٦٠)

أن ندب خبير في الدعوى هو مجرد وسيلة لإثبات يقصد بها التحقق من واقع معين يحتاج إلى الكشف عنه إلى معلومات فنية لا شأن لها بالفصل في نزاع قانوني فهذا من صميم عمل القاضي لا يجوز التخلي عنه لغیره، لما كان ذلك، وكان الثابت في الأوراق أن الطاعة عابت في صحيفة إستئنافها على الحكم المستأنف عدم بحثه القانون للوجوب التطبيق على الواقع في الدعوى مع تخلي الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة عن الإطلاع على أصل القرار الصادر من مدير عام الإجراءات بميناء الإسكندرية بعدم خضوع الصومعة التابعة لها لرسم للخدمات الولدة بقرار وزير المالية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٨ والذي تنقيد بأحكامه جمارك ميناء بورسعيد التي تطالبها - بالمبلغ محل النزاع فإستجابت محكمة الإستئناف له وأعادت الأوراق لإدارة الخبراء لتحقيق هذا الدفاع، وإذ أودع التقرير موضعاً به تمسك المطعون ضده الأولى بإتطبيق أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك وما صدر نفاذاً له من قرارات وزارية ومنها قرار وزير المالية أف البیان على الواقع في الدعوى وإستحقاقها للمبالغ التي تطالب بها الطاعنة، أیأن أن الأجرة الأخيرة إستندت في رفض هذا الإدعاء إلى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن نظام إستثمار المال العربي والإجنبي والمناطق الحرة والقرارات الصادرة نفاذاً له بخضوع نشاط الصومعة التابعة لها والمتراكية بميناء بورسعي لنظام للمناطق الحرة الخاصة التي لا تسرى عليها أحكام قانون الجمارك فإن الحكم المطعون فيه وقد ركن في قضائه برفض ما تمسكت به الطاعنة في هذا الخصوص إلى مجرد إطمئنانه لما إنتهى إليه خبير الدعوى أمام محكمة أول درجة دون أن يعن ببحث القانون للوجوب التطبيق على الواقع في الدعوى تاركاً ذلك لخبير الدعوى رغم إن ذلك يعد من صميم عمله لا يجوز له التخلي عنه للغیر فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(الطعن رقم ٤٢٥٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٢)

٦١ - وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدني أنه يشترط في بيع الوفاء الذي يطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى إحفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال فترة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط في ذات عقد البيع مادام الثابت أن الإتفاق على الأمرين معاً في وقت واحد.

(٦٠) المادة

وكان أساس بطلان البيع الوفاي الذي يستر رهنا هو عدم مشروعيته فإن للمتعاقد أن يثبت بكافة طرق الإثبات - ومنها البينة والقرائن - بأن للعقد لم يكن بيعاً باتاً وإنما هو - على خلاف نصوصه - يخفى رهناً. لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن عقد البيع المؤرخ ٢٩ / ٩ / ١٩٩١ لم ين بيعاً وإنما هو في حقيقته يخفى رهناً وأستدل على ذلك ببخص الثمن الولد بالعقد عن ثمن الأيطان وعدم معاينة المشتري للمبيع أو إستلامه له وقديم المستندات الدالة على مديونية للمطعون ضده الأول وهي عقد المشاركة وكفالات السيارات مقرر أن العقد إنما حرر ضمناً لذلك الدين وطلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات هذا الدفاع الجوهرى الذي يغير به - إن صح وجه الرأي في الدعوى بيد أن الحكم أطرحه بقالة أن العقد قد خلا من شرط حق البائع في إسترداد المبيع خلال فترة معينة فحجب نفسه عن بحث دلالة تلك القرائن والمستندات ولم يعن بطلب إحالة الدعوى للتحقيق مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

وحيث إنه عن الطعن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٧١ ق فلما كانت المحكمة قد إنتهت لنقض الحكم المطعون فيه بما لآزمه نقض الحكم الصادر في إستئناف الطاعنة فيه فإنه لا حاجة للتعرض لأسباب هذا الطعن.

(الطعون أرقام ٤٦٤٣ ، ٤٦٤٤ ، ٤٦٤٥ لسنة ٧١ ق - جلسة ٩ / ٦ / ٢٠٠٢)

٦٢ - وحيث إن هذا للنعي في مطه، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بطريق الإستئناف على الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها الخاص طبقاً للمادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة تخضع للقواعد العامة في قانون المرافعات بشأن طرق الطعن في الأحكام دون المادة ٢٠ من القانون المشار إليه الخاصة بتحديد قواعد وإجراءات الطعن في الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة، ذلك أن المادة ٥٩ من ذلك القانون قد إقتضت على الإحالة إلى المادة ١٨ منه بياناً للمحكمة المختصة لنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط فعقدت الإختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة وهو أمر منبى الصلة بالقواعد المتعلقة بطرق

الطعن في الأحكام، ومن ثم فإن إغفالها الإحالة إلى المادة ٢٠ سائلة البيان يعني أن المشرع قد عمد إلى قصر نطاق المادة الأخيرة على تلك الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة دون تلك التي تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الأيلة للمسقوط فتخضع هذه الأخيرة لحكم القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات بشأن طرق ومواعيد الطعن في الأحكام. لما كان ذلك، وكان الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٩٨ وإستأنفته الشركة الطاعنة بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة إستئناف المنصورة بتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٩٨ أي خلال أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم الابتدائي ومن ثم يكون الإستئناف قد أقيم خلال الميعاد المحدد قانوناً في المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإحتسب ميعاد الإستئناف ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم للمستأنف عملاً بالمادة ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الشركة في الإستئناف لرفعه بعد الميعاد، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٧١ قى - جلسة ١٩ / ٦ / ٢٠٠٢)

٦٣ - وحيث إن هذا اللعي في أساسه سيدي، ذلك أنه يبين من إستقراء المواد ٥، ٢١، ٢٣، ٤٣، ٥٠، ٥٤ من القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالجمارك وقرار وزير الخزانة رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ للصادر تنفيذاً لأحكام المادة ٥٤ سائلة الذكر بالقواعد المنظمة لتحليل العينات - والساري العمل به حتى الآن - أن المشرع ولئن منح مصلحة الجمارك وهي بسبيل تقدير قيمة البضاعة المستوردة سلطة تقديرية واسعة بغية الوصول إلى الثمن الحقيقي الذي تساويه في سوق منافسة في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها وذلك دون إعتداد بما ورد من بيان بالفواتير المقدمة من صاحب البضاعة أو غيرها من مستندات أو عقود وخولها في سبيل ذلك حق معاينة البضائع وتحليلها لدى المعامل الكيماوية الحكومية لتحقيق من نوعها ومواصفاتها ومدي مطابقتها للأنظمة للصحية والزراعية والتأكد من منشئها، وإتفاق ذلك كله مع ما ورد من بيانات بشهادة الإخراج الجمركي والمستندات المتعلقة بها تمهيداً لقبول دخولها للبلاد وتحديد الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المستحقة عليها وأجازت لنوي الشأن حق الاعتراض على نتيجة تحليل البضاعة خلال أسبوع وإلا أصبحت نهائية إلا أنه متى أعملت هذه المصلحة سلطتها على هذا النحو بما لا يجوز لها بعد ذلك معاودة

## المادة (١٠)

النظر في تقدير قيمتها أو إخضاعها لبند جمركي مغاير بغية تحصيل الفارق طالما كان في مكنتها التحقق من صحة البيانات ومطابقتها للبضاعة موضوع التقدير، لما كان ذلك، وكان الواقع في الدعوى حسبما حصله الحكم المطعون فيه أن وزارة الصحة - الإدارة المركزية للشئون الصيدلية - قامت بتسجيل المستحضر المسمى ( NEW RAIDMATS ) بإسم الطاعنة وصرحت لها باستيراد المادة - محل الخلاف - كمادة مكونة له وتولت الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة تحليلها أثر وصولها للبلاد وإنتهت إلى أنها مادة تدخل مع مجموعة مواد أخرى في تصنيع المنتج النهائي المسجل سالف الذكر فقامت مصلحة الجمارك بإخضاعها تبعاً لذلك للبند الجمركي رقم ١٦/٢٩ فئة ١٠% بعد أن أصبحت نتيجة هذا التحليل نهائية بعدم الاعتراض عليها ثم تولت تحصيل قيمة الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى عليها والإفراج عن الرمسالة إلا أن الإدارة العامة لمكافحة التهريب الجمركي والرسوم إستنداً لتحريرات أجرتها إتخذت إجراءات ضبط أوراق الملف الجمركي الخاص بتلك البضاعة وأعلنت فحصه وتحقيق وقائمه والحصول على خطاب من كلية الزراعة حرر بمعرفة أحد أساتذتها لوضح فيه أن المسمى الأول للمادة المستوردة هو اسم تجاري لمبيد حشري يستخدم في مكافحة الحشرات المنزلية وأن المسمى الثاني له فهو مشتق لحامض " كربوكسيلي " وهو ليس مادة محددة وذلك وفقاً للمعلومات الواردة في إحدى المدونات العلمية وإذ إعتد الحكم المطعون فيه على ما ورد بتحريرات وتحقيقات الإدارة العامة لمكافحة التهريب الجمركي وما جاء بخطاب كلية الزراعة - أنف للبيان - في إعتبار المادة المستوردة محل النزاع محل النزاع من المواد المعدة للبيع مباشرة وذلك دون تحليل لها لمعرفة كنهها والقول بوجود إخضاعها للبند الجمركي رقم ٣٨ / ٨ / ١٠ / ٩ فئة ٣٠% وبإلزام تحليل لها عن طريق الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة بغير اعتراض من ذوي الشأن ثم بيان قيمة الضرائب ولرسوم المستحقة عليها وتحصيلها والإفراج عن تلك المادة دون شابه القصد في الإستدلال، وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في الإقرار أن يكون صادراً من المقر عن قصد الإقرار بالحق المدعى به في حقه على سبيل الجزم واليقين وأن يكون تعبير المقر تعبيراً عن إرادة جنية حقيقية فلا يعد من قبيل الإقرار الملزم ما يصد من الشخص من عبارات تعيد رغبته في تسوية النزاع طالما أنه لم يقصد من الإدلاء بها أن يتخذها من وجهت إليه دليلاً عليه، وكان للحكم المطعون فيه قد إعتد في مجال تفقيد

المادة (٦٠)

إخضاع المادة محل الخلاف للبند الجمركي رقم ٩/١٠/٨/٢٨ فئة ٣٠% إلى صدور إقرار بذلك من مدير الشركة للطاعة بتحقيقات الإدارة العامة لمكافحة التهريب الجمركي في حين أن البين من الإطلاع على العبارات التي وردت في أقواله أنها لا تعدو أن يكون مقصودها رغبته في تسوية النزاع أثر اكتشاف تلك الإدارة من خطاب كلية الزراعة أن المسميين الواردين بها ليس لمادة واحدة وإنما لمادتين مختلفتين وفقاً لما ورد في إحدى المدونات العلمية دون تحليل لها، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٧١ قى - جلسة ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٢)

٦٤ - وحيث إن هذا النعي سديد، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تفسير العقود للتعرف على مقصود عقليها من سلطة محكمة الموضوع والتي عليها أن تستظهر مدلولها للمتنازع عليه مما تضمنته عباراتها على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريرها وما يكون قد تقدمها من إتفاقات عن موضوع التعاقد، وأنه إذا كان لها أن تستعين بالخبراء في المسألة التي يستلزم الفصل فيها إستيعاب النقاط الفنية التي لا تشملها معارفها والوقائع المادية التي قد يشق عليها الوصول إليها فإنه لا يجوز لها ذلك في المسائل القانونية التي يفترض فيها تلطم بها. وكان إغفال الحكم بحث دفاع أيداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي إنتهى إليها إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً في الأسباب الواقعية يقتضى بطلانه. لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن إتفاقاً لاحقاً على تاريخ تحرير عقد للقرض محل النزاع قد تم بينه وبين البنك المطعون ضده الأول تحدد بموجبة الإلتزام الناشئ عنه ليكون الوفاء بالعملة المصرية، فقام البنك بتبديل قيمته وفوائده بالجنيه المصري وتحرر بها شيكات حصلها للبنك فيكون الدين قد تم سداً كاملاً. وإذا لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ويقسطله حقه من البحث والتحصيص للوقوف على أثره وإعمال حكمه وإكتفى في قضائه بالإعتدال بتقرير لجنة الخبراء في شأن ما إنتهت إليه من وجوب أن يتمثل الطاعن مخاطر سعر الصرف طبقاً لما يقضى به حكم المادة الثانية للإستثمار والبند الثاني من عقد القرض، في حين أن تفسير هذا البند من العقد وتحديد مدلوله ومدى إنطباق القرار الوزاري عليه هو من المسائل القانونية التي لا يجوز للخبير أن يتطرق إليها ولا للمحكمة أن تنزل عنها إليه لأنها ولايتها



(المادة ٦٠)

وجدها، فإن الحكم المطعون فيه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه القصور المبطل لقضائه مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

وحيث إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه وفقاً بما تقتضيه المادة ٢٧١ مرافعات إلغاء جميع الأحكام أياً كانت المحكمة التي أصدرتها وكافة الأعمال اللاحقة لصدور الحكم المنقوض متى كان هذا الحكم أساساً لها بحيث تعود الخصومة في الدعوى التي صدر فيها الحكم اللاحق إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض كما يعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى، لما كان ذلك وكان للثابت من الأوراق أن الإلتماس بإعادة للنظر رقم ٩٠٨٠ لسنة ١١٥ ا ق القاهرة - المطعون في حكمه قد أقيم بطلب إلغاء الحكم الملتص فيه والمصادر في الاستئناف رقم ١١٣٥٤ لسنة ١١٢ ا ق القاهرة . وكانت هذه المحكمة قد قضت في الطعن الأول رقم ٢٧١٥ لسنة ٦٨ ا ق بنقض الحكم الأخير الذي كان الحكم الصادر في الإلتماس أساساً له بما لازمه نقض الحكم المطعون فيه محل هذا الطعن.

(الطعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٦٨ ا ق و ٢٩٥٢ لسنة ٦٩ ا ق جلسة ٩ / ٤ / ٢٠٠٢).

٦٥ - حق الطاعن في الطعن يستمد من مركزه الإجرائي. نشأ هذا المركز بصدور الحكم المطعون فيه غير محقق لمقصوده ولا متفق مع ما يدعيه. تحققه إما بالقضاء بشئ لخصمه عليه وإما برفض طلباته كلها أو بعضها بتحمله إلتزاماً أو بالإبقاء على إلتزام يريد التحل منه بحيث يكون في حاجة إلى حماية قضائية تتمثل في إلغاء حكم يري أنه فصل في مسألة قانونية فصلاً ضاراً به.

(الطعن رقم ٩٠٦ ، ٩٠٩ لسنة ٦٣ ا ق - جلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٦٦ - الطاعن يستمد حقه في الطعن من مركزه الإجرائي الذي ينشأ بصدور الحكم المطعون فيه غير محقق لمقصوده ولا متفق مع ما يدعيه، وهو ما يتحقق إما بالقضاء بشئ لخصمه عليه، وإما برفض طلباته كلها أو بعضها أي بتحمله إلتزاماً، أو بالإبقاء على إلتزام يريد هو التحل منه بحيث

(المادة ٦٠)

يكون في حاجة إلى حماية قضائية تتمثل في إلغاء حكم يرى أنه فصل في مسألة قانونية فصلاً ضاراً به.

(الطعن رقم ٩٠٦ ، ٩٠٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٦٧ - إختصاص المطعون ضدها للطاعة الأولى بدعوى أنها إستولت دون حق على أرض للنزاع حالة كونها مملوك لها. القضاء بتثبيت ملكية المطعون ضدها لها وعدم تخلى للطاعة عن منازعتها في الملكية حتى صدور الحكم للمطعون فيه. أثره. توافر مصلحة الأخيرة في الطعن. علة ذلك. صدور الحكم غير محقق لمقصودها ولا متسق مع ما تدعيه. أثره. النفع من المطعون ضدها بعدم جواز نظر الطعن بناء على أن الحكم الأخير لم يلزم هذه الطاعة بشئ فينتفى معه حقها في الطعن طبقاً للمادة ٢١١ مرافعات. وجوب رفضه.

(الطعن رقم ٩٠٦ ، ٩٠٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٦٨ - إذ كان مبنى الدفع المبدي من الهيئة المطعون ضدها بعدم جواز هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يلزم الطاعة الأولى - وزارة الدفاع - بشئ، ومن ثم ينتفى حقها في الطعن طبقاً للمادة ٢١١ من قانون المرافعات. وكان الثابت في الأوراق أن هيئة قناة السويس (المطعون ضدها) إختصمت وزارة الدفاع - الطاعة الأولى في هذا الطعن - بدعوى أنها إستولت دون حق على قطعة الأرض المبيعة بالعقد المشهر برقم ..... لسنة ..... توثيق ..... حالة كون هذه الأرض مملوكة للهيئة، فإنه القضاء بتثبيت ملكية الأخيرة لها، وعدم تخلى الوزارة عن منازعتها في الملكية حتى صدور الحكم فيه تتوافر به مصحتها في الطعن لصور الحكم غير محقق لمقصودها، ولا متسق مع ما تدعيه، ومن ثم فإن للدفع يكون على غير أساس حقيقة بالرفض.

(الطعن رقم ٩٠٦ ، ٩٠٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٦٩ - بطلان الحكم المترتب على إغفال بيان جوهرى. تعلقه بالنظام العام. تأكيد الحكم المطعون فيه له لأسبابه. أثره. بطلانه بالتبعية.

(الطعن رقم ٤٧٢٨ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٨ / ٣ / ٢٠٠١)

المادة (٦٠)

٧٠ - إذ كان بطلان الحكم المترتب على إغفال بيان جوهرى جعل الحكم لا يدل بذاته على إستكمال شروط صحته ومن ثم فهو بطلان العام، وإذ أيدى الحكم المطعون فيه لأسبابه فإنه يكون بالنتيجة قد عاره البطلان.

(الطعن رقم ٤٧٢٨ لسنة ٦٣ قى - جلسة ٢٨ / ٣ / ٢٠٠١)

٧١ - خلو الصورة الرسمية للحكم الابتدائي من بيان إسم عضو يسار الدائرة الذي شارك في إصداره. لثوره. بطلانه. قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وإقامة قضائه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي. عدم إمتداد البطلان إلى الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ٣٢٦٤ لسنة ٦٣ قى - جلسة ٣ / ٥ / ٢٠٠١)

٧٢ - إذ كان البين من الصورة الرسمية للحكم الابتدائي خلوها من بيان إسم عضو يسار الدائرة الذي شارك في إصداره فإنه يكون قد صدر باطلاً إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه وإن قضى بتأييد الحكم المستأنف إلا أنه أقام قضائه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي ومن ثم فإن البطلان لا يمتد إليه ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مقبول.

(الطعن رقم ٣٢٦٤ لسنة ٦٣ قى - جلسة ٣ / ٥ / ٢٠٠١)

٧٣ - حجية الحكم. ثبوتها لمنطوقه وما يرتبط به إرتباطاً وثيقاً من أسباب لا يقوم إلا بها. عبارة منطوق الحكم واضحة المعنى قاطعة للدلالة على مراده. عدم جواز تأويلها بدعوى الإستهزاء بما جاء في أسبابه. علة ذلك.

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ قى - هيئة عامة - جلسة ٢٤ / ٦ / ٢٠٠١)

٧٤ - تثبت الحجية للأحكام ولو كانت قاصرة التسبب وهي تكون لمنطوق الحكم بإعتباره للقول الفصل في النزاع ثم تتبسط منه إلى ما قد يكون مرتبطاً به إرتباطاً وثيقاً من أسباب بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة إلا بها، ذلك أن الأسباب تكمل المنطوق لو كان به نقص وتفسره إذا شابه غموض، ولا تنتقض منه، ولا تحرف به عن معناه الواضح، فلا يلتفت لنقص الأسباب عن منطوق الحكم، ولا لما يتناقض منها مع عبارته فحينما

(المادة ٦٠)

كانت عبارة منطوق الحكم واضحة جلية للمعني قاطعة في دلالتها على مراده فلا يجوز تأويلها بدعوى الإمتضاء بما جاء في أسبابه لأن البحث في أسباب الحكم إنما يكون عند غموض منطوقه أو وجود نقص فيه.

( الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٧ق - هيئة عامة - جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١ )

**المادة (٦١)**

" لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود ولو لم تزد القيمة على خمسمائة جنيه.

(أ) فيما يخالف أو يجاوز ما يشتمل عليه دليل كتابي.

(ب) إذا كان المطلوب هو الباقي أو هو جزء من حق لا يجوز إثباته إلا بالكتابة.

(ج) إذا طالب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على خمسمائة جنيه ثم عدل عن طلبه إلى ما لا يزيد على هذه القيمة. "

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإنه لا يجوز الإثبات بالبينة ولو لم تزد القيمة على خمسمائة جنيه، وإذا ما كانت هناك كتابة أعدت للإثبات وهي التي وقع عليها المدين وإن مبدأ الثبوت بالكتابة يجوز إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بالبينة والقرائن لأنه لا يعتبر دليلاً كتابياً كاملاً إذ أنه متى كانت هناك كتابة حتى ولو كانت قيمة الإنترام أقل من خمسمائة جنيه فإنه لا يجوز الإثبات بالبينة والقرائن.

٢ - وإن وجوب الإثبات بالكتابة فيما يخالف الكتابة أو يجاوزها يكون في العلاقة بين المتعاقدين وكذلك الخلف العام ولكن للغير يستطيع الإثبات بالبينة والقرائن، وإن ما يجب إثباته بالكتابة يجوز إثباته بمبدأ ثبوته بالكتابة.

٣ - وإذا ما وجد إحتيال على القانون ومخالفة لقاعدة من قواعد النظام فهناك يتم إثبات هذا التحايل بالبينة والقرائن، وإذا كان المطلوب هو الباقي أو هو جزء من حق لا يجوز إثباته إلا بالكتابة فإنه لا يجوز إثباته بالبينة، ولا يجوز للمدعي متى بدأ دعواه على أساس أن هناك تصرف قانوني تزيد قيمته على خمسمائة جنيه وطالب بها فلا يجوز له الإثبات بالبينة أو القرائن حتى لو أنقص بعد ذلك ما يطالب به إلى ما لا يزيد على خمسمائة جنيه فالعبرة ليست بقيمة المطالبة ولكن بقيمة التصرف للقانوني سند الدعوى، وإذا ما وجد سند

## المادة (٦١)

كتابي مثبت للدين وتم الوفاء به وهو تصرف قانوني وليس عمل مادي ومن ثم لا يجوز إثبات الوفاء إلا بالكتابة .

٤ - ويقوم الوارث مقام المورث في صدد حجية التصرف الصادر منه ونقيده في إثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه، وإذا ما طعن بأن التصرف وصية للاحتيال على قواعد الإرث إضراراً بحقه فيه فله إثبات الاحتيال بأي من طرق الإثبات.

٥ - وإن الأصل أن التاريخ الذي تحمله الورقة العرفية يفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح وأن حقيقته تاريخ آخر وينقيد في إثبات تلك بالقواعد العامة ومن ثم فلا يجوز له إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب إلا بالكتابة.

**المبادئ القضائية**

١ - تقضى المادة ٤٩٧ مرافعات - والتي إختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والمسندات الأجنبية - أنه إذا وجدت معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات، وإذ إنضمت للجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام الثم، أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤ / ٩ / ١٩٥٢ وتم إيداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية في ٥ / ٤ / ١٩٥٤ ومن جمهورية مصر في ٢٥ / ١ / ١٩٥٤ وصارت هذه الإتفاقية نافذة المفعول في شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن أحكام هذه الإتفاقية تكون هي الواجبة للتطبيق على واقعة الدعوى. وقد ألبنت المادة الأولى من تلك الإتفاقية الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية بأنها " كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بتعويض من المحاكم الجنائية (الجزائية) أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية "

( الطعن رقم ٥٩٠ سنة ٣٤ق - جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٦٩ )

٢ - مؤدى نص المادتين ٤٥٩ ، ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يجب أن يكون الحق

## المادة (٦١)

الموضوعي المراد إقتضاه بالتفويض الجبري محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء، وأن يكون المسند التنفيذي دالاً بذاته على توفّر هذه الشرائط فيه إلا أن الشارع تقديره منه للإعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان أجاز استثناء من الأصل، التنفيذ بعقود فتح الإعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الإقرار بقبض شيء، وأوجب في ذات الوقت ضماناً لمصلحة المدين الحاصل للتنفيذ ضده أن يعلن عند الشروع في التنفيذ مع عقد فتح الإعتماد مستخرج حساب للمدين من واقع دفاتر الدائن التجارية.

## (الطعن رقم ٢٥٧ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧١)

٣ - العبرة في تكيف العقد هي بحقيقة الواقع وبإلزامية المشتركة التي اتجهت إليها إرادة العقدين. وإذا كان مؤدى ما حصله الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن العقد للرسمي سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقاري. فإنه يجوز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المميز بالمادة ٤٦٠/٢ من قانون المرافعات السابق، ومن شأن هذا العقد عدم التفرقة بين الرهن في حد ذاته وبين الدين المكفول به، ولا يغير من ذلك أن العقد معنون بأنه كفالة عقارية، أو أن الشركة المرتهنة أن تنكسر موقفها المالي مستقبلاً.

## (الطعن رقم ٢٥٧ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧١)

٤ - أنه وإن كانت المحررات الموثقة من السندات التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات وتقبل التنفيذ بذاتها، إلا أن الحجية لا تثبت لهذه المحررات، فيجوز للدائن أن يستصدر حكماً بالحق الثابت فيها ويحق للمدين من ناحيته أن يلجأ إلى القضاء للطعن عليها بما يراه على خلاف الأمر في الأحكام الحائزة لحجية الشيء المقضي، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن البنك المطعون عليه إتخذ إجراءات نزاع الملكية بموجب عقد الرهن الرسمي المذيل بالصيغة التنفيذية وأودع قائمة شروط البيع وإعترض عليها للطاعن في الدعوى ... وإذا كان الطاعن ينزع في الدعوى الحالية في وجود الدين الثابت بعقد الرهن الرسمي وأدعى أنه لم يتسلم من البنك المبلغ الثابت بهذا العقد، وإزاء ذلك أقام البنك دعواه الفرعية للحكم له بدنيه، لما كان ذلك فإن النعمى على الحكم بأنه رفض بعدم جواز

(المادة ٦١)

نظر الدعوى الفرعية لسبق صدور عقد رهن رسمي بالدين، وأنه أهدر حجة هذا العقد - يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٦٦١ سنة ٤٠ ق - جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٧٥ )

٥ - يبين من نصوص المولد ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، أن المقصود من إخطار الممول بتقديرات المأمورية هو مجرد الوقوف على عناصر التقدير الواردة بها ليقرر قبوله أو الطعن فيه أمام لجنة الطعن، وفي حالة الطعن وقيل اليت فيه لا تكون للضريبة مستحقة الأداء وبعد اليت فيه فإنه يتعين لإتخاذ إجراءات تحصيلها أن تصدر بها أوامر واجبة التنفيذ عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢ من القانون المذكور وهو ما لم يثبت صدوره بالنسبة للضريبة المشار إليها، فتخلف بذلك السند التنفيذي لإقتضائها.

( الطعن رقم ٣٤٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٧٨ )

٦ - قرار لجنة الطعن - للضريبي - يعتبر وفقاً للمادتين ٥٣ ، ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية ومن صن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إشتتل على تقرير قانوني خاطئ إذ إعتبار، الطعون في قرار اللجنة بالنسبة لضريبة الإيراد العام مما يفقدها شروط إقتضاؤها بالتنفيذ الجبري.

( الطعن رقم ٣٤٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٧٨ )

٧ - إذ كانت المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات تنهى عن تسليم صورة الحكم الذيلة بالصيغة التنفيذية إلا للخصم الذي الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه كما تنهى عن تسليمها لهذا الخصم إلا إذا كان الحكم جائزاً تنفيذه فإن مقتضى ذلك أن وضع صيغة التنفيذ على صورة الحكم التي بيد الخصم يكون شاهداً على أنه هو صاحب الحق في إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبراً. فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن الحكم الصادر في التظلم والذي قضى بإلغاء أمر الحجز كان مذيلاً بصيغة التنفيذ وأن البنك المحجوز لديه قد إنعقد لأسباب مبررة صلاحية ذلك الحكم للتنفيذ وقصد ممن تنفيذه إختياراً تقادى تنفيذه عليه جبراً وأن وجود الصيغة التنفيذية على صورة



المادة (٦١)

الحكم المعلنه إليه يرفع عنه ولجب للتحقق مما إذا كان ذلك الحكم قد أصبح نهائياً وإنتهى من ذلك إلى نفي الخطأ من جانب اللينك فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد نفي هذا الخطأ بما يصلح قانوناً لنفيه وبما لا مخالفة فيه للقانون.

(الطن رقم ٣١٢ سنة ٣١ قى - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٨)

٨ - المقصود من تنبيل الأحكام بالصيغة التنفيذية - على ما تجرى به المادة ٣/٤٥٧ من قانون المرافعات - تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق.

(الطن رقم ٥٩٠ سنة ٣٤ قى - جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٦٩)

٩ - نقضى المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات السابق بأنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى. وقد قصد المشرع من هذا الشرط تقادى تكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد وصيانة حق المحكوم عليه الذي يكون قد أوفى للمحكوم به أو بجزء منه وإكتفى به في إثبات هذا الوفاء بالتأشير بحصوله بخط الدائن على صورة الحكم التنفيذية طبقاً لما تجيزه المادة ٣٩٩ من القانون المدني فإذا نازع المحكوم عليه في فقد الصورة التنفيذية الأولى فلا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية للخصم الذي يطلبها إلا إذا أثبت هو فقد الصورة الأولى منه لأنه هو الذي يدعى واقعة الفقد فيتحمل عبء إثبات ما يدعيه وله أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات لأنه إنما يثبت واقعة مادية وشأنه في ذلك شأن الدائن الذي يطلب إثبات دينه بغير الكتابة لفقد سنده الكتابي وإن كان المشرع لا يشترط في حالة فقد الصورة التنفيذية ما يشترطه في حالة فقد السند الكتابي من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب اجتنبي لا يد للدائن فيه. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من فقد الصورة التنفيذية الأولى واعتبر فقها ثابتاً مما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الإدعاء، فإنه يكون قد خالف القانون بمخالفة قواعد الإثبات وشابه قصور في التسبب بما يوجب نقضه.

(الطن رقم ٢٦١ سنة ٣٥ قى - جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٦٩)

## المادة (٦١)

١٠ - إذ يبين من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى .. أن المطعون عليها الأولى أقامتها بطلب تسليمها صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة إستناداً إلى ضياع الصورة الأولى، وقضت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أن الأوراق خلت مما يكشف عن أن الصورة التنفيذية الأولى للحكم المذكور قد فقدت، فإن الحكم على هذا النحو يكون في حقيقته قضاء في الدعوى بالحالة التي هي عليها وقت صدوره، وتكون له حجية موقوفة تقتصر على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة، ويجوز رفع النزاع من جديد بعد تصحيح هذه الحالة صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة على أساس أنه ثبت من تحقیقات الشكوى المقدمة من المطعون عليها الأولى والتي لا تطرح على المحكمة في القضية الأولى أن ملف الدعوى قد سرق وكان من بين مفرداته للصورة التنفيذية الأولى لحكم الحراسة، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم السابق وإذ كان ذلك الحكم صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٨)

١١ - الإشكال من المحكوم عليه لا يجوز قبوله إلا إذا كان سببه قد جد بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه. لما كان "الدفع بعدم التنفيذ" - الذي يتمسك به الطاعن - قائماً قبل صدور الحكم الذي رفع الإشكال عنه فإنه هذا الدفع يكون قد إندرج ضمن الدفع في الدعوى التي صدر فيه الحكم المذكور ومن ثم يمتنع على المحكوم عليه للتحدى به على من صدر له هذا الحكم وذلك سواء كان قد دفع به في تلك الدعوى لم كان لم يدفع.

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٦٦)

١٢ - يشترط في الإشكال الذي لا يجوز معه للمحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه أن يعرض عند التنفيذ لمنع إجرائه أو وقف السير فيه.

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٦٧)

١٣ - جعلت المادة ٢/٢٧٧ من قانون المرافعات إستئناف أحكام قاضي التنفيذ في المنازعات اللوقتية إلى المحكمة الابتدائية وإذ يبين من صحيفة الدعوى .. تنفيذ عابدين أن الطاعن إيتغى بها الحكم بصفة مستعجلة بإجراء

## المادة (٦١)

وقتي هو تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للمطعون ضدها - الحاجزة - ، ويترتب على إيداعه زوال الحجز عن الأموال المحبوزة وينقله إلى المبلغ المودع الذي يصبح مخصصاً للوفاء بمطلوب الحاجزة عند الإفراج لها به أو الحكم لها بثبوته طبقاً لحكم المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات، فأجابته المحكمة لطلبه، وكان التكييف القانوني لهذه الدعوى أنها منازعة وقتية في التنفيذ، فإن الحكم الصادر فيها يستأنف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية، وإذ رفع لمحكمة الإستئناف فإنها لا تختص بالفصل فيه، فإذا نظرته وحكمت فيه، فإنها تكون قد خالفت قواعد القانون الأمر المنظمة للتقاضى بما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٨)

١٤ - المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، هي تلك التي تطلب فيه الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق.

(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٨٢)

١٥ - المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق، وأن مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن الشرع إستحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أو وقتية وسواء أكانت من الخصوم لم من الغير، مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما إستثنى بنص خاص، لما كان ذلك وكان حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه إذ عرض لملكية مورث المطعون عليهم الثالثة الأول - لأرض النزاع للفصل في منازعة التنفيذ الموضوعية المقامة من الطاعنة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٨٢)

١٦ - مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع لم يتحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بإصدار القرارات والأوامر بالتنفيذ وبالفصل في المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية مما مقتضاه أن أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيضاً كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما إستى بنص خاص وإذ كانت المادة ٢١٠ من القانون المذكور تنص على أنه " إذا أُلد الدائن في حكم المادة ٢٠١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن إستصدار أمر من القاضي المختص بالحجز التحففي يصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار الأمر بالأداء وذلك إستثناءً من أحكام المواد ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ فإن الإستثناء يجب أن يقتصر على ما ورد بشأنه وهو الإن بالحجز دون ما عداه من منازعات التنفيذ ولا محل لإطلاق مدلول هذا الإستثناء والقول بأن قاضي الأداء يختص بمنازعات التنفيذ التي تتعلق بالإن بالحجز الذي بالحجز الذي أصدره لأن في ذلك خروج على قاعدة من قواعد الاختصاص النوعي المتعلقة بالنظام العام ولأن الإستثناء لا يجوز التوسع فيه لو القياس عليه ومن ثم فإن إستناد الطاعنين إلى هذا النص وصولاً إلى عدم إختصاص قاضي التنفيذ بنظر الدعوى للصادر فيها الحكم المطعون فيه يكون في غير محله. كما أنه لا يحول دون إعتبار الدعوى من الدعاوى الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ التي تدخل في الإختصاص النوعي لقاضي التنفيذ أن الحجز الأول قد وقع على زراعة الأرز التي يتعين تسليم محصولها إلى الدولة أو أن الحارس على المحجوزات قد إستصدر أمراً بجني بعضها وإيداع ثمنه للخزينة طالما أن الدعوى رفعت بين الحجز والبيع لأن مفاد نص المادة ٣١٠ من قانون المرافعات هو إنتقال الحجز بتسليم المحجوز عليه ومحضر حجه للدولة إلى الثمن الذي يستحقه المدين وذلك دون أي إجراء آخر ولأن المادة ٣٧٠ من القانون المذكور تجيز للحارس الحصول على إذن - بالجني والحصاد من قضى التنفيذ كما أن المادة

المحجوزة إذا كانت عرضة للتلّف من ساعة لمساءة بناء على عريضة تقدّم من الحارس وإنّقال الحجر إلى الثمن في هذه الحالة لا يعنى تجديده بل تبقى للحجر صفته تنفيذيا كان أو تحفظيا.

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٢)

١٧ - المقصود بالمنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بحسم النزاع في أصل الحق في حين أن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق، وإذا كان ذلك وكان التحكم المستعجل بطرد المطعون ضدها الأولى من عين النزاع لا حجية له أمام قاضي الموضوع باعتباره إجراء وقتيا لا يمس أصل الحق فإنه المنازعة في تنفيذه - وأن وصفت بأنها موضوعية - لا تمس بالتبعية أصل الحق وتظل بدورها منازعة وقتية لا حجية لها أمام قاضي الموضوع.

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ق - جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨١)

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٨)

١٨ - جرى نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على أن يقضى قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها ... ويتعين لكى تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته بأن يكون الحكم الذي يصدر في المنازعة متعلقا بصحة أو بطلان إجراء من إجراءات التنفيذ أو منصبا عليه أو مؤثرا فيه أو يكون الحكم مؤثرا في سير التنفيذ من حيث صحة التنفيذ أو بطلانه أو إيقافه أو الإستمرار فيه، وجريلانه فلا تعتبر منازعة في التنفيذ في معنى المادة المشار إليها.

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٨١)

١٩ - إذا كانت طلبات المطعون ضده أمام محكمة الموضوع هي براءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً ودون أن يطلب في دعواه الحكم ببطلان هذا الحجز الإداري أو رفعه ، ومن ثم فإن المنازعة المعروضة لا تكون دعوى تنفيذ موضوعية وبالتالي لا تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ. ذلك أن النزاع فيها يدور حول الإلزام بدين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً فقط دون مساس بهذا الحجز الذي لم يطرح النزاع بشأنه على المحكمة.

( الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٧٩ )

٢٠ - متى كان الثابت أن المطعون عليهم لم يكن لهم أن يسلكوا سبيل الإدعاء بالتزوير في العقد الذي قدمه الطاعن في الدعوى المستعجلة التي أقامها بالإستكمال في تنفيذ حكم الطرد الصادر ضده، لأن قاضي الأمور

المستعجلة يتناول بصفة وقتية وفي نطاق الأشكال المطروح عليه تقدير جدية النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة ، ولكن ليتحسس منه وجه الصواب في الإجراء الوقتي المطلوب منه فيقضى على هذا بوقف التنفيذ للمشكّل فيه أو بإستمراره ، وتقديره هذا وقتي بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع فيه إذ يبقى محفوظاً سليماً يتنازل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة . وإذ لجأ المطعون عليهم بعد الحكم في دعوى الأشكال إلى رفع دعوى أصلية بتزوير العقد المشار إليه إستعمالاً لحقهم الذي نصت عليه المادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون لأنه فصل في هذه الدعوى ولم يقض بعدم قبولها يكون في غير محله.

( للطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٥ )

٢١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الإعتداد بالحجز أن يرجع إلى حكم القانون لإستظهار ما إذا كان الحجز قد توقع وفقاً له مستوفياً أركانه الجوهرية أم لا، فيعتبر عقبه مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون في بحثه هذا مساس بأصل الحق، وإذ كان المطعون ضدهما قد طلبا الحكم بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالحجز الموقع في ... فإن

المادة (٦١)

إستنادهما إلى براءة ذمتها من الدين المحجوز من أجله وإدعاء الطاعة قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف للمنازعة طالما أن المطلوب فيها إجراء وقتي، وليس فصلا في أصل الحق.

( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٨ / ٣ / ٤ )

٢٢ - للمقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء بحسم النزاع في أصل الحكم ، وأن مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع، إستحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضي واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية، وسواء كانت من الخصوم أم من الغير، مما مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح دون غيره المختص بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيأ كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما إستثنى بنص خاص.

( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٢ / ١ / ٢٧ )

٢٣ - مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع إستحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جميع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضي واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير مما مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيأ كانت قيمتها ، وذلك فيما عدا ما إستثنى بنص خاص.

( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٢ / ١ / ٢٧ )

٢٤ - إذ كان الثابت أن المطعون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب للحكم بإلزام المحجوز لديه ( الطاعن بصفته ) بالدين المحجوز من أجله إعمالاً لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات فإن الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ يختص بها

## المادة (٦١)

قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ من ذات القانون وتخرج عن اختصاص بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ المختص إبتاعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات.

## (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١ / ١ / ٢٨)

٢٥ - مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع إستحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بتنفيذ في يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وبالفصل في المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعة موضوعية أم وقتية سواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية مما مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أي كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما إستثنى بنص خاص.

## (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١ / ٢ / ٢٥)

٢٦ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه " يختص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أي كانت قيمتها " ومفاد هذا النص على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع إستحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضي واحد قريب

من محل التنفيذ سواء كانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء كانت من الخصوم أو من الغير، كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية مما مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أي كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما إستثنى بنص خاص.

## (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١ / ٢ / ٢٥)

٢٧ - تنص المادة ٢١٠ من قانون المرافعات على أنه " إذا أراد الدائن في حكم المادة ٢٠١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي



## المادة (٦١)

يجوز فيها للدائن إستصدار أمر من القاضي المختص بالحجز التحفضي يصد أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار الأمر بالأداء وذلك إستثناء من أحكام المواد ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ فإن الإستثناء يجب أن يقتصر على ما ورد بشأنه وهو الإنن بالحجز دون ما عداه من منازعات التنفيذ ولا محل لإطلاق مدلول هذا الإستثناء والقول بأن قاضي الأداء يختص بمنازعات التنفيذ التي تتعلق بالإنن بالحجز الذي أصدره لأن في ذلك خروج على قاعدة من قواعد الإختصاص النوعي المتعلقة بالانظام العام ولأن الإستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه.

( الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨١ )

٢٨ - الدعوى بطلب إلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله م ٣٤٣ مرافعات. منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ. إلزام المحكمة الابتدائية بالحكم بعدم إختصاصها وبإحالتها إلى قاضي التنفيذ.

( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٨١ )

٢٩ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الإعتداد بالحجز أن يرجع إلى حكم القانون لإستظهار ما إذا كان الحجز قد توقع وفقاً له مستوفياً أركانه الجوهرية أم لا فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون في بحثه هذا مساس بأصل الحق، وإذا كان المطعون ضدهما قد طلبا الحكم بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالحجز الموقع في .. فإن إستنادهما إلى براءة نتمتيا من الدين المحجوز من أجله وإدعاء الطاعنة قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف المنازعة طالما أن المطلوب فيسه إجراء وقتي ، وليس فصلاً في أصل الحق.

( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ق - جلسة ٤ / ٣ / ١٩٧٨ )

٣٠ - تنص المادة ١١٠ من المرافعات على أنه على المحكمة إذا

قضت بعدم إختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة، ولو كان عدم الإختصاص متعلقاً بالولاية، وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف على أساس أن إستئناف الأحكام في

## المادة (٦١)

المنازعات الوقتية يكون أمام المحكمة الابتدائية ينطوي على قضاء بعدم الاختصاص النوعي مما كان يتعين معه على المحكمة أن تسأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الأمر. بإحالة الاستئناف إلى المحكمة المختصة يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٨)

٣١ - على المحكمة أن تعطى للدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح، وإذا كان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه إنتهى إلى القضاء بصفة مستعجلة برفض الدعوى، بطلب عدم الإعتداد بالحجز - بعد أن كيفها تكييفاً صحيحاً بأنها منازعة وقتية يفصل فيها قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات، فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات، ولما كان إختصاص المحكمة بسبب نوع للدعوى يعتبر مطروحاً دائماً أمامها، وعليها أن تفصل فيه من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فسي الدعوى بما يتضمن إختصاصه بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة حالة كون الإختصاص بذلك معقود للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٤ / ٣ / ١٩٧٨)

٣٢ - جعلت المادة ٢/٢٧٧ من قانون المرافعات استئناف أحكام قاضى التنفيذ في المنازعات الوقتية إلى المحكمة الابتدائية وإذا بين من صحيفة الدعوى.. تنفيذ عابدين أن الطاعن ليتغى بها الحكم بصفة مستعجلة بإجراء وقتي هو تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة اللقواء للمطعون ضدها - الحاجزة - ويترتب على إيداعه زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وإنتقاله إلى المبلغ للمودع الذي يصبح مخصصاً للوقاء بمطلوب الحاجزة عند الإقرار لها به أو الحكم لها بثبوتها طبقاً لحكم المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات، فأجابته المحكمة لطلبه، وكان التكييف القانوني لهذه الدعوى أنها منازعة وقتية في التنفيذ، فإن الحكم الصادر فيها يستأنف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية، وإذا رفع لمحكمة الاستئناف فإنه لا يختص بالفصل

المادة (٦١)

فيه، فإذا نظرتة وحكمت فيه فإنها تكون قد خالفت قواعد القانون الأمره المنظمة للتقاضى بما يعيب حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٨)

٣٣ - توجب أحكام التشريع المصري في خصوص تنفيذ الأحكام الأجنبية التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه، وهو ما تنص عليه المادة ١/٤٩٣ من قانون المرافعات، والمادة ١/٢ من إتفاقية تنفيذ الأحكام المبرمة بين دول الجامعة العربية في ١٤ ديسمبر لسنة ١٩٥٢.

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ٧/٢ / ١٩٦٤)

٣٤ - إذا قرر الحكم المطعون فيه أن كون محكمة بلدية للقدس داخلية في الأراضي التي ضمتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ٧/٢ / ١٩٦٤)

٣٥ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافعات من أن تختص المحاكم المصرية بالدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر في أحوال معينة عندئها، أن الإختصاص ينعقد للمحاكم المصرية أصلاً ومن باب أولى في الدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو سكن في مصر وذلك بموجب ضابط إقليمي تقوم على مقتضاه ولاية القضاء المصري بالنسبة للأجنبي.

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ٧/٢ / ١٩٦٤)

٣٦ - إذا كانت محكمة بلدية للقدس مختصة بنظر الدعوى طبقاً لقانونها، وكان إختصاصها يقوم أصلاً على أساس المحل الذي أيرم فيه العقد وكان مشروطاً بتنفيذه فيه - وهما ضابطان للإختصاص مسلم بهما في غالبية التشريعات ويقرهما قانون الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها - أي القانون المصري - إذ نصت عليهما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات ضمن الحالات التي يقوم فيها الإختصاص للمحاكم المصرية

## المادة (٦١)

بالنسبة للأجنبي ولو لم يكن له موطن أو سكن في مصر. وإذا كانت محكمة بلدية القدس - وهي إحدى جهتي للقضاء المنعقد لهما الإختصاص في النزاع القائم بين الطرفين - قد رفعت إليها للدعوى فعلاً وأصدرت فيها الحكم المطلوب تنزيهه بالصيغة التنفيذية، فإن دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية. توجب إعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة أجنبية في حدود إختصاصها.

## ( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ٢ / ٧ / ١٩٦٤ )

٣٧ - شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتنزيهه بالصيغة التنفيذية . وذلك عملاً بما تقرره المادة ٢/٤٩٣ من قانون المرافعات وإتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقرة ب منها. وإذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيه - وكان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات - وقد أعلن الطاعنون إعلاناً صحيحاً وفق الإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر في الحكم والتي لا تتعارض مع إعتبارات النظام العام في مصر، فإن النعي ببطلان إعلان الدعوى المطالب بتنزيل حكمها بالصيغة التنفيذية يكون على غير أساس.

## ( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ٢ / ٧ / ١٩٦٤ )

٣٨ - مفاد نص المادة ١/٢٩٣ من قانون المرافعات السابق أنه يشترط مضمّن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي أن تكون المحكمة التي أصدرته مختصة بإصداره وأن تحديد هذا الإختصاص يكون وفقاً لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم وأن العبرة في ذلك بقواعد الإختصاص القضائي الدولي دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي في قواعد الإختصاص الداخلي للتحقق من أن المحكمة التي أصدرته كانت مختصة نوعياً أو مطلياً بالفصل في النزاع. وإذا كان شرط التحكيم الوارد بالعقد المبرم بين الطرفين لفض المنازعات التي تثار بينهما بشأنه - بقرض قيامه - لا يتعلق بقواعد الإختصاص القضائي الدولي ولا يؤثر في تطبيقها بإعتبار الحكم المطلوب تنفيذه صادراً من محكمة مختصة

(المادة ٦١)

دولياً بنظره وفقاً لقواعد الاختصاص الدولي في القانون السوداني فإن الحكم المطعون فيه الصادر بتنفيذ حكم محكمة الخرطوم العليا لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩ / ٥ / ٦)

(نقض رقم ٢ / ٧ / ١٩٦٤ لسنة ١٥ ص ١٠٩)

(نقض ٢٦ / ٦ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ١١٣)

٣٩ - إذ نصت المادة ٣٢ من القانون المدني على أن "يسري على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تبأثر فيه الإجراءات" فقد أفادت خضوع قواعد المرافعات

لقانون القاضى وذلك باعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤديها وفقاً لقواعد المرافعات المقررة في قانونها دون قواعد المرافعات في أي دولة أخرى وباعتبار أن ولاية القضاء إقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هي الأخرى إقليمية. وإذا كانت قاعدة وجوب إشتغال الحكم على الأسباب التي بنيت عليه هي من قواعد المرافعات التي يخضع لقانون القاضى وهو - بالنسبة للحكم المطلوب تنفيذه في مصر والصادر من محكمة الخرطوم العليا - قانون جمهورية السودان وكان يبين من ذلك الحكم أنه وإن لم يشتمل على أسباب إلا أنه قابل للتنفيذ في جمهورية السودان ومن ثم يمكن إصدار الأمر بتنفيذه في مصر إذا استوفيت باقي الشروط الأخرى المقررة في هذا الخصوص. ولا يقدح في ذلك ما قضت به المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات السابق من وجوب إشتغال الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها. وإلا كانت باطلة ذلك أن الخطاب بهذا النص متعلق بالأحكام التي تصدر في مصر طالما أنه لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة.

(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩ / ٥ / ٦)

(نقض ٢٨ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٦)

٤٠ - لما كان الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه صادراً من محكمة الخرطوم العليا فإنه لا يمكن أن ينص فيه على تنفيذه خارج الدولة الأخرى

المادة (٦١)

المطلوب تنفيذ التحكم الأجنبي فيها. وإذا اتخذ المطعون عليه المبدل القلنوني الذي رسمه قانون المرافعات للأمر بتنفيذ الحكم في الجمهورية العربية المتحدة فلا على الحكم المطلوب عليه إن هو أمر بتنفيذه ويكون النفي عليه بأن الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه قد تضمن أن تنفيذه إنما يكون في جمهورية السودان، على غير أساس.

( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩ / ٥ / ٦ )

٤١ - يسأل طالب التنفيذ أحكام القضاء المستعجل عند الحصول على قضاء في الموضوع بأن الحق لم يكن ف جاني طالب التنفيذ كما يسأل في حالة ما إذا كان الحكم المستعجل الذي نفذ بمقتضاه - قد ألغى في الاستئناف. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وقضى بمسئولية الطاعنة عن تنفيذ الحكم المستعجل الذي تعجلته قبل الفصل في الاستئناف المرفوع عنه الذي قضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

( الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧ / ٥ / ٢٣ )

٤٢ - مفاد نص المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهونها، مرتبطين أن المحضر الذي يباشر للتنفيذ أو غيره ممن أجاز القانون أن يجرى التنفيذ الجبري بواسطتهم، إنما يقومون بذلك التنفيذ بناء على توجيه من الخصوم لهذه الإجراءات، فإذا ما عين للخصوم إجراءات التنفيذ التي يطالبون إتخاذها، إعتبر المحضر أو من يباشر إجراء التنفيذ الجبري ممن أجاز لهم القانون ذلك، وكلاء عن طالب التنفيذ الذي يسأل مسئولية مباشرة عن توجيه هذه الإجراءات فيما لو ترتب على ذلك الإضرار بالغير.

( الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠ / ٤ / ١٤ )

٤٣ - إنه وإن كان قرار لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يعتبر وفقاً للمادتين ٥٣ ، ١٠١ من هذا القانون من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً ولو طعن فيه أمام المحكمة

## المادة (١١)

الإبتدائية، إلا أن تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ لأن إباحة تنفيذها قبل أن تصبح نهائية هو مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء إنتفع بها وإن شاء تريض حتى يجوز الحكم أو القرار قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا أختار إستعمال هذه للرخصة وأقدم على تنفيذه وهو يعلم أنه معرض للإلغاء إذا ما طعن فيه فإنه يتحمل مخاطر هذا التنفيذ فإذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به بناء على الطعن فيه وجب على طالب التنفيذ بعد أن ثبت أن الحق ليس في جانبه أن يرد إلى خصمه جرى التنفيذ ضده ما يكون قد إستوفاه منه وأن يعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ، كما يلتزم بتعويض الضرر الذي لحق هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ وتبعا لذلك يرد إليه الثمار التي حرم منها. ويعتبر الخصم سئ النية في حكم المادتين ١/١٨٥ ، ٩٧٨ من القانون المدني منذ إعلانه بالطن في الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الإعلان يتضمن معنى للتكلف للحائز بالحضور لسماح الحكم بإلغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة إعلان للحائز بعيوب حيالته مما يزول به حسن نيته طبقاً للمادة ٩٦٦ من القانون المدني. ولما كانت مصلحة الضرائب قد أعلنت بالطن في قرار لجنة الطعن قبل أن تبأثر إجراءات التنفيذ الإداري على عقار المطعون ضده وأنه قضى في هذا الطعن بتخفيض الضريبة المستحقة على المطعون ضده فإنها تعتبر سيئة النية بالنسبة لما قبضته من ثمار ذلك العقار من تاريخ وضع بها عليه بعد أن رسا مزاده عليها، وتلتزم لذلك بريعه عن المدة من تساريخ هذا الإستلام إلى تاريخ رده إلى المطعون ضده، وإذا كان الحكم المطعون فيه

قد إنتهى إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفاً للقانون.

( الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٦٩ )

( الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٧٦ )

٤٤ - لأن كان مؤدى نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للواجبة التطبيق - أن نقض الحكم المطعون فيه ينبغي عليه زواله وإعتباره كأن لم يكن وعودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض وعودة الخصوم إلى مراكزهم الأولى كذلك، وبالتالي إلغاء كل ما تم نفاذاً للحكم المنقوض من إجراءات وأعمال فيصح من ثم إسترداد ما كان للخصم قد قبضه أو تسلمه

من أموال عن طريق تنفيذ ذلك الحكم دون ما حاجة إلى نقاض جديد، فإن ذلك كله مشروط بما هو مقرر من أن حكم النقض كغيره من الأحكام القضائية في المسائل المدنية - لا يكون حجة إلا على من كان طرفاً في الخصومة حقيقة أو حكماً.

( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ٤ / ٥ / ١٩٧٥ )

٤٥ - إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر رد ما دفع تنفيذاً للحكم الابتدائي من قبيل الطلبات الجديدة التي لا يجوز قبولها في الاستئناف، لأن هذا الطلب يندرج في طلب رفض الدعوى وهو نتيجة لازمة للقضاء بإلغاء الحكم المستأنف، إلا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحكم الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التعويض عن الفصل وتعديل المبلغ المقضى به، فإنه يصلح بذاته سنداً تنفيذياً لإسترداد ما نفع زيادة عن هذا المبلغ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم بهذا السبب غير منتج.

( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٠ق - جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٥ )

٤٦ - أنه وإن كان المشرع قد أوجب في المادة السادسة من قانون المرافعات أن يتم الإعلان والتنفيذ بواسطة المحضرين وحددت المادة التاسعة البيانات التي يجب أن تشمل عليها الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانيها وتولت المواد العاشرة والحادية عشر والثالثة عشرة تحديد إجراءات تسليم الإعلانات وكيفية تسليمها والأشخاص الذين تسلم اليهم إلا أنه عند تنظيمه للقواعد الخاصة بإجراءات التنفيذ الجبري في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون المرافعات لم يضمن هذه القواعد وجوب إشتمال محاضر التنفيذ على البيانات التي إستلزمها في أوراق الإعلانات بموجب نص المادة التاسعة سالفه الذكر كما لم يستلزم إثبات المحضر متولى تنفيذ الأحكام تنفيذاً الأحكام تنفيذاً عينياً مباشراً للخطوات والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠، ١١ من قانون المرافعات مما مؤداه عدم وجوب إثبات هذه الخطوات وتلك الإجراءات بمحاضر الطرد والتسليم محل للتداعي.



(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ قى - جلسة ١١ / ٢ / ١٩٨٢)

٤٧ - دعوى الحراسة القضائية إنما هي إجراء تحفظي مؤقت لا يمس موضوع الحق، فهي بذلك لا تعد من إجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام التتبيه أو الحجز في قطع التقادم.

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ قى - جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٦٦)

٤٨ - إذا كان طلب عدم نفاذ التصرف (الدعوى البوليصة) منصفاً على التصرف بأكمله قرضاً ورهنًا باعتباره تصرفاً بإجراء المدين إضراراً بالدائنين وأجابت المحكمة الدائن إلى طلبه فإن قضاءها في هذا الخصوص - فضلاً عما يترتب عليه من إدخال الحق المتصرف فيه في الضمان العام للدائنين - من شأنه إخراج الدائن الذى تولطاً مع المدين إضراراً بباقي الدائنين من مجموع هؤلاء الدائنين فلا يشترك معهم في حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ عليه وليس له أن يقتضى ما له من دين في نمة مدينه إلا مما عسى أن يبقى من هذه الحصيلة بعد التنفيذ.

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٠ قى - جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٦٥)

٤٩ - يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري - وهي على ما أفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون للمرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجز الإدارية - بالمادتين ٤٨٠، ٥٣٧ من قانون المرافعات ، أن المشرع رأي ألا يكون وقف إجراءات البيع الإداري مترتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد فإشترط لقف هذه الإجراءات - في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها - أن يقوم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصرفات خزانة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان لهذا الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تمضى في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون إنتظار الفصل في هذه المنازعات. ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجدت في أسباب المنازعة ما يبرره

## المادة (٦١)

إذ الخطاب في المادة ٢٧ سائفة للذكر بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع، موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم ذلك أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم في حالة عدم الإيداع أو نقد من سلطة المحكمة عندما تنتظر المنازعة في هذه الحالة فإذا أدرك حكم القاضى بوقف البيع الإجراءات قبل تمام البيع إمتنع على الجهة الحاجزة الإستمرار فيهما.

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٢ قى - جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٦)

٥٠ - لا توجب المادة ٥٥٦ من قانون المرافعات على المحجوز لديه إيداع ما في نمته خزنة للمحكمة وإنما تجيز له ذلك إذا أراد أن يوفسي به حتى يزول عنه قيد الحجز ويتفادى التنفيذ الجبري على أمواله.

(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣١ قى - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٨)

٥١ - المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يجوز للغير أن يؤدى المحكوم به ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بشمانية أيام على الأقل، إنما قصد بها مصلحة المحجوز عليه توفيقاً له من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه ومن ثم فلا يستفيد من حكم هذه المادة الدائن الحلجز له الإحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها.

(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣١ قى - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٨)

٥٢ - رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم - وذلك عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مقتضاه أن ١٧٤٨ يعود إليه حق التقاضى يوم العمل به - في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ولا يؤثر في ذلك ما تنص عليه مائته الثانية من أيلول سنة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالي المقرر فيها ولما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من إستنزال جميع الديون من صافي قيمتها ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ إذ تحدد لمن كان خاضعاً للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم

تكن أقل قيمة فإن لازم ذلك قيام صفة الطاعة - المفروضة عليها الحراسة - في الدفاع عن حقها في عقارها محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق لها بإخراجها من قيمة التصفية.

( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦٦ / ٢ / ١ )

٥٣ - الأحكام العامة في التنفيذ الواردة في المواد ٤٥٧ وما بعدها من قانون المرافعات تجيز التنفيذ الجبري بالأحكام القابلة للمعارضة أو الاستئناف إذا كان النفاذ المعجل المنصوصاً عليه في القانون أو مأموراً به في الحكم كما تجيز التنفيذ بالعقود الرسمية والأوراق الأخرى التي يعطيها القانون صفة السندات التنفيذية والدائن الذي يباشر إجراءات التنفيذ بموجب أحد هذه السندات مع احتمال المنازعة في صحته وقابليته للإلغاء أو الإبطال إنما يعلق مصير التنفيذ على مصير السند ذاته، فإن ألغى السند أو بطل إمتنع المضي في التنفيذ وسقط ما يكون قد تم من إجراءاته ووجبت إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل مباشرته ولا يمنع من ذلك سقوط حق المدين فسي التمسكه ببطلان ما تم من إجراءات بطريق الإعتراض على قائمة شروط البيع فسي الميعاد المحدد له بنص المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات لأنه بعد إلغاء السند التنفيذي أو إبطاله يصبح التنفيذ غير مستند إلى حق فتسقط للإعتراض على إجراءات بما في ذلك حكم رسو المزاد. إلا إذا تعلق بها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - حق للغير بأن يكون العقار قد رسا مزاده على غير طالب التنفيذ أو يكون هناك دائنون آخرون أعلنوا المدين بتبنيه نزع الملكية أو دائنون من أرباب الديون المسجلة كانوا طرفاً في الإجراءات.

( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٦٦ / ١٣ / ١ )

٥٤ - تقتضي المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ للسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري بأن تسري على الحجز الإداري جميع أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون، ويشترط في الحق الذي يمكن إقتضائه جبراً وفقاً لأحكام المادتين ٤٥٧ ، ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق للمقابلين للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، أن يكون محقق للوجود ومعين المقدار وحال الأداء، وإذا كان تقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة، وكان يبين مما أورده الحكم أن محكمة الموضوع

## المادة (١١)

في حدود سلطنتها التقديرية إنتهت للأسباب السائغة التي أوردتها، إلى أن الحق المحجوز وفاء له متنازع في ترتيبه في ذمة المطعون عليه الأول بالإضافة إلى أن قدره غير معين، وذلك بسبب عدم التحقق من عدم العمال الذي يستخدمهم ومقادير أجورهم ومدد عملهم، مما لا يتيسر معه معرفة المبالغ التي يلتزم بأدائها طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية ، وإذ كان الدين بهذه المثابة يعتبر غير محقق للوجود، وغير معين المقدار، فلا يجوز توقيع الحجز وفاء له. ولا محل بعد ذلك للتحدى بأن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ تضمننا نصوصاً من شأنها أن تجعل دين الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - مستوفياً شروط توقيع الحجز. لها كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان المحجوز موضوع النزاع يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

## (الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٢)

٥٥ - مؤدى نص الفقرة الأولى من البند ثالثاً من المادة ٩٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ ونص الفقرتين الثانية والثالثة أن البيوع التي يلزم إخطار مصلحة الضرائب عنها هي التي تقع جبراً على المنقول أو العقار، وتلك التي تقع إختياراً على العقار في مجال التنفيذ وهذه البيوع الإختيارية هي التي أشارت إليها المادتان ٧٢٢ ، ٧٢٣ من قانون المرافعات السابق ، يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ في صدد تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها " أن المشرع وإن كان قد إستهدف بالنصوص القائمة حماية الخزانة العامة عند التنفيذ إلا أن جميعها لا تغنى قتيلاً إذا عمد الدائن العادي إلى التنفيذ على عقار مدينه ولم تكن مصلحة الضرائب قد قيدت حقوقها على العقار موضوع التنفيذ - لذلك جميعه رؤى كفالة لحماية حقوق مصلحة الضرائب أن يعد نص البند ثالثاً من المادة ٩٠ بحيث يوجب على قلم كتاب محكمة التنفيذ إخبار مصلحة الضرائب بتساريخ بيع المنقولات أو العقارات المنصوص عليه في هذا البند بجعله قبل تساريخ البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل بدلا من عشرة أيام، لما تبين من ضيق الفترة مما جعلها عديمة الجدوى في المحافظة على حقوق الخزانة العامة، وهو ما يستفاد منه أن المشرع ضمن هذه المادة قواعد إستهدف بها حماية حقوق الخزانة العامة عند التنفيذ على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ

المادة (٦١)

الأخرى المستحقة للحكومة أو على المزمين بتوريدها للخزنة بحكم القانون، فلا تنسح هذه المادة لتشمل بيع الأموال التي تتم بالمزاد العلني إختياراً بنسأ على طلب الأفراد في غير مجال التنفيذ، ولا يلزم بالتالي إخطار مصلحة الضرائب عنها.

(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٧٢ )

٥٦ - إذ كان المحكوم له بالتعويض قد حول إلى بنك مصر الحكم الذي صدر لمصلحته في القضية رقم ... جنح مستأنفة القاهرة قاضياً بإلزام .. ( الطاعن ) بأن يدفع له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، فقد إنتقل الحق المقضى له إلى البنك المحال إليه وإنتقل إليه أيضاً الحق في تنفيذ الحكم المحال، وقد قام البنك فعلاً - بصفته خلفاً خاصاً للمحكوم له - وعلى ما هو ثابت بالأوراق بإقتضاء مبلغ التعويض من المحكوم عليه ... لما كان هذا الأخير قد طعن بالنقض في حكم التعويض من الذكر في مواجهة خصمه المحكوم له بالتعويض، ولم يختصم - وما كان له أن يختصم - بنك مصر في هذا الطعن ، وكانت حوالة حكم التعويض وإقتضاء قيمته لا تجعل البنك ممثلاً في الخصومة التي قامت أمام محكمة النقض ، فإن الحكم الصادر فيها بنقض الحكم بالتعويض لا يكون حجة عليه لأنه لم يكن طرفاً في الطعن المشار إليه لا حقيقة لا حكماً ، ومن ثم فلا يصح التنفيذ ضده بحكم النقض لإسترداد ما كان قد قبضه - بإعتباره محالاً إليه - نفاذاً لحكم التعويض المنقوض ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، وكان النزاع في هذه الدعوى لا يثور حول حق الطاعن في إسترداد ما دفعه لبنك مصر ( المطعون عليه ) نفاذاً لحكم التعويض ، وإنما يثور حول ما إذا كان الحكم بنقض حكم التعويض يصلح أداة للتنفيذ به قبل ذلك البنك ، فإن إستناد الطاعن إلى قواعد حوالة الحق وإلى أحقية الطاعن في إسترداد ما دفعه يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ٤ / ٥ / ١٩٧٥ )

٥٧ - من المقرر سواء أثناء مريان قانون المرافعات القديم أو عملاً بالمادة ٦١٦ من قانون المرافعات السابق ، أنه ينبغي على تسجيل تنبيه نزع الملكية ، ألا يحتج بتصرف المدين أو الحائز في وجه من قصد للقانون حمايتهم من أثره ، وهم الدائنون الذين تعلق حقهم بالتنفيذ ، والرأسي عليه

## المادة (٦١)

المزاد بإعتباره خلفاً لهم. وقد رتب للماد ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم على تسجيل حكم نزع الملكية حفظ تسجيل تنبيه نزع الملكية من السقوط، ومن ثم فلا يجوز الإحتجاج على البنك الراسي عليه الزاد بالتصرف الصادر من مدينه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وقضى بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية الموجه من البنك، رغم حفظه بتسجيل حكم نزع الملكية إستناداً إلى أن حكم مرسى المزاد لم يسجله البنك إلا في ١٤ / ٤ / ١٩٥٩ بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية للموجه من المطعون عليه الأول عن ذات العقار في ٢٢ / ٣ / ١٩٥٤، وحاج البنك الراسي عليه المزاد بالتصرف الصادر من المدين بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية وبإجراءات التنفيذ المتخذة - من المطعون عليه الأول - ضد من صدر له هذا التصرف رغم إنتقال ملكية العين موضوع النزاع للبنك الطاعن بتسجيل حكم مرسى المزاد، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

## (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٧١)

٥٨ - إذا قضى ببطالان الإعلان المتضمن أخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع، فإنه يرتب على ذلك أن التأشير على هامش تسجيل التنبيه بهذا الإخبار الباطل يعتبر كأن لم يكن، ذلك أن التأشير للذي عنته المادة ٢/٦١٥ مرافعات والذي من شأنه لو تم في الميعاد أن يعصم تسجيل تنبيه نزع الملكية من السقوط، هو التأشير بإخبار صحيح إذ به وحده يتحقق مراد الشارع من مضي إجراءات التنفيذ على العقار إلى غايتها من بيع العقار المحجوز بعد تصفية المنازعات المتعلقة بها.

## (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ق - جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٠)

٥٩ - نقضى المادة ٦١٦ من قانون المرافعات السابق -الذي إتخذت إجراءات التنفيذ في ظله - بأن تصرف المدين أو الحائز في العقار لا ينفذ في حق الحاجزين ولو كانوا دافئين عانيين ولا في حق الراسي عليه المزاد إذا كان للتصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية. مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - القانون قد جعل العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين عموماً والرأسي عليه المزاد هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء أما إذا لم

## المادة (٦١)

يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسري في حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين تلك التي لا تنفذ في حقهم أيا كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة ذلك أن ما أشرطه القانون للمشار إليه لنفاذ التصرف في حق الدائن العادي الحاجز من أن يكون هذا التصرف مشهراً قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية إنما قصد به إلى مخالفة ما كان يجري عليه القضاء في ظل قانون المرافعات السابق عليه من الإكتفاء بالنسبة لهذا الدائن بثبوت تاريخ التصرف قبل تسجيل التنبيه.

## (الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٧٤)

٦٠ - إذا كان قانون المرافعات - السابق - الذي يحكم واقعة الدعوى قد اعتبر التصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل التنبيه غير نافذ في حق الحاجز، فإن صدور حكم بصفة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور مادام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة للدعوى المرفوعة بصفة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه، إذ أن الحكم بصفة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه، إذ أن الحكم بصفة ونفاذ العقد هو قضاء بإتباعه صحيحاً ونافذاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأي منهما مزية في المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه، وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية إستناداً إلى القول بأنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائئه العادي المعتبر خلفاً عاماً، ولما كان الثابت من قرارات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن عقد شراء الطاعنة للمنزل الذي تستند إليه فيدعواها - بثبوت ملكيتها له - لم يشهر كما لم يشهر الحكم الصادر بصفحة ونفاذه، فإن الحكم لمطعون فيه إذ أقام قضاؤه بعدم قبول دعواها على أن هذا التصرف لا ينفذ في حق الدائن نازع الملكية لعدم شهره قبل تسجيل نزاع الملكية فإنه يكون قد طبق القانون في هذا الخصوص تطبيقاً صحيحاً.

## (الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٧٤)

## المادة (٦١)

٦١ - إن القانون نظم للمدين معارضة مستقلة عن دعوى نزع الملكية برفعها لمحكمة مختصة بينها له في المادة ٥٤٨ مرافعات ، فإن رفعها لها بطريق الإستعجال في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان التنبيه كان على قاضي نزع الملكية وقف إجراءات التنفيذ حتى تفصل هي فيها ويصبح الحكم إنتهائياً أما إذا رفعها بالطريق العادي بعد فوات الخمسة عشر يوماً كان وقف الإجراءات جوازياً، وكان للحكم الذي يصدر في المعارضة هو الذي يمكن أن يؤثر في إجراءات التنفيذ ، إما بمنع السير فيها بكتا ، وإما بتحديد حق الدائن فيما يمكنه أن يستولى عليه عند التوزيع. والقانون لم يحدد لقبول هذه الدعوى العادية ميعاداً ما فالمدن على حقه فيها حتى يصدر حكم مرسى المزاد على الأقل. والحائز للعقار المطلوب نزع ملكيته لا تنقض حقوقه عن حقوق المدين في هذا الشأن ، بل هو أولى منه في أن يكون له الحق في الاعتراض على إجراءات التنفيذ في كل أن ، وبخاصة إذا كان وجه اعتراض على الإجراءات قائماً على عيب يتعلق بقدر ما يصح إلزامه به من الدين على نسبة ما يجوز من العقار المرهون في علاقته مع حائز آخر لبعض آخر من هذا العقار ، لأن حقه في ذلك يجب أن يبقى له حتى بعد مرسى المزاد.

## (الطعن رقم ٣١ لسنة ١٩٣١ / ١٢ / ١٩٣١)

٦٢ - إن الظاهر من نصوص المواد ٥٣٩ ، ٥٤٨ وما بعدها من قانون المرافعات أنه إذا رفع المدين معارضة في التنبيه بنزع الملكية ، وكانت معارضته وافية للتنفيذ. ثم حكم برفضها، فلا يجوز للدائن أن يطلب نزع الملكية قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الحكم إذا كان إنتهائياً أو من تاريخ إنقضاء ميعاد إستئنافه إذا كان إستئنافياً ، وميعاد طلب نزع الملكية هو ستون يوماً تمضي من إنتهاء الخمسة عشر يوماً المذكورة .

## (الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ / ١ / ١٩٣٩)

٦٣ - متى كان قد حكم ببطالان التنازل الصادر من المطعون عليهم إلى آخر عن دينهم المنفذ به قبل تنبيه نزع الملكية المعلن منهم للطاعنين ، وكان للحكم المذكور حجتيه على الطاعنين لصدوره في دعوى كان مورثها طرفاً فيها ، فإن مقتضى هذا الحكم أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حصول



المادة (٦١)

التنازل ويعتبر المطعون عليهم هم وحدهم أصحاب الحق في المطالبة بالدين وإتخاذ إجراءات التنفيذ ضد المدينين ، وبالتالي يكون تنبيه نزع الملكية الموجه منهم إلى الطاعنين صحيحاً ومنتجاً لأثره في قطع تقادم الفوائد.

( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ق - جلسة ٥ / ٣ / ١٩٦٤ )

٦٤ - نقضى المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية بكل أثاره إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية في ميعاد مائة وستين يوماً ، ويؤشر قلم الكتاب من تلقاء نفسه بحصول هذا السقوط على هامش التنبيه. ومؤدى ذلك أنه يتعين على الدائن طالب للتنفيذ تجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك التسجيل الأول على السقوط بإنقضاء هذا الميعاد.

( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٣ق - جلسة ٣ / ١ / ١٩٦٧ )

٦٥ - نص المادة ١/٦١٦ مرافعات الذي يقرر عدم نفاذ تصرف المدين الحاصل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية في حق الدائن الحاجز الذي تعلق حقه بالتنفيذ على العقار هو نص عام وغير معلق على توفر الغش أو سوء النية من جانب المتصرف إليه إذ رتب المشرع هذا الأثر بصفة مطلقة على مجرد شهر التصرف بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية ، وعلى ذلك فإنه إذا كانت الشهادة السلبية للصادرة من مكتب الشهر العقاري بناء على طلب المتصرف إليه تطبق على العقار موضوع النزاع فإن الخطأ فيها وإن جاز أن يترتب عليه مسألة الموظف المتسبب في ذلك إلا إنه ليس من شأنه أن يهدر حق مباشر إجراءات نزع الملكية الذي سجل تنبيه نزع الملكية قبل تسجيل عقد المشتري في الإحتجاج بآثار تسجيل بالتنبيه لأن المناطق عدم النفاذ ينحصر في تأخر شهر التصرف وكونه مسبوقاً بتسجيل للتنبيه بصرف النظر عن أي اعتبار آخر.

( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٦٧ )

٦٦ - الحائز في التنفيذ العقاري هو من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقاً عينياً عليه بموجب سند مسجل سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية ودون أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون بالرهن، ولا يكفي أن يستند مدعى هذه الصفة في ملكيته للمباني المتخذ بشأنها إجراءات التنفيذ إلى عقود عرفية غير مسجلة ليس من شأنها أن تنقل الملكية.

( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٦ )

٦٧ - مفاد نص المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدني والمادة ١/٢٢٦ من قانون المرافعات السابق، أن الحائز في التنفيذ العقاري هو من اكتسب ملكية عقار مروهون أو حقاً عينياً عليه يجوز رهنه وذلك بموجب سند مسجل سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون وأن إنذار الحائز وما يترتب على الإنذار وعدمه لا شأن له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بالنسبة للدائن المرتين أو الدائن صاحب حق الإختصاص الذي حكمه حكم المرتين ، بما له من حق تنبّع العقار في أي يد يكون ، أما الدائن العادي ففكرة الحيازة الواجب إنذار صاحبها منتقبة بالنسبة له تماماً. ذلك أنه متى كان المدين قد تصرف في العقار تصرفاً شهور قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، فإن التصرف ينفذ في حق هذا الدائن العادي ، ولا يجوز له وهو لا يملك حقاً عينياً على العقار المذكور يحتاج به على من تنتقل إليه الملكية ، أن يتخذ إجراءات التنفيذ على ذلك العقار الذي خرج من ملكية مدينه.

( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٧٠ )

٦٨ - إجراءات الحجز والبيع الإداريين بحكمها القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، في شأن الحجز الإداري وقد حدد قانون الحجز الإداري في المادة ٤٠ منه وما بعدها إجراءات التنفيذ على العقار. وحدد الأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون بالتالي طرفاً فيها، ولما كان مشتري العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء فإن طلب الطاعن - المشتري - إبطال الإجراءات في هذه الحالة لن يحقق له إلا مصلحة مادية لا تكفي لقبول الدعوى. ما دامت لا تستند إلى حق يحميه القانون، ولا يجدي الطاعن تمسكه بأن المصلحة المحتملة تكفي إذا كان الغرض من الطلب الإحتياط لدفع ضرر محقق ، لأن هذا النعي بدوره يفترض قيام حق تدعو الضرورة إلى حمايته.

( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٠ )

٦٩ - مؤدى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري أن المنازعات الواردة بها هي التي ترفع أثناء إجراءات

المادة (٦١)

الحجز، وقبل إتمام البيع أما الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه وببطلان إجراءات التنفيذ فلا ينطبق عليها ذلك النص ويتعين الرجوع بشأنها إلى أحكام قانون المرافعات عملاً بالمادة ٧٥ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠ / ١ / ٢٢ )

٧٠ - المقرر في فقه قانون المرافعات أن المشرع يقصد بدعوى الإستحقاق التي تندرج في عموم نص المادة ٤٨٢ مرافعات ، الذي يقضى بأن " جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة " الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع إستحقاق للعقار المحجوز عليه كله أو بعضه ، أما الدعاوى التي ترفع من الغير بعد إنتهاء إجراءات التنفيذ وبعد رسو المزاد فتعتبر دعوى ملكية عادية تنتظر بالطريق العادي ويعمل في شأنها بالقواعد الخاصة بالدعاوى العادية ويكون إستئناف للحكم الصادر فيه طبقاً للمادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بمرضاة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وليس بتكليف بالحضور.

( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠ / ١ / ٢٢ )

٧١ - ما ذكره المدين في تقرير إعتراضه على قائمة شروط البيع - من صدور حكم قضائي ببطلان إعلان ورقة الأخبار وأن على طالب البيع أن يتخذ إجراءات التنفيذ من أول إجراء وأشار إلى المادة ٦١٥ مرافعات - يتضمن طلب الحكم بسقوط تسجيل التنبيه للتأشير على هامشه بالإخبار بعد الميعاد عملاً بنص المادة ٦١٥ مرافعات ، مما لا يصح معه القول بأن الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه المدين ، كما ينتفى معه سقوط حق المدين في التمسك بسقوط تسجيل التنبيه لعدم إيدائه في إعتراضه على قائمة شروط البيع.

( الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠ / ١ / ٢٢ )

٧٢ - المنازعة في تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ ، هي كون جزء من العقار المنفذ عليه مملوكاً للمدين المنفذ ضده، تعتبر لهذا المثابة من أوجه البطلان التي يجوز إيدؤها بطريق الإعتراض على قائمة

(المادة ٦١)

شروط البيع ، ومن حق المدين أن يتمسك بها وتؤدي إن صحت إلى إلغاء إجراءات التنفيذ بالنسبة لهذا الجزء من العقار الذي خرج من ملكية المدين وإستمراره بالنسبة للجزء الباقي.

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

٧٣ - أوجبت المادة ٤١٧ من قانون المرافعات على قلم الكتاب إخبار ذوى الشأن ممن ورد ذكرهم بها ومنهم المدين بإداع قائمة شروط البيع إلا أن المادة ٤٢٠ من القانون المذكور لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة هذا الإجراء ، وإنما يكون الجزاء هو عدم جواز الإحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل إخباره ويكون له إيداء ما يشاء من الطلبات والملاحظات أمل قاضى البيوع دون أن يتقيد بالميعاد المبين فسي المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات ، وبالتالي فإن طلبه وقف الإجراءات بناء على عدم إخبار أحد ممن أوجب القانون إخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع لا يكون من حالات الوقف الحتمي بل هو من حالات الوقف الجوزى التى تترك لقاضى الموضوع تقدير مدى جدية أسبابه فيأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدي أو يرفض الوقف أو يلمر بالإستمرار في إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جديته ، ويكون الحكم برفض طلب وقف الإجراءات لهذا السبب غير جائز إستئنافه طبقاً للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات سواء صدر قبل صدور حكم بإيقاع البيع أو إقترن بصدوره.

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨ / ٣ / ٧)

٧٤ - إذ كان الثابت في الدعوى أنه بعد أن قضى في ٢٢ / ١١ / ١٩٧٠ بتأجيل البيع تأسيساً على بطلان إخبار الطاعن -المدين - بإيداع قائمة شروط البيع حضر الطاعن بجملة ١ / ٧ / ١ / ١٩٧١ التى حددت للبيع بناء على طلب المطعون عليهم ، ثم أجل البيع لجلسة ٧ / ٣ / ١٩٧١ وبها حضر الطاعن أيضاً وطلب إيقاف البيع إلى أن يقضى في دعوى بطلان الإجراءات إلى أقامها بصفة أصلية ، فكان يتعين عليه وهو لم يخبر بإيداع قائمة شروط البيع وحضر بالجلسات أن يبيدي مفاز عته المتعلقة ببطلان الإجراءات أمام قاضى البيوع إلى ما قبل صدور حكم بإيقاع البيع، وإذ لم يبد أي إعتراض على صحة الإجراءات وأصدر قاضى البيع حكمه برفض طلب

وقف الإجراءات فإنه يكون قد أعمل سلطته للجوازية ويكون قضاؤه غير قابل للاستئناف.

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ق - جلسة ٧ / ٣ / ١٩٧٨)

٧٥ - الحكم الصادر في الإعتراض على شروط البيع - المزمس على أوجه بطلان موضوعية - بالرفض ولما كان وجه الرأي في تمثيل المعارض للورثة لا يتعدى إليهم وإنما أمره - وهو قضاء في الموضوع قساطع - أن يحوز قبل المعارض وحده قوة الأمر المقضى فلا يملك أن يعود إلى الملكية إلا على من التي فصل فيها فيؤسس عليها الدعوى للمنظورة وهي دعوى الإستحقاق ، وبذلك إعتد الحكم المطعون فيه بحجية حكم الإعتراض لا على المعارض وحده بل على غيره من الطاعنين أيضاً فإنه يكون قد خالف للقانون.

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ٣ / ٥ / ١٩٧٨)

٧٦ - من المقرر أن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة فيستفيدون مما يبيده من دفاع مؤثر في الحق المدعى به قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها لو أن الوارث كان قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها وإذا كان أحد الطاعن قد إعتراض ف حيه على قائمة شروط البيع بأوجه بطلان موضوعية منها ملكيته وإخوته بطريق الميراث للأرض المنفذ عليها ولم يشر في إعتراضه إلى صفته في تمثيل التركة أو إلى إستغراقه وإخوته كل الإرث مما لا يسعف في القول بنيابته في الإعتراض عن التركة كلها فلا ينتصب بالتالي خصماً عن باقي الورثة فسي إيدأته.

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ٣ / ٥ / ١٩٧٨)

٧٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقاً لنصوص المواد ٦٤٢ ، ٦٤٧ من قانون المرافعات السابق وهو الواجب تطبيقه لأنه إذا كانت الإعتراضات على قائمة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية رخص للمحكمة في أن تحيلها إلى المحكمة المختصة مع الإستمرار في

(المادة ١١)

التنفيذ أو تفصل في موضوعها وترتب على فصلها ما تأمر به من الإستمرار في التنفيذ أو وقفه مما مؤداه إن هي فصلت قطعت وإكتسب فصلها - متى صار نهائياً - قوة الأمر المقضى بما يمنع من العودة إلى مسألة الفصل بين الخصوم أنفسهم في دعوى لاحقة.

(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ٣ / ٥ / ١٩٧٨)

٧٨ - إذ كان الواقع في الدعوى إنذار الطاعنين كحائزين للأرض التي تلقوا عن المدين ملكيتها وإخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع مما يسلكهم طرفاً في إجراءات التنفيذ وإن يقوم نزاعهم على تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ وهو كون العقار مملوكاً للمدين أو متقلاً بحق إمتياز يسرى عليهم مما يعتبر من أوجه البطلان التي توجب المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق إيداءها بطريق الإعتراض على قائمة شروط البيع وترتب على عدم إتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بالبطلان سواء كان أساسه عيباً في الشكل أو في الموضوع وكان المشرع بذلك قد أوجد طريقاً خاصاً لرفع إلا على من منازعات التنفيذ على العقار وهو أمر وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة متعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي فإن الخروج وطوح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأه يمس قاعدة النظام العام التي لم تكن خافية عناصرها فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى - وهي دعوى إستحقاق فرعية - ومن صفات الطاعنين وهم أطراف في التنفيذ حائزون مما يقوم به السبب المبطل للحكم إذ قضى في دعوى لا يجوز نظرها ولا يقبل رفعها ولمحكمة النقض أن تثير هذا من تلقاء نفسها وإن لم يثره الخصوم وأن يحكم بما يقتضيه قيامه.

(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ٣ / ٥ / ١٩٧٨)

٧٩ - إذ كان الإعتراض ينطوي على تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ هو كون العقار المنفذ عليه مملوكاً للمدين المنفذ ضده لخروجه من ملكه في تاريخ سابق على تاريخ تنبيهه نزع الملكية الذي إتخذته المستأنف ضدها الأولى أساساً لإجراءات التنفيذ على مدينها فإن المنازعة بهذا المثابة تعتبر من أوجه البطلان التي يجوز إيدؤها بطريق الإعتراض على قائمة شروط البيع وتؤدي إلى إلغاء إجراءات التنفيذ على العقار.

(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٦ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٩)

٨٠ - من حق الدائن - الذي حصل على سند تنفيذي بدينه - أن يباشر التنفيذ على جميع أموال مدينه أو على جميع عناصر تركته بعد وفاته لأن ديون المورث تتعلق بتركته لا بذمة ورثته فلا تنقسم عليهم ، كما أن التركة لا تخلص لهم إلا بعد سداد ديونه إعمالاً لمبدأ أن لا تركة إلا بعد سداد الديون ، والمدين الذي يجرى التنفيذ على عقارته أن يطلب هو أو ورثته من بعده - طبقاً لنص المادة ٧١٧ من قانون المرافعات - وبطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ على عقار أو أكثر من العقارات المبينة في تنبيه نزع الملكية إذا ثبت أو أثبتوا أن قيمة العقار الذي تظل الإجراءات مستمرة بالنسبة له تكفي للوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين أو الذي صاروا طرفاً فيها وفقاً لأحكام المادة ٤١٧ من ذات القانون، كما له ولهم بداء هذا الطلب المتقدم إذا طرأت ظروف تبرره في أية حالة تكون عليها الإجراءات - إلى ما قبل اعتماد العطاء ، وإذا لم يبد حتى ذلك الوقت سقط حقه وحقهم فيه ويمتنع عليه وعليهم - تبعاً لذلك - رفع دعوى أصيلة يطلب بطلان إجراءات التنفيذ على هذا الأساس ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان مرسى المزاد للصادر في الدعوى ٢١٨ لسنة ١٩٦٩ على من بيوع منوف بالنسبة للنصيب العيني للمطعون ضدهم السنة الأولى في تركة مورثهم المدين بالرغم من أن الدائن مورث الطاعنين كان يباشر التنفيذ على عقارات التركة بالباقي من دينه ولم يستعمل المطعون ضدهم السنة الأولى حقهم في طلب وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لبعض عقارات التركة حتى حكم بإيقاع البيع في الدعوى المذكورة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق للقانون.

(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤٦ق - جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٩)

٨١ - مفاد نصوص المواد ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ مرافعات أن الملاحظات على شروط البيع وأوجه البطلان في الإجراءات وفي صحة التنفيذ يجب إيدؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها ، وأن المدين متى كان طرفاً في إجراءات التنفيذ لا يجوز له رفع دعوى أصلية ببطلان هذه الإجراءات.

( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٩ )

٨٢ - إذ كان الطاعن - المدين - لم ينازع في أن التنفيذ قد تم بناء على سند تنفيذي هو الحكم الصادر بالدين وإقتصر على المنازعة في التنفيذ بمصاريف الدعوى الصادر بها الحكم المثار إليه والمنفذ به إذ لم يتم تقديرها وفقاً للقانون فهي منازعة في صحة التنفيذ بالنسبة لجزء من المبلغ المنفذ به لا يسوغ للطاعن - وهو المدين الذي كان طرفاً في إجراءات التنفيذ - وقد فوت على نفسه طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع الذي رسمه القانون أن يلجأ إلى الاعتراض عليها بطريق رفع الدعوى المبتدأة ببطالان الإجراءات.

( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٩ )

٨٣ - الاعتراض على قائمة شروط البيع لا يعد من إجراءات التنفيذ على العقار فهو وإن تعلق بها إلا أن الاعتراض خصوصاً مستقلة عنها تخضع فيما لم يرد بشأن نص خاص بالإجراءات والقواعد العامة ومنها قواعد سريان قانون المرافعات من حيث الزمان المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون القائم ولا يخضع لحكم المادة الثالثة من قانون الإصدار والتي تنص على أن إجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها طبقاً لأحكام القانون القديم حتى ولو كان قد صدر فيها حكم برسو المزداد في ظله لأن المقصود بإجراءات التنفيذ في تطبيق هذه المادة هي تلك الإجراءات التي تتبع في التنفيذ على العقار ولا تنصرف إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء إتخاذ إجراءات التنفيذ إذ لهذه المنازعات إلا على من كيان خاص تستقل به في إجراءات نزع الملكية فتسري إذن على دعوى الاعتراض للقاعدة العامة في شأن سريان قانون المرافعات من حيث الزمان.

( الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ق جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٨٢ )

٨٤ - أوجه البطلان في الإجراءات التي أجاز المشرع إيداعها بطريق الاعتراض وفقاً للمادة ٤٢٢ من قانون المرافعات والمقابلة للمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملغى هي كافة أوجه البطلان سواء تعلقت بعيب شكلي أم بعيب موضوعي ولما كان يشترط لإجراء التنفيذ الجبري أن يكون الدين



## المادة (٦١)

المنفذ به محقق الوجود حال الأداء معين المقدار وفقاً للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات فإن الإدعاء بإنقضاء الدين الذي يجري التنفيذ بإنقضاء له يعد من أوجه البطلان التي يجوز يدلوها بطريق الاعتراض على القائمة سواء كان سبب الإنقضاء هو الوفاء أم السقوط بالتقادم ذلك لأن المنازعة التي تقوم بشأن الدين المنفذ به تعتبر وعلى ما جرى بالمذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات الملغى تعليقاً على المادة ٦٤٢ منه من أوجه البطلان المنصوص عليها في تلك المادة باعتبار ذلك مما يمس الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ.

## ( الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٨٢ )

٨٥ - القاعدة في مريان قانون المرافعات طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى من قانون المرافعات هي أنها تسري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها وذلك فيما عدا القوانين التي نصت عليها هذه المادة وليس بينها الإجراءات الخاصة بإيداء الاعتراض على قائمة شروط البيع أو للتدخل فيها وترتيباً على ذلك فإنه وأن كانت قائمة شروط البيع . قد أودعت أثناء العمل بقانون المرافعات السابقة إلا أنه طالما أن الاعتراضات التي أبدت عليها لم يكن قد فصل فيها حتى أدركها قانون المرافعات الحالي فإن أحكام هذا القانون الأخير تكون هي الواجبة للتطبيق بأثر فوري ولا محل للتحدي بأي إجراءات إيداع القائمة بذات في ظل العمل بالقانون السابق ذلك أن القوانين المنظمة لأصول التقاضي والرفع والحكم هي في عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع.

## ( الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٨٢ )

٩٣ - إذا كان مناط الفصل في الخصومة الاستثنائية ما إذا كان حكم القانون الصحيح في خصوصية هذه الدعوى - هو وفق البيع أو السير فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالسير في إجراءات المزايدة مع تنقيص إلا على من خمس الثمن تبعاً إذا لم يتقدم مشتر وليس العشر، فإن خطأ الحكم في هذا الخصوص يكون وارداً فيما يعتبر زائداً عن حاجته وعلى قاضي البيوع أن يلتزم حكم القانون في قدر تنقيص الثمن فإن خطاب الشارع

المادة (٦١)

موجه له إذ هو الذي يجري البيع ولم يكن ثمة من منازعة بين الخصوم في شأن قدر التقيص بما كان يستلزم الإبداء فيه من محكمة الإستئناف على صورة أو أخرى.

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٧٤ق - جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٦)

٨٧ - إذ كانت المحكمة لم تثبت بمحضر جلسة إيقاع البيع أن المزايدة قد بدلت بمناداة المحضر على الثمن الأساسي والمصاريف، فإن إجراءات المزايدة تكون قد تمت على خالف القانون، ولا يكفي أن يثبت الحكم أن هذه الإجراءات قد إستوفيت وفق القانون بل يتعين عليه بيان الإجراءات التي لتبعت.

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٠)

٨٨ - إذ كان حكم إيقاع البيع ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو محضر يحرره القاضي بإستيفاء الإجراء - والبيانات التي يتطلبها القانون فإن هذا الحكم يعتبر باطلاً إذا تبين وجود عيب في إجراءات المزايدة أو كانت هذه الإجراءات قد تمت على خلاف ما نص عليه القانون لأن صحة الحكم المذكور تفترض صحة إجراءات المزايدة ، فإذا كانت باطلة بطل الحكم بالتبعية.

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٠)

٨٩ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر بربو المزاد ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو عقد بيع ينعقد بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرمى المزاد وتسجيله الآثار التي تترتب على عقد البيع الإختياري.

(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٨١)

٩٠ - مفاد نص الفقرة الأولى في كل من المادتين ٣٤٧ ، ٤٤٦ مرفعات أن المزايدة في البيوع العقارية يتعين أن يبدأ بأن ينادى المحضر على الثمن الأساسي الذي ذكره مباشر الإجراءات في قائمة شروط البيع إلا

(المادة ٦١)

إذا كان قد تعدل - بحكم من الإعتراض على قائمة شروط البيع يحدد ثمناً أكبر أو أقل - فينادى المحضر على الثمن للمعدل كما ينادى مصاريف إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها مقابل أتعاب المحاماة والتي يقوم قاضي التنفيذ بتقديرها في الجلسة قبل افتتاح المزايمة ، ثم يتم البيع بحكم - يأخذ الشكل العادي للأحكام القضائية ويصدر حكم القاضي على من رسماً عليه المزداد مشتملاً على صورة من قائمة شروط وإعلان عنه وصورة من محضر جلسة البيع وأمر للمدين أو الحائز أو الكفيل العيني بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه.

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ نقض ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٠)

٩١ - إعفاء الراسي عليه المزداد من إيداع الثمن مراعاة لمقدار دينه ومرتبته إنما هو إعفاء من إيداع الثمن خزانة المحكمة وليس إعفاءً نهائياً من الالتزام به بناء على المقاصة مع دين الراسي عليه المزداد الذي روعى مقداره ومرتبته ولا تكون للتصفية النهائية لما قد يبقى في ذمته من الثمن أو إنقضاء التزامه به مقابل كل دينه أو بعضه إلا بعد إتمام إجراءات التوزيع وصودر قائمته النهائية ومن ثم فلا يمنع هذا الإعفاء من الشروع في التوزيع قبل إيداع الثمن خزانة المحكمة ويكون التوزيع حينئذ بأوامر صرف ولجنة التنفيذ على الراسي عليه المزداد طبقاً لما نقضى به المادة ٧٥٩ من قانون المرافعات فإذا امتنع عن الدفع أعيد البيع على مسؤوليته بإعتباره متخلفاً.

(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٨)

٩٢ - ألزمت المادة ٦٦٩ من قانون المرافعات الراسي المزداد الأول بأن يودع حال انعقاد الجلسة علاوة على عشر الثمن الذي رسماً به المزداد المصاريف ورسوم التسجيل ومبلغاً لحساب مصاريف النشر المنصوص عليه في المادة ٦٧٢ من القانون المذكور ولزمت المادة ٦٧٤ للمدين وللحائز حتى اليوم المحدد للمزايمة الثانية إيداع لديون ولا فوائد والمصاريف التي للدائن مباشر التنفيذ والدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين المقيدة حقوقهم أو دفعها لهم فعلاً ووفاء ما صرفه مقرر الزيادة بالعرض في إجراءات التقرير بها ومتى تم ذلك تعين على قاضي البيوع إلغاء حكم مرسى المزداد وشطب إجراءات المزايمة. والمقصود بالمصاريف المشار إليها في تلك المادة هي

(المادة ٦١)

المصاريف التي أنفقها الدائنون أصحاب الشأن في إجراءات التنفيذ وهي  
بعينها المصاريف التي ألزمت المادة ٦٧٤ مقرر للزيادة بإيداعها.

( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١ / ٧ / ١٩٦٨ )

٩٣ - عدل المشرع عما كانت تنص عليه المادة ٥٨٠ من قانون  
المرافعات الملغي من تكليف المقرر بالزيادة بإعلان التقرير بها لذوى الشأن  
ورفع عن كاهل المقرر بالزيادة هذا التكليف ولقاء - وفقاً لنص المادة ٦٧٩  
مرافعات - على عاتق قلم الكتاب. وذلك للتقليل من إحتمال التقصير في  
إجراء التبليغ. ولم يرتب المشرع جزاء على عدم حصول التبليغ لأحد ذوى  
الشأن المذكور في تلك المادة أو حصوله بعد الميعاد المحدد فيها مكتفياً بما  
أوجبه في المادة ٦٨٢ بالنسبة للرأسي عليه المزداد من وجوب التحقق قبل  
إجراء المزايدة الجديدة من أن التقرير بالزيادة قد بلغ إليه وذلك تقديراً من  
المشرع لأهمية هذا التبليغ بالنسبة للرأسي عليه المزداد لما يترتب على  
التقرير بالزيادة من فسح شرافته وزوال جميع الآثار المترتبة على رسو  
المزداد الأول.

( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٦٨ )

٩٤ - النص على البطلان في المادة ٦٨١ من قانون المرافعات مقصور  
على مخالفة أي حكم من الأحكام المنصوص عليها فيها سواء ما تعلق منها  
بوجوب الإعلان عن البيع الثاني أو بإجراء هذا الإعلان في ميعاد معين أو  
تضمنين الإعلانات بيانات خاصة أو كيفية إجراء هذا الإعلان. ولا يسري هذا  
البطلان على مخالفة حكم المادة ٦٧٩ من قانون المرافعات.

( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٦٨ )

٩٥ - تنص المادة ٦٧٤ من قانون المرافعات على أن لكل شخص ليس  
ممنوعاً من المزايدة أن يقرر بالزيادة على الثمن بشرط ألا تقل هذه الزيادة  
عن عشر للثمن. وعجابه هذه المادة من الصوم والإطلاق بحيث تشمل الدائن  
مباشر الإجراءات متى كان غير ممنوع من المزايدة بمقتضى موانع من  
الموانع المنصوص عليها في المادة ٦٦٧ من قانون المرافعات فكما يجوز له  
أن يزايد في جلسة البيع يجوز له أيضاً التقرير بزيادة العشر. ولا يعتبر هذا  
الدائن بائعاً للمشتري الذي رسا عليه المزداد حتى يتمتع عليه التعرض له إنما

## المادة (١١)

هو مجرد طالب للبيع فقط. ولا يمنعه من زيادة العشر حضوره في المزاد الأولى وأنه لم يزايد فيها أو كون هذه المزايدة قد جرت بناء على طلبه لأنه علاوة على أن هذا الطلب أمر يحتمه القانون لإمكان إجراء المزايدة وبغير الطلب أو طلب المدين أو الحائز أو أي دائن آخر أصبح طرفاً في الإجراءات يكون البيع باطلاً وفقاً للمادة ٦٦٢ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يفيد هذا الطلب قبول صاحبه رسو المزاد بالثمن الذي رسا به أو تنازله عن حقه في زيادة العشر على هذا الثمن علاوة على هذا فإن الحكمة من التصريح بهذه الزيادة وهي الوصول إلى رفع ثمن العقار لأي أقصى حد ممكن مراعاة لمصلحة المدين ودائنيه على السواء تقتضي أن نتاح هذه الزيادة لكل شخص ليس ممنوعاً من المزايدة بمانع قانوني بما في ذلك الدائن مباشراً الإجراءات وبخاصة أن له مصلحة محققة في رفع ثمن العقار.

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٦٨)

٩٦ - لئن صح أن الإتفاق على عدم التقرير بزيادة العشر مخالف للنظام العام بالنسبة للبيوع الجبرية التي نظمها نصوص قانون المرافعات، إلا أنه لا يجرى على البيوع الاختيارية التي يجريها البائع بطريق المزاد ولا يفرض فيها القانون نظام الزيادة بالعشر، وإنما يرجع وضع هذا الشرط في قائمة المزاد إلى محض إختيار البائع وإرادته تحقيقاً لما يراه من صالحه الخاص، وإذا كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن البيع الذي رسا مزاده على المطعون ضده لم يكن بيعاً جبرياً تم تحت إشراف للقضاء إنما كان بيعاً إختيارياً فإن الحكم المطعون فيه الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق - إذ إنتهى إلى أن الإتفاق على عدم التقرير بهذه الزيادة يعتبر مخالفاً لقاعدة أمرة من قواعد النظام العام - مما يجوز معه الإثبات بالبينة، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٧٥)

٩٧ - قبول طلب بطلان الإجراءات - في التنفيذ العقاري - يتوقف على قبول طلب إستحقاق العقار. وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب الأخير لصورية عقد البيع الصادر لمورث الطاعنين، فإنه ينبني على ذلك إنقضاء صفة الحائز عنه وعدم لحقيقته في طلب بطلان الإجراءات .

( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٧١ )

٩٨ - تدخل الطاعنة الأولى كمشتري لجزء من الأطنان موضوع التنفيذ . لا يمنعها من أن تعترض على الإجراءات التي إتخذت ضدها على قدر آخر من الأطنان - في ذات الدعوى - بوصفها مدينة ، إذ هو لا يفيد أنها نزلت عن حقها في الطعن على هذه الإجراءات.

( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٤ )

٩٩ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الغش يبطل التصرفات وأنه يجوز للمدين طلب بطلان إجراءات التنفيذ بدعوى أصلية إذا كان الحكم بإيقاع البيع مبنياً على الغش، إلا أنه لما كان هذا النفع - بأن مباشر الإجراءات تعمد الغش بعدم تقديم شهادة رسمية ببيان الضريبة العقارية على العقار محل التنفيذ مخالفاً نص المادة ١/٤١٥ مراقعات - يخالطه واقع يجب طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع ببطلان الإجراءات للغش ومن ثم فلا يجوز له التعدي بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة.

( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٩ )

١٠٠ - لئن كان لا يجوز للمدين رفع دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ بما في ذلك مرسى المزاد إذا ما تعلق بذلك حق للغير، إلا أن شرط ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المدين طرفاً في إجراءات التنفيذ، فإذا لم يكن طرفاً فيها بأن لم يعلن بها فإنه يعتبر حينئذ من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات يكون له في هذه الحال أن يتمسك بالعيب في الإجراءات بما في ذلك مرسى المزاد بطريق الدعوى الأصلية.

( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٥ )

١٠١ - مفاد نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن الملكية في المواد العقارية تنقل بالتسجيل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير. وإذا كان الثابت في الدعوى أن مورث الطاعنة باع مساحة من الأطنان الزراعية إلى مورث المطعون عليهم عدا الأولى ،

## المادة (٦١)

ولعدم سداد باقي الثمن إتخذ البائع إجراءات التنفيذ العقاري بالنسبة لقدر من هذه الأطنان ، وكانت ملكية الأطنان المذكورة قد إنتقلت إلى المشتري - وهو مدين مصلحة الضرائب - بتسجيل عقد البيع، فمكون ثمنها المودع من الراسي عليهم المزداد حقا خالصا لهذا المشتري المدين، ويجوز للمصلحة بما لها من حق إمتياز عام على أموال مدينها أن تستوفي حقها من الثمن المذكور بالأولية على سائر الديون الممتازة ومن بينها باقي الثمن المستحق للطاعة ، ولا يغير من ذلك قول الطاعن إنه لو كان مورثها قد إستعمل حقه في الفسخ لعد وفاء المشتري بباقي الثمن لعادت إليه الأطنان المنزوعة ملكيتها غير محملة بحق ما لمصلحة الضرائب أو سواها من دائتي المشتري ، ذلك أن المركز القانوني للطاعة قد تحدد بسلوك مورثها طريق التنفيذ العقاري ، ولا يجوز لها التحدى بحقوقها المترتبة على طلب الفسخ.

## (الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٢)

١٠٢ - مفاد نص المادة ٧٦٤ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يتوافر لدى قاضى التوزيع جميع المستندات التى يبنى عليها القائمة المؤقتة ، كما أنه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنون من الإطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذي يستند إليها إذا ما تراءى لهم ذلك.

## (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٧٢)

١٠٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى سقوط حق الدائن مباشر إجراءات التنفيذ العقاري في الإشتراك في إجراءات التوزيع إستنادا إلى أنه لم يقدم في الميعاد الأوراق المؤيدة لطلبه، مع أن هذه الأوراق كلفت أمام قاضى التوزيع عند إعداد قائمة للتوزيع المؤقتة ، كما ثبتت وجودها ضمن أوراق المناقضة في قائمة التوزيع المؤقتة أمام المحكمة الابتدائية بما يترتب عليه إمكان الإطلاع على هذه الأوراق وتحقيق الغاية التى يبتغاها المشرع من تقديمها والإطلاع عليها فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق.

## (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٧٢)

١٠٤ - لا محل لتحدى للطاعة بأن لورثة المدين أموالاً أخرى -  
للتفويض عليها - تبقى بدين مصلحة للضرائب ، ذلك أن للدائن الحق في التفويض  
على أموال مدينه جميعها ، ولا فرق في ذلك بين مال وآخر إلا ما كان منها  
غير جائز حظه.

( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٢ )

١٠٥ - مودى نص الفقرة الأولى من البند ثالثاً من المادة ٩٠ من  
القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥  
ونص الفقرتين الثانية والثالثة أن البيوع التي يلزم إخطار مصلحة الضرائب  
عنها هي التي تقع جباراً على المنقول أو العقار ، وذلك التي تقع إختياراً على  
العقار في مجال التفويض وهذه البيوع الإختيارية هي التي أشارت إليها المادتان  
٧٢٢ ، ٧٢٣ من قانون المرافعات السابق ، يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة  
الإيضاحية للقانون رقم ٧٢٢ ، ٧٢٣ من قانون المرافعات السابق ، يؤيد ذلك  
ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ في صدد تعديل  
القرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها " أن  
المشرع وإن كان قد إستهدف بالنصوص القائمة حماية حقوق الخزنة العامة  
عند التنفيذ إلا أن جميعها لا تغنى فتتلا إذا عمد للدائن العادي إلى التنفيذ على  
عقار مدينه ولم تكن مصلحة للضرائب قد قبضت حقوقها على العقار موضوع  
التفويض.. لذلك جميعه رؤى كفالة لحماية حقوق مصلحة الضرائب أن يعدل  
نص البند الثاني المادة ٩٠ بحيث يوجب على قلم كتاب محكمة التنفيذ إخبار  
مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بإيداع قائمة شروط  
البيع في خلال الخمسة عشر يوماً التالية للإيداع وكذلك رؤى تعديل ميعاد  
إخطار مصلحة الضرائب بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات المنصوص عليه  
في هذا البند بجعله قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل بدلاً من  
عشرة أيام ، لما تبين من ضيق الفترة مما جعلها عديمة الجدوى في  
المحافظة على حقوق الخزنة العامة ، وهو ما يستفاد منه أن المشرع ضمن  
هذه المادة قواعد إستهدف بها حماية حقوق الخزنة العامة عند التنفيذ على  
أموال المدينين بالضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة أو على  
المزمين بتوريدها للخزنة بحكم القانون ، فلا تنفع هذه المادة لتسمل بيع  
الأموال التي تتم بالمزاد العلني إختياراً بناء على طلب الأفراد في غير مجال  
التفويض ، ولا يلزم بالتالي إخطار مصلحة الضرائب عنها.



( الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٧٢ )

١٠٦ - أقام المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٩٢٣ من القانون المدني طريقة مفادها أن ما يوجد على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت يعتبر من عمل صاحب الأرض ومملوكا له ، وأجاز في فقرتها الثانية للأجنبي أن يقيم الدليل على أنه هو الذي أقام المنشآت على نفقته أو أن هناك إتفاقا بينه وبين صاحب الأرض يخوله إقامة المنشآت وتملكها ، بيد أنه إذا كان يند تخويله إقامة المنشآت هو عقد البيع فإن ملكيتها لا تنتقل إلى المشتري الباني بمجرد إبرام عقد البيع وإنما بشهره ، ذلك أن البيع في الشهر وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يترتب عليه أن تكون للمشتري حيازته والإنفاذ به. غلا أنه لا يترتب عليه تملك المشتري لما يقيمه على الأرض المبيعة ، لأن حق القرار حق .عيني من قبيل الملكية لا ينشأ ولا ينتقل وفقا لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بشهر منده، أما قبل ذلك فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الإنصاق، فإذا باع الأرض لمشتري ثان سبق إلى شهر عقده تملك هذا الأخير البناء بالإنصاق، وصيبح كل ما للمشتري الأول الباني الذي لم يشهر عقده -إذا لم يختر نزاع المنشآت بوصفه بانيا حسن النية - هو أن يطالب المشتري الثاني بأقل القيمتين قيمة المواد وأجره العمل أو قيمة ما زاد في ثمن الأرض بسبب البناء ، لما كان ذلك وكان سند المطعون ضده الثاني في إقامة البناء مثار النزاع هو عقدة بيع غير مشهر صادر إليه من المطعون ضدها الثالثة وقد خلت الأوراق مما يفيد إشماله على إتفاق طرفيه على تملك المطعون ضده الثاني لما يقيمه من مبان أو يحدد مصيرها، مما ينبغي عليه تملك للشركة البائعة لها بحكم الإنصاق وإنتقال ملكيتها إلى المطعون ضده الأول تبعا لملكية الأرض مشتراه بموجب عقد البيع المشهر، وبالتالي فلا يسوغ لدائني المطعون ضده الثاني للتفويض على البناء لأنه لم يكن قط مملوكا له ، ولا يعدو العقد المبرم بينه وبين المطعون ضده الأول بشأن البناء - وإن سمياه عقد بيع - أن يكون إتفاقا على أداء ما يستحقه المطعون ضده الثاني قبل مالك الأرض إعمالا لحكم المادة ٩٢٥ من القانون المدني بوصفه بانيا حسن النية.

( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ - جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٧٩ )

١٠٧ - لما كانت شركة التضامن لها شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن

المادة (٦١)

الشركاء ، وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمناً عاماً لدائنيها وحدهم، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح ، ولا يجوز لدائنيه أن يحجزوا على شيء من أموال الشركة حتى ولو كان مدينه هو الذي قدمه إليها كحصة في رأسمالها. وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الرابع لم يقدم ما يدل على أن الشركة المعقودة بينه وبين الطاعن قد حددت أرباحاً ومكان هذه الأرباح كما لم يرشد عن أي مال ظاهر يعادل دين الشركة للدائنة للمملوكة للمطعون ضدهما الأول والثاني فإن ما يثيره الطاعن في سبب النعي حول عدم توافر شروط الإعسار لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل أمام هذه المحكمة.

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٧٥)

١٠٨ - نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني ينقل منفعة المبيع إلى المشتري في وقت تمام العقد كإلزام البائع بتسليم المبيع للمشتري سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً ويستوي في بيع العقار أن يكون البيع مسجلاً أو غير مسجل فيملك المشتري ثمرات المبيع وثماره، ولزوم ذلك عدم صحة الحجز الذي أوقعته مصلحة الضرائب بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٦٧ بعد وفاة المورث - البائع - في ١ / ١ / ١٩٦٧ وهو التاريخ المتفق عليه لتملك المطعون ضده الأول لثمار المبيع بإعتبار، ذلك الحجز قد ورد على مال غير مملوك للمدين.

(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٧٨)

١٠٩ - تنص المادة ٣١٦ مرافعات على " أن للدائن أن يوقع الحجز التحفظي على منقولات مدينه في الأحوال الآتية - ١ - ٢ - في كل حالة يخشى فيها فقدان الدائن لضمان حقه " والمقصود بالضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه أما الخشية فهي الخوف من فقدان الدائن لهذا الضمان بسبب ظروف محددة وععب إثبات ذلك يقع على عاتق الدائن .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٦ / ٤ / ١٩٧٨)

١١٠ - مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات بشأن الحجز التحفظي على المنقولات ، أنه يجب إعلان

(المادة ١١)

المحجوز. ومحضر الحجز خلال ثمانية أيام من توقيعه ، كما أنه يجب رفع الدعوى بصحة الحجز خلال تلك المدة إن كان موقعا بأمر من قاضي التنفيذ.

( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٥ق - جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٨١ )

١١١ - الغاية من توقيع الحجز التحفظي هو التنفيذ على الأموال المحجوز عليها بغية إقتضاء الدين المطالب به ، وإذ كانت محكمة الموضوع عند نظر الدعوى الموضوعية بالمطالبة بمبلغ الدين الذي توقع الحجز التحفظي من أجله ، قد تبين لها قيام المدين ( المطعون ضده ) بسداد الدين بأكمله على دفعات بعضها سابق على تاريخ الحجز التحفظي والبعض الآخر لاحق عليه ، وخصملت إلى القضاء برفض دعوى المطالبة بالدين ، فإن لازم ذلك وأثره هو القضاء بإلغاء أمر الحجز التحفظي المتظلم منه.

( الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٤٨ق - جلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٢ )

١١٢ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل طعن لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية ، كما يشترط في حيز المنقول لدى المدين أن يكون المال المحجوز مملوكا للمدين ، وهذا الحجز يتأثر بما يتأثر به حق المدين في ملكية المحجوز من أسباب الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء. إذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والمستندات المقدمة بملف الطعن من المطعون عليه الأول ( المؤجر ) والمؤمن عليها من محكمة الاستئناف بنظرها ، أن المطعون عليه الأول ، وقبل توقيع الحجز على المحل التجاري ، كان قد أقام على باقي المطعونون عليهم ( مستأجري المحل والمتنازل إليه عنه ) للدعوى رقم ... بطلب إخلائهم من العين المؤجرة وحكم له بطلابه وتأييد الحكم إستئنافياً بسلام العين المذكورة ، وإذ سقط الحجز الذي وقعه الطاعن ( وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب ) بفسخ الإجارة ، فإن تعود عليه مصلحة من نقض الحكم المطعون فيه ، وإن يستطيع التنفيذ على هذا الحق بعد زواله ، ومن ثم يكون دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن في محله.

( الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨١ )

١٢٢ - التعرض للموضوع عند نظر التظلم من أمر الحجز غير جائز ، وإذ كان الدفع بالتقادم من صميم التعرض للموضوع فإن إنقضاء الحكم

المطعون فيه عنه تأسيساً على أن مجاله عند نظر الموضوع يكون متفقاً وصحيح للقانون.

( الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ق - جلسة ٦ / ٤ / ١٩٧٨ )

١١٤ - مؤدى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات ، أنه في الأحوال التي يوقع فيها الحجز بأمر من قاضى التنفيذ يجب على الحليز رفع دعوى الحجز وفقاً للقواعد العامة لرفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من إجراء الحجز وإلا اعتبر كأن لم يكن، وبذلك عدل المشرع - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - الحكم الذي كان وارداً في المادة ٦٠ من قانون المرافعات السابق تعديلاً إقتضاه الإتجاه لإعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفة قلم الكتاب فلم يستلزم تضمين إعلان المحجوز عليه بالحجز تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الحجز ، إكتفاء بإلزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطرق المعتادة في الميعاد المحدد لإعلانه المحجوز عليه بمحض الحجز.

( الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٨ )

١١٥ - إذ كان البين من ملف الدعويين الابتدائية والإستئنافية المرفقين بالظعن أن الشركة الحاجزة - المطعون عليها - لم تقم برفع دعاواها بثبوت الحق بصحيفة مودعة ألم الكتاب ، بل طرحتها على المحكمة فى الجلسة التى حددها القاضى الأمر فى أمر الحجز - دون موجب - ولتى تضمنها إعلان الطاعن المحجوز عليه بالحجز ، وكان تحديد الجلسة فى أمر الحجز على النحو السالف لا يجرى عن وجوب إتباع السبيل الذى إستنته القانون لإتصال المحكمة بالدعوى، فإن تنكب المطعون عليها هذا الرىق متجافية حكم المادة ٦٣ من قانون المرافعات من شأنه أن تضفى دعاواها غير مقبولة ، وإذ خالف الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

( الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٨ )

١١٦ - مؤدى نص المادة ٨٥٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن القانون أعطى للدائن ثمانية أيام تالية لتوقيع الحجز وحكم عليه أن يقدم خلال هذا الميعاد طلب أمر الأداء،

## المادة (٦١)

مصحوباً بطلب صحة الحجز بإعتبار أن ثبوت الحق في نمة المدين شـرط لصحة الحجز بموجبه، ولا يوجد ما يمنع من صدور الأمر في طلب الأداة لثبوت الحق فيه ، ورفض طلب صحة الحجز لعيب في إجراءاته ، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٨٥٨ مراقعات من أن إصدار أمر الأداة لا يمنع إلا في حالة التظلم من أمر الحجز لسبب يتصل بأصل الحق.

## ( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٧١ )

١١٧ - تقضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بإختصاص جهة للقضاء الإداري بالمنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية ، سواء أكانت المنازعات موضوعية أو من المسائل المستعجلة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإختصاصه بنظر النزاع وبعد الإعتداد بالحجز الإداري على أساس أن سنده لا يعتبر إدارياً، ولا يجوز توقيع الحجز بمقتضاه، وأن إبراء الحجز مشوب ببطلان جوهري يخرج عن كونه حجزاً إدارياً ويعتبر عملاً مادياً. وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية - فيما لو خالفت قواعد الإختصاص الولائي ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون جائزاً.

## ( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧١ )

١١٨ - إذا كانت للدعوى التي أقامتها المطعون ضدها الأولى بطلب رفع الحجز المتوقع من الطاعن وفاء للمبلغ للورد بعقده الرسمي هي منازعة في صحة الحجز طرحت على قاضي التنفيذ محصورة في هذا النطاق، وإنتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى أن العقد الرسمي قد إنصرت عنه القوة التنفيذية ، فقضى برفع الحجز دون أن يرى أن الحكم بذلك يتوقف على الفصل في أمر آخر، فلا يعيبه إن لم يفصل في أحقية الطاعن لباقي دينه أو يعين المحكمة التي تختص بنظر النزاع الموضوعي إذ أن ذلك يخرج عن نطاق المنازعة للتنفيذية وهي صحة الحجز.

## ( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٧٥ )

١١٩ - نقضى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون المدني بسريان قانون الدولة التي تم فيها العقد عند إختلاف الموطن ما لم يتفق المتعاقدان أو

## المادة (٦١)

يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه ، وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه يسري على قواعد الإختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن وثائق التأمين قد أبرمت في مصر وأن المستأنف وهو المدين المحجوز عليه مصري الجنسية وأن الدعوى الماثلة دعوى بطلان حجز ما للمدين لدى الغير موقع في مصر على أموال موجودة فيها فإن القانون المصري يكون هو الواجب التطبيق علاوة على أن المحاكم المصرية تكون هي المختصة وحدها بنظر دعوى البطلان والطلبات الموضوعية المرتبطة بها.

## ( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ )

١٢٠ - من آثار توقيع حجز ما للمدين لدى الغير طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فيسي ذمته للمحجوز عليه، لما كان ذلك ، فإن وفاء الشركة الطاعنة - المجوز لديها - للمحجوز عليه بمبالغ وثائق التأمين لا تحتاج به مصلحة الضرائب الحاجزة.

## ( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ )

١٢١ - نصت المادة ١٢ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٥٧ " وقد جاء بمذكرته الإيضاحية أن الطريق الإداري الذي تجيز اللائحة تنفيذ الأحكام به أيسر للمتقاضين ويكفل سرعة التنفيذ مما يتلاءم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية . وقد نظمت اللائحة المشار إليها في المادة ١٩ منها الإجراءات التي تتبع فسي تنفيذ الأحكام الشرعية إذا كان المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة فنصت على أنه " إذا كان المدين المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجز الجائز حظه من ماهيته أو معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الإستمارة الخاصة بذلك ويشتمل الطلب على أسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وكذلك

## المادة (٦١)

مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب ويَقف بالطلب نسخة الحكم المقتضى للتنفيذ بموجبها وصورة منه ( إذا كان لم يسبق إعلانه ) ويعلمن الحكم للمستخدم بإفادة من المصلحة يبين فيها في الوقت نفسه الحجز الذي وقع والمبلغ الذي إنبنى عيه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه وتنفذ المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد إستحقاقها للدائن بموجب إيصال يحرر على ظهر السند " وتختلف إجراءات هذا الحجز عن إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير المنصوص عليها في المواد من ٣٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تقابلها المواد ٥٤٣ إلى ٥٧٦ من قانون المرافعات السابق التي تم الإجراء في ظله ، والتي يحصل الحجز وفقاً لها بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه ويتم الوفاء فيه بالإيداع في خزنة المحكمة. وإذا كانت المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق - التي وردت بين المواد المنظمة لإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير - قد جعلت مبدأ الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية هو تاريخ إعلان الحجز لها أو تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها خزنة المحكمة. وكان أي من هذين الإجراءين لا وجود له في إجراءات الحجز المنصوص عليها في المادة ١٩ من اللائحة، كما أن هذا الحجز بحسب الدين الذي يوقع عليه وطبيعته الدورية المتجددة - باعتباره مرتباً شهرياً - وما يقتضيه نظام الوفاء فيه من أن يتقدم الدائن الحاجز شهرياً للجهة الحكومية المحجوز لديها لقبض النفقة المحجوز من أجلها وهو ما تحقق معه الغاية التي توخاها المشرع في المادة ٥٧٤ من إستشرطه تجديد الحجز أو إعلان المحجوز لديه بإستبقاء الحجز كتعبير عن رغبته في التمسك بإستمراره، فإن يتجافى بحسب طبيعته وإجراءاته وما توخاه للشارع فيه من التيسير على المتقاضين مع تطبيق حكم المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق والتي تقابلها المادة ٣٦٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به.

( لاطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٣ قى - جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٨ )

١٢٢ - تجيز المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات الحكم على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله إذا لم يقرر بما في نتمته طبقاً للقانون ، وإذا كانت محكمة الإستئناف - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - قد رأت تحقيقاً لدفاع الطاعن من أنه لم يكن مدينًا للمطعون عليه الثاني وقت توقيع الحجز، ندب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم إلا أن الطاعن لم

يقدم للخبير ما لديه من مستندات ، فاستخلصت المحكمة من ذلك عجزه عن إثبات دفعه في هذا الخصوص وقضت - على ما سلف البيان - بإلزامه بالدين بناء على ما ثبت لديها من قيام تلك المديونية ، لما كان ذلك وكان هذا الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات ، فإن النعي على الحكم المطعون بمخالفة القانون على غير أساس.

( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨ / ٥ / ٩ )

١٢٢ - مفاد نصوص المواد ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ / ١ من قانون المرافعات أن المشرع رأي بالنظر إلى كثرة الحجز تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة التوجه إلى أقلام الكتاب للتقرير في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها، وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الأقلام فأعفى تلك المصالح من إتباع إجراءات التقرير المبينة في المادة ٣٣٩ مرافعات مكتفياً بإلزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ونص المشرع في المادة ٣٤٠ مرافعات على أن هذه الشهادة تقوم مقام التقرير، ومن ناحية أخرى فإنه يترتب على إمتناع هذه الجهات من إعطاء الشهادة بعد طلبها ما يترتب على الإمتناع عند التقرير من جزاءات نصت عليها المادة ٣٤٣ مرافعات ، وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة أجهات الحكومية ومصلحة الحاجز ، وإذا إنتزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر فإنه لا يكون فيما ذهب إليه مخالفاً للقانون.

( الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩ / ١١ / ٨ )

١٢٤ - إذ كان الثابت من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من الحكومة أمام محكمة الإستئناف أنها تتضمن شهادة تقوم مقام التقرير فإن مقام التقرير بما في الذمة مؤرخة ١٤ / ١٢ / ١٩٧٤ وبين من الإطلاع على هذه الشهادة المقدمة ضمن مستندات الطعن أنها تفيد عدم إشغال ذمة الطاعن الثاني المحجوز تحت يده بأي دين للمحجوز عليهما. لما كان ذلك وكان من حق المصلحة الحكومية إذ هي تخلفت عن تقديم الشهادة في الميعاد أن تتوقي الحكم عليها بإلزامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتقديم الشهادة إلى وقت إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعنين يكونان قد قررا بما في الذمة على الوجه الذي يتطلبه القانون، ويكون الحكم للمطعون فيه - إذ



المادة (٦١)

التفت عن تلك الشهادة رغم تقديمها لمحكمة الاستئناف قاضياً بالزام الطاعنين بالدين المحجوز من أجله قد عاره للبطلان للقصور في التسيب والإخلال بدفاع جوهرى.

( الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٨ق - جلسة ١١ / ٨ / ١٩٧٩ )

١٢٥ - مؤدى نص المادتين ١/٥٧٤ ، ١/٥٦٦ من قانون المرافعات السابق يدل على أن الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية يسقط ويعتبر كأن لم يكن بإنقضاء ثلاث سنوات على إعلانه للمصلحة المحجوز لديها ما لم يعلنها الدائن الحاجز برغبته في إستيقاء الحجز وتجديده، ويترتب على سقوط الحجز وإعتباره كأن لم يكن زوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنا واجب التقرير بما في الذمة المنصوص عليه في المادة ٥٦١ من القانون المشار إليه، فإذا زال عن المصلحة المحجوز لديها ولجب التقرير بما في الذمة فإنه يسقط عنها أي إخلال سابق بهذا الواجب لأن الفرع يزول بزوال الأصل ومن ثم ينحسر عن الدائن الحاجز حق مطالبة المصلحة الحكومية المحجوز لديها شخصياً بالدين المحجوز من أجله.

( الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٩ )

١٢٦ - لما كان مناط التفارقة بين الدفع الشكلي والدفع الموضوعي أن أولهما يوجه إلى صحة الخصومة والإجراءات المكونة لها بغية إنهاء الخصومة دون الفصل في موضوع الحق المطالب به، أو تأخير الفصل فيه، أما الدفع الموضوعي فهو الذي يوجه إلى الحق موضوع الدعوى بهتف الحصول على حكم يرفضها كلياً أو جزئياً ، وكان الدفع المبدى من المطعون ضدها - المصلحة الحكومية - بسقوط الحجز الموقع تحت يدها لعدم إعلانها من الحاجز برغبته في إستيقاء الحجز وتجديده خلال المدة المشار إليها وإعتبار الحجز كأن لم يكن - هذا الدفع - لا ينصب على صحة الخصومة أو أحد إجراءاتها بل هدفت للمطعون ضدها من وراء التمسك به إلى رفض طلب الطاعنين إلزامها بالدين المحجوز من أجله بمقولة إخلالها بواجب التقرير بما في الذمة على النحو وفي الميعاد المبين في لقانون. ومن ثم فإن هذا الدفع يعتبر دفعاً موضوعياً يسوغ إيدأؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى.

( الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٩ )

١٢٧ - للمتعاقد في العقود الملزمة للجانبين الحق في الإمتناع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما يلتزم به إعمالاً لنص المادة ١٦١ من القانون المدني، إلا أن هذا الحق لا يحرمه - إن كان دأنا للمتعاقد الآخر - من إستصدار أمر من القاضي المختص بتوقيع الجز التحفظي تحت يد نفسه عل ما يكون مديناً به لمدينه إعمالاً لنص المادتين ٣١٦ ، ٣٤٩ من قانون المرافعات، وتقدير مدى تحقق وجود هذا الدين وتوافر الخشية من فقد الدائن لضمان حقه أمر متروك لسلطة محكمة الموضوع التقديرية بعيداً عن رقابة محكمة النقض.

( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ٦ / ٢٥ / ١٩٧٩ )

١٢٨ - إذا كان الثابت أن المطعون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه ( الطاعن بصفته ) بالدين المحجوز من أجله إعمالاً لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات فلن الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ يختص بها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ من ذات القانون وتخرج عن إختصاص المحكمة الابتدائية للنوعي مما كان يتعين معه أن تقضى تلك المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الإختصاص ولن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ المختص (تباعاً) لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات.

( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١ / ٢٨ / ١٩٨١ )

١٢٩ - النص في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات على أنه إذا لم يقرر المحجوز عليه بما في مئته على الوجه وفي الميعاد المبين في المادة ٣٣٩ أو قرر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير، جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة ، مفاده أن توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة المذكورة تقديري للمحكمة طبقاً لما يترأى لها من ظروف الدعوى وملابساتها ومقتضى الحال فيها ومسلك المحجوز لديه. ولما كانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم

توقيع الجزاء. فلا محل للتحدى بما يثيره الطاعن من مجادلة موضوعية في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وقد أقامت قضاءها في هذا الشأن على ما يكفى لحمله.

( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨١ )

١٣٠ - لما كانت المادة ٥٦٧ من قانون المرافعات السابق - الذى يحكم واقعة الدعوى توجب على المحجوز لديه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تقريره بما فى نتمته أن يدفع إلى الحاجز المبلغ الذى أقر به أو بما يفى بحق الحاجز وذلك متى كان حقه وقت الدفع ثابتاً بسند تنفيذي وكانت الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٧٤ من القانون المذكور قد روعيت ، وكان واقع الدعوى - على ما سجله الحكم المطعون فيه - أن قلم الكتاب - الذى يمثله المطعون عليه الأول - دفع إلى المطعون عليه الثانى - الحاجز - دينه الثابت بسند تنفيذي إعمالاً لحكم المادة سابعة الذكر بمراعاة الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق ولا يبين من الأوراق أن الطاعن قد نازع فى ثبوت حق الحاجز بموجب هذا السند فى وقت الدفع مما مؤداه إنتفاء الخطأ الموجب لعمولية المطعون عليه الأول بصفته عن هذا الوفاء وكان الحكم المطعون فيه يلتزم للنظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً مما يكون النعي عليه قائماً على غير أساس.

( الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٦ق - جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٨٢ )

١٣١ - أنه وأن كان للنص فى المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري على أن " يبدأ التنفيذ على العقار بإعلان يوجهه مندوب الحاجز إلى المدين صاحب العقار فى شخص واضعى اليد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيهها بالأداء وإذراً بحجز العقار " بما يفيد أن المشرع لم يلتزم - فى شأن إعلان ورقة الحجز - بكل القواعد العامة الواردة بالمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات السابق - والواجب التطبيق - وإكتفى فى ذلك بإعلان المدين فى شخص واضع اليد أياً كانت صفته ، إلا أنه لما كان يبين من مكونات الحكم الابتدائي أن كلا من ورقتي التنبيه والإنذار بالحجز لم يبين بها صفة المعلن أو سبب تواجده فى المكان الذى تم فيه الإعلان وصلته بالمطلوب إعلانها وما إذا كان يقيم معها من علمه وهو ما يتضمن أن الإعلان قد خلا من بيان أن المعلن إليه - وهو غير المدين -

(المادة ٦١)

هو واضع اليد ، فإن الحكم إذ رتب البطلان على ما قرره بشأن الإعلان يكون قد قام صحيحاً على ما يحمله ولا يعيبه ما تزايد فيه بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى في الإعلان غير تلك التي أوجبتها المادة ٤٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٧٥ )

١٣٢ - النص في المادة للثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، يدل على أن المشرع يستلزم لصحة إجراءات الحجز الإداري أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب وأن يكون لأمر الحجز الذي يوقع بمقتضاه صادراً من شخص مفوض قانوناً بإصدار الأمر وخول رئيس الجهة الإدارية الحاجزة أو لمن ينوبه تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه مستهدفاً بذلك - طبقاً لما جلت له المذكرة الإيضاحية للقانون - ألا يؤدي غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن محل الحجز إلى تعطيل توقيع المحجوز وتحصيل للمبالغ المستحقة ، مما مفاده أنه متى صدر الأمر مستوفياً هذه الشروط فلا عبرة بالاختصاص المكاني للأمر بالحجز تقنياً لتطويل الإجراءات وتعقيدها.

( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ )

١٣٣ - لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضريبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد حق تحصيل والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإداري طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذاً له. ونقضى المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأن يقصد بمصلحة الضرائب في حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم للوائح في تنفيذ هذا القانون ، وإذ كان هذا النص يعتبر نصاً تفسيريّاً يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً ، وقد أعطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في المادة ٤٧ معدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ رؤساء المأموريات التي يحددها مدير مصلحة الضرائب حق إصدار الأوراد التي

(المادة ٦١)

تحصل بمقتضاها الضريبة طبقاً للمادة ٩٢ من القانون كما خولت مأموري الضرائب المؤرخ ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٥ بإنابة مأموري الضرائب ومساعدتهم بالمأموريات بإصدار أوامر الحجز الإداري وكان الأمر قد صدر من مأمورية ضرائب عطارين ثانٍ للكائنة بمدينة الإسكندرية ، فإن لا وجه للتحدي بوجوب تقديم هذا القرار للتحقق من نطاقه وحدوده طالما أن هذه الإنابة العامة لها سندها من نصوص للقوانين الضريبية وقانون الحجز الإداري على سواء.

( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ )

١٣٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحجز الإداري تحسب بدوغير يقع بنص المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري بموجب محضر محضر حجز يعان إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول، وإن تخلف ما أوجبه المشرع في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا إعتبر الحجز كأن لم يكن لا يؤثر على الحجز الذي سبقه وأن ما قرره المشرع من إعتبر الحجز كإ، لم يكن إنما هو جزء غير متعلق بالنظام العام ، فيجوز لكل ذي مصلحة في التحال من الواجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز النزول عنه صراحة أو ضمناً ولئن كان مجرد تقرير المحجوز لديه للجهة الحاجزة بما في ذمته للمحجوز عليه إذعائاً لما تفرضه عليه المادة ٣٠ من القانون لا يمكن أن يعتبر وحده تنازلاً عن ذلك العيب الذي شاب الإجراء اللاحق ، إلا أنه لما كان البين من الإطلاع على الإخطارين الصادرين من الشركة الطاعة أنها لم تقتصر فيهما على التقرير بما في ذمتها للمحجوز عليه ببيان كافة ما تحت يدها لمدين مصلحة الضرائب بل أرذفت ذلك بإستعدادها لأداء مبالغ وثائق التأمين فور الحصول على إذن مراقبة للنقد. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من ذلك نزول الطاعة عن العيب - وهو عدم إعلان المحجوز عليه بالحجز في الميعاد المحدد - فإنه مما يستقل به قاضي الموضوع ما دام إستخلاصه سائغاً له سنده من الأوراق ولا يخرج عن حدود المقبول منطقاً وعقلاً.

( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ )

المادة (٦١)

١٣٥ - نص الإتفاق المعقود بين مصر والمملكة المتحدة (بريطانيا) بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ والذي إعتبر نافذاً من تاريخ التوقيع عليه - فسي المادة الثالثة على إنهاء كافة تدابير الحراسة بالنسبة لممتلكات الرعايا البريطانيين كما نصت الفقرة ٢ من الملحق ب من هذا إتفاق على أن تتولى حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) أمر إدارة هذه الممتلكات وحمايتها لحين تسليمها لأصحابها بناء على طلبهم وإذ كان من مقتضى إنهاء الحراسة أن يعود حق التقاضي إلى الرعايا البريطانيين من تاريخ إنهاؤها إلا أن المشرع تصور أن هناك فترة قد تمضي بين إنتهاء الحراسة حكماً وبين إنتهاؤها فعلاً بتسليم هؤلاء الرعايا أموالهم فنص على أن تتولى حكومة مصر أمر إدارة هذه الأموال لحين تسليمها لأصحابها وبذلك أناب المشرع الحراس على تلك الأموال نيابة قانونية في إدارة أموال الرعايا البريطانيين الموضوعة في حراستهم وإذ كانت هذه النيابة وإدارة ف ألفاظ عامة لا تخصيص فيها لنوع العمل القانوني الخاص فيه الإنابة ، فإنها حسبما تقضى به المادة ٧٠١ من القانون المدني تنص على أن فاء الدين يعتبر من أعمال الإدارة، ومن ثم فإن وفاء الدين متى كانت ثابتة في ذمة المدين ، يدخل في سلطة الحارس، ويدخل في سلطته تبعاً لذلك توجيه الإجراءات والإعلانات منه والإعلانات منه وإليه فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات. وإذ كان الحال في الدعوى أن الدين الموقع به الحجز الإداري - لصالح مصلحة الضرائب - لا شأن للمطعون عليها الأولى به ، إذ أن المدين به زوجها، فإنه لا يدخل في نطاق أعمال الحارس على أموال المطعون عليها الأولى سلطة الوفاء من ماله بدين غير ثابت في ذمتها ، وبالتالي لا تكون له صفة في تمثيلها في تلقى الإعلانات عنها بشأن هذا الدين ، ومنها تلقى الإعلان بالحجز الإداري وتكون المطعون عليها الأولى هي التي يجب أن تعلن بمحضر الحجز وفق حكم المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، الأمر الذي إستخلص للحكم المطعون فيه من وقع الدعوى وفق سلطته الموضوعية - عدم حصوله وهو ما لم يكن محل تعي الطاعنة، وربت عليه الحكم إعتباراً من لحجز كان لم يكن، وإذا كان الحكم المطعون به قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون وكان لا يؤثر في سلامته ما يكون قد وقع في بعض تقاريره القانونية من خطأ فإن الطعن يكون على غير أساس.

( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤ / ٦ / ٩ )

المادة (٦١)

١٣٦ - مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن إعتبار الحجز الإداري كان لم يكن يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة ، أو ضمناً بعد إكتسابه عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٢ من قانون المرافعات الحالي.

(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٧٨ )

١٣٧ - إذا كانت طلبات المطعون ضده أمام محكمة الموضوع هي براءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً ودون أن يطلب في دعواه الحكم ببطالان هذا الحجز الإداري أو رفعه ، ومن ثم فإن المنازعة المعروضة لا تكون دعوى تنفيذ موضوعية وبالتالي لا تدخل في إختصاص قاضي التنفيذ، ذلك أن النزاع فيها يدور حول الالتزام بدين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً فقط دون مساس بهذا الحجز الذي يطرح النزاع بشأنه على المحكمة.

(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٧٩ )

١٣٨ - مفاد نص المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن للشارع وإن أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التي تعلن إلى المحجوز عليه بتاريخ إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه إلا أنه لم يوجب أنه لم يوجب أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر الحجز المعلن إلى المحجوز عليه دليل إعلانها إلى المحجوز لديه في خلال الميعاد المقرر قانوناً وإنما رسم إجراءات خاصة لإعلان محضر الحجز إلى المحجوز عليه من ذلك المحضر وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل من الحاجز إلى المحجوز عليه بكتاب موضي عليه مصحوب يعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية وبالتالي فإن السبيل الوحيد لإثبات حصول ذلك الإعلان هو تقديم علم الوصول الدال عليه.

(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩ )

١٣٩ - إن ما قرره للشارع بنص المادة ٣/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري من إعتبار الحجز كان لم يكن في حالة

(المادة ٦١)

عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذي مصلحة النزول عنه صراحة أو ضمناً، ولما كانت محكمة الاستئناف قد تصنت لهذا الأمر من تلقاء نفسها وقضت باعتبار الحجز كان لم يكن تأسيساً على أن إعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز لم يتم رقم عدم دفع صاحب المصلحة بذلك فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه.

(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩)

١٤٠ - بيع المنقول المحجوز عليه وفق أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري ينشئ للرأسي عليه المزداد حقوق المشتري في البيع الإختياري ويلزمه وأجباته ، باعتبار أن جوهر البيع هو نقل ملكية شئ أو حق مالي آخر مقابل ثمن نقدي، غير أنه يتم في البيع الإختياري بتوافق إرادتين، ويقع في البيع الجبري بسلطة الدولة ويقرر منها دون توافق رضا البائع.

(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٩)

١٤١ - مفاد النص في المادة الثالثة من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع يوجب لصحة إجراءات الحجز الإداري أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب من رئيس الجهة الإدارية الحاجزة أو ممن ينوبه في ذلك كتابة ، ولمصلحة الضرائب طبقاً للمادة ٩١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ حق تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستقطعة بمقتضى هذا القانون بطريق الحجز الإداري والمادة ١٠ من القانون أنف الذكر تقضى بأنه يقصد "بمصلحة الضرائب" في حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح والموظفين الذي يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذ هذا القانون، وهذا النص يعتبر نصاً تفسيرياً يلحق بالقانون من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخلو الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً ، وقد أعطت اللائحة التنفيذية لذلك القانون في المادة ٤٧ - المعدلة بالقرار الوزاري ، رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ - رؤساء المأموريات التي يحددها مدير مصلحة الضرائب حق إصدار الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة بطريق الحجز الإداري وفقاً للمادة ٩٢ من القانون كما خولت لمأموري الضرائب الحق في تحصيلها، لما كان ذلك فإن سلطة إصدار أمر الحجز



الإداري بتوقيع دين ضريبي لا يجب قصرها على مفهوم المادة الثانية من قانون الحجز الإداري وفهمها بل تكون محكمة كذلك بما نصت عليه المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي إستبان أن حكمها بمنح رؤساء المأموريات ومأموري الضرائب سلطة إصدار الأوامر وتحصيل دين الضريبة بطريق الحجز الإداري إستناداً إلى التقويض الذي يستمد قيامه من القانون الضريبي ذاته ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد بمذوناته رداً على دفاع الطاعنين أن الحجز صدر به أمر مكتوب من مأمور ضرائب القويم في ٣١ / ١٠ / ١٩٧٠ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون لما فسي ذلك من بيان كاف بأن إجراءات الحجز الإداري إتخذت بناء على أمر مكتوب وأن هذا الأمر صادر ممن تشملهم إتابة عامة مصدرها القانون الضريبي ، وبالتالي فلا وجه لما يتحدى به الطاعنان من وجوب تقديم المصلحة الحاجزة لتلك الإنابة أو إرفاقها بمحضر الحجز .

( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ٣ / ٤ / ١٩٨١ )

١٤٢ - الغش الذي ينبني عليه التماس إعادة النظر وفقاً للمادة ١٧ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو ما كان حاله خافياً على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتكوين حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم ، أما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له بإقتناعها منها ببرهانه فلا يجوز إلتماس إعادة النظر فيه.

( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٥ )

( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٥ )

١٤٣ - نطاق الإلتماس يتحدد بالأسباب التي ينبني عليها داخله فيما نص عليه القانون على سبيل الحصر.

( الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٣ق - جلسة ٥ / ٣ / ١٩٦٨ )

١٥٦ - إنه وإن كان إلتماس إعادة النظر يعتبر طريقاً غير عادي للطعن في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية في الحالات التي عدتها

(المادة ٦١)

المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر. إلا أن النص في المادة ٢٧٢ القانون المشار إليه على أنه لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن قد أفاد بأن المشرع منع الطعن في أحكام هذه المحكمة بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير عادية بإعتبارها نهائية المطاف في الخصومة. وقد ورد هذا الحظر المطلق مؤكداً لما كانت تنص عليه صراحة المادة ٤٤٨ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بقولهما، " لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض الغيابية، ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق إلتماس إعادة النظر " لما كان ذلك فإن إلتماس إعادة النظر الذي أقامته الشركة الملتزمة في الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٧٧ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه في الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق يكون غير جائز.

( الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٨٠ )

( الطعن ٣٠٣ ، ٣٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٠ )

١٤٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ١٩٩٧ ج و ٧١٠ م دون أن يلتفت إلى ما قرره الحاضر عن الشركة المطعون ضدها بالجلسة من أنه يوافق على خصم مبلغ ١١٧ ج و ٦٢٠ م من المبلغ المحكوم له ابتدائياً ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه هذا يكون قد قضى بأكثر مما طلبته المطعون ضدها ، ولما كان ذلك عن مهو من المحكمة إذ لم تشر إليه بشئ في أسباب حكمها ، فإن الطعن عليه يكون بطريق إلتماس إعادة النظر وإليس مسبيله الطعن بالنقض.

( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١١ / ٣ / ١٩٧٢ )

( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٧٣ )

١٤٦ - إذ كان القول بأن الطاعن يستحق فوائد عما يستحقه بذمة المطعون ضدها مقابل نصيبها في تكاليف المباني التي أقامها من ماله حتى لا يحكم لها بما تطالب به من ريع حصتها في المباني هو من الطلبات المعارضة والتي تمتنع على المحكمة إثارتها والفصل فيها من تلقاء نفسها وإذا

## المادة (١١)

تتكبت ذلك وقضت للطاعن بفوائد لم يطلبها تجاوز ما تطالب به المطعون ضدها فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه المدعى عليه - الطاعن ويجوز الإلتماس إعادة النظر في حكمها طبقاً للمادة ٢٤١ بند (٥) من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٧٨)

١٤٧ - العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبوه على وجه صريح وجازم ، وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث إذا أغفل المدعى في مذكراته الختامية - التي حدد فيها طلباته تحديداً جامعاً - بعض الطلبات التي كان قد أوردتها في صحيفة إفتتاح الدعوى. فإن فصل المحكمة في هذه الطلبات الأخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم، وهي إذ نقضى بشئ لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه ، وهي متركبة حقيقة ما قدم لها من طلبات وعلمه بأنها إنما نقضى بما لم يطلبه الخصوم، أو بأكثر مما طلبوه ، مسببة إياه في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض ، أما إذا لم تتعمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر به سبيل الطعن عليه هو النقض ، أما إذا لم تتعمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر به حكمها عن سهو وعدم إدراك ، دون أي تسبب لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه الإلتماس إعادة النظر طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨١)

(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٧٤)

(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٧٨)

(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٩)

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧ / ١ / ١٩٨٢)

(الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٤ / ٣ / ١٩٨٢)

المادة (٦١)

١٤٨ - للطعن في الحكم الإنتهائي إذا وقع من الخصم غش وكان من شأنه التأثير في الحكم ، إنما يكون طبقاً للمادة ١/٢٤١ من قانون المرافعات بطريق الإتماس إعادة للنظر وليس للطعن بالنقض.

( الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٨ )

١٤٩ - قاعدة عدم جواز الطعن بالإتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الإلتزام على إطلاقها ولو لم يجر بها نص خاص في القانون ، وتقوم على أصل جوهري من قواعد المرافعات يهدف إلى استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضي.

( الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢ )

( الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٧ )

١٥٠ - متى كانت حجية الأحكام ليست قاصرة إلا على أطرافها الذي كانوا ممثلين بأشخاصهم فيها بل هي تمتد أيضا إلى من كان مائلا في الدعوى بمن ينوب عنه كذائني الخصم العائنين فإن حكم النفقة الصادر على المطعون ضده الأول لصالح زوجته يسرى في حق للطاعن (الدائن) بإعتباره - في حكم الخلف العام بالنسبة لمدينه المطعون ضده - المذكور - وقد أُلح القانون للطاعن سبيل التظلم من هذا الحكم بطريق الإتماس إعادة للنظر بشرط إثبات غش مدينه المذكور أو توأطئه وذلك أعمالا للفقرة الثامنة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات.

( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٧ )

١٥١ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم رقم ٥٢٠ سنة ١٩٧٢ أحوال شخصية بئدر طنطا قوام الغش المدعى به سبق عرضه على محكمة الإستئناف في مواجهة الطاعنة ولم تبد عليه مطعنا رغم أنه كان في مكتبها التلويح بعدم نهائيته فإن الحكم إذ خلص إلى عدم وقوع غش من المطعون عليه ورتب على ذلك عدم قبول الإتماس فإنه لا يكون قد خالف القانون.

( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ق أحوال شخصية جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٧ )

المادة (٦١)

١٥٢ - إذا كانت للمواد من ٣٢٩ حتى ٣٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الواردة في الفصل الخاص بالإلتماس إعادة النظر قد صار إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فإنه يتعين أعمال أحكام المواد التي أقرت له في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق/أحوال شخصية جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٧ )

١٥٣ - الحكم الصادر في موضوع إلتماس إعادة النظر لا يقبل الطعن إلا بنفس طرق الطعن التي كان يقبلها الحكم المطعون فيه بالإلتماس، أما ما أجازته المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض في أي حكم إنتهائي أياً كانت المحكمة التي أصدرته فهو مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قسوة الأمر المقضى ، وإذ كان الطاعنون قد نعوا على الحكم المطعون فيه - وهو صادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية - خطأ في تطبيق القانون لخروجه على قواعد الإختصاص الولائي وقضائه على خلاف الثابت في الأوراق وقواعد الإثبات وفساده في الإستدلال وقصوره في التسيب دون أن ينعوا عليه فصله في الدعوى على خلاف حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته موضوعاً وسبباً بين الطاعنين والمطعون عليهم فإن الطعن عليه بالنقض لا يكون جائزاً.

( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٨ )

١٥٤ - إذا كان الثابت من للحكم الصادر من محكمة النقض (في الطعن الأول عن الحكم الصادر في ذات الدعوى) أن الطاعن فيه (سلف المؤسسة المطعون عليها في الطعن المائل) جعل من تجاوز محكمة الإستئناف بحمها المطعون بذلك الطعن لطلبات المطعون عليه (الطاعن في الطعن المائل) سبباً للطعن عليه بالنقض بعد أن جعله سبباً لإلتماس إعادة النظر والذي قضت فيه محكمة الإستئناف بتعديل الحكم الملتمس إعادة النظر فيه والسزول بالمبلغ الحكم به إلى ما كان الملتمس ضده قد حده في طلباته ، وكانت محكمة النقض قد قالت عن هذا الوجه من أوجه الطعن المقدمة إليها ، "إنه غير مقبول ولا جدوى منه بعد أن حكم في الإلتماس بتعديل الحكم إلى مبلغ ... " وهو قول لا يعني أن محكمة النقض حصنت الحكم الصادر في ذلك الإلتماس من الإلغاء أو التعديل ، وإنما إعتبرت الطعن في خصوص هذا الوجه غير

## المادة (٦١)

مقتع لما تبينته من أن الطاعن ينعى به على الحكم المطعون فيه عيباً بات بريئاً منه ، كما أنها نقضت ذلك الحكم في خصوص ما صح لديها من أسباب الطعن الأخرى وبما ينال من حساب بعض تلك المستحقات وزال تبعاً له حكم الإلتاماس فيما نقض في وأحيل إلى محكمة الاستئناف لتقضى فيه من جديد بحكمها المطعون فيه بالطعن للمائل. إذ كان ذلك فإن النعي على الحكم بما ورد بهذا السبب من أنه أخطأ إذ قضى للطاعن بمبلغ يقل عن المبلغ المقضى له به في الحكم الصادر في إلتاماس إعادة النظر ، يكون على غير أساس.

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ق - جلسة ١ / ٥ / ١٩٧٦ )

١٥٥ - ما نقضى به المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات من أن الحكم الذي يصدر برفض الإلتاماس وكذلك الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الإلتاماس لا يجوز الطعن فيها بطريق إلتاماس إعادة النظر مرة ثانية حتى لو كان الطعن الثاني مبنياً على أسباب جديدة ، يفيد أن ما حظره المشرع هو رفع إلتاماس بعد إلتاماس وفيما عدا ذلك يترك أمر الطعن في الأحكام الصادرة في الإلتاماس للقواعد العامة.

( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ق أحوال شخصية جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٧ )

١٥٦ - تشترط المادة ٢٠١/١ من قانون المرافعات لمسلوك طريق إستصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء أو منقولا معيناً بنوعه ومقداره ويقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الدين المطالب به ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين ويبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الأداء ومعين المقدار فإن لم يكن معين المقدار - في ورقة من هذا القبيل - فإن سبيل الدائن في المطالبة به يكون الطريق العسادي لرفع الدعاوى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق إستصدار الأمر بالأداء لأنه إستثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى لا يجوز التوسع فيه. ولما كانت الأوراق التي إستندت إليها المطعون عليها في إسترداد الثمن الذي دفعته إلى الطاعن الأول بصفته هي عقد البيع الصادر منه إليها وإفادة من بنك مصر تتضمن إستلام الطاعن الأول قيمة شيكين بمبلغي ... و ... والحكم الذي قضى بإبطال هذا البيع، لا تغنى عما إستلزمه القانون لإستصدار أمر الأداء من تعيين مقدار الدين في ورقة موقع عليها من المدين.

(المادة ٦١)

فإنه إذ رفعت الدعوى بالطريق العادي، فإنها تكون قد رفعت بالطريق القانوني.

( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣١ / ١ / ١٩٧٧ )

١٥٧ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠١ من قانون المرافعات ، أنه يشترط لسلوك طريق إستصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار حال الأداء ، ومقتضى ذلك أن يكون للدين ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين ، ويبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن الدين حال الأداء ومعين المقدار ، فإن لم يكن للدين معين المقدار في ورقة من هذا القبيل أو لم يكن ما يطالب به الدائن ديناً من النقود معيناً مقداره ، فإن سبيل الدائن إلى المطالبة به يكون هو الطريق العادي لرفع الدعوى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق إستصدار أمر الأداء ، لأنه إستثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى لا يجوز التوسع فيه ، ولا يكون طريقاً إلزامياً عند المطالبة بالحق ابتداء ، لما كانت فروق الأجرة التي طالب بها المطعون عليه لم تثبت في ورقة تحمل ضوء تقرير أهل الخبرة بتخفيض أجرة شقة النزاع وكان البين من الأوراق أن مطلوب المطعون عليه بمدعاه لم يكن قاصراً على المطالبة بالفروق بل صاحب تحديد الأجرة ، فإن إستئلام إتباع طريق إستصدار الأمر بـ الأداء بالنسبة للفروق يقوم على غير سند قانوني.

( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٦ / ٤ / ١٩٧٧ )

١٥٨ - إذ كانت المادة ٢٠١ من قانون المرافعات تشترط لسلوك طريق إستصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين ، فإن تخلفت هذه الشروط كان سبيل الدائن إلى المطالبة به هو الطريق العادي لرفع الدعوى ، ولما كان نظام أوامر الأداء هو طريق إستثنائي لا يجوز التوسع فيه وكان الحكم سند المطعون عليها في الدعوى لا يغنى عما يستلزمه القانون من وجود ورقة موقع عليها من المدين فإن النسي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لعدم سلوك المطعون عليها طريق إستصدار أمر الأداء يكون في غير محله.

( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٨ )

## المادة (٦١)

١٥٩ - المستفاد من نص المادة ٣٠١ مرافعات أن طريق أوامرو الأداء هو إستثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لابتداء لا يجوز للتوسع فيه ولا يجوز سلوكه إلا إذا كان حق الدائن ثابتاً بالكتابة وحال الأداء وكان كل ما يطالب به ديناً من التفرّد معين المقدار أو منقولا معيناً بنوعه ومقداره. والمقصود بكونه معين المقدار ألا يكون الحق الظاهر من عبارات الورقة قابلاً للمنازعة فيه - وإذا كان الثابت أن الحق موضوع المطالبة هو باقي ثمن إطلاقات رسمي على الطاعن مزادها ونكل عن تنفيذ إلزامه بإستلامها فإن هذا الحق لا تتوافر فيه للشروط المتقدمة التي يجب معها إستصدار أمر بإدائه إذ هو غير مثبت بمقداره في سند كتابي يحمل توقيع الطاعن فضلاً عن أنه مثار نزاع منذ البداية حول إستحقاقه ومقداره الحاسم فلا تكون للمطالبة به إلا بطريق الدعوى العادية.

## ( الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١ / ١ / ١٩٧٩ )

١٦٠ - تشترط للمادة ٢٠١ من قانون المرافعات لسلوك طريق إستصدار أمر الأداء إذا كان الدين المطالب به مبلغاً من النقود، أن يكون ثابتاً بالكتابة حال الأداء ومعين المقدار ، ومقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الدين ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين ويبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الأداء ومعين المقدار، فإن لم يكن معين المقدار في ورقة من هذا القبيل أو كان محل نزاع من المدين فإن سبيل الدائن إلى المطالبة به يكون هو الطريق العادي لرفع الدعاوى.

## ( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٨٢ )

١٦١ - يترتب على الحكم ببطلان أمر الأداء وإلغائه زوال ما كان لهذا الأمر من أثر في قطع التقادم وإعتبار إنقطاع بالتقادم المبني عليه كأن لم يكن. إذا كان بطلان أمر الأداء - الذي قضت به محكمة المعارضة - يرجع إلى عدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الدين المطالب بإصدار الأمر بإدائه، فإن البطلان لا يمتد لطلب أمر الأداء الذي هو ببطلان ورقة التكليف بالحضور ويبقى لتقديم هذا الطلب أثره في قطع التقادم.

## ( الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٧٩ )



(المادة ٦١)

١٦٢ - العريضة التي تقدم لإستصدار أمر الأداء هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بديل ورقة للتكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء وإذا لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها إنما هو شرط لصدر الأمر، وكانت الطاعنة لم تنع بأي عيب على هذه العريضة وإنصب عليها على إجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء، وكانت محكمة الإستئناف قد فصلت في موضوع النزاع المطروح عليها بإلزام الطاعنة بالدين لما ثبت لها من صحة السند، فإنه على فرض إنها لم تخطر بالتكليف بالوفاء إخطاراً صحيحاً وأن الأمر قد صدر رغم ذلك وليدها للحكم المطعون فيه فإن النعي على الحكم بمخالفة للقانون يكون غير منتج.

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١ / ٦ / ١٩٦٩)

(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١ / ٢٠ / ١٩٦٩)

١٦٣ - لا وجه للقول ببطلان أمر الأداء ليعيب في التكليف بالوفاء لأن هذا العيب سابق على الطلب المقدم لإستصدار أمر الأداء وهو لم يكن محل نعي من جانب الطاعن، والعريضة التي تقدم لإستصدار أمر الأداء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بديل ورقة للتكليف بالحضور، وبها تتصل الدعوى بالقضاء، ولا يتعلق شرط للتكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها، وإنما هو شرط لصدر الأمر.

(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١ / ٦ / ٢٤)

١٦٤ - مؤدى نص المادة ٨٥٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، أن القانون أعطى للدائن ثمانية أيام تالية لتوقيع الحجز وحتم عليه أن يقدم خلال هذا الميعاد طلب أمر الأداء، مصحوباً بطلب صحة الحجز باعتبار أن ثبوت الحق في نمة المدين شرط لصحة الحجز بموجبه، ولا يوجد ما يمنع من صدور الأمر في طلب الأداء لثبوت الحق فيه، ورفض طلب صحة الحجز ليعيب في إجراءاته، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٨٥٨ مرافعات من أن إصدار أمر الأداء لا يمنع إلا في حالة التظلم من أمر الحجز لسبب يتصل بأصل الحق.

(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١ / ٦ / ٢٤)

(المادة ٦١)

١٦٥ - متى كان يبين من الأوراق أن أمر الأداء وإن وجه طلبه إلى قاضي الأمور الوقتية إلا أنه يبين من للصورة الرسمية لهذا الأمر أن السذي أصدره هو .... بوصفه رئيساً للمحكمة ، وليس بصفته قاضياً للأمور الوقتية ، ومؤدى ذلك إصدار هذا الأمر بمقتضى سلطته القضائية لا سلطته الولائية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه - بمقولة إنه قضى بتأييد أمر الأداء رغم بطلانه لصدوره ممن لا ولاية له وهو قاضي الأمور الوقتية - يكون في غير محله.

(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ق - جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢)

١٦٦ - إجراءات إستصدار أمر الأداء عند توافر الشروط التي يتطلبها القانون إجراءات تتعلق بشكل الخصومة ولا تتصل بموضوع الحق المدعى به أو بشروط وجوده ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بدین تتوافر فيه شروط إستصدار أمر الأداء هو في حقيقته دفع ببطلان الإجراءات لعدم مراعاة القواعد التي فرضها القانون لإقتضاء دينه ، وبالتالي يكون هذا الدفع موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها، وبهذه المثابة يكون من الدفع الشككية، وليس دفعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق.

(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٧٢)

١٦٧ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ من قانون المرافعات والفقرة الأولى ٢١٠ من ذات القانون أنه توافرت في الدين المطالب به شروط إستصدار أمر الأداء - بأن كان ثابتاً بالكتابة حال الأداء معين المقدار فعلى الدائن إذا أراد توقيع للحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير وفاء لدينه أن يستصدر أمر الحجز من للقاضي المختص بإصدار أمر الأداء. وتقدير توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة.

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ق - جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٧)

١٦٨ - مؤدى نص المادتين ٢٠٣ ، ٢٠٤ من قانون المرافعات أن المشروع جعل من العريضة التي تقدم لإستصدار أمر الأداء بديلاً لورقة التكليف بالحضور، وبها تتصل الدعوى بالقضاء مما مؤداه وجوب أن

(المادة ٦١)

تتضمن كافة البيانات الجوهرية التي يتعين أن تتوفر في صحيفة إفتتاح الدعوى وفق المادة ٦٣ من قانون المرافعات ومن بينها اسم الدائن ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه.

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٨ / ١ / ٤)

١٦٩ - التقادم وفقاً لنص المادة ٩٨٣ من القانون المدني لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز، والتكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعتبر تنبيهاً قاطعاً للتقادم، وإنما هو مجرد إذار بالدفع لا يكفي لترتيب هذا الأثر، إذ المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه في المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق، وفي المادة ٢٨١ من قانون المرافعات القائم، والذي يوجب المشرع إشتماله على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين.

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ق جلسة ١٩٧٨ / ٤ / ١٧)

١٧٠ - إذا امتنع للقاضي عن إصدار أمر الأداء، يحدد جلسة لنظر دعوى أمام المحكمة تتبع فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - القواعد الإجرائية العادية للدعوى المبتدأة دون نظر إلى إجراءات طلب أمر الأداء التي إنتهت بالرفض، بحيث لا يكفي أن يكون إعلان الطالب خصمه مقصوراً على تكليفه بالحضور أمام المحكمة بالجلسة المحددة، بل يتعين كذلك إعلانه بصورة من عريضة الطلب المشتملة على وقائع الدعوى وأدلتها وأسانيدها وطلبات المدعى فيها عملاً بالقاعدة الأصلية التي تقضى بها المادة ٦٣ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٩ / ٣ / ٧)

١٧١ - إذ كان الواقع في الدعوى أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه أن عريضة إستصدار أمر الأداء تضمنت مطالبة الطاعنين بالأجرة المستحقة عليهما لجهة الوقف بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ١٢ / ٣ / ١٩٤٨، وكانت محكمة أول درجة عند تحديد جلسة أمامها بعد رفض الأمر، إذ تبين أن أرفق بعريضته عقد آخر مؤرخ ١٧ / ١٢ / ١٩٤٦ مبرم بين ذات الخصمين فقد عمد المطعون عليه الأول - المدعى - إلى تقديم العقد المشار إليه بالعريضة، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها

بغير الطريق القانوني على سند من أن مسيل أمر الأداء لم يتبع رغم وجوبه بصدد العقد المطالب بالأجرة المستحقة عنه والذي قدم مؤخرًا، قولاً منها بأن عقداً آخر ١٢ / ٣ / ١٩٤٨ هو الذي كان مرفقاً بعريضة إستصدار الأمر ، فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من سلامة الإجراءات المتبعة طالما أعلن الطاعنان بصحيفة دعوى تضمنت الوقائع والأسانيد وقدم دليلها من عقد الإيجار الصحيح الذي تقوم المطالبة على أساسه ، وما رتبته على ذلك من إلغاء قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى ، لا مخالفة فيه للقانون .

( الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣ / ٧ / ١٩٧٩ )

١٧٢ - عقد النقل البحري ليس من العقود الشكلية فلا يبطل إذا لم يحرر بالكتابة وإنما هو من العقود الرضائية التي لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة. وإذا تنص المادة ٥٠ من القانون البحري على أن مشاركة إيجار السفينة - وتسمى سند الإيجار - يلزم أن تكون محررة بالكتابة فإن قصد الشارع من اشتراط الكتابة في هذا النص هو بيان الدليل الذي يقبل في إثبات مشروطة إيجار السفينة حتى تكون كغيرها من عقود النقل البحري التي تخضع لشروط الإثبات بالكتابة إستثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبينة في المسائل التجارية.

( نقض ١١ / ١ / ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٧١ )

١٧٣ - لما كان القانون المدني القائم قد أوجب في المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً وأصبح بذلك عقد الشركة عقداً شكلياً فإنه لا يقبل في إثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الإنقاسق على إثباته بغير هذا الطريق غير أنه يجوز للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات.

( نقض ٢٧ / ١ / ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٨٢ )

١٧٤ - النص في السند على أن يكون الإيصال السداد على السداد محرراً بخط الدائن. المقصود منه اشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون الإيصال موقع عليه من الدائن. ليس بلزوم أن يكون صلب الإيصال محرراً بخطه.

( نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٦٦ ، مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٧٤٠ )

## المادة (٦١)

١٧٥ - إثبات وجود الديون التجارية أو إنقضائها طليق من القيود التي وضعها الشارع لما عداها من الديون في المواد ٤٠١ إلى ٤٠٣ من القانون المدني. ويجوز الإثبات في المواد التجارية - إلا ما استثني بنص خاص - بكافة طرق الإثبات القانونية حتى لو إنصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة. الوفاء بقيمة سند إنني يمثل ديناً تجارياً لتحريره من تاجر عن معاملة تجارية. إثبات ذلك بالقرائن جائز قانوناً.

(نقض ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ٩٥٤)

١٧٦ - إذا استبانت المحكمة من ظروف الدعوى التجارية وملازماتها أن الإدعاء بحصول اتفاق يخالف ويجاوز الثابت بالكتابة مرجح كان لها أن تقضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الإدعاء ولا مخالفة فيما تقضى به في هذا الخصوص للقانون - ذلك أن الشارع يستبعد المواد التجارية من الأحكام التي وضعها للإثبات في المواد من ٤٠٠ إلى ٤٠٣ من القانون المدني وجاءت أحكام تلك المواد لتنظيم قواعد الإثبات في غير المواد التجارية فأباح القانون في المواد التجارية الإثبات بالبينة كقاعدة عامة ولم يستثن من ذلك إلا ما نص عليه في المواد ٤٠ إلى ٤٦ ، ٦٣ من قانون التجارة والمواد ٣ ، ٩٠ ، ١٥٠ ، ١٧٤ من القانون البحري - ولا محل إذن للتحدى بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٠١ من القانون المدني التي منعت الإثبات بالبينة فيما خالف أو جاوز الثابت بالكتابة.

(نقض ١٦ / ٥ / ١٩٦٧ ، مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٤٧٩)

١٧٧ - إنه وإن كانت السمسرة عملاً تجارياً بطبيعته محترفاً كان السمسار أو غير محترف ومدينه كانت الصفقة التي توسط في إبرامها أو تجارية إلا أن هذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق إلا في شأن السمسار وحده لا يتعداه إلى غيره ممن قد يتعاملون معه ذلك أن النص في المادة الثانية من قانون التجارة على اعتبار السمسرة عملاً تجارياً إنما يراد به إعمال السمسرة أو الوساطة في ذاتها وهي من خصائص السمسار وحده ولا شأن لعميله لها وهو بذلك لا ينصرف إلى اعتبار السمسرة عملاً تجارياً في حق السمسار وفي حق عميلة سواء وبحيث يقال أن هذا الأخير إذ يطلب وساطة السمسار في إبرام صفقة ما يباشر عملاً تجارياً هو الآخر، ومن ثم فإن عقد السمسرة يعتبر عملاً تجارياً من جانب واحد هو جانب السمسار دائماً وفي جميع

الأحوال ولا يجري عليه نفس الوصف بالنسبة للجانب الآخر وإنما يختلص الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجراً أو غير تاجر وتبعاً لطبيعة الصفقة التي يطلب السمسار التدخل في إبرامه. ومؤدى هذا النظر إنه يرجع في الإثبات إلى القواعد القانونية العامة ومن مقتضاها أنه متى كان التعاقد بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين ولكن لأعمال لا تتصل بالتجارة أو مدنية بطبيعتها إتبع في إثباته وسائل الإثبات الجارية بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنياً من ناحيته، وإذا كان ذلك وكانت الصفقة التي يقوم الطاعن أنه توسط في إبرامها - وهي شراء أرض ومباني فندق - مدنية بطبيعتها ولا يغير من طبيعتها هذه كون الشركة المطعون عليها تبشر نشاطها للتجاري فيه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون، إذ انتهى في نتيجة إلى رفض طلب إثبات عقد السمسرة بين الطاعن والشركة المطعون عليها بالبيئة ما دامت قيمته تجاوز النصاب الجائز لإثبات بشهادة الشهود.

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ قضائية - جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٦٠)

١٧٨ - الغير لا يتقيد بشرط الكتابة في إثبات ما يخالف العقد المكتوب.

(نقض ٦ / ١٢ / ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٧٧٠)

١٧٩ - حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التحايل على أحكام الإرث. حق خاص مصدره القانون وليس حقاً يتلقاه عن مورثه. إعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر. شرطه. أن يكون طعنه على التصوف أنه يخفي وصية إضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث. له في هذه الحالة إثباته بكافة الطرق. طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة مصدره خلافته عن المورث لا القانون، نقيده في إثباته بما كان يجوز لمورثه من طريق الإثبات يتقيد في إثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه.

(نقض ١٢ / ١ / ١٩٨٣ الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٨ قضائية)

(نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٨ قضائية)

(المادة ٦١)

١٨٠ - حجية إقرار المورث قبل الوارث. للوارث المضار به إثبات أنها في حقيقتها وصية قصد بها الإحتيال على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات.

(نقض ٢٤ / ٦ / ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ٨٠٨)

١٨١ - الدائن الشخصي للمتصرف. إعتباره من الغير في الصورية سواء كان حقه سابقاً على التصرف أو لاحقاً له. جواز إثبات الصورية بطرق الإثبات كافة.

(نقض ٩ / ١٢ / ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ١٢٢٣)

١٨٢ - علم الغير بالعقد المستتر. الثابت بالكتابة. واقعة مادية يجوز إثباتها بشهادة الشهود والقرائن.

(نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٥ المرجع السابق ص ١٣٨٤)

١٨٣ - جواز إثبات الوكالة الضمنية في إستلام الرسائل المشحونة من مصلحة السكة الحديد نيابة عن الشاحن بالقرائن. إستخلاص محكمة الموضوع قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال إستخلاصاً سائغاً للمجادلة في قيام تلك الوكالة جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة للنقض.

(نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ٢٢٨)

١٨٤ - إن الشفيع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة فيجوز له أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن الثمن للوارد في عقد المشتري بقصد تعجيله عن الأخذ بالشفعة.

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٧٠ السنة ٢١ ص ٦١٨)

١٨٥ - رد المنقولات المؤجرة إلى المؤجر. واقعة مادية مستقلة عن عقد الإيجار. جواز إثباتها بالبيئة.

المادة (٦١)

( نقض ٢١ / ٢ / ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٤٣٢ )

١٨٦ - عدم قيام المقاول بتنفيذ البناء طبقاً لما يلتزم به في عقد المقاولة هو واقعة مادية يجوز إثباتها بالبيينة والقرائن ولا مخالفة في ذلك لما هو ثابت في العقد إذ لم ينص فيه على وفاء المقاول بالتزاماته الواردة فيه.

( نقض ١٦ نوفمبر السنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٧٠٨ )

١٨٧ - وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات - العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلاً. إذا كان الواقع يخالف ما هو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بالواقع وإطراح ما هو غير حاصل. فلا على المحكمة إذ هي أحالت دعوى منع التعرض على التحقيق وكلفت المدعى فيها بإثبات وضع يده الذي ينكره عليه خصمه ، لا يحول دون ذلك أن يكون بيد الطاعن محضر تسليم رسمي في تاريخ سابق.

( نقض ١٦ / ١٢ / ١٩٦٩ السنة ٢١ ص ٩٠٣ )

١٨٨ - إذا قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق بناء على طلب الطرفين ليثبت كل منهما ما يدعيه من تملكه الأرض موضوع النزاع بالتقادم الطويل المدة ، وبعد أن إنتهت المحكمة من سماع شهود الطرفين رجحت أقوال شهود المدعى على شهود المدعى عليه فليس فيما أجرته مخالفة لقواعد الإثبات.

( نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٥٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ السنة ص ٤٥٧ قاعدة رقم ٨٣ )

١٨٩ - إعتداد محكمة الموضوع بالبيينات التي قمتها الشركة المدعية كوسيلة لإثبات المبالغ التي أنفقتها على المدعى عليه لا يظوى على مخالفة لقواعد الإثبات ، متى كان المدعى عليه قد قبل سلفاً - في تعهده - إعتبار هذه الأوراق حجة عليه في الإثبات.

( نقض ١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٥٤٣ )



المادة (٦١)

١٩٠ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة. عدم تعلقها بالنظام العام. عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع. موداه عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٧٣ لسنة ٢٤ ص ٦٦٧)

١٩١ - يجوز إتفاق الخصوم على مخالفة قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يجب فيه الإثبات بالكتابة، كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه. طلب الخصم تكليف الخصم تكليف الخصم الآخر إثبات ما يدعيه بشهادة الشهود. مما يقطع برضائه الإثبات بهذه الطريقة.

(نقض ١٥ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ١٠٣١)

١٩٢ - القسمة الإتفاقية عقد كسائر العقود ومن ثم تخضع للقواعد العامة فلا يجوز إثباتها إلا بالكتابة أو ما يقوم مقامها إذا زادت قيمة المال المقسوم على عشرة جنيهات.

(نقض ٢٠ / ٤ / ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٨٥٠)

١٩٣ - إتفاق شخصين على القيام بعمل تجاري يجعلهما تاجرين. تفويض أحدهم للآخر في القيام بأعمال لازمة لهذا العمل التجاري ومتصلة به يجعلها بدورها تجارية وفقاً لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية. إعتبار عقد الوكالة إستاداً إلى ذلك تجارياً وإجازة إثباته بالبينة. لا خطأ.

(نقض ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٢ لسنة ٢٣ ص ١٢٢٥)

١٩٤ - وجوب توجيه المرسل إليه أو الشاحن إحتجاجاً إلى الناقل بشأن عجز البضاعة. مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم لا يعفى المرسل إليه من توجيه الإحتجاج.

(نقض ١٩ / ٥ / ١٩٧٠ لسنة ٢١ ص ٨٤٣)

١٩٥ - للشريك على الشئوع - في علاقته بالشريك الآخر الذي تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتهم المشتركة - أن يثبت في حدود

المادة (٦١)

هذه العلاقة صدور هذا التصرف بوصفه من أعمال الإدارة بجميع طرق الإثبات. إعتبار هذه التصرف بالنسبة له واقعة مادية.

(نقض ١٨ / ١١ / ١٩٦٩ لسنة ٢٠ ص ١٢٠٦)

١٩٦ - قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود وبالقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة أيمت من النظام العام. فيجوز الإتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها. وإذا كانت محكمة الإستئناف قد أجازت للمطعون ضدها (البائعة) إثبات طعنها على العقد بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود ولم تعترض الطاعنة (المشتري) على ذلك، بل قامت من جانبها بتنفيذ الحكم الصادر بهذا الإجراء بأن لشهدت شاهدين سمعتهما المحكمة فإن ذلك يعتبر قبولاً منها للإثبات بغير الكتابة.

(نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ للطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ قضائية)

١٩٧ - يستبعد المشرع المواد التجارية من الأحكام التي وضعها للإثبات في المواد من ٦٠ - ٦٣ من قانون الإثبات ، وجاءت تلك المواد لتنظيم قواعد الإثبات في غير المواد التجارية ، وأباح القانون في المواد التجارية الإثبات بالبينة كقاعدة عامة ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك في قانون التجارة أو القانون البحري، ولما كان قانون التجارة لم يوجب الكتابة للإثبات إلا بالنسبة لعقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة ، أما شركات الواقع فإنه يجوز إثبات وجودها بالبينة ، وتستقل محكمة الموضوع بإستخلاص قيام شركة الواقع أو عدم قيامها من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ، طالما قد أقامت قضاءها على أسباب مائفة.

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٨٠ للطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٧ قضائية)

١٩٨ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة. عدم تعلقها بالنظام العام. عدم تمسك الخصم بذلك قبل البدء في سماع الشهود. إعتباره متجاوزاً عن حقه في الإثبات بالطريق القانوني.

(نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٨٠ للطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٧ قضائية)

(نقض ١٩ / ٢ / ٧٦ السنة ٢٧ ص ٤٧١)

١٩٩- طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد بيع. رفض الحكم المطعون فيه الاستجابة إلى هذا الطلب تأسيساً على أن الطاعنين قرروا أمام محكمة أول درجة أنه ليس لديهم شهود. قصور. قبول الطاعنين أمام درجة بعدم وجود شهود لديهم على الصورية ، لا ينفي توصلهم بعد ذلك إلى هؤلاء الشهود.

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١١٠٨)

٢٠٠- نشوء التصرف في ظل قواعد الإثبات المنصوص عليها في القانون المدني قبل إلغائها بقانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨. خضوعه من حيث إثباته للأحكام الواردة في القانون المدني دون قانون الإثبات.

(نقض ٢٨ / ٦ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١٤٤٤)

٢٠١- حوالة الدين بين تاجرين. اكتسابها الصفة لتجارية متى عقدت لشئون تتعلق بتجارتهما. جواز إثباتها بالبينة والقرائن.

(نقض ٣١ / ٥ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١٢٤٠)

٢٠٢- لأن كان التوقيع بختم خطأ بدلاً من ختم آخر واقعة مادية إلا أنه يحول دون إثباتها بالبينة أن إثباتها لا يكون إلا بإثبات رضا الشخص الذي كان المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر على إنعاقده ، وهذا الإثبات لا يكون إلا بالكتابة إذا كانت قيمة الإلتزم الناشئ عن العقد تجاوز نصاب الإثبات بالبينة.

(نقض ٣١ / ٥ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١٢٤٠)

٢٠٣- التنبيه بالإخلاء تصرف قانوني من جانب واحد يخضع في إثباته للقواعد العامة فإذا كانت قيمة الإيجار تجاوز نصاب الإثبات بالبينة وجب إثبات التنبيه بالكتابة أو ما يقوم مقامها إلا إذا إتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ٦٦٧)

(لمادة ٦١)

٢٠٤ - من المقرر أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام. ويجوز الإتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها ولقاضي الموضوع السلطة التقديرية في إستخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم متى أقام قضاؤه على أسباب مائغة.

(نقض ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧ للسنة ٢٨ ص ١٥٤٣)

٢٠٥ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه في الأحوال التي يكون الإثبات فيها جائزاً بالبيئة والقرائن يصح الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو في أي تحقيق إداري دون حلف يمين ، كقرينة ضمنى قرائن أخرى.

(نقض ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧ للسنة ٢٨ ص ١٥٤٣)

٢٠٦ - إذا كان الثابت أن المبلغ الذي طلبته المطعون عليها وقضى به ضد مورث الطاعنين يمثل قيمة ربع أطيان حصلها من المستأجرين وثمن بالتي خيش. وتستند المطعون عليها في ذلك لا إلى تصرف قانوني بسل ال واقعة مادية هي إستيلاء مورث الطاعنين على هذه المبالغ بغير وجه حق، ومن ثم فإنه يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة.

(نقض ٢٦ / ٤ / ١٩٧٧ للسنة ٢٨ ص ١٠٤٠)

٢٠٧ - لا يشترط في الإتفاق على الحلول شكل خاص ، ويخضع في إثباته للقواعد العامة.

(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٧٧ للسنة ٢٨ ص ٧٤٥)

٢٠٨ - لما كان المطعون عليه يدعى أنه دفع للطاعنة مبلغ ١٠٠ جنينه في مقابل حوالة حقها في إستلام السيارة دون أن يثبت هذا المبلغ في الإتفاق، وكانت حوالة الحق في مقابل مبلغ معين لمرأ مشروعاً ذلك أن المشرع أجاز في المادة ٣٠٨ من القانون المدني أن تكون الحوالة بعوض ، وهذا العوض وفقاً لما هو مستفاد من المادة ٣١٠ من القانون المذكور هو الشيء الذي إستولى عليه المحيل من المحال له في مقابل الحوالة ، ومن ثم فإن هذا المقابل يخضع في إثباته للقواعد العامة.

## ( نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٧٧ السنة ٢٨ ص ٧٣٢ )

٢٠٩ - طلب السمسار إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات وساطته في عقد البيع وإثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسرة. إغفال الحكم. الرد على هذا الطلب. قصور.

## ( نقض ٣١ / ١ / ١٩٧٧ السنة ٢٨ ص ٣١٨ )

٢١٠ - إذ كانت الطاعنة لم تقدم المسند الذي يبيع لها طلب إبطال الوصية من نصوص القانون الأمباني عملاً بالمادة ١٧ من القانون المدني، وكان الإستناد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون مجرد واقعة مادية وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليه فإن النعي لا يكون مقبولاً.

## ( نقض ١٩ / ١ / ١٩٧٧ السنة ٢٨ ص ٢٧٦ )

٢١١ - أحكام الإثراء بلا سبب. م ١٧٩ مدني. الإثراء والإفقار من الوقائع المادية جواز إثباتها بكافة وسائل الإثبات.

## ( نقض ١٦ / ٣ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ٦٦٢ )

٢١٢ - طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم، وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن تلزم ببيان سبب الرفض.

## ( نقض ٣١ / ٣ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ٨٢٣ )

## ( نقض ١٥ / ٥ / ١٩٧٩ الظعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٥ قضائية )

٢١٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق. حقها في تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في تحقيق قضائي أو إداري.

## ( نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ٨٠٤ )

٢١٤ - إقامة الحكم قضاءه على أدلة كافية لحمله. إلتفاته عن الرد على طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات عكس ما خلص إليه. لا خطأ.

(نقض ٥ / ١ / ١٩٧٦ لسنة ٢٧ ص ١٣٢)

٢١٥ - لا يشترط قانون الإثبات لإجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانوني للقرينة يرشح لإجابته بل يكفي لإجابة هذا الطلب أن تتبين المحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها جدية ألا يكون في هذه الأوراق ما يغنيها عن إتخاذ هذا الإجراء.

(نقض ١٦ / ٢ / ١٩٦٧ لسنة ٢٨ ص ٤٠١)

٢١٦ - التوقيع على عقد مطموسة واقعة مادية يجوز إثبات حصولها بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود.

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٧٥ لسنة ٢٦ ص ٤٠٦)

٢١٧ - إصطناع عقد بيع أسفل عقد إيجار مطبوع موقع على بياض واقعة تزوير ، يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات.

(نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٧٥ لسنة ٢٦ ص ١٤٧٠)

٢١٨ - لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تأمر بالإثبات بشهادة الشهود ، طالما أنه جائز قانوناً والوقائع التي أحيلت للتحقيق وقائع مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات.

(نقض ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ لسنة ٢٦ ص ٨٦٠)

٢١٩ - إذا كان التصرف مندياً بالنسبة لأحد المتعاقدين وتجارياً بالنسبة للآخر ، فإن قواعد الإثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مندياً بالنسبة إليه بينما تتبع وسائل الإثبات التجارية على من كان التصرف تجارياً بالنسبة إليه، وعلى ذلك فلا يجوز إثبات وفاء الدين إلا طبقاً لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة للدائن تصرفاً مندياً ولو أن بالنسبة لليمين تصرفاً تجارياً.

(نقض ١١ / ١١ / ١٩٦٩ لسنة ٢٠ ص ١١٨٠)

(نقض ٨ / ١٢ / ١٩٦٠ لسنة ١١ ص ٦٢٥)

٢٢٠ - طلب الطاعنين المحكوم لهم أمام محكمة أول درجة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دعواهم وقضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف دون أن تنسح للمستأنف عليهم طريق إثبات دعواهم. قصور وإخلاء بحق الدفاع.

(٢٣ / ١ / ١٩٨٠ للطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٩ قضائية)

٢٢١ - إداء الدائن بإنقطاع التقادم بإتفاق المدين معه على تأجيل الوفاء الوفاء بالدين قبل إنقضاء مدة التقادم. وجوب التقيد في إثباته بالقواعد العامة في إثبات بالبينة.

(نقض ١٤ / ١٢ / ١٩٧٨ للطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ قضائية)

٢٢٢ - رفض المحكمة طلب الإحالة للتحقيق. وجوب بيان رفضها له. إغفالها بيان الرد الساتع. إخلال بحق الدفاع.

(نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٨٠ للطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ قضائية)

٢٢٣ - إحالة الدعوى إلى التحقيق. قبول الخصم للحكم بإعلان شهوده وسماعهم دون إعتراض منه حتى صدور الحكم في الموضوع. إعتباره نزولا عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة. عدم جواز التمسك به أمام محكمة الاستئناف.

(نقض ١٩ / ١٢ / ١٩٧٩ للطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٥ قضائية)

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢ للطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٢٤ - أقوال الشهود. لمحكمة الاستئناف تقديرها بما يخالف تقدير محكمة أول درجة دون بيان الأسباب المبررة. حسبها إقامة قضائها على ما يحمله.

(نقض ٢٤ / ٥ / ١٩٧٩ الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٨ قضائية)

(نقض ٤ / ١ / ١٩٧٩ الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ قضائية)

٢٢٥ - تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأكسابهم ملكية الأرض بوضع اليد. إغفال الحكم الرد على طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك. قصور.

(نقض ١٩ / ١ / ١٩٧٨ الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٤ قضائية)

٢٢٦ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة. جواز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها لعدم تعلقها بالنظام العام. لقاضي الموضوع السلطة التقديرية في إستخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم دون رقابة من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة.

(نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٧٩ الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٦ قضائية)

٢٢٧ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب إجراء إستجواب أو الإحالة للتحقيق أو تعيين خبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. القضاء ضمناً برفض هذه الطلبات. لا قصور.

(نقض ٧ / ٤ / ١٩٧٩ الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ قضائية)

٢٢٨ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة. لا تتعلق بالنظام العام. وجوب التمسك بها قبل البدء في سماع شهادة للشهود.

(نقض ٩ / ١٢ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٩)

٢٢٩ - رفض المحكمة طلب الإحالة للتحقيق. وجوب بيان أسباب رفضها له في الحكم.

(نقض ٢٥ / ٦ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٥ قضائية)



المادة (٦١)

٢٣٠ - مفاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ (المقابلة المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به ابتداء من ٩ سبتمبر ١٩٧٧) - في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - أن المشرع قد فرض على المؤجر التزاماً بتحرير عقد إيجار يثبت فيه بيانات معينة حماية للمستأجر، وأنه نظراً للأهمية البالغة التي علقها المشرع على فرض هذا الالتزام فقد أباح للمستأجر عند المخالفة إثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات.

( ١٧ / ١ / ١٩٨١ الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٠ قضائية )

٢٣١ - التصرفات في المولد التجارية. جواز إثباتها بالبينة والقرائن ليا كانت قيمتها. شريطة أن تكون بين تاجرين ويصد أعمال تجارية. م ٦٠ من قانون الإثبات. جواز إثبات ما يخالف الثابت بالكتابة بالبينة أو بالقرائن ما لم يشترط القانون التجاري الكتابة.

( نقض ١ / ٦ / ١٩٨١ الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٩ قضائية )

٢٣٢ - إثبات موافقة المؤجر على تنازل المستأجر الأصلي للمستأجر من اللابطن عن العين المؤجرة. عدم إثباته في موجهته إلا بالكتابة.

( نقض ٧ / ٢ / ١٩٨١ الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٥٠ قضائية )

٢٣٣ - لم يكتف المشرع بمجرد الحصول على ترخيص خاص بالتأجير من اللابطن ، بل يشترط صراحة أن يكون ذلك الترخيص كتابة ، فلا يجوز عند المنازعة في حصول هذا الترخيص إثباته بغير هذه الوسيلة التي حددها المشرع ، غير أن الكتابة قد اشترطت في هذه الحالة ، باعتبارها وسيلة إثبات فقط فيقوم مقامها في ذلك الإقرار واليمين للقواعد العامة ، إلا أنه لا يجوز الاستعاضة عنها بالبينة والقرائن إلا في الحالات التي تجيز فيها القواعد العامة ذلك.

( نقض ١٨ / ٤ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٨ قضائية )

( نقض ٢٦ / ٤ / ١٩٧٨ لسنة ٢٩ ص ١١٣٣ )

المادة (٦١)

٢٣٤ - واقعة الوفاة. جواز إثباتها بكافة الطرق. إستئزام محكمة الموضوع لإثبات الوفاة بورقة رسمية. خطأ. عدم بحث الحكم للمستندات العرفية المقدمة كدليل على إثبات الوفاة. قصور.

(نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٨١ الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٧ قضائية)

٢٣٥ - قضاء الإستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تجارية الدين موضوع النزاع. تقديم للمعتانف بعد إحالة الدعوى للمرافعة حافظة مستندات ومذكرة للتبليل على تجارية الدين. إغفال المحكمة الرد على هذا للدفاع. قصور.

(نقض ٩ / ١ / ١٩٨١ الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٣٦ - قواعد الإثبات ليست من النظام العام. عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بمخالفة محكمة الموضوع لقاعدة تتعلق بتحديد المكلف بالإثبات.

(نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٨١ الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ قضائية)

٢٣٧ - قاعدة عدم جواز إثبات التصرفات القانونية المدنية إلا بالكتابة فيما زادت قيمته على عشرين جنياً ، أو إثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها إلا بالكتابة. عدم تعلقها بالنظام العام. هذه القاعدة تسرى على جميع العقود المنشئة للإلتزام كالبيع وغيرها من العقود، وبالتالي فلا يجوز لأحد طرفي العقد طلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ما يخالف ما إشتمل عليه دليل كتابي طالما أن الخصم الآخر قد تمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة.

(نقض ٤ / ٣ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٣٨ - طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستر وصية. طعن بالصورية النمبية. عدم جواز إثباته إلا بالكتابة خلافاً لحالة الوارث ذلك أن الوارث لا يستمد حقه من المورث وإنما من القانون مباشرة.

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٩ قضائية)

المادة (٦١)

٢٣٩ - صفة المهجر. إنطباقها على من حددت له الدولة جهة معينة للنزوح إليها وعلى من إضطر إلى النزوح مباشرة إلى مدن أخرى. جسواز إثبات تلك الصفة بكافة طرق الإثبات.

(نقض ٢٥ / ١ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٨ ق)

٢٤٠ - للمستأجر وحده إثبات واقعة التأجير وشروط التعاقد بكافة طرق الإثبات. م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧. له كذلك إثبات ما يخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة.

(نقض ١٧ / ٢ / ١٨٢ الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٥١ قضائية)

٢٤١ - الأماكن الخاضعة للقوانين الإستثنائية لإيجار الأماكن المنشأة من ٥ / ١١ / ١٩٦٦. إثبات أجرتها. إعتبار الكشوف الرسمية المستخرجة من دفاتر الحصر متضمنة قيمة أجرتها والضريبة المفروضة عليها لديها كاملاً على قانونية الأجرة المثبتة بها حتى يقوم الدليل على عكس الثابت بها.

(نقض ٢٢ / ٢ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٧ قضائية)

٢٤٢ - الغير بالمعنى الذي يقصده المادة ٢٤٤ من القانون المدني هو من يكسب حقه بسبب يغاير التصرف السوري، فيجوز لمن كسب من البائع حقاً على المبيع كمشتري ثان، أن يتمسك بصورية البيع الصادر من سلفه صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر عقده، ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد السوري عقداً جدياً، كما أن التسجيل لا يكفي وحده لنقل لنقل الملكية بل يجب أن يرد على عقد جدي. فالمشتري بصفته دائناً للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له يكون أن يتمسك بالصورية أياً كان الباعث عليها، وهذا البائع إلى مشتري آخر وله وفقاً لصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني أن يثبت صورية العقد الذي أضربه بطرق الإثبات كافة.

(نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٨١ الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٤٥ قضائية)

٢٤٣ - قواعد الإثبات ومنها ما يتعلق بمن يكلف به لا يتعلق بالنظام العام. عدم جواز الدفع بها لأول مرة أمام محكمة للنقض.

(نقض ٢٤ / ٦ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٤١٨ ، ٤٢٢ لسنة ٤٩ قضائية)

٢٤٤ - الوراث خلف عام لمورثه لا يستطيع أن يسلك في الإثبات سبيلاً ما كان لمورثه أن يسلكه ولا يغير من هذا أن يكون التصرف المنجز الصادر من المورث من شأنه أن يقلل نصيب الوراث في التركة ، إذ أن هذا الإخلال لا يعتبر إضراراً بحق الوراث يصبح معه من الغير بالنسبة لتصرف مورثه.

(نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٩ قضائية)

٢٤٥ - عدم إلزام محكمة الموضوع بإحالة طلب الإحالة إلى التحقيق متى وجدت في تقرير الخبير وعناصر الادعى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

(نقض ١٤ / ١٢ / ١٩٨١ الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٤ قضائية)

٢٤٦ - لما كان يشترط في الواقعة محل الإثبات أن تكون جائزة القبول وليست مما يحرم القانون إثباتها تحقيقاً لأغراض مختلفة ، وكان حظر الإثبات إذا كان منطوياً على إقضاء لأسرار المهنة ، أو الوظيفة لا يتعلق بواقعة يحرم إثباتها ، وإنما يتعلق بدليل لا يجوز قبوله في صورة معينة بمعنى أن عدم جواز القبول لا ينصب على الواقعة في حد ذاتها وإنما على دليلها ، بحيث تكون الواقعة التي يقف عليها الشخص بسبب وظيفته أو مهنته جائزة القبول ولكن لا يجوز إثباتها بشهادته.

(نقض ٢٨ / ٢ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ ، العدد الأول ص ٦٤٧)

٢٤٧ - الدليل لا ارتباط له بالمسؤولية في حد ذاته تعاقدية ، وإنما يتعلق بذات الأمر المطلوب إثباته ، فقد تكون المسؤولية تعاقدية ويكون الإثبات فيها بالبينه والقرائن وذلك بالنسبة للوقائع التي يكون فيها موقف الخصم المراد إثباتها في حقه موقفاً سلبياً فيكون الحصول منه على كتابة مثبتة لها معقلاً على محض إرادته إن شاء أصدرها وإن شاء رفض ، ولا يكون لخصمه حلة إزاء رفضه وكان لا موجب قانوناً لإلزام هذا الأخير بإفراغ ما يصدر منه في شأنها في شكل إعدار رسمي لخصمه يتم على يد محضر ، فلا يعتبر الإعدار شرطاً لوجودها ولا دليلاً مطلوباً لإثباتها ، إذ هي لم تصدر من الخصم المطلوب إثباتها في حقه ولا دور له فيها اللهم إلا موقفه السلبى منها

## المادة (٦١)

بالرّفض، فهي لا تعدو في حقّه واقعة مادية صرف. لما كان ذلك وكانت المطالبة بالوفاء تصدر من الدائن لا من المدين وموقف المدين منها موقف سلبي ولا إلّزام عليه في إصدار كتابة بها لخصمه ولا موجب قانوناً يلزم خصمه بإفراجها في شكل إجراء رسمي إذار أو غيره فإن الإذار لا يعتبر شرطاً لوجودها ولا دليلاً مطلوباً لإثباتها، فتضحى مجرد واقعة مادية بالنسبة لخصمه ولو تضمنت تصرفاً قانونياً صادراً بالإرادة المنفردة منه، طالما أنه لا يحتاج إلى قبول من خصم له.

## (نقض ٢ / ١ / ١٩٨٣ الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥١ قضائية)

٢٤٨ - إذا كانت المادة ٢٤٤ من القانون المدني قد أجازت للقاضي أن يخفض مقدار التعويض الإتفاقي إذا إثبت المدين إنه كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة وكانت الطاعة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن مقدار التعويض الإتفاقي مبالغ فيه إلى درجة كبيرة وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك فإن الحكم إذ قضى بالتعويض الإتفاقي دون أن يعرض لهذا الدفاع، رغم أنه جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور.

## (نقض ١٠ / ٣ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٢ قضائية)

٢٤٩ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان التصرف حاصلاً بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنياً وبالنسبة للآخر تجارياً فإن قواعد الإثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان للتصرف بالنسبة له، فلا يجوز محاجة الدائن إلا طبقاً لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفاً مدنياً ولو كان بالنسبة للمدين تصرفاً تجارياً.

## (نقض ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ قضائية)

٢٥٠ - إذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاءها في الطعن بالصورية على ما يكفى لتكوين عقيدتها من الأدلة المطروحة في الدعوى دون أن تكون ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ألا أنه لا يجوز لها أن تعمل في ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه لما في ذلك من مصادر على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستل

## المادة (٦١)

على ابتقاء صورية عقدي البيع بذات نصوصهما ولتفت بذلك عن طلب الطاعين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والإخلال بحق للدفاع.

## (نقض ٢٧ / ١ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٥١ - لما كانت المطعون ضدها الأولى - البائعة - لم تشترط في ملحق العقد الذي إتفق فيه على الشرط للفاسخ الصريح أن يكون الوفاء بباقي الثمن في موطنها وأنه لزمها عليها حتى يتحقق هذا الشرط أن تسعى إلى الطاعن في موطنه وتطالبه بباقي الثمن ، أو أن تعززه بالوفاء ، ولما كان الانتقال إلى محل إقامة الطاعن ومطالبته بالوفاء والإمتناع عنه هي جميعاً في حق المشتري الذي لم تصدر منه، وكان موقفه منها لم يتجاوز الرفض فهو في موقف سلبي محض من قبيل الوقائع المادية ، وكان لا موجب قانوناً على البائعة بإفراغها في شكل إغذار رسمي - وإن جاز لها ذلك - ومن ثم فإنها تخرج عن نطاق التصرفات القانونية الواجب إتباع القاعدة المقررة بالمادة ٦٠ من قانون الإثبات في شأن إثباتها في حق الطاعن - المشتري وهي على هذا النحو يجوز إثباتها بالبينة والقرائن في حقه. لما كان ما سلف، وكان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا السبيل وقضى برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ، وأجاز إثبات سعي المطعون ضدها إلى الطاعن في محل إقامته ومطالبته بالوفاء بباقي الثمن ولمتناعه عن الوفاء بالبينة ، فإن يكون قد لُتزم صحيح القانون ويكون النعي في السبب الأول على غير أساس.

## (نقض ٢ / ١ / ١٩٨٣ الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥١ قضائية)

٢٥٢ - النص في المادة ١٠٩٦ من القانون المدني على أن "الرهن الحيازي عقد به يلتزم شخص ، ضماناً لدين عليه، أو على غيره بأن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان شيئاً يرتب عليه للدائن حقاً عينياً يخوله حبس الشيء لحين إستيفاء الدين ، وأن يتقدم الدائنين العاديين التاليين له في المرتبة في إقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون " يدل على أن الرهن الحيازي عقد تابع يستلزم وجود إلتزام أصلي يضمنه ويتبعه في وجوده وإنقضائه وأوصافه فإذا كان الإلتزام الأصلي تجارياً إعتبر الرهن عملاً تجارياً. ولما كان من المقرر أن جميع أعمال البنوك تعتبر أعمالاً تجارية طبقاً لنص للقرتين ٤ ، ٥ من المادة الثانية من قانون التجارة ولو

(المادة ٦١)

تمت بصفة منفردة أو لصالح شخص غير تجار ، وكان فتح الاعتماد هو عقد يتم بين البنك وعميل يتعهد فيه البنك بوضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة معينة فيكون لهذا الأخير حق سحبه كله أو بعضه بالكيفية التي يراها ، فإذا كان الاعتماد مصحوباً برهن حيازي لضمان رد المبالغ التي يسحبها العميل من الاعتماد المفتوح لصالحه إعتبر الرهن في هذه الحالة عملاً تجارياً ، لا يسرى عليه ما يتطلبه للقانون المدني من إجراءات لنفاذه في حق الغير بل يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات سواء بالنسبة للمتعلقين أو بالنسبة للغير ، ذلك أنه طبقاً للمادة ٧٦ من القانون التجاري بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ بثبت الرهن الذي يعقد ضمناً لدين تجاري بكافة طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعلقين أو الغير ، ومن ثم فإن القانون التجاري يكفي لنفاذ الرهن في حق الغير بإنتقال حيازة الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن ، أو من يعينه المتعاقدان وفقاً لما تقتضيه المادة ٧٧ من قانون التجارة ، ولا يستلزم ثبوت تاريخ عقد الرهن ولا تكوين هذا العقد في أية ورقة.

( الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٨٣ )

٢٥٣ - إذا كانت الكتابة ليست شرطاً لإثبات عقد النقل السري ولا لإثباته ولا تعتبر ركناً من أركانه ، ومن ثم يخضع إثبات عقد النقل السري للقواعد العامة فيجوز إثباته بالبينة والقرائن مهما كانت قيمته وذلك في مواجهة الناقل الذي يعد عمله تجارياً دائماً طالما كان محترفاً لعمليات النقل.

( الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٨٥ )

٢٥٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان للتصرف حاصلاً بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مندياً وبالنسبة للآخر تجارياً فإن قواعد الإثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مندياً بالنسبة إليه ، وأنه لما كان الوفاء بالإلتزام إلى الدائن يعتبر تصرفاً قانونياً فيخضع لوسيلة الإثبات التي يحتاج بها هذا الدائن لثبوت الوفاء بالثمن إلى البائع باعتباره وفاء بالإلتزام المشتري يعتبر تصرفاً قانونياً يخضع في إثباته لقواعد الإثبات التجارية.

( الطعن رقم ٣٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩٠ )

## المادة (٦١)

٢٥٥ - وحيث إن هذا النعي غير شديد ، ذلك أنه لما كان دفاع الطاعن بتسليمه المطعون ضدها جزءاً من المحصول خصماً لقيمته من دين الرهن ينطوى على إداء بالوفاء بهذه القيمة ، وكان الوفاء بإعتباره تصرفاً قانونياً لا يجوز إثباته بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها إذا كانت قيمته تزيد على عشرين جنياً طبقاً لنص المادة ٦٠ من قانون الإثبات مما تكون العبرة بقيمة الالتزام الأصلي إذا كان الوفاء جزئياً. لما جزئياً. لما كان ذلك وكانت قيمة الدين تجاوز نصاب الإثبات بالبينة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم جواز إثبات ما إداه الطاعن في هذا الخصوص بشهادة الشهود يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعي على غير أساس.

## ( نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٨٦ السنة ٣٧ الجزء الأول ص ٦٠٠ )

٩٠ - للصورية التي يكون مبنها الإحتيال على القانون. أثرها. لمن كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته إثبات العقد المستتر ، أو نفي الثابت بالعقد الظاهر بكافة طرق الإثبات.

## ( الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٣ )

٢٥٧ - الدفاع الجوهري. حق الخصم في طلب إثباته أو نفيه بإحدى وسائل الإثبات الجائزة قانوناً. إلتزام محكمة الموضوع بإجابته إليه. شوطه. عدم كفاية أوراق الدعوى والأدلة المطروحة فيها لتكوين عقيدة المحكمة وأن تكون وسيلة الإثبات المطلوبة منتجة في النزاع. رفض طلب الإحالة للتحقيق لإثبات أو نفي توقيع المورث على عقد البيع المطعون عليه بالتزوير لعدم تقديم أوراق مضاهاة. قصور وإخلال بحق الدفاع.

## ( نقض ٥ / ١٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ قضائية )

٢٥٨ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والموازنة بين الأدلة وترجيح ما تطمئن إليه منها. عدم إلتزامها بإجابة الخصوم إلى طلب الإحالة إلى التحقيق أو تكليفهم بتقديم الدلائل على دفاعهم أو الرد على ما يقدمونه من مستندات. حسبها أن تبين الحقيقة التي إقتضت بها وإقامة قضاؤها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق.



ولا عليها تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحجبتهم وطلباتهم والرد عليها  
إستقلالاً. علة ذلك.

( الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٥ هـ - جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٩٤ )

٢٥٩ - تقديم طلب للقيد بنقابة المحامين. واقعة مادية. جواز إثباتها  
بكافة طرق الإثبات القانونية بغير قيد النصاب الذي حدده القانون في إثبات  
التصرفات القانونية.

( الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٥ هـ - جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٩٤ )

٢٦٠ - الشيك. الأصل فيه أن يكون مندياً - عدم إعتبره ورقة تجارية.  
إلا إذا كان موقعاً عليه من تاجر أو مترتباً على معاملة تجارية.

( الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ هـ - جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩٣ )

( نقض جلسة ٦ / ٢ / ١٩٧٨ سنة ٢٨ ص ٤٠١ )

( نقض جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨٢ ص ٣٣ )

( الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥٦ هـ - جلسة ٨ / ٣ / ١٩٨٩ )

٢٦١ - تحقيق وضع اليد. جواز الأخذ فيه بشهادة الشهود والقرائن.

( نقض ١٧ / ٦ / ١٩٩٣ الطعون أرقام ١٧٩٩ ، ٢٠٩٧ ، ٢٢٤٣ لسنة  
قضائية )

٢٦٢ - الواقعة المادية. جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات بغير قيد  
النصاب الذي حدده القانون في شأن إثبات التصرفات القانونية. كمثل فسخ  
إسترداد منقولات زوجية.

( نقض ٣٠ / ١ / ١٩٩٤ للطعن رقم ٣٦٨٩ لسنة ٥٩ قضائية ٣٢٥  
لسنة ٦٠ قضائية )

(المادة ٦١)

٢٦٣ - إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد. - جواز له للمؤجر والمستأجر بكافة طرق الإثبات في ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧. عدم خضوع هذه العلاقة لنص المادتين ١٦ اق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. مادة ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(نقض ٨ / ١١ / ١٩٩٣ الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٦٣ قضائية)

٢٦٤ - ترخيص المؤجر للمستأجر بالتنازل عن الإيجار. - عدم جواز إثباته كأصل بغير الكتابة. - جواز إثبات المؤجر تنازله ضمناً عن الشرط المانع محل التنازل وعن حقه في الإخلاء بالبينة. - علة ذلك.

(نقض ١٨ / ١١ / ١٩٩٣ الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٦٣ قضائية)

٢٦٥ - للمشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة. - إعتباره دليلاً للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع. - له إثبات الصورية بكافة الطرق، ولو كان العقد المظنون فيه مسجلاً. - التسجيل لا يصح عقداً باطلاً ولا يحول ذلك دون الطعن عليه بأنه يخفى وصية ولا يكفي وحده لنقل الملكية ، بل لابد أن يرد على عقد جدي.

(نقض ٢ / ٢ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٩ قضائية)

(نقض ٩ / ٢ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٥٠٢٨ لسنة ٦٢ قضائية)

٢٦٦ - قاعدة عدم جواز إثبات التصرفات القانونية المدنية إلا بالكتابة فيما زادت قيمته على عشرين جنيهاً ، أو إثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها إلا بالكتابة. - عدم تعلّقها بالنظام العام. - أثره. - إعتراض الخصم على طلب الإثبات بالبينة فيما لا يجوز إثباته إلا بالكتابة. - عدم جواز الإثبات بغير هذا الطريق.

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٩٣ الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥٨)

المادة (٦١)

٢٦٧ - حق الخصم في نفى ما يثبتته الخصم الآخر. فعوده عن الإستهتاد بشهود النفي، أو تخلف شهوده عن الحضور لا يمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى.

(نقض ١٩ / ٥ / ١٩٩٣ الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٥٧ق)

٢٦٨ - صدور حكم نهائي من جهة قضائية لها ولاية إصداره. أثره. حيازته الحجية قبل أي جهة قضائية أخرى. إنتهاء الخبر إلى عدم صلاحية البصمة الموقع بها على المحرر المطعون عليه للمضاهاة لأنها مطموسة. بقاء أمر تحقيق صحته لقواعد الإثبات الأخرى. أثره. إثبات حصول التوقيع بإعتباره واقعة مادية بكافة طرق الإثبات بما فيما شهادة للشهود.

(نقض ٢٦ / ٧ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٢١٣١ لسنة ٥٧ق)

٢٦٩ - محكمة الموضوع. لها في الأحوال التي يكون فيها الإثبات جائزاً بالبينة أن تعتمد في تكوين عقيدتها على تحقيق إجراء الخبر ولقوال شهود سمعهم دون حلف يمين كقرينة قضائية.

(نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٥٨ قضائية)

٢٧٠ - طعن الوارث في البيع الصادر من المورث بأنه يخفى وصية إضراراً بحقه في الميراث. جواز إثباته بكافة طرق الإثبات. الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة. إعتباره من الغير بالنسبة لهذه التصرفات.

(نقض ٣ / ٢ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٣١٦٣ لسنة ٥٩ قضائية)

٢٧١ - العجز في عهدة العامل ونسبته يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بإعتباره واقعة مادية. لمحكمة الموضوع إستخلاصه مما تقتنع به من أدلة الدعوى.

(نقض ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٤٤٥٦ لسنة ٦٢ قضائية)

٢٧٢ - المقايضة. سريان أحكام البيع عليها من كونه عقداً رضائياً ، ولا يشترط فيه شكل خاص ويثبت طبقاً للقواعد العامة في الإثبات وفي شأن

المادة (٦١)

أركان إنعقاده مع مراعاة أن المحل في عقد المقايضة هو الشئان المتقايض فيهما.

(نقض ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٤٧٧٠ لسنة ٦١)

٢٧٣ - عقد المقايضة. لا يلزم في حالة ثبوته بالكتابة أن يكون في محرر واحد. تمسك الطاعن بأن عقداً لمقايضة ثابت من إقراري تنازل كل منهما بمستند منفصل أحدهما صادر منه والآخر من المطعون ضده الأول. دفاع جوهرى. إلغيات الحكم عنه مستلزماً أن يكون عقد المقايضة ثابتاً في محرر واحد. مخالفة للقانون وقصور.

(نقض ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٤٧٧٠ لسنة ٦١ ق)

٢٧٤ - الغش: جواز إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بغير قيد من القيود التي حددها القانون في شأن التصرفات القانونية.

(نقض ١٠ / ١١ / ١٩٩٦ الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٩ ق)

٢٧٥ - حوالة الحق. ماهيتها. إتفاق بين المحال له على تحويل حق الأول الذى فى ذمة المحال عليه إله، الثاني. وجوب مراعاة القواعد العامة فى الإثبات فى إثبات الحوالة.

(نقض ١٩ / ٢ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٦٧ ق)

٢٧٦ - حصول التوقيع على النسخة للكرينة للمحرر. واقعة مادية. جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود. إهدار الحكم المطعون فيه للمحرر دون تحقيق أمر صحته بإثبات حصول التوقيع عليه كطلب الطاعن. خطأ فى القانون.

(نقض ٢٥ / ٢ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٥٩ ق)

٢٧٧ - تمسك الطاعن بأن المقصود من الشرط الوارد فى العقد هو منع المطعون ضدها الأولى من التصرف فى نصيبها إلى أي من ولديها الطاعن أو المطعون ضده الثاني إلا بموافقة الآخر وأن أماعوا التعبير عن مقصودهم وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق إثبات ذلك. وجوب إجابة الطاعن إليه. إلغيات

المادة (٦١)

الحكم عنه إستناداً إلى ما جاء في صياغة العقد بشأن هذا الشرط وهي بذاتها موضوع الطعن عليه. قصور وفساد في الإستدلال.

(نقض ٨ / ١ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٥٥٢٧ لسنة ٦١ ق)

٢٧٨ - الأعمال الزراعية. عدم إعتبارها عملاً تجارياً. مادة ٢ من القانون التجاري.

(نقض تجاري ٤ / ١ / ١٩٩٩ الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٨ قضائية)

٢٧٩ - الوفاء بقسط من الأجرة. قرينة قانونية على الوفاء بالأقساط السابقة على هذا القسط. جواز إثبات عكس ذلك. مادة ٥٨٧ مني.

(نقض ٨ / ٣ / ١٩٩٩ الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٦٧ ق)

٢٨٠ - إتفاق تعديل الحيازة. تصرف رضائي. عدم جواز إثباته إلا بالكتابة. الغاية منه. بيان الدليل الذي يقبل في إثبات تعديل الحيازة. مادة ٩٢ لسنة ١٩٦٦.

(نقض ١٨ / ٣ / ١٩٩٩ طعن رقم ٤١٥٨ لسنة ٦٢ ق)

٢٨١ - طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفى دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً. إلترام محكمة الموضوع بإجابه إليه. شوطه. أن تكون الوسيلة منتجة في النزاع وليس في أوراق الدعوى والأدلة المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقينتها.

(الطعن رقم ٣٤٥٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٩٩)

٢٨٢ - إنعقاد الإتفاق في العقد. عدم لزوم إثبات الإيجاب والقبول في محرر ولحد.

(الطعن رقم ٤١٥٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٩٩)

٢٨٣ - إذا كان الثابت أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الإستئناف أنه لوفى المطعون ضده لتعابه المطالب بها وطلب تمكينه من إثبات هذا الدفع

بسماع شهود على ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى يكون قد ران عليه القصور المبطل.

( الطعن رقم ٣٤٥٦ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٩٩ )

( الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٩٨ )

( الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٨ )

٢٨٤ - لما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك في المذكرة المقدمة منه لمحكمة الدرجة الأولى بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٩٤ بعدم جواز إثبات دفع مبلغ المهر إلا بالكتابة عملاً بنص المادة ٦٠ من قانون الإثبات ، وكان من المقرر أن تسليم الخاطب مخطوبته قبل العقد مالا محسوباً على المهر يعتبر تصرفاً قانونياً يخضع في إثباته للقواعد العامة في الإثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بجواز إثبات تسليم الخاطب لولى مخطوبته مبلغ المهر ومقداره عشرة آلاف جنيه بشهادة الشهود على سند من أن هذا التسليم يعد واقعة مادية وليس تصرفاً قانونياً وإتخذ من أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته المحكمة عماداً لقضائه برد المهر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

( نقض ٨ / ٧ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٥٢٠٨ لسنة ٦٦ق )

٢٨٥ - منع المستأجر من تأجير المكان من باطنه أو التنازل عن الإجارة حق مقرر لمصلحة المؤجر ، فيجوز له النزول عنه صراحة أو ضمناً ، وليس له من بعد حصوله طلب فسخ الإجارة بسببه ، ولئن كانت الكتابة كطريق لإثبات الإنزالتنازل عن الشرط المانع ليست ركناً شرعياً ولا هي شرط لصحته ، فيجوز إثبات التنازل الضمني بكافة طرق الإثبات إعتباراً بأن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية تثبت بجميع الوسائل.

( الطعن رقم ٦٧٤ سنة ٤٦ق - جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٩ )

(المادة ٦١)

٢٨٦ - يجوز إثبات التنازل الضمني - عن الشرط المانع من التلجير من الباطن - بالبينة باعتبار أن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية وهي تثبت بجميع الوسائل.

(الطعن رقم ١٣٨٥ سنة ٤٧ق - جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٩)

٢٨٧ - تمسك الطاعن بأن المطعون ضده بعد أن تسلم منه مبلغ الشيك سند المديونية سلمه شيكاً آخر مقلد وأوهمه غشاً منه بأنه السند الصحيح المسلم له منه وإستدلاله على ذلك بتقرير الخبير الذي أثبت أن الشيك المسلم له منه مقلد بطريق الضغط على الشيك الأصلي وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق. دفاع جوهري: لتقات الحكم عن بحث هذا الدفاع بما لا يصلح رداً عليه على قالة أنه لم يثبت من تقرير الخبير أن الشيك قد بصطنع بمعرفة المطعون عليه وإعتناقه أسباب الحكم الابتدائي إستناداً إلى أنه لا يجوز إثبات ما يدعيه إلا بالكتابة. قصور وإخلال بحق للدفاع.

(نقض ١٠ / ١١ / ١٩٩٦ الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٩ق)

٢٨٨ - قاعدة عدم جواز إثبات التصرفات القانونية المدنية إلا بالكتابة ، فيما زادت قيمته على عشرين جنيهاً ، أو إثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها إلا بالكتابة. عدم تعلقها بالنظام العام. أثره. إعتراض الخصم على طلب الإثبات بالبينة فيما لا يجوز إثباته إلا بالكتابة. عدم جواز الإثبات بغير هذا الطريق.

(الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٩٣)

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ٤ / ٣ / ١٩٨٢)

٢٨٩ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام. جواز الإتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها ولصاحب الحق في التمسك بها التنازل عنها. طلب أحد الخصوم إثبات حقه بالبينة وسكوت الخصم الآخر عن التمسك بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق عند تنفيذ الحكم الصادر بالإحالة للتحقيق. إعتباره قبولاً منه لجواز الإثبات بالبينة.

( الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٩٣ )

( الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩٠ )

٢٩٠ - لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قواعد الإثبات ومنها ما يتعلق بمن يكلف به ليست من النظام العام ، ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، وكان الطاعنون لم يتمكنوا أمام محكمة الاستئناف بأن الخبير خالف قواعد الإثبات فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير مقبول.

( نقض ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥١ قضائية )

( نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٨ قضائية )

٢٩١ - قواعد الإثبات ليست من النظام العام. جواز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً. لصاحب الحق في التمسك بها اللجوء إليها. إحالة الدعوى للتحقيق. قبول الخصم الحكم بإعلان شهوده وسماعهم دون اعتراض منها حتى صدور الحكم في الموضوع. إعتبراره نزولاً عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة. عدم جواز التمسك به أمام محكمة الاستئناف.

( نقض ٩ / ١ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٢٤٩٧ لسنة ٦٣ ق )

٢٩٢ - إذا كانت المسألة ثبوت العلاقة الإيجابية بين الطاعن والمطعون ضده قد حسمها الحكم الصادر في الدعوى رقم (...) لسنة ١٩٨١ مدني دمياط الابتدائية ، وبأن لم يناع المطعون ضده - المستاجر - في ذلك بل أقام دعوى فرعية بطلب إلزام الطاعنة - المؤجرة - بتحرير عقد إيجار له عن العين محل النزاع فإن الحكم الصادر في الدعوى سالفة الذكر يقوم مقام العقد المكتوب في إثبات العلاقة الإيجابية ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعوى الطاعن لعدم وجود عقد إيجار مكتوب يكون مخالفاً للقانون.

( نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٩١ الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٦ قضائية )



المادة (٦١)

٢٩٣ - إذا كان الحكم بثبوت العلاقة الإجبارية لا يعني عن الحكم بإلزام المؤجر - الطاعن - بتحرير عقد إيجار موضح به القيمة الإجبارية وباقي شروط العقد ، فإن دفاع الطاعن بعدم وجود محل لطلب إلزامه بتحرير عقد إيجار . طالما قضى بثبوت العلاقة الإجبارية غير جوهري ، ولا يعيب الحكم إغفاله الرد عليه ويكون النعي على غير أساس.

( نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٩١ الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٦ قضائية )

٢٩٤ - إذ يجوز للخصوم ، إثبات الظروف والملازمات المادية التي أحاطت بالدليل الكتابي بالبينة والقرائن إذ لا يندرج ذلك تحت حظر إثبات ما يخالف أو يجاوز ما يشتمل عليه دليل كتابي بشهادة الشهود والقرائن على مقتضى المادتين ٦١ ، ١٠٠ من قانون الإثبات ، فإن الطاعنين إذ طلبوا إلى محكمة الموضوع التحقق من أن التوقيع تحت لفظ المستأجر هو لمورثهم دون توقيع مورث خصوصهم وذلك بمجرد الإطلاع على الورقة أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك توصلوا لإثبات دفاعهم سالف البيان فإنه لا يكون ثمة مخالفة قانونية في هذا الشأن .

( نقض ٢٠ / ١ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٥٥ قضائية )

٢٩٥ - الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة . مبدأ الثبوت بالكتابة له ما للكتابة من قوة في الإثبات متى تعزز بالبينة أو القرائن . إعتبر الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه .

( نقض ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٤٩٠١ لسنة ٦١ قضائية )

٢٩٦ - وحيث أن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة اللازمة في فهم الواقع في الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطعن إليه منها وطرح ما عده دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها على إستقلال ، وحسبها في ذلك أن تقوم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما خلص إليه من صورية المحرر الذي كتبه مورث المطعون ضدهم واحتفظ به لنفسه مستدلا على ذلك من عدة قرائن مائغة متساندة تكفي لحمله ، فإن النعي بيّنه

الأسباب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في كفاية الدليل تنحصر عنه رقابة محكمة النقض.

### (نقض ٦ / ٣ / ١٩٨٦ السنة ٣٧ الجزء الأول ص ٣٠٧)

٢٩٧ - وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا طعن المستفيد بالإمتداد القانوني لعقد الإيجار وفقاً لأحكام التشريعات الاستثنائية في العقد الصادر من مورث المستأجر الأصلي لغيره بالصورية وأنه قصد به الإحتيال على أحكام القانون إضراراً بحقه فإن إثبات هذا الإحتيال يكون جائزاً بكافة طرق الإثبات ولو أدى ذلك إلى إهدار حجية العقد الصادر من مورثه لهذا الغير . ولما كانت لطاعة قد تمسكت في مذكرة دفاعها المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ٨ / ١١ / ١٩٨٣ بأن المحرر المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ الذي نسب المطعون ضده الأول صدره إليه من مورث الطرفين متضمناً تأجيرها له الحجرة محل النزاع - صوري صورية مطلقة - وأنه قصد به الإضرار بها وحرمانها من الإستقلال بشقة النزاع التي إمتد إليها عقد إيجارها بعد وفاة زوجها المستأجر الأصلي بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٧٨ ، وإستكتلت على ذلك بأن هذا الإتفاق لم يوضع موضوع التنفيذ وسألت على ذلك عدة قرائن منها أن المطعون ضده الأول لم يقم بتنفيذ التزاماته الواردة به ، فلم يساهم في أداء لجرة الشقة محل النزاع ، ومقابل إستهلاك الكهرباء منذ تاريخ تحرير الإتفاق ، وأنه لم يشفع الحجرة المتنازع فيها منذ زواجه قبل عشرين عاماً وإقامته على وجه الإستقرار مع أسرته في مسكن آخر ، وأن الخبير المنتكب من محكمة عابدين الجزئية قد خلص في تقريره أخذاً من أقوال الشهود ومن بينهم أشقاء المطعون ضده الأول وحارس العقار إلى عدم حيازته لتلك الحجرة وأن أقوال المطعون ضده الأول قد تناقضت بشأن تحديد موقع حجرة النزاع فبينما ذكر في صحيفة إفتتاح دعواه بأنها تقع إلى الجهة البحرية أشار في المعايينة التي أجراها الخبير المنتسب إلى حجرة أخرى مغايرة لها ، وإن إدعاءه بأنه يشغل الحجرة محل النزاع منذ سنة ١٩٤٩ من شأنه إمتداد عقد الإيجار الأصلي إليه دون حاجة إلى المحرر المنسوب صدره إلى المورث وأنه لا يمتنع أن يقدم المستأجر الأصلي على تأجيرها غرفة من مسكن الزوجية إلى المطعون ضده الأول أو غيره ، وخاصة أن عقد إيجارها ينطوي على شرط يحظر عليه ذلك ، وأن المطعون ضده الأول كان يحتفظ لنفسه بنسخة المحرر المنسوب إلى المورث وقدمهما إلى المحكمة مع أن الإلتزامات والحقوق المتبادلة الواردة به

المادة (١١)

كانت تستلزم احتفاظ المورث بإحدى النسختين إثباتاً لحقوقه والتزامات المطعون ضده الأول قبله. لما كان ذلك فإن المحكمة إزاء طعن بالصورية التدلّيمية على المحرر المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٧ لاحتياطاً على أحكام القائلون من شأنه لو صح إهدار المحرر المنسوب إلى مورث الطاعة فيما تضمنه من تأجير الحجره محل النزاع إلى المطعون إلى المطعون ضده الأول ، لأن عقد الإيجار السوري لا وجود له قانون ولا يرتب أثراً ، مما كان يتعين معه على محكمة الموضوع أن تتناول هذا الطعن فيه في أسبابه إلى أن الطاعة لم تتمسك على نحو جازم بالطعن بالصورية لبيان ماهيتها ثم أطلق القول في عبارة مجملة بأن ما ساقته الطاعة من القرائن على الصورية غير كاف لإثباتها فذلك ما ساقته الطاعة من القرائن على الصورية غير كاف لإثباتها فذلك ما لا يصلح سنداً لقضائه كما لا يشفع له في ذلك القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن للقضائية وإطراح ما لا ترى الأخذ به منها ، لأن محل هذا القول أن تكون المحكمة قد أطلعت على تلك القرائن على تلك القرائن وأخضعها لتقديرها. وإذا فمتى كان البين من الحكم أن المحكمة لم تكن تبحثها فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يطله ، هذا إلى أنه لا يسوغ للمحكمة أن تقف عند حد القول بعدم إطمئنانها إلى ما انتهى إليه الخبير بشأن عدم حيازة المطعون ضده الأول الحجره محل النزاع لاستنتاجه إلى أقوال شهود لم يحلفوا اليمين وأن تكتفي بذلك دون أن تستدل على حقيقة الواقع بشأن مسألة الحيازة المتنازع فيها، وبيان مدى صحي القرينة المتعلقة بنفي حيازة الأخيرة لتلك الحجره لتلك الحجره خاصة وأن الطاعة تستند فيها إلى مصدر آخر - تناقض المطعون ضده الأول ذاته بشأن تحديد الحجره محل النزاع التي يدعى أن حيازته إنصبت عليها إستناداً إلى المحرر المطعون عليه بالصورية - ومن ثم فإن الحكم المطعون عليه يكون معيباً بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث بقية أسباب هذا الطعن الأخير المنضم إليه.

( نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ طعن رقم ٧٠٣ لسنة ٥٤ قضائية )

٢٩٨ - الصورية التي يكون مبنياها الإحتيال على القانون. أثرها. لمن كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته إثبات العقد المستتر أو نفي الثابت بالعقد الظاهر بكافة طرق الإثبات. التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده. ماهيته. وجود عبارات في الحكم توهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع بعض. لا تناقض مادام قصد المحكمة ظاهراً ورأياً واضحاً. الصورية النسبية

## المادة (٦١)

بطريق التسخير. ورودها على أطراف العقد دون موضوعه. مؤداه. القضاء بهذا الصورية غير مانع من بحث موضوع العقد لبيان مدى صحته أو بطلانه. القضاء بصورية عقد البيع صورية نسبية بطريق التسخير. لا يتعارض مع القضاء من بعد ببطلان هذا العقد لمخالفته للحظر المقرر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦.

## (نقض ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٣ طعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٩ قضائية)

٢٩٩ - الصورية النسبية للتكليس التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع. أثرها. بطلان العقد. لا تلحقه الإجازة. للمتعاقد والخلف العام إثباتها بكافة الطرق.

## (نقض ١١ / ٣ / ١٩٩٨ طعن رقم ٣٣٧ لسنة ٦٢)

٣٠٠ - بيع مشترى العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثان قبل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وقبل تسجيلها. مادة ٩٣٨ مدني. عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني. إثبات الشفع صورية البيع الثاني. مؤداه. إعاؤه من توجيه طلب للشفعة إلى المشتري الثاني. شرطه. إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني. مال دعوى الشفعة. تتعلق على ثبوت الصورية أو نفيها.

## (نقض ١٢ / ١ / ١٩٩٤ طعن رقم ٩٨ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٠١ - العقد المسجل يفضل العقد غير المسجل ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر. إختلاف الصورية عن التواطؤ. علة ذلك. ثبوت صورية عقد البيع صورية مطلقة يترتب بطلانه. مؤداه.

## (نقض ١٣ / ٥ / ١٩٩٢ طعن رقم ٣٢ لسنة ٥٧ قضائية)

٣٠٢ - صورية تاريخ العقد صورية نسبية تنصب على التاريخ وحده ولا تتعداه إلى العقد ذاته. إيراد الحكم قرآن متساندة. إستدلاله بها مجمعة دون بيان أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة. فساد أحدهما يؤدي إلى فساد الحكم في الإستدلال.

المادة (١١)

(نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٨٢٦ ، ١٠٠٢ لسنة ٦٦ قضائية)

٣٠٣ - صورية إثبات عقد المشتري الثاني. أثره. الإعتداد بالبيع الأول وحده في الشفعة. مؤدى ذلك. لا يجوز للمشتري الثاني الطعن على إجراءات وشروط الشفعة في هذا البيع. علة ذلك. إعدام مصلحته القانونية في الطعن عليها.

(نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٩٢ طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٥٣ قضائية)

٣٠٤ - إعتبار المشتري الثاني من الغير بالنسبة للتصرف الصوري الصادر من البائع له إلى مشتر آخر. له إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات ولو كان للتصرف مسجلاً. مؤدى ذلك. الحكم الصادر ضد السلف إستناداً إلى ذلك للتصرف لا حجية له قبل المشتري الثاني مادام قد طعن عليه بالصورية.

(نقض ٢ / ١٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٤٠٠ ، ٢٤٣٨ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٠٥ - الطعن بالصورية. عدم قبوله إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة.

(نقض ٩ / ١ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٣٢٧٣ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٠٦ - ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بثبوت ملكية المطعون عليهم عدا الأخير للأطيان موضوع النزاع عي أن دعوام ثابتة من عقد البيع الصادر لهم من زوج للطاعة والمورخ في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٠ ولم تطعن عليه الطاعة بأي مطعن. وأن الخبير الذي ندبته المحكمة قرر أنه ينطبق على الأطيان موضوع النزاع وأن نزاع الطاعة لا أساس له من الحق الواقع ، وأن الباعث لها عليه هو رغبتها في معاونة زوجها البائع في تنفيذ ما يرمى إليه من عدم تمكين المشتري منه من الإنتفاع بالأطيان المشتره. إذ إستمر النزاع بينه وبينهم من تاريخ شرائهم منه في سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٨ ، إذ قضى نهائياً لمصحتهم ، وفي خلال هذه الفترة الطويلة لم تظهر للطاعة ولم تتدخل كمالكة حسب إدعائها في جميع دعوى الحرلة أو الريع السابقة ولا في دعوى الملكية التي أقيمت منهم على زوجها وأن

نفس الأطيان مبيع أن وضعت تحت الحراسة القضائية في ٢٩ من يناير سنة ١٩٢٤ في الدعوى رقم ٧٣٥ لسنة ١٩٢٤ ، وذلك دون أن تعترض نفيسة الطاعنة ، ولو أنها كانت مالكة أو وازعة اليد حقاً لتدخلت فسي دعوى الحراسة أو استشكلت في تنفيذ حكمها وأن مطاعنها على تقرير الخبير غير جدية وأن عقدها المؤجر في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩١٩ والذي قرر الخبير غير ينطبق على الأطيان موضوع النزاع هو عقد صوري إصطنع لخدمة إبعائها للملكية.

وحيث إنه لما كان ما أورده للحكم المطعون فيه من أسباب يفيد أن المحكمة إستخلصت من القرائن التي أوردتها أن العقد الذي إستندت إليه الطاعنة في منازعة المشتريين من زوجها هو عقد صوري إصطنع لخدمة هذا النزاع مما ينفي أن يكون لدى واضع اليد نية التملك وأن إدعاء الطاعنة وضع اليد على الأطيان موضوع النزاع هو إدعاء غير صحيح ، وكانت هذه القرائن من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهت إلهي حكمها كان النعي عليه بالقصور على غير أساس.

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ إستند إلى القرائن في إثبات صورية عقد البيع الصادر للطاعنة من نفيس البائع للمطعون عليهم عدا الأخير ، في حين أن قواعد الإثبات توجب في هذه الحالة أن يكون الإثبات بالكتابة لا بالقرائن ، لأن هؤلاء المشتريين يعتبرون خلفاً خاصاً للبائع يسرى عليهم ما يسرى عليه من قواعد إثبات الصورية.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المطعون عليهم - عدا الأخيرة - بوصفهم مشتريين من نفس البائع للطاعنة يعتبرون في أحكام الصورية من الغير بالنسبة إلى عقد البيع الصادر لها من نفس البائع لهم ، ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ إذ أقام قضاءه بصورية عقد الطاعنة على القرائن وحدها.

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن بسببه على غير أساس ومتعين رفضه.

( نقض ١٢/١٠/١٩٥٠ ، مجموعة المكتب الفني السنة الأولى ص ٢٧ )

٣٠٧ - ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائي لم يبين على إجراء باطل يعيبه، ذلك أن الطاعنين إنما يستمدان حقهما في صورية

(المادة ٦١)

عقدهما من القانون وفقاً للمادة ١٨١ من قانون (التقديم) وهي تنص على أنه "إذا أذنت المحكمة لأحد الخصام بإثبات شيء بالبيئة كان للخصم الآخر الحق دائماً في إثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبيئة أيضاً" ومن مقتضى ذلك أن يكون للطاعنين رغم سكوت الحكم التمهيدي عن الإذن لهما بنفي للصورية للمدعاة، أن يطلبوا إلى المحكمة عند التحقيق سماع شهودهما إن كان لهما شهود ولكنهما لم يفعلوا، وإقتصرنا على النعوى في صحيفة إستئنافها على الحكم الابتدائي بالبطلان في الخصوص، ولم يطلبوا إلى المحكمة صورة رسمية من مذكرتهما الختامية أمام محكمة الإستئناف ليثبتا أنها تمسكا لديها بهذا الطلب، ولما كان هذا الحق مقررأ بمقتضى القانون لمصلحة الطاعنين وكان إغفال الحكم التمهيدي للنص عليه لا يبطل الحكم ولا يسقط الحق، كان سائغاً ما إستخلصه الحكم المطعون فيه من عدول للطاعنين عن طلب إحالة الدعوى على التحقيق جديد لسماع شهودهما إكتفاء بالتحقيق للسدى أجرته محكمة الدرجة الأولى، وبالتالي كان النعوى على الحكم بالبطلان على غير أساس متعين الرفض.

(نقض ٧ / ١٢ / ١٩٥٠ السنة الأولى ص ١٩١)

٣٠٨ - ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم تصدى للصورية وقرر بإنتفائها موضوعاً للأسباب التي سبقت إشارة إليها وهي أسباب سائغة وليست المحكمة مكلفة بالرد على كل قرينة من القرائن التي قدمها الطاعن وهي بعد غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى كانت عقيدتها بجدية البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعونون عليهم للأسباب التي أوردتها ولم يخطئ الحكم فيما قرره من عدم قبول طلب صحة ونفاذ الإقرار على أساس أنه طلب جديد يُدعى أمام محكمة الإستئناف لأول مرة وذلك لإختلاف الطلبين سبباً وموضوعاً، أما ما جاء في هذا السبب غير ذلك فهو ترديد لما ورد في الأسباب السابقة وقد سبق الرد عليه.

وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه.

(نقض ٥ / ٤ / ١٩٥١ السنة ٢ ص ٧٤٠)

٣٠٩ - تقدير القرائن وكفايتها في الإثبات هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان إستخلاصاً سائغاً مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي تكون قد

إنتهت إليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم ير في ثبوت علاقة الزوجية بين المطعون عليهما قرينة تكفي وحدها لإثبات الصورية ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص لا يدعو أن يكون جدلا موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة للنقض.

(نقض ٢٢ / ١ / ١٩٥٩ للسنة ١٠ ص ١٩٦٤)

٣١٠ - وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ أنه أورد في أسبابه أن الطاعنين قدمنا مذكرة ختامية حددنا فيها طعنهما على العقد موضوع الدعوى بالصورية المطلقة في حالة قبول الطعن بالتزوير وطلبنا فيه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تلك الصورية وأن الغرض من العقد هو تفضيل بعض الورثة على بعض وذلك بشهادة الشهود. وعقبت المحكمة على ذلك بأنها لا ترى مانعاً من إجابة الطاعنين إلى طلبهما إثبات صورية العقد صورية مطلقة بالبينة وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الصورية. كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد أن المستأنف عليه (المطعون عليه) كان قد تمسك في دفاعه الذي قدمه قبل صدور حكم ٢ مارس سنة ١٩٥٥ بعدم جواز إثبات الصورية المطلقة بالبينة لأن الطاعنين تعتبران خلفاً لمورثهما في هذا الطعن ، فلا يكون لهما من طرق الإثبات إلا ما كان لمورثهما ، وأضاف الحكم إلى ذلك أن المستأنف عليه (المطعون عليه) عاد بعد إتمام التحقيق إلى التمسك بهذا الدفاع ، وخلص الحكم إلى أن المطعون عليه محق في دفاعه في هذا الخصوص ، وعلل ذلك بقوله " وحيث إنه لما كان لا يجوز قانوناً لمورث المستأنفين إثبات صورية العقد الصادر منه إلى إنه المستأنف عليه بالبينة ، بل لا بد لذلك من الكتابة فإن ذلك يمسى أيضاً على المستأنفين ، وحيث إنه لذلك ووضعاً للأمور في نصابها الصحيح فإن هذه المحكمة تطرح التحقيق الذي أجرته الهيئة السابقة إذ لا يصح الاستناد إلى ما أسفر عنه في إثبات صورية العقد صورية مطلقة " ولما كان الحكم السابق صدوره في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ - بالإحالة إلى التحقيق قد لجاز إثبات الصورية المطلقة بالبينة وجاز هذا القضاء حجية الأمر المقضى في خصوص جوا إثبات تلك الصورية بين طرفي الخصوم وحسم النزاع بينهما على وسيلة الإثبات بعد أن تجادل في جوازها وعدم جوازها مما لا يدع محلاً للدول عنه في هذا الشق القطعي ، ولا يغير من هذا ما للمحكمة من حق في أن تقضى في النهاية بما تراه. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا طرح الحكم للصادر بالإحالة إلى التحقيق



يكون قد خالف القانون بمخالفته حجية الأمر المقضى بما يستوجب نقضه  
بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(نقض ١٥ / ٢ / ١٩٦٢ السنة ١٣ الجزء الأول ص ٢٧٩)

٣١١ - وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول بأن الحكم  
المطعون فيه سرد أقوال شاهدي المطعون عليه الأول نقلاً عن محضر  
التحقيق فقال " إن المستأنف (المطعون عليه الأول) أشهد في التحقيق كلاً من  
الشيخ عطا محمد ظافر وشتا حسين الجندي فشهد الأول بأنه حرر عقد البيع  
الصادر من مسعودة المستأنف عليها الأولى إلى المستأنف أبو الحسن عرفة  
بناء على طلب مسعودة ، وأنها ذكرت له أثناء العقد أنها قبضت الثمن  
وبصمت وختمت على العقد في حضوره ، كما سلمت إلى المستأنف جميع  
المستندات وبعد ثمانية أشهر من تحرير العقد حضر له خال مسعودة وهو  
الشاهد الثاني وأخبره أن البائعة تريد العدول عن البيع لأنها علمت بأن  
المشتري (المستأنف) هو خالها يريد بيع الأرض لأخرين ، وأنه حادث  
المستأنف في ذلك فرفض بمقولة أنه يتفق مع المشتري على البيع وأنه يعلم  
أنها بعد ذلك باعت جميع أملاكها إلى عرفة بدوى وأن هذا العقد وأنه حرر  
بناء على طلب مسعودة وأنها أخبرته بقبضها للثمن كما ختمت وبصمت  
أمامه وأنه بعد سبعة أو ثمانية أشهر أرادت العدول عن البيع لأنها علمت  
برغبة المشتري إلى عرفة بدوى ، ويعتقد أنها قبضت للثمن من أبي الحسن  
لأنها أخبرته بذلك كما شهد بأن العقد الصادر منها إلى عرفة بدوى غير  
صحيح وتنازل المستأنف عليه الأول (الطاعن) عن شهوده ولم يطعن على  
أقوال هذين الشاهدين إلا أن أولهما وهو مازن القرية قد أتهم بجريّة تزوير  
ثم برئ منها ، وأن أحداً من الشاهدين لم يقل إن المستأنف عليها الثانية  
(البائعة) قد قبضت للثمن ."

وبعد أن أورد الحكم شهادة الشاهدين على هذا النحو خلص إلى  
المحكمة تأخذ من شهادة الشاهدين اللذين سمعا في التحقيق أن المستأنف  
عليها الثانية مسعودة محمد حسن عرفة باعت في أول مايو سنة ١٩٥٠ ما  
مقداره ٩٦ ١٢ من أطيان إلى المستأنف (المطعون عليه الأول) وقبضت  
الثلث ووقعت بختما وبصمة إصبعها على العقد. ويبين من ذلك أن الحكم  
نقل عن محضر التحقيق أقوال الشاهدين ، واستخلص منها إستخلاصاً سلفاً  
أن عقد الطاعن عقد صوري ولا يعنيه بعد ذلك أن يستخلص من شهادة

الشاهدين المذكورين صحة عقد المطعون عليه الأول ومردود في الوجهين الثاني قد سبق عرضها على محكمة الاستئناف ، كما أنه لم يقدم صورية التحقيقات التي علم أن الحكم أسماء الاستخلاص منها ولا ما يدل على أنه محضر التسليم المودع بملف الطعن كدليل على وضع يده كان مقدماً لمحكمة الاستئناف ، ومن ثم يكون النعي بهذين الوجهين عارياً عن الدليل ، أما ما قاله الطاعن عن أسبقية تسجيل صحيفة دعواه على تسجيل صحيفة دعوى المطعون عليه الأول فمردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص أن المفاضلة المؤسسة على أسبقية التسجيل محلها صدور عقدين جديدين من نص البائع ، أما وأن أحد العقدين صدر مشوباً بالصورية المطلقة التي تهدم كيان العقد وتمحو كل آثاره للقانونية وهو ما خلصت إليه المحكمة من مجموع التحقيقات فلا محل للمفاضلة ، وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون.

(نقض ٨ / ٢ / ١٩٦٢ السنة ١٣ الجزء الأول ص ٢١٥)

٣١٢ - ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأن الوارث يتقيد في الإثبات بما كان يتقيد به مورثه ، وأنه لا يجوز للوارث أن يثبت بغير الكتابة صورية منذ صادر من مورثه إلا إذا كان طعن الوارث في هذا السند أنه يخفي وصية أو أنه صدر في مرض الموت ورتب الطاعنون على ذلك أنه إذا كان التصرف موضوع العقدين محل للنزاع بيباً منجزاً ولم يصدر في مرض موت المورث ، فإن لا يجوز للمطعون عليها الأولى إثبات صورية هذين العقدين بغير الكتابة. وقد قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت للمطعون عليها الأولى بكافة طرق الإثبات أن العقدين المذكورين عقدان صوريان لأنهما وصية وليسا بيعاً " هكذا ينص حكمها " ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين إثباتاً ونفياً أقامت قضاها ببطالان العقدين على ما قرره في حكمها القطعي الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ من أنه " ثبت للمحكمة أن هذين العقدين المؤرخ أولهما في ٢ / ٨ / ١٩٤٨ والممسجل برقم ٤٠٠٤ وثنائيهما المؤرخ ١٨ / ٤ / ١٩٤٨ والممسجل برقم ٢٥٠١ إنما هما لم يقصد بهما شيء سوى التحايل على قواعد الإرث لا أكثر من ذلك فلم تتصرف نية المتعاقدين فيهما إلى أي معنى من المعاني التي ساقها المدعي عليهما الأولى والثانية والخامسة - الطاعنون - بمنكرتهم قواعد التوريث من النظام العام التي لا يجوز الإنفاق على ما يخالفها " وقالت المحكمة في موضوع آخر من حكمها

هذا " وحيث أن الرد على ما لثاره المدعى عليهم المذكورون بمذكرتهم يخلص في أن هذه الحالة المعروضة على المحكمة تغاير تماماً ما ذهبوا إليه فإننا لسنا بصدد عقود من النوع الذي أشاروا إليه وإنما نحن بصدد عقدين طعن عليهما بالصورية المطلقة باعتبار إيهما ما قصد بهما إلا التحايل على قواعد التوريث التي هي من النظام العام فليسا بوصية وليسا بيعاً كما وصفا بذلك ، ولما طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق الاستئناف وتمسكوا بعدم جواز إثبات الصورية - ولو كانت مطلقة - بغير الكتابة مادام التصرف منجزاً أيدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي وأخذت بأسبابه وأضافت إليها رداً على دفاع الطاعنين سالف الذكر ما يأتي بما أن هذا الزعم فسي غير محله إذ أنه لا جدال في أن الوارث يعتبر من الغير فيما يضره من تصرفات المورث لباقي الورثة وأنه لا يعتبر خلفاً عاماً للمورث إلا في مواجهة غير الورثة " ولما كان التحايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام وهو ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المعتمدة شرعاً كاعتبار شخص وارثاً وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس ، وكذلك ما يترفع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعاً أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث فسي حياته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قد قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه للوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف للصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو إنه وإن كان في ظاهره بيعاً منجزاً إلا أنه فسي حقيقته وصية إضرار بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث فيعتبر أن ذلك في حكم الوصية لأنه في هاتين الصورتين يستند الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها التحايل على قواعد الإرث ، أما إذا كان مبنى الطعن في العقد أنه صوري صورية مطلقة فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذه الحالة إنما يستمد من مورثه وليس من القانون ومن ثم فلا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه وليس من القانون ومن ثم فلا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه وإن قرر أن العقدین المطعون فيهما قد قصد بهما التحايل على قواعد التوريث إلا أنه نفى في نفس الوقت أنه قصد بهما الإيضاء ، وقال إن نية المتعاقدين فيهما لم تتصرف إلى أي معنى معاني الوصية أو البيع أو غيرهما

وأنهما صوريان صورية مطلقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى هذا الذي قرره الحكم الابتدائي أن الوارث يعتبر من الغير فيما يضره من تصرفات المورث لباقي الورثة دون أن يفرق في ذلك بين المنجز من هذه التصرفات والمضاف فيه التملك إلى ما بعد الموت مع إختلاف حكم القانون فيكل من النوعين ، كما أضاف الحكم أن للوارث لا يعتبر خلفاً عاماً للمورث إلا في مواجهة غير الورثة وهو تقرير غير صحيح على إطلاقه كما يتضح من القواعد القانونية المتقدم ذكرها لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه بتقريره هذا وذلك وبما أخذ به من أسباب الحكم الابتدائي يكون قد أخطأ فهم القواعد القانونية الواجب إعمالها وشاب الإضطراب والتجهيل أسبابه القانونية بما تعجز معه محكمة النقض عن ممارسة حقها في مراقبة تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن

(نقض جلسة ٩ / ٤ / ١٩٦٤ السنة ١٥ ص ٥٣٠)

٣١٣ - وحيث إن هذا النعي في شقة الأول غير شديد ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي للصادر في ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٢ أنه بعد أن إستعرض دفاع المطعون الأول والثاني على النحو المبين بمذكرتهما الثانية المقدمة لجلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٦٢ والتي تمسكا فيها بتملك الأطيان محل النزاع بالتقادم الخمسي ، قضى في منطوقه بالإحالة إلى التحقيق لإثبات وضع يدهما على هذه الأطيان ومنته ومبببه وقد رفض في أسبابه الإدعاء بالتملك بالتقادم ، ولم تتضمن هذه الأدبابة إشارة إلى دفاع المطعون ضدها الأولين بصورية عقد مورث الطاعنين وهو الدفاع الذي أبدياه في مذكرتهما الأولى المقدمة لجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ ، لما كان ذلك وكان القضاء نهائي لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق الأمسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، وعلى ذلك فإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز حجية الأمر المقضى ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أنه يقتصر على بحث دفاع المطعون ضدهما الأولين الخاص بتملك العقار المتنازل عليه بالتقادم الخمسي ، وقطع بعدم توافر السبب الصحيح وحسن النية ليهما ولم يتبته إلى ما كان قد أبديله في مذكرتهما المقدمة لجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٢ من طعن بصورية عقد مورث الطاعنين ، فلم يشر إلى هذا الدفاع في أسبابه ولم يعرض له فيها

## المادة (١١)

ولا في منطوقه فإنه لا يمكن القول بعد ذلك أنه فصل في هذا الدفاع وقضى ضمناً بجدية ذلك للعقد قضاء حاز حجية الأمر المقضى.

لما كان ذلك وكان ما قرره ذلك الحكم من إبتفاء حسن النية اللازم للتملك بالتقادم الخمسي لدى المطعون ضدّهما الأولين لا يتضمن حملاً إعتبار عقد مورث الطاعنين جدياً إذ لا تلازم بين الأمرين ، فإن الحكم المذكور وهو لم ينظر على أي وجه في أمر صورية عقد المورث وعدم صوريته لا يمكن أن تكون له حجية الشيء المقضى فيه بالنسبة لهذه المسألة. ولأنني في شقة الثاني مردود بأن المشتري - وعلى ما يستقر عليه قضاء هذه المحكمة - يعتبر في أحكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتري آخر ومن ثم يكون له أن يثبت صورية هذا للتصرف بكافة طرق الإثبات ، وهذه القاعدة قد قننتها المادة ٢٤٤ من القانون المدني القائم ، حيث نصت على أن لدائني المتعاقدين والخلف الخاص أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضربهم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في القانون إذ أجاز للمطعون ضدّهما الأولين إثبات صورية العقد الصادر من البائع إلى مورث الطاعنين بغير الكتابة.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون به مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، ويقولون في بيان ذلك أنه إعتمد في قضائه بصورية عقد مورثهم على التحقيق الذي تم أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٣ تنفيذاً لحكمها الصادر في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٣ في حين أنهم إعتراضوا على هذا الحكم في جلسة التحقيق وأجابتهم المحكمة إلى طلب العدول عنه لجواز إثبات الصورية بالبينة ، وبذلك صارت الدعوى وكان لم يصدر فيها حكم بالإحالة إلى التحقيق وأصبح محضر التحقيق لا وجود له قانوناً ، ولذلك يكون إعتداد الحكم المطعون فيه على هذا التحقيق مخالفاً للقانون ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف وقد رفضت الأخذ بوجهة نظر الطاعنين في عدم جواز إثبات الصورية بالبينة أن تصدر حكماً بإحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد لسماع شهودهم بأقوال شاهدة المطعون ضدّهما الأولين في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ولم تأن لهم في في نفي هذه الصورية ، فأنها تكون قد فوتت عليهم فرصة الدفاع وأخلت بحقوقهم فيه ، هذا إلى أنها رفضت الإستجابة إلى طلب الطاعنين مد أجل الحكم للرد على المذكورة المقدمة من المطعون ضدّهما الأولين بعد

إنقضاء الميعاد المحدد لهما ، رغم أنها قبلت هذه المذكرة وأخذت بها في أسباب حكمها.

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائي الصادر في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٣ قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهما الأول والثاني بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أن العقد الصادر لمورث الطاعنين عن القدر موضوع النزاع هو عقد صوري صورية مطلقة وأننت المحكمة للطاعنين ولباقي المدعى عليهم بنفي هذه الصورية بذات الطرق. ويبين من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة تنفيذاً لحكمها هذا أن المطعون ضدهما الأول والثاني أحضرا شاهدين للإثبات في أول جلسة حددت للتحقيق أربع مرات ليعان الطاعنون شهودهم ، وفي جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٣ قرر الحاضر عن الطاعنين إنه يستغني عن إحضار الشهود إكتفاء بدفاعه في الدعوى فسمعت المحكمة في هذه الجلسة شاهدي الإثبات. لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة خلافاً لما يقوله الطاعنون لم تعدل عن حكم التحقيق الذي صدرته في ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ لأن العلول المقصود بالفقرة الأولى من المادة ١٦٥ من قانون المرافعات يكون بعدم تنفيذ إجراء الإثبات الذي أمرت به المحكمة وصرف النظر عنه وهو ما لم تفعله المحكمة الابتدائية بالنسبة لحكم الإحالة إلى التحقيق ألف الذكر ، إذ هي نفذته فعلاً وسمعت الشهود الذين حضروا أمها ، وأن ما حصل هو أن المحكمة رأت بعد تنفيذ ذلك الحكم ألا تأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته عملاً بحقها المقرر في الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٥ المشار إليها وذلك لما رآته خطأ من عدم جواز إثبات صورية عقد مورث الطاعنين بغير الكتابة. وإذا كانت محكمة الاستئناف قد رأت أن تأخذ بالرأي للقانوني الصحيح الذي يقضى بجواز إثبات هذه الصورية على أقوال شاهدي المطعون ضدهما الأولين في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة لأن محضر هذا التحقيق يعتبر من أوراق الدعوى المطروحة على محكمة الاستئناف بسبب نقل الدعوى بحالتها إليها وطالما أن هذا المحضر لم يشبه للبطلان في ذاته فإنه ليس ما يمنع تلك المحكمة من الأخذ به. أما ما يعزوه الطاعنون إلى محكمة الاستئناف من خطأ لعدم تمكينهم من نفي الصورية بشهادة الشهود بعد أن رأت جواز إثباتها بغير الكتابة ، فإنه مردود بأن الطاعنين وقد تخلفوا عن إعلان شهودهم أسلم محكمة أول درجة على الرغم من إتاحة الفرصة الكافية لهم لإعلانهم وقرروا بلسان محاميهم الحاضر أمام تلك المحكمة باستغنائهم عن إحضار شهود لنفي

(المادة ١١)

تلك الصورية إكتفاء بما قدموه من دفاع في الدعوى ولم يطلبوا من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لتمكينهم من نفي الصورية بشهادة الشهود فإنه لا يكون لهم بعد ذلك أن يعيىوا على محكمة الاستئناف عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها إذ الأمر فيه يصبح في هذه الحالة من إطلاقاتها ، وما دامت هي قد رأت في أوراق الدعوى وظروفها ما يكفى لتكوين عقيدتها فإنها لم تكن في حاجة إلى إتخاذ ذلك الإجراء متى إطمأنت - في حدود سلطاتها التقديرية - إلى أقوال شهود المطعون ضدتهما الأولين في إثبات صورية عقد مورث الطاعنين ومادام للطاعنون لم يطعنوا امامهم أنفسهم عدلوا عما قرروه أمام المحكمة الابتدائية من الإستغناء عن إحضار شهود لنفي الصورية إكتفاء بما قدموه من دفاع في الدعوى ولم يطلبوا حتى في منكرتهم الأخيرة التى قدموها إلى محكمة الاستئناف وطلبوا فيها مد أجل الحكم ، سماع شهودهم لنفي الصورية ، وما دامت المحكمة لم تر فيما قدموه من دفاع ما ينقض أقوال الشهود الذين إطمأنت اليهم. لما كان ذلك وكان الثابت مما نقله الحكم المطعون فيه عن مذكرة المستأنفين (المطعون ضدتهما الأول والثاني) التي قدمها بعد إنتضاء الميعاد المحدد لهما لتقديم المنكرات أنها تناولت أسباب الإستئناف بالإيضاح والإستشهاد بنصوص القانون وأحكام القضاء ، وكان ما ورد بهذه المذكرة لا يتضمن جديداً وإنما هو ترديد للدفاع الذي تمسك به في صحيفة الإستئناف وأمام محكمة أول درجة فإن الحكم المطعون فيه إذ أشار في أسبابه إلى مضمون هذه المذكرة لا يكون قد أحل بحق الدفاع ومن ثم يكون النعي بهذين السببين على غير أساس. وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن.

(نقض ٦ / ٢ / ١٩٦٩ لسنة ٢٠ ص ٢٧٨)

٣١٤ - من حيث إن الطاعن وإن كان قد بادر بإعلان رغبته في الأخذ بالشفعة إلى المشتري والبايعين قبل أن يوجه إليه أيهم الإنذار الرسمي النصوص عليه في المادة ٩٤٠ من القانون المدني ولودع خزنة المحكمة الثمن الذي علم بأن البيع حصل به وقدره ٥٥٠ جنيها ثم رفع دعوى الشفعة طالباً أخذ العقار بالشفعة مقابل الثمن الذي يودعه مبدئاً إستعداده لتكاملته في حالة ثبوت حصول البيع بأكثر منه إلا أنه حين قدمت المشتري عقد البيع الصادر إليها من البايعين وللثابت فيه حصول البيع مقابل ثمن قدره ألف جنيه ولم يقم الطاعن بإيداع الفرق بين هذا المبلغ وبين ما أودعه، وإنما لجأ إلى الطعن بصورية الثمن الوارد في العقد. وإذ كانت محكمة الإستئناف قد إنتهت

## المادة (٦١)

إلى أن الثمن المذكور في العقد هو الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع فعلاً ، وكان الطاعن (طالب الشفعة) لم يودع كل الثمن طبقاً لما توجيه المادة ٩٢٤ من القانون المدني بعد أن علم به علماً يقيناً من عقد البيع الذي قدمته للمشتري فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في الأخذ بالشفعة لعدم إيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع وذلك بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٢٤ من القانون المدني فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لأنه إذا صح للطاعن أن يحتج بعد علمه بحقيقة الثمن الذي حصل به البيع عند الإيداع ورفع دعوى الشفعة ، فإنه لا يكون لهذا الإحتجاج وجه بعد تقديم عقد البيع من المشتري الثابت به للثمن الذي حصل به البيع ، كما لا يعنى الطاعن من إيداع هذا الثمن كونه قد طعن عليه بالصورية لأنه في هذه الحالة يكون مجازفاً فيتحمل خطر المجازفة إذ أخفق في إثبات هذه الصورية.

(نقض ١ / ٥ / ١٩٦٩ السنة ٢٠ ص ٧١١)

٣١٥ - وحيث إن الحكم المطعون فيه قرر بصدد التذليل على صورية عقد الطاعة ما يأتي : " إن الثابت من أقوال شهود المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) أمام محكمة أول درجة أن المستأنف عليه (المطعون ضده الثاني) لم يكن جاداً في تصرفه وأنه إنما تظاهر بالبيع للمستأنف عليها الثالثة (الطاعة) وهي التي تستأجر ذات المنزل بسبب الخصومة العنيفة التي شجرت بين المستأنفة حكماً بالنفقة ولقد دفع النفقة يستصدرت حكماً بالحبس في القضيبتين ١٥٦٦ سنة ١٩٥٣ روض الفرج الشرعية ، ٥٠٥ سنة ١٩٥٤ روض الفرج الشرعية . وقد شهد شهود المستأنفة أن المستأنف عليها الثالثة المشتري الثانية (الطاعة) تستأجر المنزل موضوع عقد المستأنفة وأن الخلاف شجر بين الزوجين في مايو سنة ١٩٥٣ تقريباً ولعدم الصلح رفعت المستأنفة دعوى النفقة وصدر لها حكم بها ونفذته المستأنفة وطلبت المستأنف عليه الأول الزوج من أحد الشهود المتوسط في الصلح وأصررت الزوجة على تسجيل العقد أولاً كشرط للصلح. كما شهد شاهد آخر أنه لا يعرف شيئاً عن عقد المستأنف عليها الثالثة ، وشهد بالخلاف بين الزوجين. وشهد ثالث أن الزوجة للمستأنفة كانت تقيم بجوارها قبل زواجها وبقيام الخلاف عادت لمنزلها الأصلي ورفعت المذكرة دعوى نفقة وأخذت في تسجيل عقدها إلا أن المستأنف سارع بالتصرف في المنزل إلى الأخرى وحالو هو أي الشاهد ووالدته أن يصلح بين الزوجين ولكنهما أي الزوجة إشتربت تسجيل العقد وأقر المستأنف عليه الأول أمامه أن البيع غير جدي ، وأنه قصد به الضغط



## المادة (٦١)

على المستأنفة لكي تقبل الصلح وإن ما تم فإنه على إستعداد لإنهاء العقد الثاني وأنه لم يبع للست عزيزة ولكن ليس في وسعه دفع دين النفقة. وهذه الأقوال الأخيرة صريحة ومصدرها المستأنف عليه الأول وحده وحكاية الخلف والنزاع والإحكام للقضاء وصدور حكم النفقة والحبس كل ذلك ثابت تماماً ، أما ما شهد به شاهداً للمستأنف عليها الثالثة فإن ما شهدا به لا يقطع مطلقاً في جنية العقد إذ شهدا بما كان قد حدث أمامها حسب الظاهر لهما فقط من باب التمثيل ، كما قالت المستأنفة في صحيفة إستئنافها. والعبارة بنبرة المتصرفين وقد وضحت محكمة أول درجة لم تطمن لهذا الظاهر من القول إلا بسبب مكانة هذين الشاهدين المذكورين فحسب إلا أن هذه المكانة لا تتعارض مع صور الظاهر ولن الحقيقة التي خفيت عليهما هي ما شهدا به شهود المستأنفة ، وبالتالي يكون التعاقب الثاني بالنسبة للمستأنفة صورياً<sup>١</sup> ويبين من نهج الحكم في سرده لأقوال شهود المطعون ضدها الأولى أن ما تتعاه عليه الطاعة من مخالفته للثابت بالأوراق غير صحيح ، ذلك أنه بامعان النظر فيه يبين أنه حيث سرد أقوال الشهود خص كل إشهاد بما شهد. ومن هذا التخصيص يتضح أن واقعة إستئجار الطاعة للمنزل المبيع قد نسبت في الحكم المطعون فيه - وبما يتفق والثابت في محضر التحقيق - إلى أحد الشهود دون الباقيين وعلى هذا الأساس عول عليها الحكم ، أما ما نسبته الحكم إلى الشهود من قولهم بأن المطعون ضده الثاني لم يكن جاداً فسي تصرفه وذلك رغم عدم قول أحد الشهود بذلك فإن الواضح أيضاً من سرد الحكم أقوال الشهود أنه قرر أن أحد الشهود لا يعرف شيئاً عن عقد الطاعة ، ومن ثم فقد كان الحكم على بينة من عدم إجماع الشهود على تلك الواقعة - على أنه إن جاء بالحكم ما يفيد نسبة هذه الواقعة إلى شهود المطعون ضدها فإن الحكم قد أورده في مقام الإستخلاص الذي ينظر فيه إلى التعميم والتغليب - وبذلك يكون تعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق غير صحيح. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في نطاق سلطته الموضوعية توافق إرادة طرفي العقد على الصورية ودل على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه ولم يخرج بأقوال الشهود عما يؤدي إليه ملولها. لما كان ذلك ، وكان تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى فإنه لا رقبة عليه لمحكمة النقض فيه ، ولا محل لما تتعاه الطاعة على الحكم من قصور في الرد على إنكار المطعون ضده الثاني لما نقله عنه شاهداً الإثبات لأن إعتدال الحكم لأقوال هذين الشاهدين ينطوي على إطراح لهذا النفي وفيه الرد الضمني عليه.

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصورية عقد الطاعة على شهادة الشهود وعلى قرائن أخرى ساقها ، ولما كانت شهادة الشهود محل تعيب بالنعي السابق ، وكانت القرائن التي ساقها الحكم هي بدورها معيبة بالتناقض وقساد الاستدلال - في نظرهما - فإن الحكم إذ أقام قضاءه على تلك الأدلة مجتمعة يكون باطلاً.

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذا قضى بصورية عقد الطاعة أقام قضاءه - على ما صرح به في أسبابه - على دعائتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى ، الأولى شهادة للشهود ، الثانية القرائن التي ساقها الحكم ، وإذا كانت الدعامة الأولى قد استقامت وكافية وحدها لحمل الحكم ، فإن النعي على الدعامة الثانية يفرض صحته يكون غير منتج.

(نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٦٤ السنة ١٥ ص ٧٥٠)

٣١٦ - وحيث إن الثابت من الحكم الابتدائي ومن الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بأن العقد موضوع الدعوى ليس بيعاً بل إنه في حقيقته رهن حرر ضمناً لدين كان قد صدر به حكم في الدعوى رقم ٦٦٠ سنة ٥٣ كلى المنيا لصالح المطعون عليه ضد ورثة المرحوم سيد حسن ومن بينهم زوجة الطاعن ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما إدعاه ، فرد المطعون عليه الأول على هذا للدفاع بعدم جواز إثبات الصورية المدعاة إلا بالكتابة غير أن محكمة أول درجة رفضت هذا الدفاع وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن العقد ليس بيعاً بل رهن ، بل إنه في حقيقته رهن ، وبعد سماع شهود الطاعن قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، وإذا استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم ، وتمسك بعدم جواز إثبات الصورية بالبينة استناداً إلى قوله " إنه من المقرر قانوناً وفقها وقضاء أنه لا يجوز الإثبات بالبينة ولو لم ترد القيمة على عشرة جنهيات فيما يخالف أو يجاوزها ما إستم عليه دليل كتابي ، كما أنه في العقد الصوري الثابت بالكتابة لا تثبت الصورية فيما بين المتعاقدين إلا بالكتابة حتى ولو كانت قيمة العقد لا تزيد على عشرة جنهيات ولم يستثن القانون من هذه القاعدة إلا حالات معينة حدها على سبيل الحصر حيث أجاز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة ، أو إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة ، كما أجاز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، أو إذا فقد الدائن سند الكتابي لسبب أجنبي لا يد له فيه " ورتب

## المادة (٦١)

الحم على ذلك القضاء بصحة العقد موضوع الدعوى بإعتبار أنه بيع ، ولم كانت هذه الصورية التدلّسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعدّ تحايلاً على القانون بما يترتب عليه بطلان البيع ، وللمتعاقد أن يثبت بكافة الطرق ومنها البيّنة والقرائن أن العقد لم يكن بيعاً وإنما هو على خلاف نصوصه يخفى رهناً ، وإذا حجب الحكم المطعون فيه نفسه بهذا التقرير القانوني الخاطئ عن بحث ما تمسك به الطاعن من أن العقد ليس بيعاً باتاً ، بل إنه يخفى رهناً على النحو سالف البيان وأنه يجوز إثبات هذه الصورية النسبية للتدلّسية بالبيّنة والقرائن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب بما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(نقض ٢٧ / ٤ / ١٩٧١ لسنة ٢٢ ص ٥٧١)

٣١٧ - وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على قوله " وحيث إن المحكمة ترى في الدعوى الكثير من القرائن التي تدل على صورية عقد المستأنفين (الطاعنين) ، وأن الأمر بهذه الصورة يغني عن الشهود كما يغني عن ندب خبير لمعرفة مدى ما تساويه العين المبيعة من ثمن ، وهل الثمن المذكور في عقد المستأنفين يوازي قيمة تلك العين أو ينقص عنها ، ذلك أن الصورية تعني أن بيعاً ما لم يتم فلا ثمن مهما ذكرت قيمته قد دفع ولا ملكية إنتقلت ، وإنما هي ورقة سودت ببيانات لا تمثل الحقيقة في شيء وقصد بها الحيلولة دون المستأنف عليهم الثمانية الأولى وما إشتراه مورثهم من المستأنف عليه التاسع. وحيث إن المحكمة ترى أن هذه للقرائن هي:

(١) الصلة الناتجة من الزوجية بين المستأنفة الثانية ، والمستأنف عليه التاسع ، فلئن صح أنه طلقها ولم يردها إلى عصمته بعد الطلاق الأولى ، فقد طل بينهما رباط لا يقبل الإنقصاص هو سوسن إنتهما معا.

(٢) صلة المصاهرة بين المستأنف الأول والمستأنف ضده التاسع ، فإن ابن الأول زوج لكريمة الثاني التي هي في الوقت نفسه كريمة المستأنفة الثانية ، وذلك ثابت من وثيقة الزواج المؤرخة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٥ .

(٣) توقيع المستأنفة الثانية على عقد البيع الصادر لمورث المستأنف عليهم الثمانية الأول كضامنة مع البائع يؤكد أن عقدها الذي يتمسك به لم يكن قد صدر بعد ، فلو أنه كان حقيقياً وصالحاً في سنة ١٩٤٩ ، كما صور لكان الأولى أن تعرض المستأنفة الثانية على البيع وأن يتمسك بشرائها لا أن تضمن صحة البيع إلى مورث المستأنف عليهم الثمانية الأول. أما إنكارها التوقيع تارة وتلويحها بالطعن بالتزوير تارة أخرى دون إتخاذ الإجراءات القانونية للطعن الفعلي بأيهما ، فقد لوضحت المحكمة فيما سبق إنفاتها عنه.

(٤) عقد الإيجار الصادر في ١٢ / ١ / ١٩٥٣ هذا العقد الذي لم يوجه إليه المستأنفان أي مطعن ينفي قولهما بوضع يدهما على المنزل.

(٥) الشهادة الصادرة من مأمورية الشهر العقاري والتي جاء بها أن المستأنفة الثانية سبق أن تقدمت بطلب قيد برقم ٣٣٠٧ لسنة ١٩٥٤ تطلب فيه البيانات المساحية عن مشتراها وحدها المنزل موضوع النزاع من المستأنف ضده التاسع ، تدل على أنه حتى سنة ١٩٥٣ تاريخ ذلك الطلب لم يكن العقد - المذكور غيه إنها إشتريت بحق الربع والمستأنف الثاني بحق الثلاثة أرباع - له وجود ، وأنه يصطنع بعد ذلك ليحقق حرمان مورث المستأنف عليهم الثمانية الأول من المنزل موضوع النزاع مع تفادى أمر توقيع المستأنفة الثانية على عقد المشتري مورث المستأنف عليهم الثمانية الأول كضامنة متضامنة مع المستأنف التاسع البائع ، ذلك لتفادى الذي لم يكن ممكناً الوصول إليه مع تحرير عقد الشراء الذي قدم عنه الطلب سالف الذكر باسم المستأنفة الثانية وحدها " وهذا الذي قرره الحكم هو إستخلاص موضوعي سائغ ومؤد إلى ما إنتهى إليه من صورية عقد الطاعنين ، ولا ينال منه قول الطاعنين أن صلة المصاهرة بين البائع وبين الطاعن الأول لم تبدأ إلا من ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ لاحق للتعدين لأن الحكم وهو في مقام إثبات الصورية أن يتخذ من العلاقة السابقة على المصاهرة والتي إنتهت بها قرينة على الصورية ، وأما ما يثيره الطاعنان من أن الحكم أثبتت بيانا غير صحيح ارباطة المصاهرة هذه ، فإنه نعى غير مقبول لوروده في تقرير الطعن مجهلاً ، إذ هما لم يفصحا عن ماهية هذا البيان الذي يدعيان عدم صحته ، وإذا كان ذلك ، وكانت الصورية في الدعوى غير قابلة للتجزئة فإنه يكون لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها بها على قرائن تتعلق بشخص الطاعنة الثانية ، ولا عليها إن هي اعتمدت على الأوراق المقدمة منها إلى الشهر العقاري أو على العلاقة بينهما وبين البائع للتدليل على هذه

(المادة (٦١)

الصورية ، ومتى كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد إستقلت من الأوراق أن إنكار الطاعة لتوقيعها على عقد مورث المطعون عليهم كضامنة متضامنة مع البائع هو إنكار غي جدي ، وكان ذلك مما يدخل في مسلطتها الموضوعية وجعلت من هذا التوقيع قرينة على الصورية فإن ما ساقته في هذا الصدد شائع ومؤد إلى ما إنتهت إليه. وما ذكره الحكم عن عقد الإيجار الصادر من مورث المطعون عليهم البائع يدل سياقه على أن المحكمة أرادت أن تنفي عن البائع وضع يده كمالك ، ومن ثم فلا محل لتحدي الطاعنين بأن هذا العقد ورقة عرقية لا حجية له بالنسبة لهما. ذلك أن الحكم قد دال على صورية عقدهما بالأسباب التي ساقها ، ومتى تقرر هذا وكانت كل القرائن التي ساقها الحكم متساندة تؤدى في مجموعها إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، فإنه لا يجوز للطاعنين الإدعاء بأن كل قرينة على حدة ليست كافية بذاتها للتدليل على الصورية ، وعلى هذا يكون النعي في كل ما تضمنه على غير أساس. وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

( نقض جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٠ لسنة ٢١ ص ٣٨٧ )

٣١٨ - وحيث إن هذا النعي مردود في شقة الأول ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على البيان السابق أنه أقام قضاءه بصورية عقد الطاعة على أقوال الشهود وقرائن الأحوال التي إتخلصها من وقائع الدعوى وعناصرها ، وهي أدلة وقرائن تكفي لحمل النتيجة التي إنتهى إليها فلا على الحكم إن هو لم يتحدث عن الشهادة الصادرة من الجمعية الزراعية لأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعيب الحكم أنه لم يتحدث عن بعض القرائن التي ساقها الخصم لتجريح شهادة الشهود التي أخذت بها المحكمة بعد أن إطمأنت إليها مدامت هذه القرائن غير قاطعة فيما أريد الإستدلال بها عليه ما دام تقديرها خاضعاً لمسلطة محكمة الموضوع. والنعي في شقة الثاني غير مقبول ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعة قد تنازلت ضمناً في الإستئناف المرفوع منها عن الحكم الابتدائي عن دفاعها الذي سبق أن إثارته أمام محكمة أول درجة من عدم الإعتداد بعقد المطعون عليه لثاني لصوريته ، وذلك لتمسكها أمام محكمة الإستئناف بأن عقدها يفضل ذلك العقد لأسبقية تسجيل صحيفة دعواها ومن ثم فإن هذا الدفاع منها أمام محكمة النقض يعتبر سبباً جيداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

### ( نقض جلسة ٦ / ٢ / ١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ١٤٤ )

٣١٩ - وحيث أن هذا النعي مردود ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى وكان تقدير أقوال الشهود مرهوناً بما يطمئن إليه وجدان تلك المحكمة ، فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما تراتح إليه وتتق به ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بذلك الأقوال إلى ما لا يودى إليه مدلولها ، كما أن تقدير القرائن هو أيضاً مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستتبطه منها متى كان يستتبطه سابقاً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أقوال شهود الطرفين قض بقبول الدفع بالصورية ، وأقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله : " إن الواضح من استعراض أقوال الشهود أن ثمة تناقضاً في أقوال شاهدي المستأنف عليه الثاني الطاعن ، فبينما يقرر الشاهد الثاني أن هذا الباقي حرر به كميالة في الوقت الذي يقرر فيه المستأنف عليه الثاني في كل مذكرات دفاعه أنه قد عجل للنش كله للبائع قبل الثمن التوقيع على عقد البيع الابتدائي ، ويشير العقد المسجل ذاته في البند الثاني منه إلى أن الثمن بأكمله وقدره ٩٠٠ جنيه قد دفع قبل التوقيع على العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٦٦ / ٥ / ٢ ، وقد اختلف الشاهدان أيضاً في تحديد شخص محرر العقد الابتدائي فقرر للشاهد الأول إن محرر العقد يدعى .... إذ يقور الثاني أنه يظهر أن محرر العقد شخص يدعى ... وإذ كان ما تقدم وكان شاهداً المستأنفين قد أجمعا على أن المستأنفين - المطعون ضدهم الخمسة الأول - هم الذين يزرعون الأرض ولم يقدم المستأنف عليه الثاني - الطاعن - ما يدل على أنه قد وضع يده على الأطنان المقول ببيعها له منذ منتصف سنة ١٩٦٦ فإن الذي تستخلصه المحكمة من كل ذلك أن عقد البيع الصادر من المستأنف عليه الأول - مورث المطعون ضدهم - للمستأنف عليه الثاني هو عقد صوري لا وجود له في الحقيقة وأنه قصد من تحريره إلى إفسالت المستأنف عليه الأول من التزاماته المترتبة على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨ / ١٠ / الخمسة الأول - وكان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقوال الشهود إثباتاً ونفيًا ووازن بينهما انتهى إلى ترجيح أقوال شاهدي المطعون الخمسة الأول لإطمئنانه إليها وإطراح أقوال شاهدي الطاعن لعدم

المادة (٦١)

ثبته فيها لتناقضها ، ودلل على الصورية بأدلة سائغة مستمدة من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها. لما كان ذلك فلأن ما يثيره الطاعن من أسباب النعي لا يدعو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل مما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه.

( نقض ٢٢ / ١ / ١٩٧٤ السنة ٢٥ ص ٢١٦ )

٣٢٠ - وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن إجازة إثبات العقد المستتر فيما بين عاقيه بالبينة في حالة الإحتيال على القانون مقصورة على من كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته ، وإن فتمى كان عقد البيع الظاهر الصادر من المورث لأحد ورثته ثابتاً بالكتابة فلا يجوز لهذا المورث أن يثبت بغير الكتابة أن هذا العقد يخفى وصية وأنه قصد به الإحتيال على قواعد الإرث ، وإنما يجوز ذلك للمورث الذي وقع الإحتيال إضراراً بحقه في الميراث ، وهو في ذلك لا يستمد حقه في الطعن على العقد من مورثه وإنما يستمد من القانون مباشرة ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ، المطعون ضدهما الأولى قامت دعواهما بطلب إبطال عقد البيع المؤرخ ٢٢ / ٤ / ١٩٦١ والصادر منها لولديها الطاعن والمطعون ضده الثاني إستناداً إلى أنه يخفى وصية ، وأنه قصد به تمييزهما في الميراث إحتيالا على قواعد الإرث ، وكان الحكم المطعون الأولي (البائعة) التي لم تقدم أي دليل كتابي ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

( نقض جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١٧٤٨ )

٣٢١ - وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الخامس من باقي المطعون عليهم إلى قوله: " إن المستأنفين (الطاعنين) وقد قرروا أمام محكمة أول درجة إنه ليس لديهم شهود على للصورية فلا يكون هناك جدوى من إحالة الدعوى إلى التحقيق لأن قولهم هذا تظمن إلى هذه المحكمة دون قولهم الجديد الذي أبدوه في الإستئناف " وكان هذا الذي قرره الحكم لا يصلح سنداً لرفض طلب الإحالة

(المادة ٦١)

إلى التحقيق ، لأن قول الطاعنين أمام محكمة أول درجة بعدم وجود شهود لديهم على الصورية لا ينفي توصلهم بعد ذلك إلى هؤلاء الشهود. فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث بلقي أسباب اللطعن.

(نقض جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٧٦ لسنة ٢٧ ص ١١٤٠)

٣٢٢ - وحيث إن النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو ما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى وكان تقدير أقوال الشهود مرهوناً بما يطمئن إليه وجدان تلك المحكمة فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما تتراح إليه وتتق به ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج تلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه ملولها ، كما أن تقدير القرائن هو أيضاً مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستتبطه منها متى كان إستتباطه سائغاً. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أقوال شهود الطرفين ولُتبت أنه تبين من الإطلاع على القضية .. ببوع طنطا الابتدائية أن المحكمة قضت في ٢٧ / ٤ / ١٩٦٧ بإيقاع بيع ثلاثة أفدنة مملوكة للمطعون الثاني على للطاعة مباشرة الإجراءات بشأن قدره ٢٠٠ جنيه وفاء لمبلغ ١٥٤ جنيهاً ، ٦٩٠ مليماً متجمد دين نفقة للطاعة ، قرر " إن المحكمة تطمئن إلى شهود المستأنفة - المطعون عليها الأولى - الذين قطعوا بأن المستأنف عليهما - الطاعة والمطعون عليه الثاني - مواطنان في إستصدار حكم إيقاع البيع في الدعوى ... ببوع طنطا ، ويكفي في ذلك أن المستأنف عليه الأول - المطعون عليه الثاني - يظاهر للمستأنف عليها الثانية - الطاعة في نزع ثلاثة أفدنة مملوكة له لدين نفقة مقداره ١٥٠٠ جنيه ودون أن يثبت أنه قد سبق التنفيذ العقاري بتنفيذ على المنقولات مع ضالة الدين المنفذ من أجله ، ثم إن سكوت المستأنف عليه الأول على البيع العقاري بهذا الثمن الذي لا يتناسب البتة مع ثمن الفدان الواحد لما يقطع في ذاته بتوطئه مع المستأنف عليها الثانية بقصد حرمان المستأنفة من للفدان مشترأها من المستأنف عليه الأول ، وذلك بإجراءات مرسى المزاد الصورية ، وكان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن إستعرض أقوال الشهود إثباتاً ونفيًا ووزن بينهما إنتهى إلى ترجيح أوال شهود المطعون عليها الأولى لإطمئنانه إليها وإطراح أقوال شاهدي الطاعة لعدم ثقته فيها ، ودلل على الصورية بأدلة سائغة مستمدة من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى



(المادة ٦١)

النتيجة التي إنتهى إليها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنة بوجهي النعي لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل مما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه.

( نقض جلسة ١ / ٧ / ١٩٧٨ لسنة ٢٩ ص ٣١٨ )

٣٢٣ - وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك إن محكمة الإستئناف أحالت الدعوى إلى التحقيق تمكينا للطاعن من إثبات طعنه بأن العقد المؤرخ ١ / ٥ / ١٩٦٩ صوري ، وأنه في حقيقته وصية رجع عنها الموصى حال حياته ثم أقامت قضاءها بنفي صورية العقد وبأنه كان بيعا باتا مقابل الثمن المحدد به والذي قبضه البائع وقت إبرام العقد على ما خلصت إليه من أقوال الشهود وما إطمأن إليه وجانها على النحو الذي سلف بيانه في الرد على السببين السابقين ، وقد أقامت قضاءها في هذا الشأن على أسباب سائغة تكفي لحمله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة مما لا يجوز إيدلؤه أمام محكمة النقض.

( نقض جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٨٠ لسنة ٣١ ص ٢١٠٢ )

٣٢٤ - تمسك أحد المتعاقدين بالعقد الحقيقي دون للصوري ، عليه عبء إثبات العقد الحقيقي طبقا للقواعد العامة. وقوع غش أو تحايل من أحدهما ضد الآخر. جواز إثبات وجود العقد الحقيقي بكافة الطرق.

( نقض ١٤ / ٥ / ١٩٨١ لطن رقم ٣٥ لسنة ٤٨ ق )

٣٢٥ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها، ولها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله ، طالما أن المعنى الذي أخذت به لا يتجافي مع عباراتها وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها. لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها في تقدير الأدلة قد إطمأنت إلى أقوال شهود المطعون عليه الأول دون أ، تخروج عن مدولها ، وخلصت إلى أن العقد آنف الذكر عقد صوري ، وقد أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، ومن ثم فإن لنعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

## (نقض ٣ / ٢ / ١٩٨١ الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٧ ق)

٣٢٦ - لا يشترط لقبول الدفع بالصورية أن يكون عقد الطاعن سابقاً في تاريخه على التصرف المطعون بصوريته بل ، ليس هناك ما يحول قانوناً من أن يكون حق الطاعن بالصورية تالياً لهذا للتصرف فضلاً عن أن الطعن بالصورية ينطوي في ذاته ومرماه على أن العقد المطعون فيه لو صح وأصبح نافذاً لا ضرر بالمتمسك بصوريته بما يجيز لمن كان هو المعنى بالتصرف الصوري الطعن في هذا التصرف بالصورية سواء كان عقده سابقاً على التصرف أو تالياً له وبذ جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله.

## (نقض ٢١ / ٣ / ١٩٨١ الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٦ ق)

٣٢٧ - إذا كانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه على ثبوت صورية التصرف محل النزاع هي قرائن متساندة استنبطتها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وهي سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه ، ولا تجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها ، فإن مجادلة الطاعنين في باقي القرائن التي أقام الحكم عليها قضاءه والقول بعدم كفاية كل قرينة منها في ثبوت الصورية يكون غير جائز وبالتالي فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل التي تستلزم به محكمة الموضوع وتختصر عنه رقابة محكمة النقض.

## (نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨١ الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ ق)

٣٢٨ - إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاءها في الطعن بالصورية على ما يكفي لتكوين عقيدتها من الأدلة المطروحة في الدعوى دون أن تكون ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أنه لا يجوز لها أن تعول في ذلك على نصوص المحرر للمطعون عليه لما في ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استدل على انتفاء صورية عتدي البيع بذات نصوصهما وإلغيت بذلك عن طلب

الطاعين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع.

(نقض ٢٧ / ١ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٨ ق)

٣٢٩ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إن لقاضي الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي تأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها ، إلا أن مناط ذلك أن يكون الدليل الذي أخذ به مقبولا قانوناً.

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٤٨ ق)

٣٣٠ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان لقاضي الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذ به مقبولا قانوناً.

(نقض ٦ / ٢ / ١٩٨٤ الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥٣ ق)

٣٣١ - لما كان من المقرر وفقاً للقواعد العامة في الإثبات وما نصت عليه المادتان ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما يجب إثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك. ويقصد بما يجب إثباته بالكتابة التصرف غير المحدد القيمة أو الذي تزيد قيمته على عشرين جنيهاً وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي وكان المقرر بنص المادة ١٦ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه " إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تسير عقود الإيجار كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير أي مبنى أو حدة أن يثبت في عقد الإيجار ... ويجوز للمستأجر عند المخالفة إثبات واقعة وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات ... (وهو نفس ما قرره المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) مما مؤداه أن المشرع قد أجاز للمستأجر في هذه الحالة - وإستثناء من قواعد الإثبات سواء أكانت للكتابة غير موجودة أصلاً أو وجدت ويراد إثبات ما يخالفها أو يجاوزها - الإثبات بغير الكتابة - وغاية المشوع من هذا الحكم المستحدث في قانون إيجار الأماكن - حسبما يبين من مناقشة هذا النص في مجلس الأمة - هو الحد من صور التلاعب والإحتيال على أحكامه سواء بإمتناع المؤجل عن تحرير عقد إيجار للمستأجر أو إتخاذه وسيلة لإخفاء أمر غير مشروع ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك النص بإثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة للطرق. لما كان ذلك

وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، إن الطاعن تمسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العلاقة الإجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه عن شقة النزاع وصورية عقد التملك المحرر له عنها على خالف الحقيقة فإن طلبه يكون متفقاً وصحيح القانون بما يجيز قبوله. وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقولة عدم توافر الأدلة والقرائن على وجود الإحتيال أو قيام مبدأ ثبوت بالكتابة للعلاقة الإجارية فإن يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وحجب نفسه بالتالي عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كن من شأنه لو صح تغيير الراي في الدعوى. هذا إلى أن ما ساقه الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه المبالغ برفض طلب الإحاطة إلى التحقيق مشوب بالفساد في الاستدلال والقصور في التفسير ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان لمحكم الموضوع أن تأخذ في قضائها بما ترتاح إليه وتطرح ماعده باعتبارها صاحبة الحق في تقديرها ما يقدم إليها في الدعوى من أدلة وفي فهم ما يكون فيها من قرائن إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستخلاصها لما تقتنع به سائغاً وأن تكون الأسباب التي أوردت المحكمة أسباباً لتبرير الدليل الذي أخذت به أو لنفيه فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة محكمة النقض التي لها أن تقضى بنقض الحكم إذا كان إستخلاصه غير مائغ لإبتيائه على أدلة أو قرائن ليس من شأنها أن تؤدي إليه عقلاً ، أو كان مبنياً على جملة أدلة مجمعة بحيث لا يعرف أيها كان أساساً جوهرياً له ثم تبين فساد أحدها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إستبعاده.

ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في تقرير قضائه أسباباً مفادها أن العقد موضوع التداعى لم يتضمن في بنوده ما يوجب بأنه إقترن بالغش أو قصد به للتهرب من القانون إخفاء للسبب غيير المشروع الذي يقول به الطاعن وهو نقاضى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه خلو رجل في علاقة إجارية شفوية بينهما ... وكان الطاعن لم يبادر إلى إبلاغ النيابة بهذه الواقعة فور حيازته للشقة ، وكانت النيابة قد باشرت التحقيق فيها وإنتهت منه إلى قرار بالحفظ اكتسب حجية أمام محكمة الدرجة الأولى كما لم يرفع دعواه بطلب الإعتدال بعقد الإيجار وصورية عقد التملك إلا بعد رفع دعوى الفسخ المائلة بعده شهود ... وكانت الأوراق قد خلت مما يسند زعمه بسداد بعض أقساط الأجرة أو بقيام مبدأ ثبوت بالكتابة هو مجرد إدعاء لا توازره أدلة الدعوى والقرائن المستفادة من أوراقها ولا يكفي إثبات الصورية بشهادة

للشهود ، الأمر الذي تلتفت معه المحكمة عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها .. لما كان ما تقدم ، وكان ما يستدل به للحكم على نفس الصورة عن العقد بخلو بنوده مما يدل على إقترافه بالغش أو التحايل على القانون وإخفاء سبب غير مشروع في حين إن الصورة لا يلجأ إليها إلا ابتغاء ستر هذه الأمور ، كما أن عدم مبادرة الطاعن بإبلاغ النيابة بواقعة خلو الرجل أو تراخيه في رفع دعواه بالإعتداد بالعلاقة الإجبارية وبصورة عقد التمليك لما بعد رفع دعوى الفسخ ليس من شأنه نفى الصورة ولا يدل بذاته على عدم وجودها - أما القول بأن قرار الحفظ الصادر من النيابة في شأن واقعة خلو الرجل يكتسب حجية أمام القضاء المدني فمردود بما هو مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن الأولر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تكتسب حجية أمام القضاء المدني لأنها لا تفصل في موضوع الدعوى بل في توفر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لإحالتها للمحكمة للفصل في موضوعها كما وإن الصورة القائمة على الإحتيال على القانون لا يقتضى - وعلى ما هو مقرر بقضاء النقض - قيام مبدأ ثبوت بالكتابة لإمكان تحقيقها وإثباتها بالقرائن وشهادة الشهود ، لما كان ذلك ، وكان البين منه أن الأدلة والقرائن التي أوردها الحكم المطعون فيه - وبستخلص قضاءه من مجموعها - لا يؤدي بعضها إلى ما إنتهى إليه فضلاً عن فساد البعض الآخر منها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إستبعادها فإن الحكم لذلك يكون معيباً بالفساد في الإستدلال وللقصور في التسبيب.

(نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٩٤٩ ق)

٣٣٢ - طعن الوارث بصورة التصرف الصادر من مورثه بأنه في حقيقته وصية إضراراً بحقه في الميراث ، أو أن التصرف صدر في موضوع الموت ، جواز إثبات للصورية بكافة الطرق. طعنه بصورية هذه التصرفات صورية مطلقة. وجوب تقيده في هذه الحالة بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات.

(نقض جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٨٣ الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٠ قضائية)

٣٣٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً هو حق

## المادة (٦١)

له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة في النزاع ولم يكن في أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها. وإذا كان يجوز للوارث أن يثبت بشهادة الشهود أن هبة مورثه صدرت في مرض موته حتى تعتبر الهبة تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت فتسرى عليه أحكام الوصية طبقاً للمادة ٩١٦ من القانون المدني. وكان الثابت من الحكمين المطعون فيهما أن كلا من الطاعنين قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن هبة مورثهما إلى أخيهما المطعون ضده الثاني صدرت منه في مرض موته وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك، فإن كلا من الحكمين إذ رفض هذا الطلب على سند من مجرد قول إن الطاعن لم يقدم دليلاً أو قرينة على أن المورث كان مريضاً وقت الهبة وهو رد لا يواجه طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق فإنه يكون فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع مشوباً بالقصور الذي يستوجب نقضه.

(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٨٤ للطعن رقم ١٠٣١ ، ١٠٣٢ لسنة ٥٠ ق)

٣٣٤ - الشفيع يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة فلا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر دون المستتر بشرط أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع علم الشفيعين بأن عقد البيع سبب الأخذ بالشفعة يستر هبة، فلا على محكمة الموضوع أن هي لم تجب طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى خبير، أو إلى التحقيق لإثبات العقد المستتر الذي إدعاه وأيا كان وجه الرأي في السبب الذي بررت به رفضها لهذا الطلب مادامت النتيجة التي إنتهت إليها بالإعتداد بالعقد الظاهر في شأن طلب الأخذ بالشفعة تنفق، وصحيح القانون.

(نقض ٢٤ / ١ / ١٩٨٤ الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥١ ق)

٣٣٥ - عقد الوكالة بالتسخير يقتضي أن يعمل الوكيل باسمه الشخصي وإن كان يعمل لحساب الموكل بحيث يكون إسم مستتراً ويترتب على قيامها في علاقة الوكيل المسخر بالغير أن تضاف جميع الحقوق التي تنشأ من التعاقد مع الغير إلى الوكيل المسخر فيكون هو الدائن بها للغير، أما في علاقة الوكيل المسخر بالموكل فهي تقوم على الوكالة المستترّة تطبيقاً لقواعد الصورية التي تستلزم للوكيل تمسخر ينقل الملكية مباشرة من الغير إلى

الموكل المستتر في العلاقة بين الوكيل والموكل ، وثبتت الوكالة بالتسخير فيما بينهما وفقاً للقواعد العامة في الإثبات.

( نقض ٢٨ / ٢ / ١٩٨٤ الطعن رقم ٥٨٩ ، ٦٥٥ لسنة ٥٠ ق )

٣٣٦ - طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذ ستر المتعاقدان عقداً حقيقياً بعقد ظاهر ، فالعقد النافذ بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي والعبرة بينهما بهذا العقد وحده ، وإذا أراد أي من الطرفين أن يتمسك بالعقد المستتر في مواجهة العقد الظاهر ، أو ينفي الثابت بهذا العقد الطرفين أن يتمسك بالعقد المستتر ، أو ينفي الثابت بالعقد الظاهر وفقاً للقواعد ، للعامة في الإثبات في المواد المدنية التي لا تجيز الإثبات بشهادة الشهود إذ تجاوزت قيمة التصرف عشرين جنياً ، وفيما يخالف أو يجاوز ما إشتل عليه دليل كتابي ، ولو لم تزد القسمة على عشرين جنياً ما لم يكن هناك إحتيال على القانون فيجوز في هذه الحالة ، لمن كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحة أن يثبت للعقد المستتر أو ينفي للثابت بالعقد الظاهر بكافة طرق الإثبات.

( نقض ١٦ / ٥ / ١٩٨٤ الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٠ ق )

٣٣٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للغير أن يثبت للصورية بجميع طرق الإثبات ومنها القرائن. وتقدير القرائن من الأمور الموضوعية التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان هذا التقدير سائفاً ولا تعارض بين أن يكون المشتري في حالة تمكنه من نفع الثمن ، وأن يكون الشراء الحاصل منه صورياً إذ لا تلازم بين حالة الإعصار وصورية العقد.

( نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٢ ق )

٣٣٨ - إذا كان البين من الحكم المطعون فيه ومن المذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الاستئناف أنه تمسك أمام تلك المحكمة بصورية عقد البيع - الصادر من والدته إلى باقي أولادها - صورية مطلقة ودل على هذه الصورية بعدة قرائن منها أن العقد تضمن أن نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى - وهو ما يطابق أحكام الشريعة الإسلامية في الميراث - وأن المتصرف إليهم لا يستطيعون أداء الثمن ، وأن العقد لم يظهر إلى حيز الوجود إلا بعد وفاة المتصرف ، كما طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت

هذه الصورية بالبينه على أساس رابطة الأمومة التسي تربط المتصرفه بأولادها المتصرف إليهم والظروف التي تم فيها هذا التصرف تعتبر مانعا أدبيا من الحصول على دليل كتابي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل فيه بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩ / ١ / ١٩٧٣ لسنة ٢٤ العدد الأول ص ٤٦ )

٣٣٩ - المقرر وفقاً للفقرة الأولى من الفادة ٦١ من قانون الإثبات أنه متى كان العقد الظاهر المطعون عليه بالصورية مكتوباً فإنه لا يجوز لأي من عاقيه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة ، ولما كان عقد البيع موضوع الدعوى ثابتاً بالكتابة ، ولم يقدم الطاعن أي دليل كتابي يساند طعنه بالصورية وكانت عبارات الإقرار المؤرخ ... لا تدل على ذلك أو تشير إليه. وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على تناقض الطاعن في دفاعه ، فإن الحكم يكون صحيحاً إذ ، إلتفت عن الطعون الموجهة لعقد البيع.

(نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٨٤ لطن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥١ هـ )

٣٤٠ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إجازة إثبات العقد المستتر فيما بين عاقيه بالبينه في حالة الإحتيال على القانون مقصورة على من كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته ، وإذا كان عقد البيع الظاهر الصادر من الطاعنة إلى المطعون عليها زوجة إينها ثابتاً بالكتابة فلا يجوز لهذا البائعة أن تثبت بغير الكتابة أن هذا العقد يخفى تصرفاً آخر قصد به الإحتيال على قواعد الإرث لأنه لا يجوز من عاقيه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة ، وذلك عملاً بنص المادة ١/٦١ من قانون الإثبات.

(نقض ٢٩ / ١ / ١٩٨٤ لطن رقم ٢٨٨ لسنة ٥١ هـ )

٣٤١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشفيع بإعتباره من الغير - الأخذ بالعقد الظاهر حتى ولو كان في حقيقته عقداً صورياً بين عاقيه دون إعتداد قبله بالعقد الحقيقي المستتر إلا أن يكون سبب النية أي يعلم بصورية العقد الظاهر وحقيقة العقد المستتر وعلى من يدعى سوء نية الشفيع إثبات ذلك ، فإن عبء الإثبات في هذه الحالة يقع على



المادة (٦١)

عائق المشفوع ضده بحيث إذا أفلح في ذلك إعتد قبل الشفيع بالعقد المستتر ،  
أما إذا أخفق ظلت الحجية للعقد الظاهر .

( نقض ١٥ / ١ / ١٩٨٥ الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٠ ق )

( نقض ٧ / ٦ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٨ ق )

( نقض ١٩ / ١٢ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٧ ق )

٣٤٢ - البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق إعتبرت الطاعة قد عجزت عن إقامة الدليل على إدعائها بالصورية لأنها لم تحضر شهودها ، ولما كان المدعى هو المكلف بإثبات ما يدعيه وتقديم الأدلة التي تؤيد في ذلك فإن محكمة الموضوع تكون غير ملزمة بإصدار حكم جديد بإحالة الدعوى إلى التحقيق .

( نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٥١ ق )

( نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق أحوال شخصية )

٣٤٣ - من المقرر في قضاء النقض أن خلف المتصرف أن يطعن بصورية التصرف باعتباره يستر وصية مضافة إلى ما بعد الموت ، فإذا كان المتصرف قد احتفظ لنفسه بحيازة العين وبحقه في الإنتفاع بها إعتبر ذلك قرينة قانونية على أن التصرف وصية إذا كان صاراً لوارث ، ويكون لهذا الأخير إثبات العكس ، أي أن التصرف كان منجزاً ، أما إذا كان التصرف لغير وارث فإن يكون على مدعى الصورية أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن المتصرف قصد به ألا يضار ، إذا احتفظ لنفسه بحيازة العين وبحقه في الإنتفاع بها مدى حياته .

( نقض ١٢ / ٢ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥١ ق )

( نقض ٣١ / ١ / ١٩٨٤ الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٥٠ ق )

٣٤٤ - لما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن عقد البيع المؤرخ ... الصادر من مورثته إلى المطعون ضدهما وهما

المادة (٦١)

حفيداهما ويستحقان وصية واجبة في تركتها هو في حقيقته وصية مضافة إلى ما بعد الموت ، ولأنها ظلت محتفظة بحيازة الأطلان المبيعة وبحفها في الإنتفاع بها مدى حياتها وحتى توفيت ، ولأنهما لم يدفعا ثمنًا وهو ما طلب من أجله إحالة الدعوى الى التحقيق لإثباته ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنفغت عن ذلك الدفاع وهذا الطلب بمقولة تخلف شرط إعمال المادة ٩١٧ من القانون المدني بإعتبار أن المطعون ضدهما وإن كانا من أصحاب الوصية الواجبة إلا أنهما غير وراثين فإن يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٢ / ٣ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٥١ ق)

٣٤٥ - الوارث لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى الإقرارات الصادرة من المورث ، ومن ثم فإنها تسرى عليه غير أن له أن يثبت بأي طريق من طرق الإثبات أن حقيقتها وصية قصد بها إثارة أحد الورثة إضراراً به.

(نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٨٥ الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٤٩ ق)

٣٤٦ - المشتري الثاني يعتبر خالفاً خاصاً بإعتباره من الغير بالنسبة للتصرف، الصوري الصادر من البائع له إلى مشتر آخر وله إثبات صورية البيع الصادر من ملقه صورية مطلقة ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً.

(نقض ١٨ / ٤ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٢ ق)

٣٤٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المورث لا يعتبر قائماً مقام مورثه في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث ، بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغسير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق لأنه في هذه الصورة لا يستمد حقه من المورث وإنما من القانون مباشرة ولا تنقصوص العقد وعباراته الدالة على تنجيز التصرف مهما كانت صرحتها حائلاً دون هذا الإثبات.

(نقض ٩ / ٦ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٤ ق)

(المادة ٦١)

٣٤٨ - الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع المشفوع فيه بحيث لا يحتاج بما ورد فيه ، ويجوز له إثبات ما يخالفه بكافة طرق الإثبات القانونية ، إلا أنه يجوز للشفيع مع هذا أن يتمسك إذا شاء قبل طرفي البيع بما ورد فيه ، ولا يكون لهما في هذا الحالة أن يحتجا قبله بصوريته لو أن يتمسك قبله بعقد آخر ، خلاف ذلك إلا إذا إثبات أنه كان سبي النية بأن كان يعلم بأحقية العقد المستتر وبصورية العقد الظاهر المشفوع فيه.

(نقض ٢٥ / ٦ / ١٩٨٥ الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٢ ق)

٣٤٩ - للمشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة. إعتباره دليلاً للباتع في الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له. مؤدى ذلك. حقه في التمسك بصورية العقد.

(نقض ٩ / ٢ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٥٠٢٨ لسنة ٦٢ قضائية)

٣٥٠ - للتسجيل لا يصحح عقداً باطلاً ولا يحول دون الطعن عليه بأنه يخفى وصية ولا يكفى وحده لنقل الملكية بل لابد أن يرد على عقد جدي.

(نقض ٢ / ٢ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٥١ - الطعن عم نفاذ التصرف. مانع من العودة إلى الإدعاء بصوريته.

(نقض ٢ / ٦ / ١٩٩٨ طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٦٢ ق)

٣٥٢ - البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، إن محكمة أول درجة بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق إعتبرت الطاعة قد عجزت عن إقامة الدليل على إدعائها بالصورية ، لأنها لم تحضر شهودها ، ولما كان المدعى هو المكلف بإثبات ما يدعيه وتقديم الأدلة التي تؤيده في ذلك، فإن محكمة الموضوع تكون غير ملزمة بإصدار حكم جليد بإحالة الدعوى إلى التحقيق.

(نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٥ الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٥١ ق)

(نقض جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ في أحوال شخصية)

٣٥٣ - إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قررت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى بصورية العقد ، ولكنها عجزت عن الإثبات بعد أن كلفت به ثم تمسكت أمام محكمة الدرجة الثانية بالدعوى البوليصة فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وكلفت الطاعنة بالإثبات فعجزت عن تقديمه ، فإنه يكون غير منتج ما نسبته الطاعنة إلى الحكم من الخلط بين أحكام الدعويين.

(نقض ٢٢ / ١ / ١٩٥٩ لسنة العشرة ص ١٩٧)

٣٥٤ - التمسك من الطاعن بأن عقد الهبة يسر وصية هو طعن بالصورية للنسبة بطريق التستر يخضع للقواعد العامة في الإثبات ، وعلى الطاعن وهو وارث الواهب عبء إثبات هذه الصورية ، فإن عجز وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد الذي يعد حجة عليه.

(نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٨٠ السنة ٣١ الجزء الثاني ص ١٥٣١)

٣٥٥ - الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعاً منجزاً إلا أنه في حقيقته يخفي وصية إضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر ف يمسرض مت المورث فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصية أنه في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها الإحتيال على قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام. أما إذا كان معنى الطعن في العقد أنه صوري صورية مطلقة وأن على تلك الصورية مطلقة وأن علة تلك الصورية ليست هي الإحتيال على قواعد الإرث فإن حق الوارث في الطعن هذا الحالة إنما يستمد من مورثه لا من القانون ، ومن ثم لا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات ، ولما كانت الاعنة قد طعنت بالصورية المطلقة على عقد البيع الرسمي المسجل في ٢٧ / ٢ / ١٩٦٦ السادر من المرحوم ... إلى المطعون عليها ببيعة لها أطيافاً زراعية

## المادة (٦١)

مساحتها ١٤ سهم / ٢ قيراط / ٣ فدان ، ودلت على تلك الصورية بقيام علاقة الزوجية بين البائع والمشتري ومن أنها كانت عالمة بحصول التصرف الصادر إلى مورث الطاعنة منذ صدوره ولم نشر الطاعنة إلى أن هذا التصرف فيه مساس بحقها في الميراث ، ودفعت المطعون عليها بعدم جواز إثبات الصورية المطلقة إلا بالكتابة ، وإن ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مديد.

## (نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٨٣ الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٩ ق)

٣٥٦ - طعن الوارث بصورية التصرف الصادر من مورثه إلى وارث آخر وأنه في حقيقته وصية إضراراً بحقه في الميراث ، أو أن التصرف صدر في مرض الموت. جواز إثبات الصورية بكافة الطرق. طعن الوارث بصورية هذا التصرف صورية مطلقة. وجوب تقيده في هذه الحالة بما كان لمورثه من طرق الإثبات.

## (نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٥٨ قضائية)

٣٥٧ - الوارث لا يجوز له إثبات صورية تصرف صادر من مورثه إلى الغير إلا بالكتابة. الإمتناء. طعنه على التصرف بأنه يخفى وصية إضراراً بحقه في الميراث ، أو أنه صدر في مرض موت المورث.

## (نقض ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢ الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٥٨ قضائية)

٣٥٨ - طعن الوارث بصورية التصرف الصادر من مورثه إلى وارث آخر ، وأنه في حقيقته وصية إضراراً بحق في الميراث ، أو أن التصرف صدر في مرض الموت. جواز إثبات الصورية بكافة الطرق. طعن الوارث بصورية هذا التصرف صورية مطلقة. وجوب تقيده في هذه الحالة بما كان لمورثه من طرق الإثبات.

## (نقض ١٩٩٤/١/٩ - الطعن رقم ٣٢٧٣ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٥٩ - إذا كان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين بملف للطعن أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بدفاع مؤداه أن للرابطة القانونية بينهم وبين آخر هي مشاركة في إستغلال وإدارة جزء من الورشة

## المادة (٦١)

للمقامة على أرض النزاع ، وإن هذه المشاركة لا تعد تأجييراً من الباطن أو تتازلاً عن الإيجار، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في النتيجة التي خلص إليها على ما ساقه الخبير في تقريره للتكليل على أن التصرف القانوني الذي أجراه الطاعن الأول وهو تأجير من الباطن ، وأن عقد الشركة المقدم هو صوري ، ورتب على ذلك قضاءه بفسخ العقد حالة أن وصف الرابطة بين المقدم هو صوري ، ورتب على ذلك قضاءه بفسخ العقد حالة أن وصف الرابطة بين الخصوم وإسباغ التكيف القانوني إليها وهي مسألة قانونية بحثة ، فلا يجوز للخبير أن يتطرق إليها ولا للمحكمة أن تنزل عن ولايتها وحدها، هذا إلى أن الحكم لم يتنازل دفاع الطاعنين بالبحث والتمحيص ولم يورد أسباباً تكفي لحمله فيما إنتهى إليه من رفض ما تحاجوا به ، رغم أن مثل هذا الدفاع لو صح فإنه يؤثر في النتيجة فيعتبر به وجه الرأي ، مما مقتضاه أن تواجه محكمة الموضوع صراحة وتفرد أسباباً للرد عليه، ولا يكفي في ذلك أخذها بما أورده الخبير في هذا الصدد ، إذ لا غناء عن أن نقول هي كلمتها في شأنه ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهت عما إشاره للطاعنون من دفاع جوهري ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في السبب جرة إلى خطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٣ / ١٢ / ١٩٨٠ السنة ٣١ جـ ٢ ص ٢٠٣٢)

٣٦٠ - التسليم من الطاعن بأن عقد الهبة يستر وصية هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر يخضع للقواعد العامة في الإثبات التي تلقى على الطاعن وهو وارث الواهب عبء إثبات هذه الصورية ، فلإن عجز وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد الذي يعد حجة عليه.

(نقض ٢٦ / ٥ / ١٩٨٠ السنة ٣١ الجزء الثاني ص ١٥٣١)

٣٦١ - لا يشترط لقبول الدفع بالصورية أن يكون عقد الطاعن بها سابقاً في تاريخه على التصرف المطعون بصوريته ، بل ليس هناك ما يحول قانوناً من أن يكون حق الطاعن بالصورية تالياً لهذا التصرف، فضلاً عن أن الطعن بالصورية ينطوي في ذاته ومراماه على أن العقد المصنوع فيه لو صح وأصبح نافذاً لأضر بالمستكم بصوريته بما يجيز لمن كان حقه تالياً لهذا التصرف أن يطعن بصوريته لما هو مقرر من أنه يجوز للطاعن ولو لم يكن هو المعنى بالتصرف الصوري للطعن في هذا التصرف بالصورية

المادة (٦١)

سواء كان عقده سابقاً على التصرف أو تالياً، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإن يكون قد خالف القانون ولخطأ في تطبيقه.

### (نقض ٢١ / ٣ / ١٩٨١ الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٦ قضائية)

٣٦٢ - وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم الابتدائي أورد في سرده لوقائع النزاع المستندات المقدمة من الطاعن لتأييد دعواه بملكية المنقولات الموجودة في الجراج المدعى بأنه إستأجره من السيدة سيمون بونار. ولما كان الحكم الابتدائي قد حصل بالأدلة السائغة التي أوردتها على ما تقدم بيانه في الرد على السبب الثاني أن عقد الإيجار عن الجراج صدر صورياً باسم هذه السيدة وأن زوجها هو المستأجر الحقيقي للجراج والحائز له، وكان الحكم قد رتب على ذلك أن عقد الإيجار الصنادر من السيدة المذكورة إلى الطاعن في ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٥ بعد تاريخ توفيق زوجها عن دفع ديونه المحدد في ١١ / ٢ / ١٩٥٢ بحكم إظهار إفلاسه هو عقد تم بطريق التواطؤ للتهرب من نفع الديون، وإذا طرح الحكم الغفولير المقدمة من الطاعن بملكية المنقولات الموجودة بالجراج لعدم إطمئنانه إليها وقرر أن هذه الغفولير يمكن إصطناعها خدمة للدعوى، فإن الحكم المطعون فيه وقد أحال إلى هذه الأسباب يكون قد نفى دلالة مستندات الطاعن على إدعائه بالملكية بما يكفي لحمل قضائه، ويكون النعي عليه في هذا السبب على غير أساس.

### (نقض ١١ / ٦ / ١٩٦٨ السنة ١٩ الجزء الثاني ص ١١٤١)

٣٦٣ - وحيث إن الحكم المطعون فيه وقد إنتهى بحق إلى أن عبارات ورقة الضد - التي لم يتناولها الإدعاء بالتزوير والموقع عليها بإمضاء للطاعنة معترف به منها - هذه العبارات صريحة في أن حقيقة العقد بيع وفاء، وكان لا يجوز للطاعنة أن تنقض ما هو ثابت بهذا الورقة إلا بالدليل الكتابي، وكانت المستندات التي قدمتها لا تحوى هذا الدليل - على ما إنتى إليه الحكم المطعون فيه - فإنه إذ لم يعرض للقرائن التي ساققتها الطاعنة لإثبات أن البيع بات وليس وفائياً أو لأقوال الشهود التي إستندت إليها في إثبات ذلك لا يكون مشوباً بالقصور مادام الإثبات بالقرائن وشهادة الشهود غير جائز.

(نقض ٣٠ / ٥ / ١٩٦٨ لسنة ١٨ الجزء الثاني ص ١٠٤٥)

٣٦٤ - وإن كان صحيحاً أن القرينة التي نصت عليها المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم إلا بإبتماع شرطين ، هما إحتفاظ المتصرف بحيازة العين التي تصرف فيها وإحتفاظه بحقه في الإنتفاع بها مدى حياته إلا أن خلو العقد من النص عليهما لا يمنع قاضي الموضوع من إستعمال سلطته في التحقق من توافر هذين الشرطين للوقوف على حقيقة العقد المتنازل عليه وقصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها غير متقيد في ذلك بما ورد في العقد من نصوص صريحة دالة على تجيزه لأن للوراث أن يثبت بطريق الإثبات كافة مخالفة هذه النصوص للواقع متى كان قد طعن في العقد بأه يخفى وصية إحتيالا على أحكام الإرث. لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على الحكم الابتدائي أنه قضى باعتبار التصرفات محل النزاع مضافة إلى ما بعد الموت وقصد بها الإحتيال على قواعد الإرث وتصرى عليها أحتكام الوصية بناء على ما إستخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف التي أحاطت بتحريرها ومن أن المورث لم يكن في حاجة إلى المال للمتحصل من البيع ، وأن الطاعن لم يكن في حالة تسمح له بالشراء وكان من شأن هذه الأئلة التي تؤدي إلى التئدة التي إنتهى إليها الحكم من أن نية الطرفين قد إتصرفت إلى الوصية لا لاي البيع فإن الحكم المطعن فيه إذا أيدالحكم الابتدائي وأحال إلى أسبابه في هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٨ / ٤ / ١٩٦٧ لسنة ١٩ العدد الثاني ص ٨٠١)

٣٦٥ - عم جواز الإستدلال على نفى صورية التصرف بما ورد في نصوص المحرر ذاته المطعون عليه. علة ذلك.

(نقض ٢٦ / ٥ / ١٩٩٢ للطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٦ قضائية)

٣٦٦ - الطعن بالصورية. لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاءها في الطعن على ما يكفي لتكوين عقيدتها من الأئلة المطروحة في الدعوى دون أن تكون ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق. إستدلال الحكم على نفى صورية التصرف بما ورد في نصوص العقد ذاته ملتفتاً عن طلب الإحالة إلى التحقيق. مصادره على المطلوب. مؤداه فساد الحكم في الإستدلال.



المادة (٦١)

(نقض ٩ / ٢ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٦٥٦٥ لسنة ٦٢ قضائية)

(نقض ٢ / ٢ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٦٧ - طعن الوارث على عقد البيع الصادر من مورثه إلى إخوته بأنه يخفى وصية وطلبه إحالة الدعى للتحقيق لإثبات ذلكز إنفاذ الحكم عنه تأميساً على أن عبارات العقد تدل على أنه عقد منجز إستوفى شرائطه القانونية وتم شهره وحصوله قبل وفاة المورث بزمان بعيد. قصور.

(نقض ١٤ / ١ / ١٩٩٩ طعن رقم ١١٨٤ لسنة ٦٠ ق)

٣٦٨ - بحث صورية الورقة التي تقدم في الدعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تختص به محكمة الموضوع فلها بموجب هذه السلطة أن تعرض لها وتستنتج جديتها أو صوريته من قرائن الدعى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاص المحكمة سائغاً.

(نقض ٣١ / ١٠ / ١٩٨٥ الطعن رقم ١٣٥٢ ، ١٣٨٤ لسنة ٥١ قضائية)

٣٦٩ - الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه. وجوب أن يكون صريحاً جازماً. لا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ لإختلاف الأمرين منلولا وحكما.

(نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٩٣ للطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٥٨ قضائية)

٣٧٠ - تقويم أدلة الصورية وأقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها. سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها. شرطه. لا تثيريب على المحكمة في تدليلها على قيام للصورية من أقوال شهود سمعوا في قضية منضمة. علة ذلك.

(نقض ٢٨ / ١١ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٣٠٦ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٧١ - إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن. محله. إطلاعها عليها وإخضاعها لتقديرها. عدم بحثها لها. قصور.

(المادة ٦١)

(نقض ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٩٠٢ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٧٢ - إستباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع. شرطه أن تؤدي للدلالة التي إستخلصتها منها. إستناد الحكم إلى جملة قرائن متساندة يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها. لا يقبل من الخصم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها.

(نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٧ السنة ٣٨ الجزء الثاني ص ١٢٠٧)

٣٧٣ - إقامة الحكم قضاء على قرائن متساندة لا يبين أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة. فساد إحداهما. أثره. يودي بالدليل المستند من تساندها. مثال في دعوى إثبات تعاقب.

(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٨ قضائية)

٣٧٤ - إقامة الحكم على دعامين. كفاية إحداهما لحمل قضائه. النعس عليه في الأخرى. غير منتج. إقامة قضاء بالصورية على دعامين مستقلتين ، هما شهادة الشهود وحجية الحكم الجنائي. كفاية للدعامة الأولى وحدها لحمل الحكم. عدم جدوى تعييبه في الدعامة الثانية.

(نقض ١ / ٤ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٧٥ - إذ إعتمد الحكم المطعون فيه على هذه الورقة ومع دليل آخر في القضاء بصورية عقدي الطاعنين بحيث لا يبين أثر كل منهما على حدة في تكوين عقيدة محكمة الموضوع ، فإنه وقد ثبت فساد هذا الدليل على النحو آنف البيان فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم.

(نقض ٧ / ١٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ١٠٢٦ سنة ٦٣ ق)

٣٧٦ - طعن الوارث بصورية التصرف الصادر من مورثه إلى وارث آخر ولنه في حقيقته وصية إضرار بحقه في الميراث، أو أن للتصرف صدر في مرض الموت. جواز إثبات للصورية بكافة الطرق. طعن الوارث بصورية هذا التصرف صورية مطلقة. وجوب نفيه في هذه الحالة بما كان لمورثه من طرق الطعن.

( نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٥٨ قضائية )

٣٧٧ - الوارث لا يجوز له إثبات صورية تصرف صادر من مورثه إلى الغير إلا بالكتابة. الإستثناء. طعنه على التصرف بأنه يخفى وصية إضرار بحقه في الميراث ، أو أنه صدر في مرض موت المورث.

( نقض ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢ الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٥٨ قضائية )

٣٧٨ - طعن الوارث بصورية التصرف الصانتر من مورثه إلى وارث آخر ، وأنه في حقيقته وصية إضرار بحقه في الميراث ، أو أن التصرف صدر في مرض الموت. جواز إثبات الصورية بكافة الطرق. طعن للوارث بصورية هذا التصرف صورية مطلقة. وجوب تقيده في هذه الحالة بما كان لمورثه من طرق الإثبات.

( نقض ٩ / ١ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٣٢٧٣ لسنة ٥٩ قضائية )

٣٧٩ - يعتبر الوارث في الأصل قائماً مقام المورث في صدد حججة التصرف الصادر منه فيثبت ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه ، إلا أنه إذا طعن في التصرف بأنه ينطوي على وصية وقصد به الإحتيال على قواعد الإرث إضراراً بحقه ، فإن إثبات هذا الإحتيال بأي طريق من طرق الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون جائزاً له جوازه لسلفه ، ولو أدى ذلك إلى إهدار إقراره بصحة البيع في العقد.

( نقض ٢١ / ١١ / ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ١٨٣٦ )

( نقض ١٣ / ٢ / ١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٩ ص ٢٧١ )

٣٨٠ - الإتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الإرث قبل إنفتاحه لصاحبه وإستحقاقه لياه ، أو يؤدي إلى المساس بحق الإرث في كون الإنسان وارثاً أم غير وارث وكونه مستقل بالإرث أو يشاركه فيه غيره هو إتفاق مخالف للنظام العام يعد تحايلاً على قواعد الميراث فيقع باطلاً مطلقاً لا تلحقه الإجازة ويتاح إثباته بكافة الطرق ولو كان المورث طرفاً في الإتفاق.

(نقض ١١ / ١١ / ١٩٧٥ السنة ٢٦ ص ١٣٩٤)

٣٨١ - إحتواء العقد على نصوص دالة على تنجيذه لا يمنع السوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية ، وله أن يثبت طعنه هذا بطريق الإثبات كافة ولا تقف صراحة نصوص العقد للدالة على تنجيذه حائلاً دون هذا الإثبات.

(نقض ١١ / ١١ / ١٩٧٥ السنة ٢٦ ص ١٢٣)

٣٨٢ - ذكر سبب الإلتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيقي ولن الإلتزام في الواقع معنوم السبب ولئن كان هذا الإدعاء لا يجوز إثباته بغير الكتابة إذا كان الإلتزام مندباً لأنه إدعاء بما يخالف ما إشتمل عليه دليل كتابي إلا أن إثباته يكون جائزاً بطرق الإثبات كافة إذا كان الإلتزام تجارياً على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من جواز إثبات ما يخالف ما إشتمل عليه دليل كتابي بغير الكتابة في المواد التجارية ومن ثم فإذا صح ما تمسك به الطاعن (المدين) من أن إلتزامه تجاري فإن الحكم المطعوف فيه ، إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاعن تمكنه من إثبات إنعدام سبب إلتزامه بغير الكتابة على أن سبب الدين قد ذكر صراحة في المند ، وأن هذا يعتبر إقراراً من المدين بوجود ذلك السبب وبصحته ، يكون قد خالف القانون لما ينطوى عليه من مصادر له حق الطاعن في نقض ما هو مذكور بالمند بطرق الإثبات كافة ، كما أن إغفاله بحث دفاع الطاعن المتضمن أن الإلتزام تجاري قد أعجز محكمة النقض عن التحقق من صحة تطبيقه للقانون.

(نقض ١٦ / ٥ / ١٩٧٥ المرجع السابق سنة ٨ ص ٤٧٩)

٣٨٣ - الصورية النسبية التأسيسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلاً على القانون. أثرها. بطلان البيع. جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين.

(نقض ٢٧ / ٤ / ١٩٧١ السنة ٢٢ ص ٥٧١)

المادة (٦١)

٣٨٤ - جواز إتخاذ الموطن التجاري موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانوني معين. تغيير الموطن التجاري في هذه الحالة لا يترتب عليه تغيير الموطن المختار لهذا العمل. ضرورة الإصحاح بالكتابة عن أي تغيير لهذا الموطن.

( نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٧١ السنة ٢٢ ص ١٠٧١ )

٣٨٥ - إثبات صورية التصرف فيما بين المتعاقدين وورثتهم لا يكون إلا طبقاً للقواعد العامة ، فلا يجوز لهم إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة بغير الكتابة.

( نقض ١٦ / ٣ / ١٩٧٢ السنة ٢٣ ص ٤٢٤ )

٣٨٦ - تحديد أجرة المساكن من مسائل النظام العام. التحايل على زيادة هذه الأجرة. جواز إثباته بكافة سبل الإثبات.

( نقض ٢٤ / ٣ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ٧٥٢ ، نقض ١٩ / ١١ / ١٩٧٤ السنة ٢٥ ص ١٢٤٣ )

٣٨٧ - السبب المذكور في العقد. إعتباره السبب الحقيقي للإلتزام. للمدين أن يثبت عدم مشروعية السبب وكافة طرق الإثبات.

( نقض ٢٠ / ١ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٨ قضائية )

٣٨٨ - طلب المتصرف إبطال عقد البيع الصادر منه إلى ولديه إستناداً إلى أنه في حقيقته وصية. وجوب إثباته بالكتابة. علة ذلك. الإثبات بالبيئة في حالة الإحتيال على القانون. مقصور على من كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته.

( نقض ١٣ / ٢ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١٧٣٨ )

٣٨٩ - طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستر وصية. طعن بالصورية النسبية. عدم جواز إثباته إلا بالكتابة خلافاً لحالة الوارث.

( نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١٨٠١ )

المادة (٦١)

٣٩٠ - مفاد نص المادة ١/١٣٧ مدني أن سبب الإلتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيقي ، وأن الإلتزام في الواقع معنوم السبب، والإدعاء بإنعدام السبب لا يجوز للمدين إثباته بغير الكتابة إذا كان الإلتزام مدنياً ، لأنه إدعاء بما يخالف ما إشتمل عليه دليل كتابي ، طالما لم يدع المتعاقد بوقوع إحتيال على القانون بقصد مخالفة قاعدة أمره من قواعد النظام العام.

( نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١٨٠١ )

٣٩١ - للنص في سند الدين على أن يكون إيصال السداد محرراً بخط الدائن يقصد به إشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون موقعا من الدائن وليس بلازم أن يكون صلبه محرراً بخطه لأن الإيصال يعتبر حجة عليه متى ثبت صحة توقيعه عليه.

( نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٦٦ السنة ١٧ ص ٧٤٠ )

٣٩٢ - رد المنقولات المؤجرة إلى المؤجر واقعة مادية وليس فيها ما يخالف الثابت بعد الإيجار كتابة أو يجاوزه ويجوز إثباتها بالبينة.

( نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٦٧ السنة ٢٧ ص ١٨٠١ )

٣٩٣ - إنفراد أحد الشركاء بإدارة الشركة خلافاً لما تضمنه العقد ومدة استمرارها الفعلي ومقدار ما أنتجته أثناء قيامها هي وقائع مادية جائزة للإثبات بكافة الطرق ولا مخالفة في ذلك لما أثبتته العقد.

( نقض ٢٦ / ١١ / ١٩٧٤ السنة ٢٥ ص ١٢٩١ )

٣٩٤ - إذا طعن الوارث في التصرف الصادر من مورثه بأنه يخفى وصية ، أو بأنه صدر في مرض الموت فإنه يجوز إثباته بكافة الطرق لأنه يستمد حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها التحايل على قواعد الإرث.

( نقض ١٦ / ٣ / ١٩٧٢ السنة ٢٣ ص ٤٢٤ )

(المادة ٦١)

٣٩٥ - تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدره أثناء عته البائع تحليل على القانون. يجوز إثباته فيما بين المتعاقدين بالبينة والقرائن.

(نقض ٢٢ / ٦ / ١٩٧١ لسنة ٢٢ ص ٧٩٢)

٣٩٦ - إدعاء الأصيل أو وارثه عدم صحة التاريخ المدون بالورقة العرفية ، وأنه قدم غشا من الوكيل الذي أجراه حتى لا ينكشف صدره في وقت كانت وكالته قد زالت يجوز إثباته بكافة الطرق.

(نقض ٢٦ / ٣ / ١٩٧٤ لسنة ٢٥ ص ٥٧٥)

٣٩٧ - يجوز للخلف الخاص - كمشتري ثان - أن يطعن بصورية التصرف الصادر من سلفه صورية مطلقة ولو كان هذا التصرف مسجلاً إذ يعتبر من الغير بالنسبة لهذا التصرف ويجوز له إثبات هذه الصورية بكافة الطرق.

(نقض ٢٦ / ٦ / ١٩٧٣ لسنة ٢٤ ص ٩٦٧)

٣٩٨ - حصول الخصم على ورقة عرفية من تحت يد خصمه بطريق غير مشروع دون علمه أو رضاه. أثره. عدم جواز الإحتجاج بالدليل المستمد منها أو النفع بعدم جواز إثبات عكسها بالبينة.

(نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٨٠ الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ قضائية)

٣٩٩ - ترخيص المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن. عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه - كإصل - بغير الكتابة. جواز إثبات تنازل المؤجر ضمناً عن الشرط المانع من التأجير من الباطن بالبينة والقرائن.

(نقض ٢٣ / ٥ / ١٩٨١ الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٦ قضائية)

٤٠٠ - قبض المالك ووكيله الأجرة من الممتازل له عن الإيجار أو من المستأجر من الباطن مباشرة دون تحفظ. إعتباره بمثابة موافقة منه تقوم مقام الإنن الكتابي. علة ذلك. الكتابة ليست ركناً شكلياً في الإنن.

( ٣٠ / ٥ / ١٩٨١ الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٥٠ قضائية )

٤٠١ - طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف ما  
إشتمل عليه دليل كتابي يكون غير جائز لمخالفته لحكم المادة ٦١ من قانون  
الإثبات ، وإن كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم الخمسة  
الأول تمسكوا بعدم جواز الإثبات بالبينة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض  
طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لا يكون قد خالف القانون.

( نقض ٢٤ / ١ / ١٩٧٨ السنة ٢٩ ص ٢٧٩ )

٤٠٢ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها  
الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم  
جواز الإثبات بالبينة أن يقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع  
شهادة الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلاً منه عن حقه في  
الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون. وإن كان الواقع أن محكمة أول درجة  
حكمت قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون  
عليه أن الطاعن دهم المدرسة حتى سطح الأرض على ما كان فيها ومقدرا  
ما لحقه من جراء ذلك من ضرر ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم  
يبد أي اعتراض على هذا الحكم لا قبل سماع أقوال الشهود ولا بعد سماع  
أقوالهم ، بل سكت عن ذلك إلى أن صدر الحكم في الدعوى فإن ذلك يعتبر  
تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ولا يجوز له التحدى به لأول مرة  
أمام محكمة النقض.

( نقض ١٦ / ٢ / ١٩٧٨ السنة ٢٩ ص ٤٩٧ )

٤٠٣ - إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد أخذت بالدفاع الذي ساقه  
الطاعن من إعتبار الواقعة خيانة أمانة ، وكان الحكم الابتدائي قد إنتهى -  
إستناداً إلى هذا النظر - إلى عدم قبول الإدعاء بالتزوير وبوصحة عقد  
الإيجار ، وكان على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي تمسك  
بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مادام الحكم قد قضى لصالحه  
في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه ، وكان الثابت من مدونات  
الحكم الإستئنافية للطاعن تقدم بمذكرة لطلب فيها تأييد الحكم المستأنف ، وأن  
المطعون عليها عجزت عن النيل من عقد الإيجار وتحاول إخراج الدعوى  
عن نطاقها ، مما مفاده أن مشاركته في تنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق لا ينم  
بذاته على التنازل عن عدم جواز الإثبات بالبينة ، ولا يقطع برضاؤه للإثبات



## المادة (١١)

بهذه الطريقة بل يشير إلى إستحضاره شهوده إذعانا لحكم إجراءات الإثبات لازمه التحفظ وصاحبه التمسك بدفاع مناطه عدم جواز الإثبات بشهادة الإشهاد.

(نقض ١٤ / ٦ / ١٩٧٨ السنة ٢٩ ص ١٤٦٧)

٤٠٤ - إنه وإن كان الأصل عدم خضوع لجرة الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها للتحديد القانوني ، إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشة صورياً كما لو وضع فيها المؤجر أثاثاً قديماً بقصد التحايل على القانون والتخلص من قيود الأجرة فيلزم لإعتبار المكان موجهاً مفروشاً حقيقة أن يثبت أن الإجارة شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة العين خالية وإلا إعتبرت العين مؤجرة خالية وتسري عليها أحكام قانون إيجار الأماكن. لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستتبطه منها من قرائن قضائية إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين في العقد. بأنها مؤجرة مفروشة، وكان يجوز إثبات التحايل على زيادة الأجرة بكافة طرق الإثبات ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتخفيض الأجرة على سند مما أثبتته المعاينة من أن الأثاث الذي زودت به الشقتان لا يتناسب مع تأثيثهما لصنع حقائب السيدات حسب الغرض الذي أجزتا من أجله ، واستخلص قيام التحايل على أحكام القانون ، فإن ما إنتهى إليه الحكم في هذا الشأن إستخلاص سائغ من محكمة الموضوع في حدود سنطتها التقديرية في فهم الواقع وتحقيق الدليل ولا مخالفة فيه للقانون.

(نقض ٧ / ٢ / ١٩٧٨ السنة ٢٩ ص ٤٠٨)

٤٠٥ - إن إدعاء الطاعن بأن المطعون عليهم إتفقوا معه على تسأجيل الوفاء بالدين - ليصل من ذلك إلى إنقطاع التقادم بإقرار المدينين - إنما هو إدعاء بوجود تصرف قانوني قام بينه وبين المطعون عليهم منطورياً على الاتفاق على تأجيل الوفاء بالدين ، وإذ كان الدين يبلغ ١٧٤٩ اجنيهاً ، وكسان الثابت من محضر جلمة ... أن المطعون عليهم دفعوا بعدم جواز إثبات ما إدعاء الطاعن في هذا المحضر بشهادة الشهود ، لأنه إدعاء بتصرف قلنوني

المادة (٦١)

تجاوز قيمته نصاب الإثبات بالبينة ، فإنه لا يقبل منه قانوناً إثبات هذا التصرف بشهادة الشهود.

( نقض ١٤ / ١٢ / ١٩٧٨ السنة ٢٩ ص ١٩٢٧ )

٤٠٦ - تمسك أحد المتعاقدين بالعقد الحقيقي دون الصوري. علة عيب إثبات وجود العقد الحقيقي طبقاً للقواعد العامة. وقوع غش أو تحايل من أحدهما ضد الآخر. جواز إثبات وجود العقد الحقيقي بكافة الطرق.

( ١٤ / ٥ / ١٩٨١ الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ قضائية )

٤٠٧ - لئن كان المشرع قد أجاز في المادة ٢/٢٤ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ - المقابلة للمادة ٢/١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكفاءة طرق الإثبات ، إلا أن مجال ذلك ألا يكون هناك عقد مكتوب أو أن تنطوي شروط التعاقد المكتوب على تحايل على القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام وأن يتمسك المستأجر بذلك بطلب صريح جازم.

( نقض ٨ / ٤ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية )

٤٠٨ - وجود مبدأ ثبوت بالكتابة أو قيام القرائن القوية على جدية الإدعاء بوقوع إحتيال على القانون أخفته الكتابة بقصد مخالفة قواعد أمره. مؤداه. جواز إثبات ما يخالف أو يجاوز ما يشتمل عليه الدليل الكتابي بالبينة والقرائن.

( نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٩ قضائية )

٤٠٩ - تقدير ما إذا كانت الورقة تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة أو ما إذا كان الإدعاء بوقوع إحتيال على القانون يقوم على سند من الجد هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها مائتاً.

( نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٩ قضائية )

## المادة (٦١)

٤١٠ - طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يمتد وصية. طعن بالصورية النسبية. عدم جواز إثباته إلا بالكتابة خلافا لحالة السوارث. علة ذلك.

## ( نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ قضائية )

٤١١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قواعد الإثبات ليست من النظام العام فيجوز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه. ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول قد ارتضى حكم الإحالة إلى التحقيق الصادر من المحكمة الابتدائية ونفذه بإعلان شهوده وسماعهم وليس في الأوراق ما يدل على إعتراضه عليه حتى صدور الحكم في الموضوع ، إن ذلك يعد نزولاً منه عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة ، فلا يجوز له إثارة هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف.

## ( نقض ١٩ / ١٢ / ١٩٧٩ السنة ٣٠ العدد الثالث ص ٣٢٤ )

٤١٢ - منع المستأجر من تأجير المكان من باطنه أو التنازل عن الإيجارة حق مقرر لمصلحة المؤجر ، فيجوز له النزول عنه صراحة أو ضمناً ، وليس له من بعد حصوله طلب فسخ الإجارة بسببه ، ولئن كانت الكتابة كطريق لإثبات الإذن بالتنازل عن للشرط المانع ليست ركناً شكلياً ولا هي شرط لصحته ، فيجوز إثبات التنازل الضمني بكافة طرق الإثبات إعتباراً بأن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية تثبت بجميع الوسائل.

## ( نقض ٢٨ / ٢ / ١٩٧٩ السنة ٣٠ العدد الأول ص ٦٤٧ )

٤١٣ - أنه وإن كان الإصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم خضوع لجرة الأماكن المؤجرة مفروشة بثلاث من عند مؤجرها لتحديد القانون ، إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشة صورياً بقصد التحيل على القانون والتخلص من قيود الأجرة ، فيلزم لإعتبار المكان المؤجر مفروشة حقيقة أن يثبت أن الإجارة شملت بالإضافة إلى منعة المكان في ذاته مفروشة أو منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة العين ، وإلا إعتبرت العين المؤجرة خالية وتسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن. ولما كان هذا المبدأ يسرى سواء كان

## المادة (٦١)

المؤجر للمكان مفروشا هو المالك أو المؤجر الأصلي أو كان هو المستأجر الأصلي لجر من باطنه العين التي يستأجرها إلى غيره مفروشة. وكان لمحكمة الموضوع تقدير جدية للفرش في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستتبطه منها من قرائن قضائية ، إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين في العقد بأنها مؤجرة مفروشة.

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الأول ص ٩٥٣)

٤١٤ - تشترط المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة الدعوى - والمقابلة للمادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - حصول المستأجر على إذن كتابي للتأجير من الباطن كي لا يدع للمؤجر سبيلا إلى طلب الإخلاء. والكتابة في هذا الإذن الخاص ليست ركنا شكليا بل إشتراط كرسولة للإثبات يقوم مقامها الإقرار واليمين ، ويمكن الاستعاضة عنها بالبينة والقرائن في الحالات التي تجيزها القواعد العامة إستثناء ، بحيث يعتبر إثباتا كافيا للترخيص بالتأجير من الباطن الإيعال الصادر من المؤجر بتسلمه الأجرة من المستأجر مضافا إليها للزيادة القانونية.

(نقض ١٠ / ١ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الأول ص ١٤٣)

٤١٥ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أن وصول الأجرة عن شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ مضافا إليها الزيادة القانونية يعتبر بمثابة ترخيص بالتأجير من الباطن على مدار السنة ، مع أنه بمجرد أنه ليس من شأنه أن يفيد هذه الدلالة بإعتباره من شهور الصيف التي يباح فيها التأجير من الباطن موسميا وبغير إذن من المالك، وكان منطق الحكم على هذا النحو قد حجب عن تحييص دفاع الطاعن من أن تقاضيه الزيادة القانون عن شهر ولحد من شهور الصيف ليس من شأنه أن يعد تصريحاً مطلقاً بالتأجير من الباطن فإنه يكون قد خالف القانون وشابه الإخلال بحق الدفاع.

(نقض ١٠ / ١ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الأول ص ١٤٣)

٤١٦ - إذ كان البين من الإطلاع على العقد موضوع الدعوى أن الطاعن باع للقر المبين فيه متعاقداً مع نفسه بصفته ولياً شرعياً لذلك على أولاده المطعون عليهم ، وأن دور والدتهم إقتصر على مجرد الإشارة إلى

## المادة (٦١)

دفعها الثمن تبرعاً منها للقصر المشتريين وأنها تتعهد بعدم مطالبهم أو الرجوع عليهم مستقبلاً ، وكانت الدعوى الماتلة قد إقيمت من الطاعن بطلب بطلان التصرف الحاصل منه إلى أولاده لصوريته المطلقة ، إستناداً إلى إقرار صادر من الوالدة بأن ثمنها لم يدفع منها في واقع الأمر ، فإن ما خلص إليه الحكم من أن هذه الأخيرة ليست من بين أطراف العقد ، وأنه لا علاقة لها بإحداث الأثر القانوني المراد من التصرف ، وأن الإقرار لا يتضمن إلا نفياً لواقعة سداد الثمن منها دون أن يعرض للتصرف في حد ذاته ورتب على ذلك إفتقاد إمكان إثبات صورية العقد صورية مطلقة بغير الكتابة ، فإن هذا الذي خلص إليه للحكم تحصيل مبالغ تجتملة مستندات الدعوى وله مأخذه.

## (نقض ١٤ / ٣ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ للعد الأول ص ٧٨٦)

٤١٧ - لما كان من المقرر وفقاً للقواعد العامة في الإثبات وما نصت عليه المادتين ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما يجب إثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضي بغير ذلك ، ويقصد بما يجب إثباته بالكتابة التصرف غير محدد القيمة أو الذي تزيد قيمته على عشرين جنيهاً وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما يشمل عليه دليل كتابي، وكان المقرر بنص المادة ١٦ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه " إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ترم عقود الإيجار كتابة ويلزم للمؤجر عند تأجير أي مبنى أو وحدة أن يثبت في عقد الإيجار ... ويجوز للمستأجر عند المخالفة إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات " ... ( وهو نفس ما قرره المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ) ، مما مؤداه أن المشرع قد أجاز للمستأجر في هذه الحالة - وإستثناء من قواعد الإثبات سالفة الذكر - أن يثبت واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات سواء كانت للكتابة غير موجودة أصلاً أو وجدت ويراد إثبات ما يخالفها أو يجاوزها. وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث في قانون إيجار الأماكن - صيماً يبين من مناقشة هذا النص ف مجلس الأمة - هو الحد من صور التلاعب والإحتيال على أحكامه مشروع ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك النص إثبات واقعة التأجير بجميع شروط العقد بكافة الطرق. لما كان ذلك وكان الثابت من منونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بطلب إحالة الدعوى إلى للتحقيق لإثبات حقيقة العلاقة الإيجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه من شقة النزاع

وصورية عقد التملك المحرر له عنها على خلاف الحقيقة فإن طلبه يكون متفقاً وصحيح القانون بما يجيز قبوله. وإذا رفض الحكم مبدأ ثبوت بالكتابة للعلاقة الإجارية فإنه يكون قد خالف القانون ولخطأ في تطبيقه وحجب نفسه بالتالي عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان شأنه لو صح تغيير وجه الراي في الدعوى. هذا إلى أن ما ساقه الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه السالف برفض طلب الإحالة إلى التحقيق مشوب بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبب ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ في قضائها بما ترتاح إليه وتطرح ما عداه بإعتبارها صاحبة الحق في تقدير ما يقدم إليها في الدعوى من أدلة وفي فهم ما يكون فيه من قرائن إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستخلاصها لما تقتنع به سائفاً ولأن تكون الأسباب التي أوردها في صدد هذا الدليل من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهت إليه ، مما مفاده أنه إذا أوردت المحكمة أسباباً لتبرير الدليل الذي أخذت به أو لنفيه فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة محكمة النقض التي لها أن تقضى بنقض الحكم إذا كان إستخلاصه غير سائغ لإبتائنه عل أدلة أو قرائن ليس من شأنها أن تؤدي إليه عقلاً ، أو كان مبنياً على جملة أدلة مجتمعة بحيث لا يعرف أيها كان أساساً جوهرياً له ثم تبين فساد أحدها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إستبعاده. ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في تقرير قضائه أسباباً مفادها ألن - العقد موضوع الدعاى لم يتضمن في بنوده ما يوحي بأنه إقتصر بالغش أو قصد به التهرب من القانون إخفاء الميب غير المشروع الذي يقول به الطاعن وهو نقاضى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه خلو رجل في علاقة إجارية شفوية بينهما. وكان الطاعن لم يبذل إلى إيلاغ النيابة بهذه الواقعة فور حيازته للشقة وكسائت النيابة قد باشرت التحقيق فيها وإنتهت منه إلى قرار بالحفظ بكتسب حجية أمام القضاء المدني وتلتزم به المحكمة ، ولأن الطاعن لم يمثل أو يبد هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى كما لم يرفع دعواه بطلب إسترداد بعقد الإيجار وصورية عقد التملك إلا بعد رفع دعوى الفسخ المائلة بعدة شهود ... وكانت الأوراق قد خلت مما يساند زعمه بسداد بعض أقساط الجرة أو بقيام مبدأ ثبوت بالكتابة وهو مجرد إدعاء لا تؤزره أدلة للدعوى والقارئ المستفاد من أوراقها ولا يكفى لإثبات الصورية بشهادة الشهود الأمر الذي تلتفت معه المحكمة عن طلب إحالة للدعوى إلى التحقيق لإثباتها .. لما كان ما تقدم وكان ما إستدل به الحكم على نفى للصورية عن العقد بخلو بنوده مما يدل على إقترنه بالغش أو للتحايل على القانون وإخفاء سبب غير مشروع

## المادة (٦١)

في حين أن للصورية لا يلجأ لايها إلا ابتغاء ستر هذه الأمور ، كما أن عدم مبادرة الطاعن بإبلاغ النيابة بواقعة خلو لارجل أو تراخيه في رفع دعواه بالإعتداد بالعلاقة الإجارية وبصورية عقد التملك لما بعد رفع دعوى الفسخ - ليس من شأنه نفى الصورية ولا يدل بذلته على عدم وجودها - أما القول بأن قرار الحفظ الصادر من النيابة في شأن واقعة خلو للرجل يكتسب حجية أمام القضاء المدني فمردود بما هو مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تكتسب حجية أمام القضاء المدني لأنها لا تفصل في موضوع الدعوى بل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل للدعوى صالحة لإحالتها للمحكمة للفصل في موضوعها ، كما وأن الصورية القائمة على الإحتيال على القاتون لا تقتضى - وعلى ما هو مقرر بقضاء النقض - قيام مبدأ ثبوت بالكتابة لإمكان تحقيقها وإثباتها بالقرائن وشهادة الشهود. لما كان ذلك وكان البين منه أن الأدلة والقرائن التي أوردها الحكم المطعون فيه - وبإستخلص قضاءه من مجموعها - لا يؤدي بعضها إلى ما إنتهى إليه فضلاً عن فساد البعض الآخر منها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إستبعادها فإن الحكم لذلك يكون معيباً بالفساد في الإستدلال وللقصور في التسيب.

## (نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٩ قضائية)

٤١٨ - وحيث إن هذا النعى مردود أن النص في المادة ١/١٤ من قانون الإثبات على أن يعتبر المحرر العرفي صادراً ممن وقعه .. وفي المادة ١٨ منه على أنه لا تكون النفاخر والأورق المنزلية حجة على من صدرت منه إلا في الحالتين الآتيتين:

(١) إذا ذكر فيها صراحة أنه إستوفى ديناً.

(٢) إذا ذكر أنه قصد بما دونه في هذه الأوراق ، تقوم مقام السند لمن أثبت حقاً لمصلحته. وفي المادة ٦١ منه على أنه لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما يخالف أو يجاوز ما إشتمل عليه دليل كتابي مفاده أن إعتبار المحرر العرفي دليلاً كاملاً في الإثبات يختلف عن إعتباره ذا حجية مطلقة ، فنماط إعتبار المحرر دليلاً كاملاً بما تضمنه من إقرارات هو أن يكون موقعاً عليه ممن أصدره ، وحينئذ يغنى من كانت الإقرارات لمصلحته عن تقديم دليل آخر يؤيدها ، ويلقى عبء إثباتها عكسها على من وقع المحرر ، أما منماط

إعتبار هذا الدليل للكمال ذا حجية مطلقة - أي مانعة أصلاً من إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابة - هو أن يكون قد تم تسليمه برضاء من أصدره إلى المستفيد منه ، أما إذا كان المحرر مازال في حوزة من أصجوه أو إنتقل بغير رضاه إلى المتمسك به فإنه يظل في حكم الورقة المنزلية ، ولما كان الأصل في الدفاتر غير للتجارية وسائر الأوراق المنزلية ، أن صدورها بخط أو توقيع صاحبها لا يجعل منها دليلاً ضده ، وإن جاز إعتبارها قرينة ، لا تقوم بذاتها ، بل تضم إلى غيرها في الأحوال التي تقبل الإثبات بالقرائن ، إلا أنه في الحالتين الإستثنائيتين الواردين في المادة ١٨ المشار إليها تكون الورقة لامنزلية دليلاً كاملاً ضد من أصدرها ، كافية بذاتها لإثبات ما تضمنته من إقرارات إلا أن حجيتها في الإثبات ليست مطلقة ، وبالتالي يبق لمن صدرت منه الورقة وخلفائه إثبات عكس ما جاء بها بكافة طرق الإثبات، كان يثبت أن ما دون بها صدر عن خطأ أو تلاه من الوقائع ما غير أو عدل مضمونه ، أو أنه كان مجرد إعداد مسبق لمشروع تعامل لم يتم ، لما كان ذلك وكان الطاعن يقرر أن المحرر سند دعواه الوحيد ، ظل في حوزة من أصدره - وهو مورث المطعون ضدها - حتى وفاته ، وأن الطاعن تحصل عليه بعد ذلك مكن غير ورثته ، وإما من شخص آخر عثر عليه بين أوراق المورث ، فمن ثم يكون للمحرر مجرد ورقة منزلية بجوز للمطعون ضدهم إثبات عكس ما جاء بها بكافة الطرق ، وبالتالي فإن الحكم المطعون إذ قبل لإثبات ذلك بالقرائن يكون قد إنتزم صحيح القانون، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس.

(نقض ٦ / ٣ / ١٩٨٦ سنة ٣٧ الجزء الأول ص ٣٠٢)

٤١٩ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الصورية منهاها الإحتيال على القانون يجوز لمن كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته أن يثبت العقد المستتر أو ينفي الثابت بالبعد للظاهر بكافة طرق الإثبات.

(نقض ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٣ الطعن رقم ٢٤٧٩ سنة ٥٩ قضائية)

٤٢٠ - وحيث إن هذا للنعي شديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجب على محكمة الموضوع تكليف الدعوى وفقاً لما تبينته من وقائعها وأن تنزل عليها وصفها الصحيح في القانون غير مقيدة في ذلك إلا بالوقائع والطلبات المطروحة عليها وأنه ولكن كان فهم الواقع في



(المادة ٦١)

الدعوى من سلطة محكمة الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائغاً وله سند بما لا يخالف الثابت بالأوراق. لما كان ذلك وكان الطاعنون قد دفعوا الدعوى بأنه ليس ثمة عقد إيجار أبرم بين مورثي الطرفين إذ لم تتلاق إرادتهما على ذلك، وإستلوا على دفاعهم هذا بأن الورقة المدعى بها كعقد إيجار قد حرر مورثهم كافة بياناتها بخطه بما في ذلك إسم مورث المطعون ضدهم تحت لفظ المستأجر ، مما مفاده أنه فعل ذلك بالاتفاق مع مورث المطعون ضدهم وحال بينه وبين التوقيع تحت لفظ المستأجر دليلاً على أنه لم يحدث ثمة تعاقد حقيقي بينهما على إيجار عين النزاع، وإذ كان يجوز للخصوم إثبات الظروف والملابسات المادية التى أحاطت بالدليل الكتابي بالبيينة والقرائن إذ لا يندرج ذلك تحت حظر إثبات ما يخالف أو يجاوزها ما إستعمل عليه دليل بشهادة الشهود والقرائن على مقتضى المادتين ٦١ ، ١٠٠ من قانون الإثبات ، فإن الطاعنين إذ طلبوا إلى محكمة الموضوع للتحقق من أن التوقيع تحت لفظ المستأجر هو لمورثهم دون توقيع مورث خصومهم وذلك بمجرد الإطلاع على الورقة أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك توصلاً لإثبات دفاعهم سالف البيان فإنه لا يكون ثمة مخالفة قانونية في هذا الشأن ، ويكون محصلة دفاع للطاعنين من ثم ا، مورثهم حرر الورقة على هذا النحو بالاتفاق مع مورث المطعون ضدهم لتكون في ذاتها أن مورثهم حرر الورقة الورقة على النحو بالاتفاق مع مورث المطعون ضدهم لتكون في ذاتها دليلاً على صورة ما تضمنته من إيجار، وإنه لمن حق محكمة الموضوع بما لها من تقدير أدلة للدعوى دون رقابة عليها في ذلك ألا ترى في هذا للدفاع دليلاً على للصورية متى لم تقتنع به وأقامت قضاءها على أسباب سائغة ، أما إذا إقتنعت به وقضت على أساسه فإنه الأمر لا يتطوى حينئذ على إثبات ما يخالف للكتابة أو يجاوزها شهادة شهود أو قرائن. لما كان ما تقدم وكان للتحكم المطعون فيه قد إستقرأ في الرد على دفاع الطاعنين بالقول بأنهم قصدوا منها أن للعقد صوريه وقصد به ستر عقد حقيقي ، زمن ثم لا يجوز لهم إثباته إلا بالكتابة إزاء تمسك المتعاقد الآخر بذلك ، فإنه فضلاً عن عدم تهمه لدفاع الطاعنين على النحو سالف البيان الأمر الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون فقد حجه ذلك عن تحقيق هذا الدفاع فشابه القصور في التسيب بما يوجب نفضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

(نقض ٢٠ / ١ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٥٥ قضائية)

(المادة ٦١)

٤٢١ - تقديم طلب للقيد بنقابة المحامين، ولقعة مادية، جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية بغير قيد النصاب الذي حدده القانون في الإثبات التصرفات القانونية.

(نقض ٢٠ / ٣ / ١٩٩٤ الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٥ قضائية)

٤٢٢ - محضر مهندس الري الذي يثبت فيه ما يتلقاه من بلاغات ليس له الحجية المطلقة لبيانات الورقة الرسمية لقاضى الموضوع تمحيصه والتيقن منه. قابليته لإثبات العكس بكافة طرق الإثبات دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتزوير.

(نقض ٥ / ٤ / ١٩٩٤ الطعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٥٩ ق)

٤٢٣ - إسهام صاحب الحق بخطئه سلباً أو إيجاباً في ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق. أثره. نفاد التصرف المبرم بعموض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فسي موجهة صاحب الحق. أثار التصرفات، لأصحاب الحق فيها. الأصل في عقود المعاوضة المالية، لأي من المتعاقدين حسن النية أو الغير إثبات أن من أبرم العقد معه كان نائباً عن غيره. إثبات المتعاقد إسهام من تعاقده معه بخطئه في ظهوره بمظهر الوكيل المستتر وتمكينه الغير من الضهور بمظهر صاحب الحق المتعاقد عليه. أثره. صحة الوفاء بالدين للأصل أو لصاحب الحق الظاهر. لا يغير من ذلك وجود عقد مكتوب لم يرد فيه أن العاقد نائب عن غيره. علة ذلك. إعتبار من تعاقده مع النائب من الغير، عدم تقيده بشرط الكتابة في إثبات العقود.

(نقض ٨ / ١٢ / ١٩٩٧ الطعن رقم ٦٠٣٦ لسنة ٦٦ ق)

٤٢٤ - وجوب حصول المستأجر على إذن كتابي صريح من المؤجر بالتأجير من الباطن. مادة ٢٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. جواز إثبات صدور موافقة المالك الضمنية بالبيئة والقرائن. علة ذلك.

(نقض ١٤ / ٣ / ١٩٩٩ طعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٦٧ ق)

٤٢٥ - قبض المؤجر الأجرة من المتنازل إليه عن الإيجار مباشرة دون تحفظ. إعتباره بمثابة موافقة منه تقوم مقام الإذن الكتابي. جواز إثبات

المادة (٦١)

تتنازل المؤجر ضمناً عن الشرط المانع من التأجير من الباطن، التنازل عن الإيجار بالبينة والقرائن.

( نقض ١٤ / ٣ / ١٩٩٩ طعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٦٧ ق )

**المادة ٦٢**

"يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة.

وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة. "

**التعليق**

١ - وإن مبدأ الثبوت بالكتابة إذا ما تعزز بالبينة والقرائن يصلح أن يكون دليلاً كاملاً فيما كان يجب إثباته بالكتابة ، وحتى يوجد مبدأ الثبوت بالكتابة لابد من ورقة محرر مكتوب وكما يستخلص من ورقة واحدة أو عدة أوراق ، وإن المحرر الرسمي الباطل طالما كان موقعاً عليه من ذوى الشأن أو السند العرفي الموقع عليه من المدين يصلح لأن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة ، ولابد أن يكون للمحرر صادراً من الخصم ، وإن مسألة كون المحرر صادراً من الخصم أو من ممثله القانوني من مسائل للقانون التي تخضع فيها محاكم الموضوع لرقابة محكمة النقض، ولابد أن يجعل المحرر الحق المدعى به قريب الاحتمال ومرجحاً الحصول عليه ، ويجوز للخصم المحتج قبله بمبدأ الثبوت بالكتابة أن ينفي هذا المبدأ بالبينة والقرائن.

٢ - وإن تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أم لا مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه متى بنى حكمه على أسباب سائغة ولم تتعارض مع الثابت بالورقة.

٣ - وإذا ما تمسك أحد الخصوم بإعتبار ورقة ما مبدأ ثبوت بالكتابة وإغفال المحكمة هذا الدفاع نون بيان سبب إطلارحها له فهو يعد قصوراً في الحكم.

٤ - وإذا ما كان سبب الإلتزام ثابتاً بالكتابة فإنه لا يجوز للمتعاقدین إثبات صوريته إلا بالكتابة إلا أن المشرع قد أجاز الإثبات بالبينة فيما كان

يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة ومتى تعزز هذا المبدأ بالبينة أو القرائن فإنه يقوم مقام الدليل الكتابي الكامن في الإثبات.

٥ - ويجب لكي يعتبر الصادر ممن ينوب عن الخصم المطلوب الإثبات عليه كوكيل أو ولي أو وصى مبدأ ثبوت بالكتابة أن يكون قد صدر منه في حدود نيابته.

٦ - وإن تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من سلطة قاضى الموضوع متى كان ما إنتهى إليه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة.

٧ - وإذا ما تممك الخصم بورقة صادرة من خصمه بإعتبار أنها تكون مبدأ ثبوت بالكتابة وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق فيجب على المحكمة أن يبحث الورقة من جهة كونها تجعل لواقعة المدعى بها قرينة الاحتمال.

٨ - وإن مجرد تممك للخصم بورقة مكتوبة صادرة من خصمه بإعتبار أنها تكون مبدأ بالكتابة لا يقوم مقام الدليل الكامل فيما يجب إثباته بالكتابة بل على صاحب المصلحة طلب إستكمالها بشهادة الشهود أو بالقرائن أو بهما معا حتى تنظر المحكمة في طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق.

٩ - ومتى قدم الخصم ورقة في الدعوى فإنه يكون متممكا بما لهذه الورقة من قوة الإثبات فإذا تبين لمحكمة الموضوع من الورقة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة فلها إعمالاً للرخصة المخولة لها في المادة ٧٠ من قانون الإثبات أن تأمر من تلقاء نفسها بالإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة.

١٠ - ولم يتطلب المشرع بيانات معينة في الورقة لإعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفى أن تكون صادرة من الخصم أو ممن يحتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، وإن تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ومن شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال من مسائل الواقع التي يسئل بها قاضى الموضوع طالما كان إستخلاصه سائغاً.

(المادة ١٢)

١١ - وإن حجية الورقة العرفية مستمدة من التوقيع وحده ولا تصلح عند خلوها من التوقيع لتكون مبدأ ثبوت بالكتابة إلا إذا كانت مكتوبة بخط الخصم المراد إقامة الدليل عليه.

### المبادئ القضائية

١ - يجوز إعتبار أقوال المدين في الشكوى الإداري مبدأ ثبوت بالكتابة والمحكمة أن تحيل الدعوى للتحقيق لتكملته بالبينة.

(نقض ٩ / ٣ / ١٩٧٢ السنة ٢٣ ص ٣٤٩)

٢ - تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من سلطة قاضي الموضوع متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة.

(نقض ٣٠ / ٥ / ١٩٧٨ الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٥ قضائية)

٣ - تمسك الخصم بورقة صادرة من خصمه بإعتبار أنها تكون مبدأ ثبوت بالكتابة. طلبه إحالة الدعوى للتحقيق. وجوب بحث المحكمة لهذه الورقة من جهة كونها تجعل الواقعة المدعى بها قريبة الإحتمال. إيراد الحكم في أسبابه أن الورقة لا تتضمن إعترافاً بالواقعة. خطأ في القانون، م ٦٢ من قانون الإثبات.

(نقض ١١ / ٤ / ١٩٧٨ الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٥ قضائية)

٤ - يكفى في مبدأ الثبوت بالكتابة طبقاً للمادة ٤٠١ من القانون المدني أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الإحتمال وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في عدم إعتبار الخريطة - التي تدعى الزوجة الطاعنة أن المورث حررها بخطه وبين بها الأطيان المبيعة لها - مبدأ ثبوت بالكتابة إلى أنه لا يبين منها الصفة التي وقع بها المورث عليها، وإلى خلوها من بيان اسم البائع وموقع الأطيان - ولشأن وتم فيه ، ورتب الحكم على ذلك أن هذه الخريطة لا تجعل التصرف للمدعى به قريب الإحتمال ، ولما كانت هذه البيانات لو توافرت في الخريطة المذكورة لكونت منها دليلاً كاملاً. هذا إلى أن الثابت من الإطلاع على الخريطة أنها تشمل على حدود الأطيان المبيعة

(المادة ٦٢)

للطاعة فإن الحكم يكون بذلك قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أساس خاطئ لمفهوم مبدأ الثبوت بالكتابة علاوة على مخالفة الثابت في الأوراق.

(نقض ٢٨ / ١ / ١٩٧٥ السنة ٢٦ ص ٢٦٨)

٥ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد إعتد فيما إستخلصه من المخالصات والمستندات - بصدد مقدار أجره سنة ٦٤ / ٦٥ الزراعية موضوع النزاع - على المعنى الظاهر لها وبين الإعتبارات المقبولة للمؤنية لما ذهب إليه وكان لا مانع من إعتبار الورقة دليلاً كاملاً على إثبات تصرف معين وفي ذات الوقت مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة لتصرف آخر. وكان تقدير مسأ إذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، فإنه بحسب الحكم المطعون فيه إن إعتبر ورقة المحاسبة عن مسنتي ٦٢ / ٦٣ ، ٦٣ / ٦٤ للزراعتين بقيمة إيجارية أقل من الأجرة الواردة بالعقد وبعد خصم المصاريف المتمسك بها من الطاعنين الأول والثاني (المستأجرين) مبدأ ثبوت بالكتابة لم يطلبها تكملة بالبينة ، ومن ثم إتخذ من عجزهما عن إثبات إدعائهما - الأجرة الأقل وخصم المصاريف - موجباً لرفضه.

(نقض ١٧ / ٣ / ١٩٧٥ السنة ٢٦ ص ٦١٠)

٦ - مجرد تمسك الخصم بورقة مكتوبة صادرة من خصمه بإعتبار أنها تكون مبدأ ثبوت بالكتابة ، لا يقوم للدليل الكامل فيما يجب إثباته بالكتابة بل على صاحب المصلحة طلب إستكمالها بشهادة الشهود أو بالقرائن أو بهما معاً حتى تنتظر المحكمة في طلبه إحالة الدعوى إلى لتحقيق ، وإذ كان الثابت أن الطاعنين لم يطلبوا الإحالة إلى التحقيق لإستكمال هذا الدليل الناقص ، فلا ترتيب على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عنه.

(نقض ١١ / ٤ / ١٩٧٩ السنة ٣٠ العدد الثاني ص ١٠٧)

٧ - مبدأ الثبوت بالكتابة. قيامه بمثابة دليل كتابي متى تعزز بالبينة. لا يقوم وحده مقام الدليل الكتابي.

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٨١ الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٧ قضائية)

٨ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من قانون الإثبات على أنه " يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة يدل على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود ويستوى في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون ، أو باتفاق الطرفين ، وكانت المادة ١٠٠ من القانون المشار إليه قد نصت على أن يترك لتقدير القاضي إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون، ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن إلا في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود ، فإن مفاد ذلك أن المشرع أجاز الإثبات بالقرائن القضائية في جميع الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود ، وجعل تقدير تلك القرائن منوطاً بإطمئنان محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن مبدأ الثبوت بالكتابة يجوز تكملته بشهادة الشهود، كما يجوز تكملته بالقرائن القضائية حتى يكون له ما للكتابة من قوة في الإثبات.

(نقض ٥ / ٣ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الأول ص ٧١٣)

٩ - متى قدم الخصم ورقة في الدعوى فإنه يكون متمسكاً بما لهذه الورقة من قوة في الإثبات ، فإذا تبين لمحكمة الموضوع من الورقة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة فلها - إعمالاً للرخصة المخولة لها في المادة ٧٠ من قانون الإثبات - أن تأمر من تلقاء نفسها بالإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة.

(نقض ٢٧ / ١١ / ١٩٧٩ لسنة ٣٩ العدد الثالث ص ٨٠)

١٠ - لا يتطلب القانون بيانات معينة في الورقة لإعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ، ويكفي أن تكون صادرة من الخصم أو ممن يحتج عليه بها ، وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال.

(نقض ٢٧ / ١١ / ١٩٧٩ لسنة ٣٩ العدد الثالث ص ٨٠)

١١ - تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد إعتبارها - مبدأ ثبوت بالكتابة - من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال ، هو إجتهداد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى كان إستخلاصه سائغاً.

(نقض ٢١ / ٣ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ ص ٨٩٧)



١٢ - مفاد نص المادة ٦٢ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن المشرع قد جعل مبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله لخصم بشهادة الشهود أو للقرائن ، فقد إستلزم لتوفر مبدأ الثبوت بالكتابة أن تكون هناك ورقة مكتوبة أيا كان شكلها والغرض منها كالمراسلات والدفاتر ومحاضر التحقيق والجلسات والجرد وغيرها من الأوراق والمذكرات القضائية أو المقدمة لجهات رسمية ، وأن تكون هذه الورقة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو من يمثله أو بنوب علنه قانوناً وأن يكون من شأنها أن تجعل الإلتزام المدعى به أو الواقعة المراد إثباتها مرحلة الحصول وقرينة الإحتمال ، سواء كان ذلك بطريق مباشر بأن تتضمن الإشارة إليها بذاتها أو بطريق الإشارة إلى وقعة أخرى متنازعا عليها ، ويكون من شأن ثبوتها أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الإحتمال ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تفسر الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة - هو من جهة كونها ورقة مكتوبة أو صادرة من الخصم - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، أما من جهة كونها قاضي الموضوع بشرط أن يكون ما إستخلصه وبني عليه قضاءه سائغاً.

### ( نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤١ قضائية )

١٣ - لما كان من المقرر وفقاً للقواعد العامة في الإثبات وما نصت عليه المادتان ٦٠ ، ، ٦١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما يجب إثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو إتفاق يقضى بغير ذلك. ويقصد بما يجب إثباته بالكتابة التصرف غير المحدد القيمة أو الذي تزيد قيمته على عشرين جنينها ، وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما إشتمل عليه دليل كتابي وكان المقرر بنص المادة ١٦ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه " إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تبرم عقود الإيجار كتابة ويلزم للمؤجر عند تأجير أي مبنى أو وحدة أن يثبت في عقد الإيجار ... ويجوز للمستأجر عند المخالفة لإثبات وقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات ... ( وهو نفس ما قرره المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ) مما مؤده أن المشرع قد أجاز للمستأجر في هذه الحالة وإستثناء من قواعد الإثبات سواء أكانت الكتابة غير موجدة أصلاً أو وجدت ويراد إثبات ما يخالفها أو يجاوزها وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث في قانون إيجار الأماكن - حسبما يبين من مناقشة هذا النص في

مجلس الأمة - هو لحد من صور التلاعب والإحتيال على أحكامه سواء بإمتناع المؤجر عن تحرير عقد إيجار للمستأجر أو إتخاذه وسيلة لإخفاء أمر غير مشروع ، ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك النص إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة الطرق. لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بطلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات حقيقة العلاقة الإيجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه عن شقة النزاع وصورية عقد التملك المحرر له عنها خلاف للحقيقة فإن طلبه يكون متفقاً وصحيح القانون بما يجيز قبوله. وبإذ رفض للحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقولة عدم توافر الأدلة والقرائن على وجود الإحتيال أو قيام مبدا ثبوت بالكتابة للعلاقة الإيجارية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وحجب نفسه بالتالي عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان من شأنه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى. هذا إلى أن ما ساقه الحكم المطعن فيه تبريراً لقضائه السالف برفض طلب الإحالة إلى التحقيق مشوب بالفساد في الإستدلال وللقصور في للتسبب ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ في قضائها بما ترتاح إليه وتطرح ما عداه بإعتبارها صاحبة الحق في تقدير ما يقدم إليها في الدعوى من أدلة وفي فهم ما يكون فيها من قرائن إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستخلاصها لما تقتنع به سائغاً ولأن تكون الأسباب التى أوردتها في صدد هذا الدليل من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهت إليه ، مما مفاده أنه إذا أوردت المحكمة أسباباً لتبرير الدليل الذي أخذت به أو لنفيه ، فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة محكمة النقض التى لها أن تقضى بنقض الحكم إذا كان إستخلاصه غير مائغ لإبتدائه على أدلة أو قرائن ليس من شأنها أن تؤدى إليه عقلاً ، أو كان مبنياً على جملة أدلة مجتمعة بحيث لا يعرف أيها كان أساساً جوهرياً له ثم تبين فساد أحدها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إستيعاده.

ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في تبرر قضائه أسباباً مفادها أن - العقد موضوع الداعى لم يتضمن في بنوده ما يوحي بأنه إقترن بالغش أو قصد به التهرب من القانون إخفاء للسبب غير المشروع الذي يقول به الطاعن وهو تقاضى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه خلو رجل في علاقة إيجارية شغوية بينهما ... وكان الطاعن لم يبادر إلى إيلاغ النيابة بهذه الواقعة فور حيازته للشقة ، وكانت النيابة قد بشرت التحقيق فيها وإنتهت منه إلى

قرار بالحفظ يكتسب حجية أمام القضاء المدني وتلتزم به المحكمة ، وكان الطاعن لم يمثل أو يبد هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى ، كما لم يرفع دعواه بطلب الاعتداد بعقد الإيجار وصورية عقد التمليك إلا بعد رفع دعوى الفسخ الماثلة بعد شهود ... وكانت الأوراق قد خلت مما يفند زعمه بسداد بعض أقساط الأجرة أو بقيام مبدأ ثبوت بالكتابة فهو مجرد إدعاء لا تؤاخره أدلة الدعوى والقرائن المستفادة من أوراقها ولا يكفى لإثباتها الصورية بشهادة الشهود الأمر الذي تلتفت معه المحكمة عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها ... لما كان ما تقدم وكان ما يستدل به للحكم على نفى الصورية عن العقد بخلو بنوده مما يدل على إقترانه بالفسخ أو التحايل على القانون وإخفاء سبب غير مشروع في حين أن الصورية لا يلجأ إليها إلا ابتغاء ستر هذه الأمور، كما أن عدم مبادرة الطاعنة بإبلاغ النيابة بواقعة خلو الرجل أو تراخيه في رفع دعواه بالاعتداد بالعلاقة الإيجارية وبصورية عقد التمليك لما بعد رفع دعوى الفسخ - ليس من شأنه نفى الصورية ولا يدل بذاته على عدم وجودها - أما للقول بنان قرار الحفظ الصادر من النيابة في شأن واقعة خلو للرجل يكتسب حجية أمام للقضاء المدني فمردود بما هو مقر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الآن الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تكتسب حجية أمام للقضاء المدني لأنها لا تفصل في موضوع الدعوى بل في توافرها أو عدم توافرها أو عدم الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لإحالتها للمحكمة للفصل في موضوعها ، كما وأن الصورية القائمة على الإحتيال على القانون لا تقتضى - وعلى ما هو مقرر بقضاء النقض - قيام مبدأ ثبوت بالكتابة لا مكان تحقيقها وإثباتها بالقرائن وشهادة للشهود - لما كان ذلك وكان البين منه أن الأدلة والقرائن التي أوردتها الحكم المطعون فيه وإستخلص قضاءه من مجموعها - لا يؤدي بعضها إلى ما إنتهى إليه فضلاً عن فساد البعض الآخر منها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إستبعادها فإن الحكم لذلك يكون معيباً بالفساد في الإستدلال والقصور في التسييب.

( نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٠ الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٩ قضائية )

١٤ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض أن عدم تجزئة الإقرار الموصوف أو المركب - المتخذ كدليل في الدعوى - محله ألا يكون فيها دلل غيره ، أما إذا جد دليل آخر كالبيئة أو أريد إتخاذ الإقرار كمقدمة

دليل كتابي فإنه يكون من الجائز تجزئته والأخذ ببعضه دون الآخر وإعتبار ما إجتزأ منه مبدأ ثبوت بالكتابة.

### ( نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ للطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤١ قضائية )

١٥ - وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مبدأ الثبوت بالكتابة هو كل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع صورة رسمية من الشكوى الإدارية التي قال إنها تعد مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة للإتفاق المشار إليه بنسب النعي أو أي كتابة صادرة من المطعون ضدها تجعل ذلك الإتفاق قريب الاحتمال، وكانت المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره لمتقضيات هذا الدفاع ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذ هو لم يعرض لدفاع الطاعن في هذا الصدد وقد جاء مرسلًا عن دليله. ولا عليه كذلك إن هو لم يعرض لطلبه إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم دليل دفاعه لما هو مقرر من أن إجابة هذا الطلب أو برفضه من إطلاقات المحكمة فلا يعاب عليها عدم إجابته مادام أن الفرصة كانت أمام الطالب لتقديم ما يشاء من أدلة قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، لما كان ذلك فإن النعي يكون على غير أساس.

### ( نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٨٦ السنة ٣٧ الجزء الأول ص ٦٠٠ )

١٦ - حجية الورقة العرفية مستمدة من التوقيع وحده. عدم صلاحيتها عند خلوها من التوقيع - لتكون مبدأ ثبوت بالكتابة إلا إذا كانت مكتوبة بخط الخصم المراد إقامة الدليل عليه.

### ( نقض ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٢ الطعن رقم ٤٩٠١ لسنة ٦١ قضائية )

١٧ - مبدأ الثبوت بالكتابة له ما للكتابة من قوة في الإثبات من أكمله الخصوم بشهادة الشهود أو القرائن. شروطه. أن تكون هناك ورقة مكتوبة صادرة من الخصم وأن يكون من شأنها أن تجعل الواقعة المراد إثباتها مرجحة الحصول وقرينة الاحتمال.

### ( الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٩٣ )

(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤١ في جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢)

١٨ - مبدأ الثبوت بالكتابة - له ما للكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود. م ٦٢. إثبات.

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٥٩ في - جلسة ١٥ / ٧ / ١٩٩٣)

١٩ - إقامة الحكم قضاءه بجواز إثبات الدين بالبينه لوجود مانع أدبي حال دون الحصول على دليل كتابي. النعى عليه إعتباره الخطابات المقبول بإرسالها من الطاعن الأول إلى المطعون ضده ، مبدأ ثبوت بالكتابة حالة كونها لا تصلح لإعتبارها كذلك. وارد على غير محل. أثره. عدم قبوله.

(الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٩ في - جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٩٣)

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٥٢ في - جلسة ٦ / ١١ / ١٩٨٨)

٢٠ - تقدير وجود مبدأ ثبوت بالكتابة في الورقة مما تستقل به محكمة الموضوع. تمسك الخصم بإعتبار ورقة مبدأ ثبوت بالكتابة. وإغفال المحكمة هذا الدفاع دون بيان أسباب إطراحها إياه. قصور.

(الطعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٥٧ في - جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٢)

٢١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للرسائل الموقع عليها قوة الدلائل الكتابي من حيث الإثبات فتكون حجة على المرسل بصحة فيها إلى أن يثبت هو العكس بالطرق المقرر في قانون الإثبات ، والزواج في علاقته بزواجه ليس من الغير في صدد السرية المقررة للمكاثبات ، فإن عثرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة في كيانها وسمعتها يخلو كلا منهما ما لا يباح للغير في مراقبة الآخر في ملوكه وغير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية ، ومن ثم حق لكل منهما الإحتجاج بما تتضمنه الرسالة الموقعة من الآخر بما تحمله من دليل لصالحه في شئون الزوجية ، دون البحث فيما إذا كان قد حصل عليها بطريقة مشروعة ، أما كان ذلك ، وكان الكتاب المرسل من أحد الخصوم إلى آخر يخضع لتقدير قاضي الموضوع فله بعد تقدير الظروف التي حرر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به

(المادة ٦٢)

أصلاً ولا معقب عليه في ذلك متى كان قد بنى تقديره على أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن على ما أورد بأسبابه من أن للكتاب المرسل من الطاعن إلى ابنه منها تضمن إتهامها بالتبرج والتفريط في شرفها والخيانة الزوجية والإنحطاط الخلقي ، ولم يبد الطاعن ثمة دفع أو دفاع بشأن هذا الكتاب بما يتحقق به المضارة للموجة للتطبيق ، وهذه أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم ، وتكفي لحمل قضائيه وفيها الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعن ، ولا على الحكم إذ عتمد على ما تضمنته تلك الرسالة ذلك أن للمطعون ضدها ليست من الغير في علاقتها بالطاعن بحسبانها زوجاً له ، بما لا محل معه لبحث ما إذا كانت قد حصلت عليها بوسيلة مشروعة.

(نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٩٦ الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٦٢ قضائية)

٢٢ - عدم جواز إثبات صورية سبب الإلتزام الثابت بالكتابة فيما بين المتعاقدين إلا بالكتابة. جواز الإثبات بالبينة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة. تعزز هذا المبدأ بالبينة والقرائن. قيامه مقام الدليل الكامل في الإثبات.

(نقض ٢١ / ١ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٥٩ ق)

٢٣ - تقدير أن الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها ورقة مكتوبة أو صادرة من الخصم من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض أما من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال. وقع. إستقلال قاضي الموضوع به. شرطه. أن يكون ما إستخلصه وبنى عليه قضاءه سائغاً.

(نقض ٢١ / ١ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٥٩ ق)

٢٤ - عدم جواز إثبات صورية سبب الإلتزام الثابت بالكتابة فيما بين المتعاقدين إلا بالكتابة. جواز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة. تعزز هذا المبدأ بالبينة والقرائن. قيامه مقام الدليل الكامل في الإثبات. تملك الخصم بورقة مكتوبة صادرة من خصمه على إعتبار أنها مبدأ ثبوت بالكتابة وطلبه الإحالة للتحقيق لتكملة هذا المبدأ بشهادة الشهود. إلتزام القاضي بالرد على دفاعه من حيث كون الورقة تجعل الواقعة

المادة (٦٢)

المدعى بها قريبة الإحتمال أولاً تجعلها وإلا كان حكمه قاصراً. إتفاقات الحكم المطعون فيه عن دفاع الطاعن بصورة مسند الدين لعدم تقديمه أوراقاً تعسب مبدأ ثبوت بالكتابة. لا خطأ.

(نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٩٨ الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٦٢ ق )

### المادة (١٣)

"يجوز كذلك الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بدليل كتابي:

(أ) إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي.

(ب) إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا بد له فيه".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإن هذا الاستثناء قاصر على التصرفات القانونية وهذا المانع ليس مطلقاً وهو لا يرجع إلى طبيعة التصرف نفسه بل يرجع إلى الظروف التي أبرم في خلالها التصرف، وإن الوقائع القانونية هي وقائع مادية ويجوز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات القانونية، ويجب أن يكون طالب الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات القانونية، ويجب أن يكون طالب الإثبات طرفاً في التصرف سواء بنفسه أو عن طريق ممثله القانوني أما الغير فيجوز له إثبات التصرف بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن، وإذا ما كان التصرف القانوني مما يوجب المشرع أن يفرغ قسماً محرر رسمي فلا يجوز إثباته بالشهادة لأن الرسمية ركن في التصرف نفسه. وإن المانع الأدبي قد يقوم على ظروف نفسية أو اعتبارات أدبية ترجع إلى الظروف التي انعقد فيها التصرف أو العلاقة التي تربط بين أطراف التصرف وذلك إذا كان من شأن تلك العلاقة أن تمنع من الحصول على دليل كتابي.

٢ - وإن من حصل على سند كتابي ثم فقد منه بسبب أجنبي يجوز له الإثبات بالبيئة والقرائن ولكن لا بد أن يثبت أنه حصل فعلاً على دليل كتابي وهو يستطيع إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات وكذلك فقد السند وأن سبب انقضاء كان بسبب أجنبي لا بد له فيه، ولكن إذا أهمل الدائن المحافظة على هذا السند الكتابي فهو لا ينطبق عليه هذا الاستثناء.

٣ - ولا يمكن للمحكمة أن تقضى بوجود المانع من تلقاء نفسها. بل يتعين التمسك بوجود هذا المانع أمام محكمة الموضوع كما يتعين أن تبين المحكمة في حكمها صلة القرابة أو المانع الأدبي الذي حال دون الحصول على دليل كتابي.



٤ - وإن تقدير المانع الأدبي من الحصول على الكتابة من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة.

٥ - وإن صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها.

٦ - وإن التحدى بقيام المانع الأدبي لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابي في الأحوال التي يوجبها القانون لإثبات العقد من المسائل الواقعية التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

٧ - وإذا كان تقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه في حالة الرفض عليه أن يبين في حكمه الأسباب المسوغة لذلك.

٨ - وإن فقد الدائن سنده الكتابي بسبب إغيبى لابد له فيه فإنه يجوز له إثبات ما ورد فيه بالبينة بشرط أن يكون للفقد نتيجة حادث جبري أو قوة قاهرة ولا يقبل أن يتمسك الدائن بأى سبب يرجع إلى فعله ولو كان مجرد إهمال أو تراخ.

٩ - وإن علاقة التبعية بين العامل ورب العمل لا تعتبر مانعاً أدبياً يحول دون مطالبة العامل بحقوقه.

١٠ - وإن تقدير المانع من الحصول على سند كتابي من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه أن يؤسس قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله.

١١ - وإن قيام المانع الأدبي لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما يدعيه المتمسك بهذا المانع، ولا تشريب على محكمة الموضوع إذا رفضت الإحالة على التحقيق متى تبين لها من ظروف الدعوى

عدم جدية هذا الإدعاء.

١٢ - وإن وجود محرر بين طرفي الخصومة لا يمنع من قيام المسانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي إذا توفرت شروطه.

١٣ - وإن صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً بل يرجع في ذلك إلى ظروف كل دعوى على حدة تستخلص منها المحكمة بما لها من سلطة تقديرية قيام أو إنتفاء المانع الأدبي دون معقب عليها ففى ذلك متى أقامت إستخلاصها على أسباب سائغة لها أصل ثابت فى الأوراق.

وإن صلة الزوجية لا تعتبر بذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي ويتعين أن يرجع فى ذلك إلى كل حالة على حدة طبقاً لظروف الدعوى التى تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى ذلك متى كان تقديرها قائماً على أسباب سائغة.

١٤ - وإذا ما كانت العلاقة الإجارية خاضعة لأحكام القانون المدنى فيجوز إثباتها بشهادة الشهود متى فقد السند الكتابي بسبب أجنبي.

وإن المانع الأدبي نمبى يرجع بشأنه للظروف التى إتخذت فيها وإن تقدير قيامه مما يستقل به قاضى الموضوع.

١٥ - وإن مجال المانع الأدبي هو التصرفات القانونية ويترتب على ذلك أن المانع الذى يبرر قيامه ليس مطلقاً وإنما هو نسبى لا يرجع إلى طبيعة التصرف بل إلى الظروف التى إتخذت فيها أو لحقته فصلة النسب مهما كانت درجتها لا تعتبر فى ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع فى ذلك إلى ظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع ومن ثم فإن تقدير قيام المانع الأدبي من المسائل التى تستقل بها تلك المحكمة بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة.

١٦ - وإن المانع الأدبي الذى يحول دون الحصول على دليل كتابي لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

ووفقاً لنص المادة ٦٣ من قانون الإثبات فإنه يجوز الإثبات بشهادة الشهود

فيما كان يجب إثباته بدليل كتابي إذا فقد للدائن مسنده الكتابي لمسيب أجنبي لا بد له فيه مما مقتضاه أن من يدعى أنه حصل على سند مكتوب ثم فقده بسبب أجنبي يجوز له أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات لأنه إنما يثبت واقعة مادية فإذا ما أثبت سبق وجود السند كان لمن فقده أن يثبت الحق الذي يدعيه بشهادة الشهود.

١٧ - وإن طلب الخصم تمكنه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً هو حق له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة في النزاع ولم يكن فى أوراق للدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفى لتكوين عقيدتها.

وإن صلات القربى والزوجية والجوار والعادة ومركز الشخص الاجتماعى من الأمور التى يقوم بها للمانع الأبى من الحصول على دليل كتابي ويرجع ذلك إلى ظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع.

### المبادئ القضائية

١ - الصورية المطلقة. تتاولها وجود التصرف ذاته وعدم إخفاؤه تصرفاً آخر. ثبوت صحتها. أثره. إنعدام وجود العقد فى الحقيقة والواقع. الصورية النسبية بطريق التستر. تتاولها نوع التصرف لا وجوده. للدفع بها. إستهدافه أعمال آثار العقد الحقيقى المستتر دون آثار العقد للظاهر. مسوداه. إختلاف هاتين الصورتين أساساً وحكماً.

(الطعن رقم ٨١٣٧ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٢)

٢ - إن الصورية المطلقة تتناول وجود التصرف ذاته ولا تخفى تصرفاً آخر، ومن شأنها أن صحت أن ينعدم بها وجود العقد فى الحقيقة والواقع. أما الصورية النسبية بطريق التستر فإنها تتناول نوع التصرف لا وجوده - والدفع بها يستهدف أعمال آثار العقد الحقيقى المستتر دون آثار العقد للظاهر - ومن ثم فإنهما تختلفان أساساً وحكماً.

(الطعن رقم ٨١٣٧ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠٢)

٣ - الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه. شرطه. أن يكون صريحاً في هذا المعنى مع تمسك مبدئه به وإصراره عليه. عدم حمل عباراته معنى الجزم والحسم. التفات المحكمة عن الإشارة إليه أو الرد عليه. لا تثير.

#### (الطعن رقم ٣٧٩١ لسنة ٦٠ق - جلسة ٢٠٠٢/٥/١٤)

٤ - إن الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه يلزم أن يكون صريحاً في هذا المعنى - وأن يكون مبدئه قد تمسك به وأصر عليه، أما إذا كانت عباراته لا تحمل معنى الجزم والحسم فلا تثير على المحكمة إذا هي لم تشر إليه أو ترد عليه - لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على مذكرة نفاع الطاعة المقدمة لمحكمة الاستئناف في جلسة..... أنها لم تدفع بصورية البيع الصادر من المرحوم..... لولديه القاصرين المشمولين بوصاية جنتهم المطعون ضدها، وقصارى ما قالته إن هذه الأخيرة ظلت تتعامل معها كوارثة لثمن تركته ولخفت عنا حصول ذلك البيع، وإن طلب شهر ذلك البيع أعيد تجديده ولم يستمر السير في إجراءاته مما يدل على العنول عنه، وأضيفت "وحتى لا يفوتنا في غمرة الاندهاش من هذه الجرة أن تنوء عن أن الأطيان ظلت في حيازة المورث حتى وفاته وبعد ذلك تولت والدته بصفقتها وصية على القاصرين ولدى المورث إستغلال الأرض وإدارتها، ووضعت اليد عليها. من كل ذلك يثبت أن الدعوى وهي دعوى صحة ونفاذ عقد بيع لا قائمة لها ولا قوام ترتكز عليه" - فإن النعي بسبب الطعن - ومبناه أن الحكم المطعون فيه لم يرد على النفع بصورية بيع الأطيان موضوع النزاع يكون على غير أساس.

#### (الطعن رقم ٣٧٩١ لسنة ٦٠ق - جلسة ٢٠٠٢/٥/١٤)

٥ - الأصل. سريان الإتفاق المبرم بين المحامي وموكله بشأن أتعاب المحاماة. عدم تقاضى المحامي زيادة على الأتعاب المتفق عليه. الإستهانة. إثباته قيامه بأعمال خارجة عن نطاق الإتفاق لم يكن في وسعه توقعها أو أنه قدر الأتعاب بما لا يناسب أهمية ما قام به من عمل وبذله من جهد وما توصل إليه من نتائج. وأنه ما كان يقبلها لو كان يعلم ذلك. م ٨٢/٢ق للمحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣.

## (الطعن رقم ٤١٦٩ لسنة ٧٠ قى - جلسة ٢٠٠١/١٢/١١)

٦ - إن النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن "يتقاضى المحامى أتعابه وفقاً للعقد المحرر بينه وبين موكله. وإذا تفرع من الدعوى موضوع الإتفاق أعمال أخرى حق للمحامى أن يطالب بأتعابه عنها" - يدل على أن الأصل هو مريان الإتفاق المبرم بين الطرفين فلا يتقاضى المحامى زيادة على مقدار الأتعاب المتفق عليها ما لم يثبت أنه قام بأعمال أخرى خارجة عن نطاق ذلك الإتفاق لم يكن فى وسعه توقعها، لو أنه تردى فى خطأ لى تقدير تلك الأتعاب فقدرها بما لا يتناسب مع أهمية ما قام به من عمل وما بذله من جهد وما توصل إليه من نتائج ولأنه ما كان يقبلها لو كان يعلم ذلك.

## (الطعن رقم ٤١٦٩ لسنة ٧٠ قى - جلسة ٢٠٠١/١٢/١١)

٧ - تعديل للقاضى الإتفاق على أتعاب المحاماة المتفق عليه بين المحامى وموكله وجوب أن يبين فى حكمه الظروف والمؤثرات التى أحاطت بالتعاقد ولدت إلى الإتفاق على أتعاب لا تتناسب مع ما قام به المحامى من أعمال قبل تنفيذها. علة ذلك. تمكن محكمة النقض من مراقبة مدى سبب إطار المحكمة للإتفاق.

## (الطعن رقم ٤١٦٩ لسنة ٧٠ قى - جلسة ٢٠٠١/١٢/١١)

٨ - يتعين على القاضى إذا ما رأى تعديل الإتفاق المتفق عليه (الإتفاق على أتعاب المحاماة بين المحامى وموكله) بالزيادة أو النقص أن يبين فى حكمه الظروف والمؤثرات التى أحاطت بالتعاقد ولدت إلى الإتفاق على أتعاب لا تتناسب مع ما قام به المحامى من أعمال - قبل تنفيذها - حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان إطار المحكمة للإتفاق يستند أو لا يستند إلى إعتبارات مقبولة.

## (الطعن رقم ٤١٦٩ لسنة ٧٠ قى - جلسة ٢٠٠١/١٢/١١)

٩ - الأصل. مسئولية كل متعاقد رعاية مصلحته فى العقد. الإستثناء. وضع المشرع فى بعض الحالات قواعد أمره لا يجوز الإتفاق على مخالفتها

ويبطل كل التزام يخرج عليها بطلاناً مطلقاً لا يزول أثره بالإجازة ولا يسقط بعدم التمسك به. ويجوز للقاضي الحكم به من تلقاء نفسه في أية مرحلة في الدعوى. علة ذلك. عدم تكافؤ مركز المتعاقد في بعض العقود مما يخشى معه تحكم أحدهما في الآخر. من هذه الحالات. نهى المشرع للمحامي عن الإنفاق على تقاضى أتعاب تزيد على عشرين في المائة من قيمة ما أفاد به موكله من العمل الموكول إليه. م ٨٢ من ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة.

(الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠٠٢/٧/٢٨)

١٠ - وإن كان الأصل أن القانون لقي على كل متعاقد مسؤولية رعاية مصلحته في العقد إلا أن المشرع لاحظ أن مركز المتعاقد في بعض العقود لا يكون متكافئاً بحيث يخشى أن يتحكم أحدهما وهو القوى في الآخر الضعيف فيستغله أو يعامله بشروط قاسية فتدخل في هذه الحالات رعاية للطرف الضعيف وحماية له ووضع قواعد أمره لا يجوز الإنفاق على مخالفتها بحيث يقع باطلاً كل التزام يخرج عليها ويكون بطلانه مطلقاً لا يزول أثره بالإجازة ولا يسقط بعدم التمسك به بل يجوز أن يحكم به للقاضي من تلقاء نفسه في أية مرحلة من مراحل للدعوى ومن هذه الحالات ما عالجه المشرع في المادة ٨٢ من القانون رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة من نهى المحامي عن الإنفاق على تقاضى أتعاب تزيد على عشرين في المائة من قيمة ما حققه من فائدة لموكله في العمل للموكل إليه.

(الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠٠٢/٧/٢٨)

١١ - حق المحامي في مطالبة موكله أو ورثته بالأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي بشأنها. موقوف بمضي خمس سنوات من تاريخ إنهاء الوكالة أو وفاة الموكل. م ٨٦ من ق ١٧ لسنة ١٩٨٣. سريان التقادم من وقت إتمام المحامي للعمل المنوط به بمقتضى التوكيل الصادر إليه. علة ذلك. استحقاق الدين (الأتعاب) من هذا التاريخ. المادتان ٣٧٦، ٣٧٩ مدنى. تحرير سند كتابي بالأتعاب. أثره. تقادم الحق في المطالبة بها بإنقضاء خمس عشر سنة.

(الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠٠٢/٧/٢٨)

١٢ - إن النص في المادة ٨٦ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة على سقوط حق المحامي في مطالبة موكله أو ورثته بالأتعاب عند عدم وجود إتفاق كتابي بشأنها بمضى خمس سنوات من تاريخ إنهاء الوكالة أو من تاريخ وفاة الموكل حسب الأحوال، ليس وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا تطبيقاً للقواعد العامة في التقادم المسقط والمنصوص عليها في المواد ٣٧٦، ٣٧٩ من التقنين المدني وعلى ذلك فلإن مدة التقادم المنصوص عليها في هذه المادة تمرى من الوقت الذى يتم فيه المحامى العمل المنوط به بمقتضى التوكيل الصادر إليه على تقدير أن حقه فى الأتعاب يصبح مستحق الأداء من هذا الوقت وينقضى بمضى خمس سنوات من تمامها ما لم يكن قد حرر بها سند كتابي فلا يتقدم للحق فى المطالبة بها إلا بإنقضاء خمس عشرة سنة.

١٣ - تقدير المانع الأدنى من الحصول على الكتابة من المسائل التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة.

(نقض ١٩٧٠/١/٨ لسنة ٢١ ص ٣٥)

١٤ - صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر فى ذاتها مانعاً أدبياً بحول دون الحصول على سند كتابي، بل المرجع فى ذلك إلى ظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها.

(نقض ١٩٧٠/١/٩ لسنة ٢١ ص ٣٥، نقض ١٩٦٧/١٢/٢١ ص ١٨٠١)

١٥ - يعتبر سبباً أجنياً فقد السند نتيجة لإهمال محامى الدائن أو موظفى مكتبة فى المحافظة عليه.

(نقض ١٨ مايو السنة ١٩٦١، مجموعة أحكام المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٤٨٥)

١٦ - التحدى بقيام المانع الأدنى لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابي فى الأحوال التى يوجبها القانون لإثبات العقد من المسائل الواقعية

التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع، ومن ثم فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٤/٣/١٩٧٩ لسنة ٣٠، العدد الأول ص ٧٨٦)

١٧ - قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة إحالة للدعوى إلى التحقيق.

(نقض ١٠/٢/١٩٧٠ لسنة ٢١ ص ٢٧١)

١٨ - لئن كان تقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع، إلا أنه يتعين عليه في حالة رفضه هذا الطلب أن يضمن حكمه الأسباب المسوغة لذلك، فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضائه يرفض طلب أحد العاقدین إثبات صورية العقد بالبينة لقيام مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي على هذه الصورية "على أنه لا يمكن القول بقيام المانع الأدبي، طالما أن العقد بين الطرفين قد ثبت بالكتابة" فإن هذا من الحكم يكون خطأ في القانون ولا يسوغ رفض طلب الإثبات بالبينة، ذلك بأن وجود عقد مكتوب لا يمنع من قيام المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي إذا توافرت شروطه، ومتى تحقق هذا المانع لدى العاقد الذي يطعن على العقد بالصورية فإنه يجوز له إثبات هذه الصورية بالبينة والقرائن عملاً بالمادتين ٤٠٣، ٤٠٧ من القانون المدني.

(نقض ١٢/١٢/١٩٦٨ لسنة ١٩ ص ١٥١٧)

١٩ - إنه وإن كان تقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون، هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه في حالة رفض هذا الطلب أن يضمن حكمه الأسباب المسوغة لذلك. ولما كان ما قرره الحكم المطعون فيه من إبتقاء قيام المانع الأدبي في حالة وجود سند كتابي يتمثل في كشف الحساب التي وقع عليها للطاعن بإستلام نصيب زوجته في الربع هو خطأ في القانون لأن وجود محرر مكتوب لا يمنع من قيام المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي إذا توافرت شروطه، وكان التوكيل



الصادر إلى الطاعن من زوجته لتحصيل نصيبها في الرّيع وتوقيع على كشوف الحساب التي تعلم بموجبها هذا النصيب ممن يتولى إدارة العقار ليس من شأنه أن ينفي قيام المانع الأدبي في علاقة الطاعن مع زوجته، ومضى تحقق هذا المانع لدى الطاعن فإنه يجوز له إثبات الوفاء بالبينة والقرائن عملاً بالمادة ١/٦٣ من قانون الإثبات. لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها بهذا للنظر الخاطئ عن أعمال سلطتها في تقدير الظروف التي ساقها الطاعن لتبرير قيام المانع الأدبي الذي تمسك به وعن الإدلاء برأيها فيما إذا كانت هذه الظروف تعتبر مانعة من الحصول على الدليل الكتابي اللازم لإثبات الوفاء الذي ادعاه أو غير مانعة، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التفسير.

#### (نقض ١٩٧٦/٣/٢ لسنة ٢٧ ص ٥٣٣)

٢٠ - فقد الدائن سنده للكتّابي بسبب أجنبي لا يد له فيه. جواز إثبات ما ورد فيه بالبينة. شرطه. أن يكون للفقد نتيجة حادث جبري أو قوة قساهرة. عدم قبول تمسك للدائن. بأى سبب يرجع إلى فعله ولو كان مجرد إهمال أو تراخ. تكليل الحكم المطعون فيه على سبق وجود المحرر ومضمونه، دون التحقق من أن فقده كان بسبب أجنبي. خطأ في القانون.

#### (نقض ١٩٧٦/٦/٢٨ سنة ٢٧ ص ١٤٤٤)

٢١ - علاقة التبعية بين العامل ورب العمل. عدم اعتبارها مانعاً أدبياً يحول دون مطالبة العامل بحقوقه.

#### (نقض ١٩٨٠/١٢/٢٨ الطعن رقم ٤ لسنة ٥٠ قضائية)

٢٢ - تقدير المانع من الحصول على سند كتّابي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع، إلا أنه يتعين عليه أن يؤسس قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله، وإذا كان يبين من مدونات الحكم التمهيدى المطعون فيه أن المحكمة أجازت للمطعون ضده الأول إثبات صورية عقداً لشركة للتضامن بكافة طرق الإثبات إستناداً إلى قيام مانع أدبي إلا أنها لم تبين ظروف الحال التي عتمدت في تبرير عدم الحصول على دليل كتّابي مما يجعل حكمها مشوباً

بالبصوير المبطل.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩ الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٨٠ قضائية)

(نقض ١٩٨١/١١/٢٥، الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٣ - النص في المادة ٦٢ من قانون الإثبات على أنه يجوز كذلك الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بدليل كتابي ... (ب) إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه\* يدل على أن المشرع استهدف مواجهة حالة ما إذا كانت القواعد المتعلقة باستلزام الحصول على الدليل الكتابي الكامل قد روعيت، بيد أن الإثبات بالكتابة قد إمتنع بسبب فقد هذا الدليل فيجوز عندئذ أن تحل شهادة الشهود محل الدليل الكتابي، شريطة أن يكون هذا الفقد راجعاً إلى سبب لا يد للمدعى فيه، ومؤدى هذا أن يكون الفقد قد نشأ من جراء حادث جبرى أو قوة قاهرة، فتستبعد إذن صور الفقد بسبب يتصل بفعل مدعى الدليل - ولو كان خطأ أو إهمالاً - لقطع السبيل إلى التواطؤ مع الشهود.

(نقض ١٩٧٩/٤/٧ لسنة ٣٠ ص ٤٠)

٢٤ - وجود محرر بين طرفي الخصومة. لا يمنع من قيام المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي إذا توفرت شروطه.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٥ الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٥ - صلة القرابة مهما كانت درجتها. لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً. بل يرجع في ذلك إلى ظروف كل دعوى على حدة تستخلص منها محكمة الموضوع - بما لها من سلطة تقديرية - قيام أو إنتفاء المانع الأدبي، دون معقب عليها في ذلك، متى أقامت إستخلاصها على أسباب سائغة لها أصل ثابت في الأوراق.

(نقض ١٩٧٨/٤/١٧ سنة ٢٩ العدد الأول ص ١٠١٥)

٢٦ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صلة الزوجية لا تعتبر بذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي، ويتعين أن يرجع في

ذلك إلى كل حالة على حدة طبقاً لظروف الحل التى تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى ذلك متى كان تقديرها قائماً على أسباب سائغة.

(نقض ١٩٨٣/٢/١٧ الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٩ قضائية)

٢٧ - جواز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة فى حالة فقد الخصم سندَه الكتابى بسبب لجنبى لا يد له فيه. شرطه. أن يكون للفقد نتيجة حادث جبرى أو قوة قاهرة.

(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ قى - جلسة ١٩٩٣/٢/١٨)

(نفس جلسة ١٩٧٩/٤/٧ س ٣٠ ص ٤٠)

٢٨ - الدليل الكتابى، فقده لمسب لجنبى لا يد للخصوم فيه. ثمره. جواز الإثبات بالبينة. م ٦٣ إثبات.

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٦٢ قى - جلسة ١٩٩٣/٤/١)

(الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ قى - جلسة ١٩٨٨/٦/٣٠)

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥٠ قى جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)

(الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٥٤ قى - جلسة ١٩٨١/٥/١٦)

٢٩ - العلاقة الإجارية للخاضعة لأحكام للقانون للمنىس. جواز إثبات بشهادة الشهود متى فقد السند الكتابى بسبب لجنبى. م ٦٣ من قانون الإثبات.

(الطعن رقم ٣٤٣٩ لسنة ٥٨ قى - جلسة ١٩٩٣/١١/٢)

٣٠ - تقدير قيام المانع من الحصول على دليل كتابى يستقل به قاضى الموضوع وجوب قيام هذا التقدير على أسباب سائغة.

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٨ قى - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٥)

(نقض جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١ س ٢٧ ص ١٨٠١)

٣١ - صلة القرى لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً، إقتصار الحكم على اعتبار صلة القرى بين المطعون ضده للثاني وبين الطاعنة تقوم مانعاً أدبياً من الحصول على دليل كتابي دون بيان الظروف المبررة لذلك. قصور.

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٥)

٣٢ - دعوى صحة التعاقد - ماهيتها - عدم جواز إجبار البائع في العقود التبادلية على تنفيذ التزامه متى دفع الدعوى بعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه بنقل الثمن. النص في عقد البيع على وفاء المشتري بالثمن. تمسك الطاعنة بعدم تمامه وأن مانعاً أدبياً بينها وبين المشتري حال دون حصولها على ورقة ضد، وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق. إغفال الحكم بحث هذا الدفاع. خطأ وقصور.

(نقض ١٩٩٣/٤/١٣ الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٩ قضائية)

٣٣ - المانع الأدبي نسبى. يرجع للظروف التي إنعقد فيها. تقرير قيامه. استقلال محكمة الموضوع به.

(نقض ١٩٩٤/١/١٩ الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦١ قضائية)

٣٤ - إعتبار قيام عقد العمل بين الطاعن وأصحاب الشركة مانعاً أدبياً يحول دون مطالبته بحقه. مسألة موضوعية تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب.

(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢)

٣٥ - متى كانت قيمة عقد البيع المؤرخ .. تجاوز العشرة جنيهات يتعين إثباته بالكتابة أو بما مقامها، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز إثبات عقد البيع المنسوب إليه بالبينة وكان جواز إثبات العقد بالبينة في حالة فقده يلزم معه إقامة الدليل على سيق وجود المحرر ومضمونه، وأن فقده كان لسبب اجنبى لا يد للمطعون عليه فيه، وإذا تبين الحكم المطعون فيه أن الذى سحب عقد البيع سند المطعون

عليه من حافظته هو وكيل محاميه، ولما كانت القرائن التي ساقها الحكم إن صحت دليلاً على سبق وجود للمحرر المذكور ومضمونه إلا أنها لا تؤدي إلى أن فقدته كان لمسيب أجنبي مما تعنيه المادة ٤٠٣؛ فقرة "ب" من القانون المدني - المنطبقة على واقعة الدعوى - وإن أقام للحكم قضاءه على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

### (نقض ١٩٧٦/٦/٢٨ لسنة ٢٧ ص ١٤٤٤)

٣٦ - وفقاً لنص المادة ٦٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بدليل كتابي إذا فقد الدائن سنده الكتابي لمسيب أجنبي لا يد فيه، مما يقتضاه أن من يدعى أنه حصل على سند مكتوب ثم فقدته بسبب أجنبي يجوز له أن يثبت ذلك بكافة طريق الإثبات لأنه إنما يثبت واقعة مادية. فإذا ما أثبت سبق وجود السند كان لمن فقدته أن يثبت الحق الذي يدعيه بشهادة الشهود.

### (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧)

٣٧ - وإن أسست للطاعة دفاعها أمام محكمة الموضوع على ما هو ثابت بالأوراق من أن المطعون ضده - بعد أن تسلم منها المبلغ الثابت بسند المديونية قام بتمزيق ورقة لوهمها أنها السند المذكور، وكان هذا منه - فيما لو ثبت - يشكل إحتيالا وغشاً يجوز إثباته بطرق الإثبات القانونية كافة شاملة البيينة، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن ما تدعيه الطاعة وفاء وهو بهذه المثابة تصرف قانوني لا يجوز إثباته إلا بالكتابة لا يواجه دفاع الطاعة آنف الذكر ولا يصلح رداً عليه رغم أنه دفاع جوهري من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فيكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شاب القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع.

### (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١)

٣٨ - المانع الأدنى الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي عزم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة للنقض.

### (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)

٣٩ - لأن كان يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة، إذا وجد مانع أدبي إلا أنه لا يحل لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها بقبوله وتقضى بالإحالة إلى التحقيق لإثبات ما لا يجوز إثباته بالكتابة، بل يجب على من يدعى وجود هذا المانع التمسك به ثم يكون للمحكمة بعد ذلك أن تقرر دفاعه وتجييز له الإثبات أو لا تجيزه.

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

٤٠ - مجال المانع الأدبي هو التصرفات القانونية، ويترتب على ذلك أن المانع الذي يبرر قيامه ليس مطلقاً، وإنما هو نسبي لا يرجع إلى طبيعة التصرف بل إلى الظروف التي إنعقد فيها أو لحقته، فصلة النسب مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي، بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقرها محكمة الموضوع، ومن ثم فإن تقدير قيام المانع الأدبي من المسائل التي تستقل بها تلك المحكمة بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة.

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

٤١ - تقدير قيام أو إنتفاء المانع الأدبي - يعد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية دون معقب عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة لها أصل ثابت بالأوراق - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض إحالة الدعوى إلى التحقيق لإنقضاء المانع الأدبي تأسيساً على أن الخصومة كانت محتمة بين الطرفين، مما كان يوجب إتخاذ الحذر من كل منهما تجاه الآخر، وكانت هذه الأسباب سائغة، وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها، فإن النعى بهذا السبب يكون في غير محله.

(الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٧)

٤٢ - فترة الخطية - وعلى ما جرى به العرف - لها اسمتها الخاصة التي تفرض على الخطيبين وأسرتهما سلوكاً حميماً أيته التواد والمجاملة بما يستهدف به كل طرف غرس الثقة وبعث الطمأنينة لدى الطرف الآخر وهو ما لا يلائمه للتعامل بالكتابة في شأن أداء المهر أو تقديم

الشبكة وما فى حكمها من الهدايا المتعارف عليها، فإن هذه الفترة تعد بذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على دليل كتابى فى هذا الخصوص ويجيز الإثبات بشهادة الشهود عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون الإثبات.

(الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩٣)

٥٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن طلب الخصم تمكنه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات لجائزة قانوناً هو حق له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة فى النزاع ولم يكن فى أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفى لتكوين عقينتها، وكان للثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأنه حرر السند موضوع الدعوى ضماناً لقيامه بالإتفاق على المطعون ضدها حتى زولجها وأودعه على سبيل الأمانة لدى شقيقتها وأنها تمكنت من الإستيلاء عليه بطريق غير مشروع بعد زواجها وأنه ليس مديناً لها فى شئ وإستدل على ذلك بالطريقة المبينة بوجه النعى وطلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات كل ذلك. وإذ كان يجوز للطاعن - متى ثبت قيام المانع المادى أو الأدبى - أن يثبت بشهادة للشهود ما يخالف للثابت بالسند موضوع الدعوى، فإن كلا من الحكمين إذ رفض هذا الطلب إستناداً إلى أن هذا الإدعاء لا يغير من الأمر شيئاً لأن السند الإنئى هو حق المطعون ضدها وتحرر ضماناً للدين الذى لها قبل الطاعن فلا مبرر لإحالة الدعوى إلى التحقيق وهو رد لا يولج دفاع الطاعن وفيه مصادرة له زغم أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون علاوة على إخلاله بحق الدفاع مشوباً بالقصور.

(نقض ١٩٩٤/٢/٨ للطعن رقم ٦١٣٦ سنة ٩٢ق)

(الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠)

(الطعان رقم ١٠٣١، ١٠٣٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٩٤٩ قى - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)

(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٤٠ قى - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

٤٤ - تقدير المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل. من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع متى كان هذا التقدير سائفاً.

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٩٣/٥/٣)

٤٥ - قيام مانع أدبي حال دون الحصول على دليل كتابي. أنكره. جواز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بهذا الدليل. مادة ٦٣ إثبات.

(نقض ١٩٩٨/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٦٢ قى)

٤٦ - المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي لم يضع له القانون قيوداً، إستقلال قاضى الموضوع بتقديره. قيامه على إعتبارات أدبية ترجع إلى ظروف إنعقاد التصرف أو التى لحقت به أو العلاقة بين طرفيه وقت انعقاده. مؤداه المانع الأدبي خاص ذاتي وليس عاماً موضوعياً.

(نقض ١٩٩٨/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٦٢ قى)

٤٧ - صلات القربى والزوجية والجوار والعادة ومركز الشخص الاجتماعى. من الأمور التى يقوم بها المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي. رجوع ذلك إلى ظروف الحال التى تقرها محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٩٨/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٦٢ قى)

٤٨ - تمسك الطاعن بصورية عقد البيع للصادر منه إلى ابنه المطعون ضده وأنه لم يحرره إلا لتدخل أحد رجال الدين فقام مانع أدبي حال دون حصوله على دليل كتابي على هذه للصورية. تكليله على ذلك بشهادة زوجته والدة المطعون ضده وإقرار مكتوب من رجل الدين. دفاع جوهري. إغفال الحكم للتعرض له ونفيه قيام المانع الأدبي على أن علاقة الأبوة لا



نمنع من الحصول على دليل كتابي. خطأ وقصور.

(نقض ١٩٩٨/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٦٢ ق)

### المادة (١٤)

"لا يكون أهلاً للشهادة من لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة.  
على أنه يجوز أن تسمع أقوال من لم يبلغ هذه السن بغير يمين على سبيل  
الإستدلال".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه لا يجوز أن تقل سن الشاهد وقت الإدلاء  
بالشهادة عن خمس عشرة سنة، والعبرة بالسن هنا وقت الإدلاء بالشهادة  
وليس وقت حصول الواقعة التي يتم الشهادة بشأنها، ولم يجعل المشرع صلة  
القرابة بين الشاهد والخصم الذي يتم الشهادة لصالحه سبباً لعدم الأخذ  
بشهادته.

٢ - وإن المجادلة بشأن وجود صلة قرابة بين الشهود وأحد الخصوم لا  
تعدو وإن كون جدلاً موضوعياً يتعلق بتقدير الأدلة مما لا يجوز إثارته أمام  
محكمة النقض.

٣ - ولا عبرة إلا بالشهادة التي يدلى بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلفه  
اليمين ولا قيمة لما يقدمه الشهود من إقرارات مكتوبة.

### المادة القضائية

١ - العبرة بسن الشاهد وقت الإدلاء بالشهادة لا وقت حصول  
الواقعة التي يشهد بها.

(نقض ١٩٦٧/٣/٩ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٥٩٩)

٢ - لا عبرة إلا بالشهادة التي يدلى بها الشاهد أمام المحكمة بعد  
حلفه اليمين ولا قيمة لما يقدمه الشهود من إقرارات مكتوبة.

(نقض ١٩٧٣/٣/٢١ السنة ٢٣ ص ٤٣٩)

٣ - لم يجعل القانون صلة القرابة بين الشاهد والمشهود له سبباً لعدم

الأخذ بأقوال الشاهد.

(نقض ١٩٧٨/١١/١ لسنة ٢٩ ص ١٦٤٨)

٤ - النعى بوجود صلة قرابة تربط الشهود الذين اعتمد الحكم على شهادتهم بالمطعون ضده لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً يتعلق بتقدير الأدلة، مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

(نقض ٨٣/٣/١٧، الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٨ قضائية)

### المادة (٦٥)

"الموظفون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل إلى علمهم في أثناء قيامهم به من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني، ولم تأذن السلطة المختصة في إذاعتها، ومع ذلك فلهذه السلطة أن تأذن لهم في الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه لإعتبارات معينة قدرها المشرع فقد نص على منع بعض الأفراد من الشهادة، ومن ثم فإن الموظفين والمكلفين بخدمة عامة لا يشهدون على الوقائع التي تكون قد وصلت إلى علمهم وهي عن معلومات تتعلق بوظيفتهم حتى ولو بعد تركهم لعملهم طالما أن هذه المعلومات لم تنشر بالطريق القانوني، ولقد أجاز المشرع للجهة التي يتبعها هذا الموظف بأن تسمح له بالإدلاء بشهادته بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم، وإذا ما خالف الموظف هذا الخطر كانت شهادته باطلة والبطالان هنا بطلان مطلق متعلق بالنظام العام.

**المادة (٦٦)**

"لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم من طريق مهنته أو صنعته الواقعة أو بمعلومات أن يفشيها ولو بعد إنتهاء خدمته أو زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مقصوداً به ارتكاب جناية أو جنحة.

ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين أن يؤدوا الشهادة على تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرها إليهم على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم".

**التعليق**

١ - وإن هذا النص يمنع من يمتن مهنة تسمح له بمقتضاها من الحصول على أسرار بعض الخصوم من إفشاء أسرارهم طالما كان إطلاعهم على تلك الأسرار بحكم مهنتهم، وهذا القيد يظل سارياً حتى بعد إنتهاء العلاقة بين هذا الشخص وصاحب تلك المهنة، ولكن المشرع قد أورد إستثناء على ذلك وهي حالة ما إذا كان إفشاء الشخص إلى صاحب تلك المهنة مقصوداً به ارتكاب جناية أو جنحة، وفي حالة تعدد الأشخاص أصحاب السر فيتعين موافقتهم جميعاً ولا يكفي موافقة أحدهم، وإذ أدلى هذا الشخص بسر علمه بمناسبة مهنته دون إذن من صاحب السر وطلب من المحكمة إستبعاد شهادته فهنا يتعين إستبعاد شهادته.

**المادة القضائية**

٢ - منع القانون بعض الشهود من أداء شهادتهم لإعتبارات ابتغاهم دورانه في إطار حماية أطراف هذه العلاقة دون غيرهم. مؤدى ذلك علاقة المحامي بموكله ليست سبباً لعدم سماع شهادته في نزاع وكل فيه متى طلب منه موكله أو ورثته أدائها. تمسك الطاعنين بسماع شهادة محامى مورثهم. رفض المحكمة سماع شهادته دون إيراد ما يبرره في أسباب حكمها. قصور وإخلال بحق الدفاع.

(نقض ١٩٩٢/٥/٢٦ - الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٨ قضائية)

**المادة (٦٧)**

"لا يجوز لأحد الزوجين أن يقضى بغير رضاء الآخر ما أبلغه إليه أثناء الزوجية ولو بعد انفصالها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر، أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر".

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإن المشرع حماية منه لرابطة الزوجية فلم يجرى لأى من الزوجين أن يقضى بغير رضاء الآخر ما أبلغه إليه أثناء قيام علاقة الزوجية حتى بعد انفصالهم إلا إذا ما قام أحد الطرفين برفع دعوى على الطرف الآخر وكذلك فى حالة إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر، وإن مخالفة هذا الخطر وهو عدم إفشاء الأسرار هو البطلان ولكن البطلان هنا نسبي فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولكن لا بد أن يتمسك به من تقرر لمصلحته.

**المادة القضائية**

١ - مفاد نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التى رآها أو سمعها. ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له - وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك - أما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يقضى بغير رضاء الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انفصالهما إلا فى حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر - فإذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة المتهم الأول وزوجة أخيه لم يبلغ إليهما من زوجيهما - بل شهدتا مما وقع عليه بصرهما واتصل بسمعهما فإن شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان ويصح فى القانون إستناد الحكم إلى أقوالهما.

(نقض جنائى ١٩٦٠/٢/٢ مجموعة المكتب الفنى للأحكام الجنائية السنة ١١ ص ١٢٨)

(نقض جنائى ١٩٦١/٣/٧ السنة ١٢ ص ٣٢٤)

٢ - الشهادة ذات حجية متعديّة لأن ما يثبت بها لأحد الخصوم يسعد ثابتاً بالنسبة للخصم الآخر، وذلك إعتباراً بأن من صدرت منه الشهادة شخص عدل لا يقصد بها تحقيق مصلحة لأحد أو مضارته، ولهذا الأثر وإعتبارات العدالة فإنه يجب ألا يقوم بالشاهد مانع من موافقها من شأنه أن يدع للميل بشهادته لخصم على آخر سبباً، ومن هذا القبيل أن تكون بين الشاهد ومن يشهد عليه خصومة فقد ورد في الحديث الشريف "لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذى الحنة" وإذا خلت مواد قانون الإثبات للمنظمة لشهادة الشهود بالباب الثالث من نص يعالج أثر وجود خصومة بين الشاهد والمشهد عليه فليس أمام القاضى من سبيل إلا أن يلتجئ إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التى تقضى بأن قيام هذه الخصومة يعد مانعاً للشهادة بإعتبار هذه المبادئ المصدر الرئيسى للتشريع بنص المادة الثانية من الدستور والمرجع الأصيل عند غياب النص وجود العرف طبقاً لما نصت عليه المادة الأولى من القانون المدنى فيبين على ذلك، فإذا ما طعن الخصم على أقوال الشاهد بوجود خصومة بينهما بما منعه من الإدلاء بأقواله دون ميل، وأقام الدليل على ذلك تعين على المحكمة أن تمحص دفاعه وتحققه قبل أن تحكم فى النزاع فإن هى لم تفعل واستندت إلى أقوال هذا الشاهد رغم الطعن بفسادها وقع الحكم باطلاً.

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٩٣)

## المادة (١٨)

"على الخصم الذى يطلب الإثبات بشهادة الشهود أن يبين الوقائع التى يريد إثباتها كتابة أو شفاهة فى الجلسة".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإن للخصم أن يطلب الإثبات بشهادة الشهود أى إجراء التحقيق ليثبت وجهة نظره أو نفاذه ويكون ذلك كتابة أو شفاهة بالجلسة، ويجب عليه أن يبين الوقائع التى يريد إثباتها، وهذا الطلب يجوز إيدائه سواء أمام محكمة أول أو ثانى درجة ولكن لا يجوز هذا الطلب أمام محكمة النقض، ولا يجوز بعد سماع الشهود طلب إعادة سماعهم مرة أخرى أو طلب سماعهم أمام محكمة ثانى درجة ولكن لا يوجد ما يمنع محكمة ثانى درجة من إعادة سماع الشهود.

٢ - ولا بد أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى وأن يكون الإحالة إلى التحقيق منتجاً أى يؤدى لإثبات أو نفي وجهة نظر أحد أطراف الدعوى، ولا بد أن يجيز المشرع إثبات تلك الوقائع بشهادة الشهود.

٣ - وإن عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود غير متعلق بالنظام العام ولذلك يجوز للخصوم الإتفاق على مخالفتها.

٤ - ولا تثريب على المحكمة إذا هى لم تستجب إلى طلب الإحالة على التحقيق حتى إستبان لها أن إجابة هذا الطلب غير منتجة فى الدعوى وأن لديها من الإعتبارات ما يكفى للفصل فى الدعوى حتى مع التسليم بصحة الواقعة المطلوب إثباتها.

٥ - وإن محكمة الموضوع ليست ملزمة بطلب الإحالة إلى التحقيق ما دامت قد وجدت فى الدعوى من الأدلة ما يكفى لتكوين عقيدتها ولا يعيب للمحكمة اعتمادها على أقوال شهود سمعوا فى غير مجلس القضاء لأن المرجع فى تقدير تلك الأحوال كقرينة قضائية هو إقتناع قاضى الموضوع وأن المجادلة فى هذا الخصوص تتعلق بتقدير الدليل فى الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع.



٦ - وإن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق وإنما هي ملزمة إذا رقت مثل هذا الطلب أن تبين في حكمها أسباب رفضها.

٧ - وإن المحكمة غير ملزمة بذكر جميع أقوال الشهود وحسبها الإشارة إلى ما ورد بها بما ينبئ عن مراجعتها ومن حقها إطراح ما لا تطمئن إليه في هذه الأقوال.

٨ - وإن تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما تطمئن إليه وجد أنها في غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به وإطراحها لغيره ولا معقب عليها في ذلك.

٩ - وإن محكمة الموضوع غير ملزمة بذكر جميع أقوال الشهود وحسبها الإشارة إلى ما ورد بها بما ينبئ عن مراجعتها وإن من حقها إطراح ما لا تطمئن إليه من هذه الأقوال.

١٠ - وإن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجد أن قاضى الموضوع إلا أن يخرج بها إلى ما يؤدي إليه ملولها.

١١ - وإن تقدير أقوال الشهود مما يستقل به قاضى الموضوع ومن سلطته الأخذ بمعنى الشهادة تحمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً.

١٢ - ولمحكمة الاستئناف أن تخالف حكم محكمة أول درجة بشأن تقدير أقوال الشهود وهي غير ملزمة ببيان أسباب ذلك.

١٣ - وإن خطأ المحكمة في إسناد أقوال الشاهد لشاهد آخر لا يؤدي لنقض الحكم طالما أن هناك أدلة أخرى تكفى لحمله.

١٤ - وإن الحكم الذى يجيز الإثبات بطريق معين لا يحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا فى جوازها من عدمه.

١٥ - ويجب على الحكم أن يبين ماهية أقوال الشهود التي اعتمد عليها في قضائه أو مؤداها وإلا كان قاصر التسبيب.

١٦ - وإن طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم وإنما هو في الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض.

١٧ - وإنه وإن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائز تقديمه في أية حالة تكون عليها الدعوى بإعتباره في وسائلها الدفاع التي يجوز إسدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالإثبات شهوده وتغاضى خصمه عن إحضار شهود النفي فإنه لا على محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من نفي الوقائع المراد إثباتها بالبينة.

### المادة القضائية

١ - عدم التزام المحكمة بذكر جميع أقوال الشهود. حسبها الإشارة إلى ما ورد بها بما ينبئ عن مراجعتها. حقها في إطراح ما لا تظمن إليه من هذه الأقوال.

(نقض ١٩٧٣/١/١١ السنة ٢٤ ص ٦٢)

٢ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يظمن إليه وجدان القاضي إلا أن يخرج بها إلى ما لا يؤدي إليه ملولها.

(نقض ١٩٧١/٣/٢٢ السنة ٢٤ ص ١٦٣)

(نقض ١٩٧٥/١١/٢٧ السنة ٢٦ ص ١٥١٥)

٣ - تقدير أقوال الشهود مما يستقل به قاضي الموضوع. سلطته في الأخذ بمعنى الشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً.

(نقض ١٩٧١/١٢/٧ السنة ٢٢ ص ٩٨٤)

٤ - تقدير أقوال الشهود. لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيها محكمة أول درجة. عدم لزوم بيانها أسباب ذلك.

(نقض ١٩٧١/٤/٢٢ سنة ٢٢ ص ٥٤٠)

(نقض ٧١/١١/١٧ سنة ٢٢ ص ٩١٧)

٥ - خطأ المحكمة في إسناد أقوال الشاهد لشاهد آخر لا يؤدي لنقض الحكم، طالما أن هناك أدلة أخرى تكفي لحمله.

(نقض ١٩٧١/٤/١٥ السنة ٢٢ ص ٤٨٨)

٦ - وإذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه جعل لمحكمة الدرجة الأولى أن تتفرد بتقدير أقوال الشهود دون رقابة من محكمة

الإستئناف، فإنه يكون قد خالف الأثر الناقل للإستئناف وحجب نفسه عن مولجة موضوع النزاع، وتخلّى عن تقدير الدليل فيه مما يعيبه بالخطأ والقصور ويستوجب نقضه.

(نقض ١٩٧١/١١/٩ لسنة ٢٢ ص ٨٦٥)

٧ - عدم إلزام محكمة الإستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى، حسبها تضمنين حكمها بيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة. حقا فى الأخذ بقرينة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية.

(نقض ١٩٦٩/٥/١ لسنة ٢٠ ص ٧٠٩)

٨ - الحكم الذى يجيز الإثبات بطريق معين. لا يحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا فى جوازها من عدمه.

(نقض ١٩٧٢/٣/٩ سنة ٢٣ ص ٣٤٩)

٩ - يجب على الحكم أن يبين ماهية أقوال الشهود التى إعتمد عليها فى قضائه أو موداها وإلا كان قاصر للتسبيب.

(نقض ١٩٧٠/٦/٣ سنة ٢١ ص ٩٧٢)

١٠ - التحقيق الذى يصح إتخاذه سند أساسيا للحكم هو الذى يجزى وفقا للأحكام التى رسمها القانون لشهادة الشهود فى المادة ٦٨ وما بعدها من قانون الإثبات ولا يعد تحقيقا بهذا المعنى ما يجرى به الخبير من سماع الشهود، إذ هو مجرد إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدى به الخبير فى أداء مهمته، ومن ثم لا يصح جعل التحقيق الذى يجرىه الخبير فى مرتبة التحقيق الذى تجزىه المحكمة بنفسها.

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٠ سنة ٢٤ ص ١١١٤)

١١ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تورد أقوال الشهود بنفسها. حسبها أن تشير إلى مضمونها بما لا يخرج عن ملولها.

(نقض ١١/٤/١٩٧٨ الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٤ قضائية)

١٢ - إذ تبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين قدما أمام محكمة الاستئناف في فترة حيز الدعوى للحكم مذكرة سلمت صورتها لوكيل المطعون عليه الأول تمسكا فيها بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن بيع الفيلا تم بواسطتها وإثبات العرف فيما يتعلق بأجرة السمسة، ثم أعيدت الدعوى للمرافعة وتداولت عدة جلسات حضر فيها المطعون عليهما حتى صدر الحكم المطعون فيه، ون ثم فقد أصبحت هذه المذكرة ورقة من أوراق الدعوى، ويكون ما ورد بها من دفاع مطروحا على المحكمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى ولورد عليه واقتصر على الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى الذى لم يتعرض للدفاع المذكور، بل إنه قر أنه الطاعنين لم يطلبوا إثبات دعواهما بأى طريق من طرق الإثبات، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور.

(نقض ٣١/٣/١٩٧٧ لسنة ٢٨ ص ٢١٨)

١٣ - تنص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات على أنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى خدمة أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وعلمت المذكرة الإيضاحية على هذا النص بقولها أنه تضمن الإجراءات للولجب على المحضر لتباعها فى حالة عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه فنص على أن الورقة تسلم إلى من يقرر بأنه وكيله أو أنه يعمل فى خدمته .. فليس على المحضر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم إليه فى موطنه المعان إليه لتسلم الورقة، وقد جاء هذا النص تقنيا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المحضر قد إنتقل إلى محل إقامة الطاعن وسلم صورة صحيفة الاستئناف إلى من قرر أنه تابعه وخلص من ذلك إلى رفض طلب الإحالة للتحقيق لنفى تبعية المخاطب معه الطاعن لأنه غير منتج، فإنه يكون قد صالاف صحيح القانون.

(نقض ٩/٢/١٩٧٧ لسنة ٢٨ ص ٤٠٦)

١٤ - إذا كان مؤدى نص المادة ١٧٣/٣ من القانون المدنى أن

مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن تجب عليه رقابتهم هي مسؤولية مبناها خطأ مفترض إفتراضاً قابلاً لإثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة أن ينفي هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغي من العناية وأنه اتخذ الإحتياطات المعقولة ليمنع من نيطت به رقابته من الإضرار بالغير وأنه بوجه عام لم يسئ تربيته فإن فعل انتفى الخطأ المفترض في جانبه وارتفعت عنه المسؤولية كما يستطيع أيضاً أن ينفي مسؤوليته بنفي علاقة السببية بإثبات أن الضرر كان لا محالة واقعاً ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغي من العناية، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بنفسى مسؤوليته عن الفعل الضار الذى وقع من إينه القاصر مؤسماً ذلك على أنه لم يقصر فى واجب الرقابة المفروض عليه بما ينبغي من العناية وأنه لم يسئ تربيته فضلاً عن تمسكه بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه وبين الضرر الذى أحدثه الفعل على أساس أن الفعل الذى سبب الضرر كان مفاجئاً من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكداً حتى ولو يمهل فى واجب الرقابة بما ينبغي من حرص وعناية وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه، وكان هذا الدفاع جوهرياً قد يتغير به إن صح وجه الراى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالرد عليه يكون معيباً بالقصور.

(نقض ١٩٧٧/١٢/١٥ لسنة ٢٨ ص ١٨١٥)

١٥ - رفض طلب الإحالة للتحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود. وجوب بيان المحكمة لسبب الرفض.

(نقض ١٩٨١/٥/٢١ للطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٨ قضائية)

١٦ - طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم وإنما هو من الرخص التى تملك محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت فى أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون أن تلترزم ببيان سبب الرفض.

(نقض ١٩٨٢/٥/٣٠، الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٩ قضائية)

١٧ - قضاء محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات

تجارية الدين موضوع النزاع، تقديم المستأنف بعد إحالة الدعوى للمرافعة حافظلة مستندات ومنكرة للتكليل على تجارية الدين، إغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع، قصور.

### (نقض ١٩٨١/١١/٩ الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٨ قضائية)

١٨ - الحكم القطعي. ماهيته. إحالة المحكمة الدعوى للتحقيق استجلاء للحقيقة لا يعد مانعاً من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها.

### (نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٧ قضائية)

١٩ - أنه وإن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزة تقديمه في أية حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التي يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، إلا أنه متى كانت محكمة أو درجة قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالإثبات شهوده ونقاعص خصمه عن إحضار شهود النفي، فإنه لا على محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد، طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من نفي الوقائع المراد إثباتها بالبينة. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها وقائع الأضرار المدعاة بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود، وصرحت للطاعن بنفيها بذلك الطرق ولكنه تخلف عن حضور إجراءات التحقيق، وبالتالي لم يستشهد بأحد، فإنه لا تثريب على محكمة الاستئناف إذا ما التفتت عن طلبه إجراء التحقيق من جديد، ويكون النعسي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لعدم إستجابة المحكمة لهذا الطلب على غير أساس.

### (نقض ١٩٧٩/٤/٢٥ السنة ٣٠ العدد الثاني ص ١٩٦)

٢٠ - لما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي واقعة التأجير من الباطن، فبان الفرصة كانت متاحة للطاعنة لتتفي هذه الواقعة، ولتثبت أن وضع يدها على عين النزاع يستند إلى سبب قانوني، وقد تأجلت جلسة التحقيق بناء على طلب وكيلها إلا أنه لم يحضر الجلسة التالية ولم يستشهد بأحد، فقررت المحكمة

إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد سماع شهود المطعون ضده الأول، ومن ثم فلا تتريب على محكمة الاستئناف إذا ما رفضت طلب إجراء التحقيق من جديد، ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٥٢ قضائية)

٢١ - إذا رفض الحكم طلب الإحالة على التحقيق دون بيان سبب مقبول لذلك فإنه يكون معيباً بالقصور.

(نقض ١٩٨٥/٦/١٩ مجموعة المكتب الفني السنة التاسعة ص ٦١٧)

٢٢ - طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم. لمحكمة الموضوع رفض إجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكون في تكوين عقيدتها. عدم إلزامها ببيان سبب الرفض.

(نقض ١٩٩٤/٦١١٢ الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٩ قضائية)

٢٣ - التحقيق الذي يصلح إتياده سنداً أساسياً للحكم. شرطه. مادة ٦٨ إثبات. ما يجرى الخبر من سماع شهود ليس تحقيقاً وإعتباره مجرد قرينة مضافة إلى قرائن أخرى تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها.

(نقض ١٩٩٤/١/١٢ الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٩ قضائية)

٢٤ - التحقيق الذي يصح إتياده سنداً أساسياً للحكم. شرطه. سماع الشهود بمحضر الشرطة أو التحقيقات الإدارية أو أمام الخبير. عدم إعتباره تحقيقاً بالمعنى المقصود. الإستهداء به كقرينة تعزز أدلة أو قرائن أخرى.

(نقض ١٩٩٧/٢/٦ طعن رقم ٨٨٦٢ لسنة ٦٥ ق)

٢٥ - إقامة الحكم قضائه على ما قرره أحد الشهود بمحضر الشرطة. مؤداه. جعل هذا التحقيق في مرتبة التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها. أثره. ابتناء الحكم على دليل غير قائم في الواقع وقصور.



(نقض ١٩٩٧/٢/٦ طعن رقم ٨٨٦٢ لسنة ٦٥ق)

(نقض ١٩٩٧/٢/٦ طعن رقم ٨٨٦٢ لسنة ٦٥ق)

**المادة (٦٩)**

"الإذن لأحد الخصم بإثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق".

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإن الإذن لأحد الخصوم بإثبات واقعة معينة بشهادة الشهود يسمح للخصم الآخر بالحق في نفيها بذات الطريقة من طرق الإثبات، وذلك مقصور على ما حددت المحكمة لإثباته بالشهادة ولا يتعداه إلى غيرها من الوقائع، وإذا لم تمكن المحكمة الخصم الآخر من النفي تكون الإجراءات باطلة ولكن هذا البطلان لا يتطرق بالنظام العام.

٢ - وإن النص في تلك المادة على أن الإذن لأحد الخصم بإثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بذات الطريق لا يعني أن المشرع يلقي على عاتق هذا الأخير عبء نفي الواقعة المراد إثباتها وإنما يعطيه رخصة إتباع ذات الطريق فسي لحض تقارير شهود الإثبات لتوازن المحكمة بين أقوال الفريقين وترجح بينهما فإذا لم يستعمل هذه الرخصة أو أطرحت المحكمة أقوال شهوده لا ينشأ عن ذلك دليل يعني خصمه في عبء الإثبات أو يزيل عدم كفاية ما شهد به هذا الشاهد في ثبوت الواقعة المكلف بإثباتها.

**المبادئ القضائية**

١ - إغفال حكم الإثبات الإنن للخصم بنفى ما صرح لخصمه بإثباته لا ينفى حقه فى طلب سماع شهوده. للتحدث بذلك أمام محكمة للنقض غير جائز.

(نقض ١٩٨١/٤/٢٥ الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ قضائية)

٢ - حق الخصم فى نفى ما يثبت للخصم الآخر. فعوده عن الاستشهاد بشهود النفى أو تخلف شهوده عن الحضور لا يمنع المحكمة من المضى فى نظر الدعوى.

(نقض ١٩٨٠/٦/١٤ الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٦ قضائية)

٣ - النص فى المادة ٦٩ من قانون الإثبات على أن الإنن لأحد الخصوم بإثبات الواقعة بشهادة للشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق فى نفيها بهذا الطريق لا يعنى أن المشرع يلقى على عاتق هذا الأخير عبء نفي الواقعة المراد إثباتها وإنما هو يعطيه رخصة إتباع ذات الطريق فى محض تقاريرات شهود الإثبات لتوازن المحكمة بين أقوال الفريقين وترجح بينهما، فإذا لم يستعمل هذه الرخصة، أو أطرحت المحكمة لأقوال شهوده لا ينشأ عن ذلك دليل يعنى خصمه من عبء الإثبات أو يزِيل عدم كفاية ما شهد به شهود هذا الأخير فى ثبوت الواقعة المكلف بإثباتها.

(نقض ١٩٨٢/٤/١٥ الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٨ قضائية)

### المادة (٧٠)

"للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالإثبات بشهادة الشهود فى الأحوال التى يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت فى ذلك فائدة للحقيقة.

كما يكون لها فى جميع الأحوال كلما أمرت بالإثبات بشهادة الشهود أن تستدعى للشهادة من ترى لزوماً لسماع شهادته إظهاراً للحقيقة".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإن الحق المخول للمحكمة وفقاً لتلك المادة بأن تستدعى للشهادة من ترى لزوماً لسماع شهادته كلما أمرت بالإثبات بشهادة الشهود وهذا الحق جوازى لها ومتروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة للنقض، وإن حق المحكمة فى إحالة الدعوى للتحقيق جوازى لها ومتروك لمطلق رأيها وتقديرها بدون رقابة من محكمة للنقض.

### المادة القضائية

١ - المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه فيها، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن لم يقدم دليلاً على ما يدعيه من رد الشركة المطعون عليها جهاز "الجراموفون" الذى يطلب رد ثمنه إليه وكان الحق المخول للمحكمة فى المادة ١٩٠ من قانون المرافعات السابق المقابل للمادة ٧٠ إثبات بأن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق للإثبات بالبينة، هذا الحق جوازى لها ومتروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة للنقض، فإن النعى على الحكم فيما إنتهى إليه من رفض الدعوى فى هذا الشق منها بمخالفة القانون يكون غير سديد.

(نقض ١٩٧٩/١/٢٣ الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٥ قضائية)

٢ - الحق المخول للمحكمة فى المادة ٧٠ من قانون الإثبات بأن تستدعى للشهادة من ترى لزوماً لسماع شهادته كلما أمرت بالإثبات بشهادة الشهود، هذا الحق جوازى لها ومتروك لمطلق رأيها وتقديرها لا

تخضع فيه لرقابة محكمة النقض.

(نقض ١٩٧١/١١/١٠ السنة ٢٢ ص ٨٩١)

٣ - إذ كانت الطاعنة لم تطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما تدعيه وكان الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق للإثبات بشهادة للشهود متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع - بعدم الاختصاص المحلي - يستتاداً إلى أن الطاعنة لم تقدم دليلاً على أنها تقيم في غير المحل للورد بصحيفة الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون.

(نقض ١٩٧٧/١/١٢ السنة ٢٨ ص ٢٢٢)

٤ - حق المحكمة في إحالة الدعوى للتحقيق من تلقاء نفسها. المادة ٧٠ من قانون الإثبات. جوازي لها متروك لمطلق رأيها وتقديرها. لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك.

(الطعن رقم ٣٠٩٤ سنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/١٢)

(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)

(نقض جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ ص ٣٨ ١٠٢٥)

### المادة (٧١)

"يجب أن يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلاً، ويبين كذلك في الحكم اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذي يجب أن يتم فيه".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه يتعين أن يبين منطوق الحكم بإحالة الدعوى على التحقيق الواقعة المطلوب إثباتها وإلا كان باطلاً، وإذا لم يتم تحديد ميعاد التحقيق فلا يترتب ثمة بطلان، وإن الأحكام الصادرة بإجراء الإثبات لا يلزم تسببها ما لم تتضمن قضاء قطعياً.

### المادة الخامسة

١ - إذا كان الحكم الصادر في الموضوع قد اعتمد في قضاؤه على التحقيق الذي تم نفاذاً للحكم الأول - حكم الإحالة إلى التحقيق الباطل - فإن البطلان يمتد إليه مما يتعين معه نقضهما معاً.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩ الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٥ قضائية)

٢ - يستخلص الحكم من أقوال الشهود دليلاً على ثبوت أو نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق رغم تمسك الخصم ببطلان هذا الدليل، خطأ، علة ذلك.

(نقض ١٩٨١/٦/٦ الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ قضائية)

٣ - وجوب بيان الوقائع المطلوب إثباتها بمنطوق حكم الإثبات، م ٧١ إثبات، علته، تجاوز التحقيق تلك الوقائع، أثره، بطلان غير متعلق بالنظام العام. التحدث به أمام محكمة للنقض، شرطه.

(نقض ١٩٨١/٤/٢٥ الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ قضائية)

٤ - أوجب للمادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ أن يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من

الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلاً وقد هدفت إلى أن تكون الوقائع معينة بالدقة وبالضبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته ونفيه، لأن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها، ولما كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها قصرت مدعاها على طلب التلطيق للضرر بسبب التعدى عليها بالسب والضرب وكان الثابت أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها زوجة للطاعن بصحيح العقد الشرعي وأنه دخل بها وعاشها معاشرة الأزواج، وأنها لا تزال في عصمته وطاعته، وأنه يسيء معاملتها ويتعدى عليها بالسب والقذف والضرب بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما، وخولت الطاعن النفي، فإنه تكون قد بينت الوقائع التي يجب أن ينحصر فيها التحقيق، وهي كلها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها ولا يعيبه أنها أوردت في الوقائع المراد إثباتها قيام الزوجية رغم ثبوتها بوثيقة رسمية غير مجودة إذ لا يعدو ذكرها في الحكم وجوب أن تكون الزوجية قائمة وقت سماع الشهود، وإلا أصبحت دعوى التلطيق برمتها غير ذات موضوع، ولا ينم هذا بمجرد عدم إحاطة بموضوع الدعوى لو تقصير في تمحيص مستنداتها.

(نقض ١٩٧٩/١/١٠ السنة ٣٠ العدد الأول ص ١٧٦)

### المادة (٧٣)

"يكون التحقيق أمام المحكمة ويجوز لها - عند الاقتضاء - أن تندب أحد قضاةها لإجرائه".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه يجب أداء الشهادة في حضور أطراف الدعوى أو بعد إعلانهم بالحضور ويجب أداء الشهادة أمام المحكمة كلها أو أمام القاضى المنكذب لإجراء حكم التحقيق والعبارة هي بالشهادة التى تؤدى أمام المحكمة، أما الشهادة التى تؤدى أمام خبير لتكذيبه فيكون التعويل على تلك الشهادة بوصفها قرينة.



### المادة (٧٣)

"يستمر التحقيق إلى أن يتم سماع جميع شهود الإثبات والنفي في الميعاد، ويجرى سماع شهود النفي في الجلسة ذاتها التي سمع فيها شهود الإثبات إلا إذا حال دون ذلك مانع.

وإذا أجل التحقيق لجلسة أخرى كان النطق بالتأجيل بمثابة تكليف لمن يكون حاضراً من الشهود بالحضور في تلك الجلسة إلا إذا أعفتهم المحكمة أو القاضي صراحة في الحضور".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فلم يمنع المشرع سماع شهود النفي بعد سماع شهود الإثبات، وإنه وإن كان الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات إلا أن هذا ليس أمراً حتمياً يترتب على مخالفته البطلان بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق فلها أن ترجئ سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع.

٢ - وإن التحدى ببطلان إجراءات التحقيق لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

### المادة الثمانية

١ - مؤدى نص المادة ١٩٤ من قانون المرافعات السابق أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات، إلا أن هذا ليس أمراً حتمياً يترتب على مخالفته البطلان، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق، فلها أن ترجئ سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع.

(نقض ١٩٧٦/٢/٢٥ السنة ٢٧ ص ٥٠٧)

٢ - ورود عبارة "فهمناه" بسؤال وجهته محكمة أول درجة إلى

شاهدى النفى. لا تتم عن تلقين أو توجيه للشاهد من المحكمة بالشهادة لصالح أحد الخصوم ولكن يقصد بها إحاطة للشاهد بموضوع الشهادة حتى لا يخرج بها عن الوقائع موضوع التحقيق.

(نقض ١٩٧٦/٢/٢٥ السنة ٢٧ ص ٥٠٧)

٣ - إذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق، وكان طلب المطعون عليه التأجيل لإعلان شهوده، ثم قوله فى الجلسة التالية أنه لم يعلن شهوداً ويكتفى بمناقشة شاهدى الورثة، لا يعتبر قبولاً صريحاً للحكم إذ قد يكون ذلك منه إذعاناً لما لا سبيل له إلى دفعه، ولما كان هذا الحكم غير منه للخصومة كلها أو فى شق منها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملاً بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر ذلك الحكم فى ظله، بل يكون مستأنفاً تبعاً لاستئناف الحكم المنهى للخصومة طبقاً لما نقضى به المادة ٢١٢ من قانون المرافعات القائم.

(نقض ١٩٧٦/٣/٣٠ السنة ٢٧ ص ٧٩٢)

٤ - التحدى ببطلان إجراءات التحقيق لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٧/١١/١٤ السنة ٢٨ ص ١٧٨٤)

٥ - لأن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزاً تقديمه فى أية حالة تكون عليها الدعوى بإعتباره من وسائل الدفاع التى يجوز إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالإثبات شهوده وتقاعص خصمه عن إحضار شهود للنفى، فإنه لا على محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلبه إحالة للدعوى إلى التحقيق من جديد، طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من نفي الوقائع المراد إثباتها بالبينة. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة إذ أحالت الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون عليها وقائع الإضرار المدعاة بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود، صرحت للطاعن بنفيها بذات الطرق، ولكنه تخلف عن حضور إجراءات

التحقيق، وبالتالي لم يستشهد بأحد فإنه لا تثريب على محكمة الاستئناف إذا ما التفتت عن طلبه إجراء التحقيق من جديد، ويكسون النعوى فى الحكم بالإخلال بحق الدفاع لعدم إستجابة المحكمة لهذا الطلب على غير أساس.

(نقض ١٩٧٤/٤/٢٥ لسنة ٣٠ العدد الثانى ص ١٩٨١)

٦ - وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنات بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفى بيان ذلك يقطن بأنهن تمسكن أمام محكمة الموضوع ببطان التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة لمخالفته المادة ٧٣ من قانون الإثبات التى تنص بأن يسمع شهود الإثبات والنفى فى جلسة واحدة إلا إذا حال دون ذلك مانع إذ أجرت المحكمة سماع شهود الطاعنات بجلسة ٩٨٢/٤/٢٢. ثم سمعت شهود المطعون ضده فى جلسة تالية دون عذر مقبول مع أنه كان عليها أن تسمع شروط الطرفين فى جلسة واحدة ابتغاء أن يقف المطعون ضده على الوقائع التى شهد بها شهود الإثبات فيعمل على نفيها، وبذلك أيد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الذى اتخذ من ذلك التحقيق أساساً لقضائه وأطرح دفع الطاعنات ببطالته فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن النعوى فى غير محله ذلك بأن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن يستمر التحقيق إلى أن يتم سماع جميع شهود الإثبات والنفى فى الميعاد ويجرى سماع شهود النفى فى الجلسة ذاتها التى سمع فيها شهود الإثبات، إلا إذا حال دون ذلك مانع، يدل على أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفى فى نفس الجلسة التى سمع فيها شهود الإثبات إلا أن هذا ليس أمراً حتمياً يترتب على مخالفته البطان، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التى تتولى إجراء التحقيق فلها أن ترجى سماع شهود النفى إلى جلسة أخرى غير التى سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم فى نفس الجلسة مانع وتقدير المانع يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع بلا معقب، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه تصدى للرد على دفع الطاعنات ببطان التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة لمخالفة نص المادة ٧٣ من قانون الإثبات فإبان أن سماع الشهود إثباتاً ونفيًا فى جلس واحدة يكون عند عدم قيام المانع الذى يحول دون ذلك، وقد ثبت قيامه لدى تلك المحكمة التى لم تسمع شهود النفى فى

ذات جلسة سماعها شهود الإثبات لعذر قهري تعذر معه على المطعون ضده إعلانهم، ومن ثم يكون الحكم قى رده على الدفع ببطلان التحقيق قد أصاب صحيح القانون، ويضحى النعى الذى تثيره الطاعنات على غير أساس.

(نقض ١٩٧٧/١١/٢٤ لسنة ٣٩ العدد الثماني ص ١٢١٥)

### المادة (٧٤)

"إذا طلب أحد الخصوم خلال الميعاد، المحدد للتحقيق مد الميعاد حكمت المحكمة أو القاضي المنتدب على الفور في الطلب بقرار يثبت في محضر الجلسة. وإذا رفض القاضي مد الميعاد جاز التظلم إلى المحكمة بناء على طلب شفوي يثبت في محضر التحقيق وتحكم فيه المحكمة على وجه السرعة، ولا يجوز الطعن بأي طريق في قرار المحكمة.

ولا يجوز للمحكمة ولا للقاضي المنتدب مد الميعاد لأكثر من مرة واحدة.

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإن قرار المحكمة الصادر في شأن طلب المد لا يجوز الطعن فيه بأي طريق أما قرار القاضي المنتدب برفض طلب المد فيجوز التظلم منه، وإن مد أجل التحقيق لا يكون إلا بناء على طلب الخصم ويتعين إيداعه قبل إنتضاء الميعاد المحدد للتحقيق.

### المادة (٧٥)

"لا يجوز بعد إنقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم"

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه إذا إنتهى ميعاد التحقيق ورأت المحكمة حاجتها لإجرائه فيجوز لها أن تصدر حكماً جديداً بالإحالة على التحقيق، وإن هذا النص هو نص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته فيعتمد بالتحقيق الذي يتم بعد إنتهاء الميعاد طالما سمع شهود الطرفين وتحققت الغاية في الإجراء.

### المادة الثمانية

١ - إذ كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات القائم لا تترتب البطلان بغير نص صريح إلا إذا شاب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه، وكان النص في المادة ٧٥ من قانون الإثبات على أنه لا يجوز بعد إنقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم هو نص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته، فيعتمد بالتحقيق الذي يتم بعد إنتهاء الميعاد طالما سمع شهود الطرفين وتحققت الغاية من الإجراء.

(نقض ١٩٧٦/٣/١٠ لسنة ٢٧ ص ٥٩٢)

٢ - سماع شهود الطرفين بعد إنتهاء ميعاد التحقيق، لا بطلان. الإعتداد بهذا التحقيق. لا خطأ.

(نقض ١٩٩٣/٢/١٨ الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ قضائية)

### المادة (٧٦)

" إذا لم يحضر الخصم شاهده أو لم يكلفه بالحضور ففى الجلسة المحددة، قررت المحكمة أو القاضى المنتدب إلزامه بإحضاره أو بتكليفه الحضور لجلسة أخرى مادام الميعاد المحدد للتحقيق لم ينقض فإذا لم يفعل سقط الحق فى الإستشهاد به.

ولا يخل هذا بأى جزاء آخر يرتبه القانون على هذا التأخير.

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه يشترط حتى تقضى المحكمة بسقوط حق الخصم فى الإستشهاد بالشاهد ألا يكون للخصم قد قام بإعلان شاهده أو أحضره للجلسة المحددة للتحقيق ثم أبلت المحكمة الدعى بعد ذلك لهذا السبب ولم يفعل، وهذا الجزاء لا يخل بحق المحكمة فى أن تقضى بأى جزاء آخر يرتبه قانون المرافعات، ويجوز للخصم الذى تخلف عن إعلان شهوده أمام محكمة أول درجة فى طلب الإحالة إلى التحقيق مرة أخرى أمام محكمة الإستئناف.

### المبادئ القضائية

١ - ليس هناك ما يمنع الخصم الذي تخلف عن إعلان شهوده أمام محكمة أول درجة من طلب الإحالة إلى التحقيق مرة أخرى أمام محكمة الاستئناف.

(نقض ١٩٦٩/٢/٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٢٧٠)

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يحضر الخصم شاهده بالجلسة المحددة لبدء التحقيق أو يكلفه بالحضور فيها فإن المحكمة أو قاضي التحقيق يلزمه بذلك مع تحديد جلسة تالية مادام أجل التحقيق قائماً، فإذا لم ينفذ الخصم ما يلتزم به سقط حقه في الاستشهاد به، وهو جزاء يتقرر بغض النظر عن انتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً.

(نقض ١٩٨٨/٣/٢٩ سنة ٣٩ الجزء الأول ص ٥٥٤)

٣ - الإجراءات الشكلية في قانون الإثبات في مواد الأحوال الشخصية، خضوعها لقانون الإثبات. تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الأخرى رغم إلزامه مسن المحكمة. أثره، سقوط حقه في الاستشهاد به. علة ذلك، م ٧٦ من قانون الإثبات.

(نقض ١٩٨٢/١/٢٦ الطعن رقم ٥١ أحوال شخصية لسنة ٥٠ قضائية)

٤ - تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الأخرى رغم إلزامه من المحكمة. أثره، سقوط حقه في الاستشهاد به. علة ذلك، مادة ٧٦ من قانون الإثبات.

(نقض ١٩٩٣/٤/٨ الطعن رقم ٤٥٠٨ لسنة ٢٢ قضائية)



**المادة (٧٧)**

"إذا رفض الشهود الحضور إجابة لدعوة الخصم أو المحكمة وجب على الخصم أو قلم الكتاب حسب الأحوال تكليفهم الحضور لأداء الشهادة قبل التاريخ المعين لسماعهم بأربعة وعشرين ساعة على الأقل عدا مواعيد المسافة.

ويجوز في أحوال الاستعجال نقض هذا الميعاد وتكليف الشاهد الحضور ببرقية من قلم الكتاب بأمر من المحكمة أو القاضي المنتدب.

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فلقد أوجب المشرع أن تكون دعوة الشاهد للحضور إجابة لدعوة الخصم أو المحكمة بإعلان على يد محضر وذلك قبل التاريخ المحدد لسماعهم للشهادة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل خلاف مواعيد المسافة ويجوز في أحوال الاستعجال إتقاص هذا الميعاد وهنا يكون التكليف بالحضور ببرقية من قلم الكتاب بأمر من المحكمة أو القاضي المنتدب.

### الغرامة (٧٨)

"إذا كلف الشاهد الحضور تكليفاً صحيحاً ولم يحضر حكمت عليه المحكمة أو القاضي المنتدب بغرامة مقدارها ألفا قرش، ويثبت الحكم في المحضر ولا يكون قابلاً للطعن، وفي أحوال الاستعجال الشديد يجوز أن تصدر المحكمة أو القاضي أمراً بإحضار الشاهد.

وفي غير هذه الأحوال يؤمر بإعادة تكليف الشاهد بالحضور إذا كان لذلك مقتضى وتكون عليه مصروفات ذلك التكليف. فإذا تخلف حكم عليه بضعف الغرامة المذكورة، ويجوز للمحكمة أو القاضي إصدار أمر بإحضاره".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فلقد حدد المشرع جزءاً إجرائياً على الشاهد المتخلف عن الحضور بعد تكليفه تكليفاً قانونياً صحيحاً ولقد حدد المشرع مقدار الغرامة.

**المادة (٧٩)**

"يجوز للمحكمة أو للقاضي المنتدب إقالة الشاهد من الغرامة إذا حضر وأبدى عنراً مقبولاً".

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإن للمحكمة سلطة تقدير العذر الذي يبيحه الشاهد لتخلفه عن الحضور لإقالته من الغرامة فلها أن تجيب الشاهد لطلبه أو ترفض إجابته إياه وإن الحكم بالإقالة من الغرامة لا يكون إلا بناء على طلب الشاهد.

**المادة (٨٠)**

"إذا حضر الشاهد وإمتنع بغير مبرر قانوني عن أداء اليمين، أو من الإجابة حكم عليه طبقاً للأوضاع المتقدمة بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه".

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فلقد وضع المشرع جزاء إجرائياً في حالة ما إذا حضر الشاهد وإمتنع بدون مبرر قانوني عن أداء اليمين أو الإجابة فبينا للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه.

### المادة (٨١)

"إذا كان للشاهد عذر يمنعه من الحضور جاز أن ينتقل إليه القاضي المنتدب لسماع أقواله، فإذا كان التحقيق أمام المحكمة جاز لها أن تتدب أحد قضاتها لذلك، ويدعى الخصوم لحضور تلبية هذه الشهادة، ويحرر محضر بها يوقعه القاضي المنتدب والكتاب".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإذا ما قام بالشاهد عذر يمنعه في الحضور فهذا يجوز للقاضي المنتدب أن ينتقل إليه لسماع أقواله.

### المادة (٨٢)

"لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حادثة أو مرض أو لأي سبب آخر".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه لا يجوز رد الشاهد حتى ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم، وإن تقدير ما إذا كان الشاهد غير قادر على التمييز تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وإن المجادلة بشأن القرابة هي جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة للنقض.

### المادة القضائية

١ - إنه وإن كان صحيحاً أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده سبباً لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته إلا أنه من المقرر أن لقاضي الموضوع أن يأخذ بما يطمئن إليه من الأدلة وأن يطرح ما عداها وأنه لا معقب عليه في ذلك وإن فمتى كان الحكم لم يطرح شهادة شهود الطاعن القائلين بوضع يده على القناة موضوع النزاع لمجرد قرابتهم له، وإنما أطرحها على ما صرح به، بسبب ما أثارته هذه القرابة من شك فسي صدق أقوالهم وبسبب ما توافر في الدعوى من قرائن على صدق شهود المطعون عليه فإن الطعن على الحكم إستناداً إلى أنه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ لسنة ٢٨ ص ٧٦٨)

٢ - مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده سبباً لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته إلا أن الشهادة تختلف عن الإقرار واليمين الحاسمة في أنها تقتضي المغايرة بين شخص الخصم وشخص من يستشهد به لأنه يحتكم إليه في الإدلاء بمعلومات على خلاف الإقرار الذي يصدر عن ذات الخصم واليمين الحاسمة التي يحتكم فيها الخصم إلى نمة خصمه.

(نقض ١٩٨٣/١/١١ الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية)

٣ - من المقرر أن وزن كفاية أدلة الصورية وتقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع، فلها أن تأخذ بأقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع، فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه وتثق به ولا معقب عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما يؤدي إليه مدلولها، والقانون لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهود له سبباً لعدم الأخذ بأقوال الشاهد.

(نقض ١٩٧٨/١١/١ سنة ٢٩ ص ١٦٤٧)

٤ - قرابة الشاهد بأحد الخصوم لا تمنعه من أداء الشهادة. النفي

في ذلك. جدل موضوعي. لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/٥/٢٦ الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٥ قضائية)

٥ - إنه وإن كان من الأصول المقررة شرعاً وجوب إنتفاء التهمة عن الشاهد فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله ولا أحد للزوجين لصاحبه، أما سائر القرابات الأخرى فتقبل شهادة بعضهم لبعض، وذلك ما لم تتوافر لها أسباب التهمة من جر مغرم أو دفع مغرم، إلا أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتم قضاءه على وجود قرابة بين الطاعن وبين أحد شاهديه، إنما جل ما ذهب إليه هو اطمئنانه إلى أقوال شهود الإثبات دون شهود النفي، وذلك في نطاق ما لقاضى للموضوع من مسطرة تقدير الدليل وال ترجيح بين البينات، فإن ما ينهيه على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ - الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٠ قضائية)

**المادة (٨٣)**

"من لا قدرة له على الكلام يؤدي الشهادة إذا أمكن أن يبين مراده بالكتابة أو بالإشارة"

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإنه من لا قدرة له على الكلام فله أن يؤدي الشهادة إذا لمكن أن يبين شهادته بالكتابة أو الإشارة.



### العادة (٨٤)

"يؤدي كل شاهد شهادته على إنفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه يجب أن يؤدي كل شاهد شهادته بصورة منفردة بغير حضور باقي الشهود، وإن سمع المحكمة شهادة شهود مجتمعين بلا تفريق بينهم مهما يكن فيه من الطاعن فإنه متعلق بقيمة دليل الإثبات وإذا ما عرض أمره على محكمة الموضوع فلها السلطة المطلقة في تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود.

**المادة (٨٥)**

"على الشاهد أن يذكر اسمه ولقبه ومهنته وسنه وموطنه، وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجتها إن كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم، ويبين كذلك إن كان يعمل عند أحدهم".

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإن الهدف من تلك البيانات حتى تكون موضع تقدير المحكمة عند وزن أقوال الشاهد قلها أن تأخذ بها أو تطرحها.

### المادة (٨٦)

"على الشاهد أن يحلف يمينا بأن يقول الحق وألا يقول إلا الحق وإلا كانت شهادته باطلة، ويكون الحلف على حسب الأوضاع الخاصة بديانته إن طلب ذلك".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه يجب أن يكون حلف اليمين قبل أداء الشهادة وإلا تكون الشهادة باطلة، وإن أداء اليمين يكون مرة واحدة.

### المادة الخائية

١ - نذب خبير. المقصود به. الفصل في نزاع قانوني والموازنة بين أقوال الشهود وتقرير شهادتهم. عدم جواز تخلي للقاضي عنهم للخبير. التحقيق الذي يصح إتخاذه سندا أساسيا للحكم. شرطه. أن تجربه المحكمة بمعرفتها بعد حلف الشاهد اليمين. المادة ٨٦ من قانون الإثبات. سماع للخبير للشهود نيس تحقيقا بالمعنى المقصود. ماهيته.

(نقض ١٩٩٤/٣/٦ الطعن رقم ٢٣٦٢، ٢٣٧٣ لسنة ٥٩ قضائية)

٢ - التحقيق الذي يصلح إتخاذه سندا أساسيا للحكم. شرطه. مادة ٨٦ إثبات. ما يجريه الخبير من سماع شهود ليس تحقيقا وإعتباره مجرد قرينة مضافة إلى قرائن أخرى يؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها.

(نقض ١٩٩٤/١/١٢ الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٩ قضائية)

### المادة (٨٧)

"يكون توجيه الأسئلة إلى الشاهد من المحكمة أو القاضي المنتدب.

ويجيب الشاهد أولاً عن أسئلة الخصم الذي يستشهد به، ثم عن أسئلة الخصم الآخر دون أن يقطع أحد الخصوم كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه لا يجوز للمحكمة سماع الشاهد إلا في حضور الخصوم وفي حالة إذا ما تغيب أحد أطراف الخصومة فعلى المحكمة التأكد من عدم إنقطاع تسلسل الجلسات والقيام بإعلان الخصم بحكم التحقيق وإلا كان الجراء هو البطلان، وإن البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده حق التمسك به.

### المادة القضائية

١ - عدول المحكمة عن سماع باقى الشهود بجلسة التحقيق لعدم إعلان بعض الخصوم بذلك الجلسة. عدم جواز إستناد الخصم إلى شهادة الشاهد الذى سمعت أقواله فيها.

(نقض ١٩٨٠/٥/١٩ للطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ قضائية)

٢ - البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده حق التمسك به.

(نقض ١٩٦٧/١/٥ لسنة ١٨ ص ٩٢)

**المادة (٨٨)**

"إذا إنتهى الخصم من إستجواب الشاهد، فلا يجوز له إبداء أسئلة جديدة إلا بإذن المحكمة أو القاضي".

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإنه إذا ما إنتهى الخصم من إستجواب الشاهد فلا يجوز له أن يبدى أسئلة جديدة إلا إذا أُنعت له المحكمة أو القاضي المنتكب للتحقيق بذلك.

**المادة (٨٩)**

"الرئيس الجلسة أو لأى من أعضائها أن يوجه للشاهد مباشرة ما يراه من الأسئلة مفيداً فى كشف الحقيقة".

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فإنه لرئيس الجلسة أو لأى من أعضاء الدائرة أن يوجه أسئلة للشاهد عما يراه مفيداً فى كشف الحقيقة فى الدعوى.

### المادة (٩٠)

"تؤدي الشهادة شفاهاً ولا يجوز الاستعانة بمذكرات مكتوبة إلا بإذن المحكمة أو القاضي المنتدب، وحيث تسوغ ذلك طبيعة الدعوى".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه يتعين حضور الخصوم بأنفسهم لسداد  
بشهادتهم ويتعين أداء الشهادة شفاهة، ولما كانت اللغة العربية هي اللغة  
الرسمية للتقاضى فإذا كان الشاهد أجنبياً فيجوز للمحكمة الاستعانة بمترجم  
بعد تحليفه اليمين.

### المادة (٩١)

"تثبت إجابات الشهود في المحضر، ثم تقرأ على الشاهد ويوقعها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها، وإذا امتنع ذكر ذلك وسببه في المحضر".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه يتعين على المحكمة أن تثبت في محضر التحقيق نص سؤال وإجابة الشاهد، وإذا امتنع الشاهد عن التوقيع يذكر ذلك في محضر التحقيق.



### العادة (٩٣)

"تقدر مصروفات الشهود ومقابل تعطيلهم بناء على طلبهم، ويعطى الشاهد صورة من أمر التقدير تكون نافذة على الخصم الذي يستدعاه".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإنه يشمل أمر التقدير مصروفات الشهود ومقابل تعطيلهم ويلتزم بها الخصم الذي استدعى الشاهد.

### المادة (٩٣)

"يشتمل محضر التحقيق على البيانات الآتية:

(أ) يوم التحقيق ومكان وساعة بدئه وإنتهائه مع بيان الجلسات التي استغرقتها.

(ب) أسماء الخصوم وألقابهم وذكر حضورهم أو غيابهم وطلباتهم.

(ج) أسماء الشهود وألقابهم وصناعاتهم وموطن كل منهم وذكر حضورهم أو غيابهم وما صدر بشأنهم من الأوامر.

(د) ما يبدية الشهود وذكر تحليفهم اليمين.

(هـ) الأسئلة الموجهة إليهم ومن تولى توجيهها وما نشأ عن ذلك في المسائل العارضة ونص إجابة الشاهد عن كل سؤال.

(و) توقيع الشاهد على إجابته بعد إثبات تلاوتها وملاحظاته عليها.

(ز) قرار تقدير مصروفات الشاهد إذا كان قد طلب ذلك.

(ح) توقيع رئيس الدائرة أو القاضي المنتدب".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فلقد أوجب المشرع أن يثبت بمحضر التحقيق نص الأقوال والإجابات التي يدلى بها الشاهد أمام المحكمة دون التصرف فيها بالتلخيص أو بالاختصار لتكون هذه الشهادة المدونة بالمحضر مطروحة تحت نظر الخصوم لمناقشتها وتحت بصر المحكمة لنقول كلمتها فيها عند الفصل في الدعوى ويمكن المحكمة الأعلى درجة الرجوع إليها عند الحاجة إلى أعمال رقابتها على صحة إستخلاص الواقع من أقوال الشهود والإلتزام بما يؤدى إليه مدلولها ومن ثم فإن عدم إثبات أقوال الشاهد بمحضر التحقيق من شأنه أن يتخلف به الغاية التي هدف إليها المشرع ففى تدوينها بهذا المحضر ويترب عليه وجوب إستبعاد شهادته وعدم التعويل عليها عند تقدير أقوال الشهود.

**المادة (٩٤)**

”إذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أتمها ولم تكن المرافعة قد تمت في نفس الجلسة التي سمع فيها الشهود كان للخصوم الحق في الإطلاع على محضر التحقيق“.

**التعليق**

١ - وعلى هذا النحو فقد أجاز المشرع للخصوم الحق في الإطلاع على محضر التحقيق وذلك إذا لم تكن المرافعة قد تمت في نفس الجلسة التي سمع فيها للشهود.

### المادة (٩٥)

"بمجرد إنتهاء التحقيق أو إنقضاء الميعاد المحدد لإتمامه يعين القاضى المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى، ويقوم قلم الكتاب بإخبار الخصم الغائب".

### التعليق

١ - إذا ما انتهت إجراءات التحقيق أو إنتهى الميعاد المحدد له تحدد المحكمة أقرب جلسة لنظر موضوع الدعوى وهنا يقوم قلم الكتاب بإخبار الغائب من الخصوم.

٢ - والمحكمة تعرض بعد ذلك لمسألة تقدير أقوال الشهود وبحث الإعتراضات والطاعن وأوجه البطلان التى يثيرها الخصوم على حكم التحقيق.

٣ - ويجدر بالملاحظة أنه الأصل فى الإجراءات أنها روعيت والبطلان المترتب على عدم إعلان من لم يحضر من الخصوم عند إعادة الدعوى للمرافعة لا يجوز التمسك به إلا ممن شرع للبطلان لمصلحته.

٤ - وإن تصحيح الإجراء الباطل يجب إتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى إتخذ فيها هذا الإجراء ويمتنع تصحيحه أثناء نظر الإستئناف إذا تم أمام محكمة أول درجة.

٥ - ومتى تم النزول عن البطلان النسبى صراحة أو ضمناً فإنه يقع باتاً فلا يجوز الطعن عنه أو التحلل من آثاره.

٦ - وإن مؤدى نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات أن الإجراء يعتبر صحيحاً رغم ما قد يعتريه من أوجه البطلان غير المتعلق بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه فى الوقت الذى حدده للقانون.

### المبادئ القضائية

١ - عدم جواز التمسك ببطلان الإجراء من الخصم الذى تسبب فيه - وفقاً لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات - قاصر على حالة بطلان الإجراء غير المتعلق بالنظام العام، أما إذا كان بطلان الإجراء متعلقاً بالنظام العام أو كان الإجراء معدوماً فإنه لا يترتب لأثره، ويجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام أثره فى جميع الأحوال.

(نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ السنة ٢٩ للعدد الأول ص ١٠٨٨)

٢ - البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به.

(نقض ١٩٦٧/١/٥ السنة ١٨ ص ٩٢)

٣ - تصحيح الإجراء الباطل. وجوب إتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى يتخذ فيها هذا الإجراء. البطلان لأناشئ من عدم توقيع محام على صحيفة إفتتاح الدعوى. إمتناع تصحيحه أثناء نظر الاستئناف.

(نقض ١٩٧٦/٢/٢ السنة ٢٧ ص ٣٥٦)

٤ - إذ كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات القائم لا ترتب البطلان بغير نص صريح إلا إذا شاب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه تغايبة منه، وكان النص فى المادة ٧٥ من قانون الإثبات رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه لا يجوز بعد إنقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب للخصوم هو نص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته، فيعتمد بالتحقيق الذى يتم بعد إنتهاء الميعاد، طالما سمع شهود للطرفين وتحققت الغاية من الإجراء.

(نقض ١٩٧٦/٣/١٠ السنة ٢٧ للعدد الأول ص ٥٩٢)

٥ - لا تجيز الفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون المرافعات التمسك بالبطلان إلا لمن شرع لمصلحته، وإذا كان الثابت من محضر جلسة التحقيق أمام محكمة أول درجة أن الطاعن الثانى لم يتمسك بعدم إعلانه بحكم

الإحالة للتحقيق. وإنما إبداء غيره، فإن تحديه بذلك يعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٦/٣/١٠ سنة ٢٧ للعدد الأول ص ٥٩٢)

٦ - الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت. البطلان المترتب على عدم إعلان من لم يحضر من الخصوم عند إعادة الدعوى للمرافعة. عدم جواز التمسك به إلا ممن شرع البطلان لمصلحته. م ٢١ مرافعات.

(نقض ١٩٧٦/١١/٢٣ السنة ٢٧، العدد الثاني ص ١٦٢٧)

٧ - متى كان الثابت أن الإجراءات المدعى ببطلانها قد تمت أمام محكمة أول درجة. ولم تتمسك الطاعنة بهذا البطلان أمام محكمة الاستئناف، وكان هذا البطلان ليس مما يتعلق بالنظام العام، فإنه لا يقبل من الطاعنة أن تتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٦/٥/١٩ السنة ٢٧ العدد الأول ص ٣٤٠)

٨ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من قانون الإثبات أنه وإن الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات، إلا أن ليس أمراً حتمياً يترتب على مخالفته للبطلان، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق، فلها أن ترجئ سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حثّ دون سماعهم في نفس الجلسة مانع، وتقدير المانع يدخل في نطاق سلطة المحكمة الموضوعية بلا معقب عليها.

(نقض ١٩٧٦/٢/٢٥ السنة ٢٧ العدد الأول ص ٥٠٧)

٩ - متى تم النزول عن البطلان للنسبي صراحة أو ضمناً فإنه يقع باتاً فلا يجوز العدول عنه أو للتخلل من آثاره.

(نقض ١٩٧٧/٣/١٦ السنة ٢٨ العدد الأول ص ٦٩٧)

١٠ - مؤدى نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات أن الإجراء

يعتبر صحيحاً رغم ما قد يعتريه من أوجه البطلان غير المتعلق بالنظام العام، طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمك به صاحب المصلحة فيه الوقت الذى حدده القانون.

(نقض ١٩٧٧/٤/٥ سنة ٢٨ ص ٩٠٩، العدد الأول)

١١ - سماع شهود الطرفين بعد إنتهاء ميعاد التحقيق. لا بطلان. الإعتداد بهذا للتحقيق. لا خطأ.

(نقض ١٩٩٣/٢/١٨ الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ قضائية)

١٢ - نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرين من قانون المرافعات من أنه يجوز تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التملك بالبطلان على أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانوناً لإتخاذ مفاذه أنه قد أجاز بمقتضيه تصحيح الإجراء الباطل من إجراءات المرافعات، وذلك بتكملة البيان أو الشكل أو العنصر المعيب فيه بشرط أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانوناً لإتخاذوه وهو لا يعنى تصحيح البطلان، وإنما يعنى إعادة العمل الإجرائى الباطل أى إحلال عمل إجرائى جديد صحيح محل العمل المعيب وهو قد يرد على كامل هذا العمل كما يرد على الشق المعيب منه لتتوافر فيه جميع مقتضياته القانونية فيكون غير معيب إلا أن لثاره لا تسرى إلا من تاريخ القيام به إذ أن التجديد ليس له أثر رجعى وتسرى تلك القاعدة سواء كان التجديد اختيارياً لم إجبارياً، ويتعين أن يتم التصحيح فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها الإجراء محله.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٥ طعن رقم ٨٤١٢ لسنة ٦٦ق)

١٣ - إحالة محكمة الاستئناف للدعوى إلى التحقيق من جديد. عدم إعتباره إطاراً لأقوال الشهود أمام محكمة أول درجة. لمحكمة الاستئناف الإستناد إلى هذا التحقيق والأخذ بأقوال شهود أول درجة دون أقوالهم أمامها.

(نقض ١٩٧٦/١/٢١ لسنة ٢٧ ص ٢٧١)

(نقض ١٩٨١/٥/١٢ الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ قضائية)

١٤ - تحقيق المحكمة واقعة وضع اليد بشهادة الشهود. لا تثريب عليها إن هي اعتمدت في القول بالصورية على أقوال هؤلاء الشهود.

(نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ لسنة ٢٧ ص ٧٢٨).

١٥ - تقدير المحكمة للدليل في الدعوى. لا يحوز قوة الأمر المقضى. شكك المحكمة في صحة أقوال الشهود في دعوى نفقة سابقة. لا يمنع المحكمة في دعوى التطلاق للفرقة من أن تطمئن إلى أقوال ذات الشهود في التحقيق الذي أجرته.

(نقض ١٩٧٦/٤/٢٨ لسنة ٢٧ ص ١٠٢٨)

(نقض ١٩٧٦/١١/٢٤ لسنة ٢٧ ص ١٦٣٦)

١٦ - محكمة الاستئناف. وظيفتها إعادة النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية. تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود. وجوب رقابة المحكمة الاستئنافية لهذا التقدير.

(نقض ١٩٨١/٦/٦ الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٠ قضائية)

١٧ - المقرر أن وزن كفاية أدلة الصورية وتقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع، فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر، حسبما ترتاح إليه وتثق به ولا معقب عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليها مدلولها، والقانون لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهد له سبباً لعدم الأخذ بأقوال الشاهد.

(نقض ١٩٧٨/١١/١ لسنة ٢٨ ص ١٦٤٧)

١٨ - لئن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزاً لتقديمه في أية حالة تكون عليها الدعوى بإعتباره من وسائل الدفاع التي يجوز إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم للمكلف بإثبات شهوده وتقاوس خصمه عن إحضار شهود للنفي، فإنه لا عن محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد، طالما إن محكمة أول درجة قد مكنته من نفي



الوقائع المراد إثباتها بالبينة.

(نقض ١٩٧٩/٤/٢٥ لسنة ٣٠ ص ١٩٦)

١٩ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز للشاهد أن يعلن من أقواله لتصحيح شهادته أو إكمالها مادام في مجلس القضاء لم يبرحه.

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢١ الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها، وإذا كان لها كامل الحرية في تقدير الدليل من كافة الأوراق المقدمة في الدعوى بحيث تقيم قضاؤها على ما يكفي لحمله، فإنه لا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو استدل على أن صدور التصرف موضوع النزاع من مورث الطاعن تم لقاء الذي قبضه من أقوال شامدي المطعون ضدهم في التحقيق الذي أجرته محكمة ثاني، درجة بشأن الإدعاء بالتزوير.

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢١ الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٨ قضائية)

(نقض ١٩٨١/٥/١٢ الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٨ قضائية)

٢١ - استناد المحكمة إلى أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى. جائز متى كان الإثبات في الدعوى مما تجوز فيه القرائن.

(نقض ١٩٨١/٤/٧ الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٦ قضائية)

٢٢ - التحقيق الذي يصح للمحكمة أن تتخذه سنداً لحكمها. ماهيته 'أ' عليها إن قامت قضاؤها على معاينة الخبير وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين وأطرحت شهادة الشهود أمام محكمة أول درجة. الجدل في ذلك لا يجوز إثارته أمام محكمة للنقض.

(نقض ١٩٨١/٤/٧ الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٣ - إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي. وجوب إقامة قضاها على أسباب تكفى لحمله. عدم إيراد الحكم ما تبينه من أقوال الشهود وما حوته الشكوى التي إعتد عليها في قضائه. قصور.

(نقض ١٩٨١/١/٣١ الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٥٠ قضائية)

٢٤ - لمحكمة الاستئناف أن تقيم قضاها على ما تطمئن إليه من أقوال الشهود التي أطرحها الحكم الابتدائي دون أن تبين الأسباب المبررة. سحبها إقامة قضائه على ما يحمله.

(نقض ١٩٨١/٢/٧ الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٥٠ قضائية)

٢٥ - إستناد الحكم الصادر في الموضوع على نتيجة التحقيق رغم بطلان حكم الإحالة إلى التحقيق. أثره. للبطلان.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩ الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٨٠ قضائية)

٢٦ - عدم إلزام محكمة الموضوع ببحث كل قرينة قضائية يدلى بها الخصوم ولها تقدير لقوال الشهود والقرائن وأن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة.

(نقض ١٩٨١/٥/١٤ الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٨ قضائية)

٢٧ - قرابة للشاهد بأحد الخصوم لا تمنعه من أداء الشهادة. النعس في ذلك. جدل موضوعي. لا يجوز أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/٥/٢٦ الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٥ قضائية).

٢٨ - لمحكمة الاستئناف متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها ألا تعرض لما أمرت به محكمة أول درجة من إجراء الإثبات ولم تنفذه.

(نقض ١٩٨١/٦/٩ الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٥ قضائية)

٢٩ - عمن تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بتمكينه من سماع شهود الإثبات. إفتقار النعى إلى الدليل.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٨ قضائية)

٣٠ - ثبوت أن محكمة الإستئناف قد أعملت سلطتها فى مراقبة محكمة أول درجة فى تقدير الدليل. لا عليها إن هى أدت الحكم الابتدائى فيما استخلصه من أقوال الشهود.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤، الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٨ قضائية)

٣١ - إستقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود، طالما لم يخرج بتلك الأقوال عما تحتمله. عدم تقيدها بالرأى الذى يبدىه الشاهد تعليقاً على ما رآه أو سمعه. المنازعة فى ذلك جدل موضوعى. عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٥، الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٨ قضائية)

٣٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الأدلة. عدم جواز مناقشة شهادة كل شاهد على حدة لإثبات عدم كفايتها.

(نقض ١٩٨١/١٢/١٣ الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٨ قضائية)

٣٣ - إستناد المحكمة على التحقيق الذى أجرته هيئة أخرى غير التى أصدرته. جائز. لمحكمة الإستئناف الإستناد إلى التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى.

(نقض ١٩٨١/٤/٢٥، الطعن رقم ٨٢٤، ٨٦٠ سنة ٥٠ قضائية)

٣٤ - لأن كان لمحكمة الموضوع الحق فى تقدير أدلة الدعوى وإستخلاص الواقع منها، إلا أنه يتعين أن نقصح عن مصادر الأدلة التى كونت منها عقيدتها وفحواها، وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤدياً إلى النتيجة التى خلصت إليها وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم، وأن الأسباب التى

أقيم عليها جاءت سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق، وتتأتى مع النتيجة التى خُصص إليها، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد اعتد بالقيمة الإجبارية الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى دون أن يفصح عن المصدر المؤدى لبيان حقيقة تلك الأجرة، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فإنه يكون مشوباً بالقصور.

(نقض ١٩٨٢/٤/٨ الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية)

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٧ قضائية)

٣٥ - النص فى المادة ٦٩ من قانون الإثبات على أن الإذن لأحد الخصوم بإثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق فى نفىها بهذا الطريق لا يعنى أن للمشرع يلقى على عاتق هذا الأخير عبء نفى الواقعة المراد إثباتها وإنما هو يعطيه رخصة إتباع ذات الطريق فى حضن تقارير شهود الإثبات لتوازن المحكمة بين أقوال الفريقين وترجع بينها، فإذا لم يستعمل هذه الرخصة أو أطرحت المحكمة أقوال شهوده لا ينشأ عن ذلك دليل يعفى خصمه من عبء الإثبات أو يزيل عدم كفاية ما شهد به شهود هذا الأخير فى ثبوت الواقعة المكلف بإثباتها.

(نقض ١٩٨٢/٤/١٥ الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٨ قضائية)

٣٦ - تقدير الأدلة المقدمة فى الدعوى. الجدل فى ذلك بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى إنتهى إليها الحكم. جنل موضوعى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٢ الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٩ قضائية)

٣٧ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مما يستقل به قاضى الموضوع، طالما أنه لم يخرج بتلك الأقوال عما يودى إليه مدلولها ولا تثريب على محكمة الموضوع إن هى أخذت بمعنى للشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضاً، مادام أن المعنى الذى أخذت به لا يتجافى مع عباراتها.

(نقض ١٩٨٢/٣/١٨ الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٨ قضائية)

٣٨ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن رأى الخبير لا يقيد المحكمة وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في تحديد تاريخ بدء وضع يده المطعون ضدها الأولى على ما جاء بتقرير الخبير وإنما أقام قضاءه في ذلك على ما شهد به شاهد المطعون ضدها الأولى أمام محكمة أول درجة من أنها وضعت يدها على العقار منذ سنة ١٩٥١ قبل وفاة مورثها، فإن النعى بالسببين يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٥، الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٨ قضائية)

٣٩ - إتخاذ محكمة الموضوع من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قريبة ضمن قرائن أخرى في الإثبات. لا خطأ.

(نقض ١٩٨٢/٣/٤ الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٤٨ قضائية)

٤٠ - الحكم القطعي. ماهيته. إحالة المحكمة الدعوى للتحقيق استجلاء لحقيقة لا يعد مانعاً من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها.

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٧ قضائية)

٤١ - لأن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإيداع أسباب عدم اطمئنانها لأقوال الشهود. إلا أنها إذا أوردت أسباباً لذلك تعين أن تكون سائغة.

(نقض ١٩٧٩/١/١١ السنة ٣٠ العدد الأول ص ١٩١)

٤٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم يجب أن يكون فيه بذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محصت الأدلة التي قُدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه، وذلك باستعراض هذه الأدلة والتعليق عليها بما ينبئ عن بحث ودراسة أوراق الدعوى عن بصر وبصيرة، وأنه يجب على المحكمة أن تبين في أسبابها مؤدى أقوال الشهود ولحقيقة التي تثبتت

منها والتي أسست عليها قضاؤها، وأورد مضمون أقوالهم بما يفيد مراجعتها، كما أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الاستئناف إن هـى ألغت حكم محكمة أول درجة أن تبين الأسباب التي تحمل قضاؤها، إذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه ألغى حكم محكمة أول درجة وأقام المستأنف على ما قرره من أنه " .. وبجلمة .. إستمعت محكمة أول درجة إلى شأهى المستأنف - المطعون ضده - وهما .. وإلى شأهى المستأنف عليه - الطاعن - وهما .. وقد أدلى الشهود المذكورون بأقوالهم على النحو الوارد بمحضر الجلسة المذكور وتحيل إليه المحكمة فى بيان ذلك " .. كما أقام الحكم قضاؤه على أن "مرد لإقتناع المحكمة بإنتقاء قيام العلاقة الإجارية بين الطرفين على سند من إطمئنان المحكمة إلى أقوال شأهى المستأنف - المطعون ضده - وإرتياحها إلى الأخذ بها - وعدم الإطمئنان إلى أقوال شأهى المستأنف عليه الطاعن، لمخالفتها فيما يتعلق بمكونات العين الثابتة بشأنها من مستندات المستأنف، فضلاً عن عدم مصادقتها لدعوى الإستئناف عليه فى خصوص الإستتجار الحالى " .. وإقتصر للحكم على ذلك، دون أن يبين ماهية أقوال الشهود التي استند إليها أو مؤداها، فإن الأسباب تكون قاصرة من شأنها أن تعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها، ويكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يوجب نقضه.

### (نقض ١٩٨٢/١٢/١٦ الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٢ قضائية)

٤٣ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تقدير أدلة التزوير، ولا يلزمها القانون بإتخاذ إجراء معين من إجراءات الإثبات، متى وجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لإقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إعتد بأقوال شهود المطعون ضدها الذين سمعهم المحكمة الجزئية عند تحقيق الدفع بالإنكار، والذين شهدوا بأن الطاعن وقع ببصمة إيهامه على عقد الشركة المدعى بتزويره، وكان المقور أن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت لم تخرج بها عن مدلولها، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون فى غير محله، ويكون ما قرره الطاعن من أن أقوال الشهود لا تمثل الحقيقة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل، وهو ما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة فيكون غير مقبول أيضاً. وإذ أقام

الحكم المطعون فيه قضاؤه برفض الإدعاء بالتزوير على أسباب مسانغة، تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها، وتكفي لحمل قضائه، فلا يعينه سكوته عن مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد إدعائه بالتزوير لأن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليها التعليل الضمني المسقط لدلالة هذه المستندات.

#### (نقض ١٩٨٣/٢/١٧ الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٨ قضائية)

٤٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدل به شهود أحد الطرفين، إلا أن ذلك مشروط بالألا يخرج من مدلول الشهادة أو يتحرف بها عن مفهومها، وأن يكون الترجيح بين أقوال الشهود بأدلة سائغة وإستخلاص سائغ يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها.

#### (نقض ١٩٨٣/٢/٢٨، الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٥٢ قضائية)

#### (نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠، الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ قضائية لم ينشر)

٤٥ - مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشهاده سبباً لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته إلا أن الشهادة تخلف عن الإقرار واليمين الحاسمة في أنها تقتضي المغايرة بين شخص الخصم وشخص من يستشيد به لأنه يحتكم إليه في الإدلاء بمعلومته على خلاف الإقرار الذي يصدر عن ذات الخصم واليمين الحاسمة التي يحتكم فيها الخصم إلى نعمة خصمه.

#### (نقض ١٩٨٣/١/١١، الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية)

٤٧ - إذ كان تقدير الشهادة وإستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع فإنه لا يكون ملزماً بتصديق الشاهد في كل قوله بل له أن يطرح منه ما لا يطمئن إليه وأن يأخذ بأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون الآخر من غير أن يكون ملزماً ببيان أسباب ترجيحه لما أخذ به وإطراحه لغيره لأن هذا ما تتناوله سلطته في تقدير الأدلة.

(نقض ١٩٨٢/١٢/١١، الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ قضائية)

(انقاص ١٩٨٣/١١/٤، الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٤٩ قضائية)

٤٧ - تقدير أقوال الشهود منوطاً بمحكمة الموضوع ولا سلطان عليها في تكوين عقيدتها بما يدلى به الشهود أمامها، ولها أن تأخذ بمعنى الشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً، وحسبها أن تبين هذه الحقيقة التي إقتضت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع الخصوم والرد استقلاً على ما يثرونه أمامها.

(نقض ١٩٨٢/١٢/١١، الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ قضائية)

٤٨ - محكمة الموضوع ليست ملزمة أن تورد بأسباب حكمها نصاً كاملاً للشهادة التي أدلى بها كل شاهد في التحقيق الذي أجرته وحسب الحكم أن يشير إلى مضمون ما ورد بأقوال الشهود بما ينبئ عن مراجعتها.

(نقض ١٩٨٢/١٢/١١، الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ قضائية)

٤٩ - لأاضي الموضوع بحث ما يقدم له من دلائل ومستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر وليس يلزم أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يسؤدى إليها مدلولها.

(نقض ١٩٨٢/١١/٢١، الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ قضائية)

٥٠ - للمحكمة الإستئنافية أن تستخلص من أقوال الشهود ما تطمنن

إليه ولو كان مخالفاً لما إستخلصته محكمة أول درجة.

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦، الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٤٧ قضائية)

٥١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير الدلائل لا يحوز قوة الأمر المعقضى. لا تثريب على المحكمة إن هي اعتدت في دعوى للتطبيق للفرقة بشهادة شهود سمعتهم هي وكانت المحكمة الابتدائية ببينة



إستثنائية سبق أن تشككت فى صحة أقوالهم فى دعوى النفقة.

(نقض ١٩٧٦/٤/٢٨ السنة ٢٧ للعدد الأول ص ١٠٢٨)

(نقض ١٩٦٧/٣/٢٩ السنة ١٨ ص ٦٩٧)

٥٢ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق فى إستخلاص ما تقتنع به ومما يطمئن إليه وجدانها متى كان إستخلاصها مائفاً ولا مخالفة فيه للثابت فى الأوراق. وأن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو ما تستقل به، وهى لا تلتزم ببيان أسباب ترجيحها لشهادة شاهد على آخر، طالما أنها لم تخرج عما يؤدى إليه منلولها وكان النعى بوجود صلة قرابة تربط الشهود الذين اعتمد الحكم على شهادتهم بالمطعون ضده لا يدعو أن يكون جدلاً موضوعياً يتعلق بتقدير الأدلة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة للنقض. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد أقام قضاءه بثبوت العلاقة الإجبارية بين الطاعنة الأولى والمطعون ضده على الأخذ بأقوال شهوده فى التحقيق والنسبة إطمأن إليها وكان هذا من الحكم كافياً لحمل قضائه، وله أصله للثابت فى الأوراق، ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها، فلا عليه أن هو لم يرد إستقلالاً عما قدمه الطاعنان من مستندات إذ حسبه أن يقيم قضاءه على ما يكفى لحمله.

(نقض ١٩٨٣/٣/١٧ الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٣ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه بشرط لتطبيق القرينة المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المننى أن يكون المورث فى تصرفه لوارث قد احتفظ بحيازة العين المبيعة واحتفظ بحقه فى الإنفاع بها وأن يكون إحتفاظه بالأمرين معاً إلا أن ذلك لا يحول دون حق المحكمة المقرر بالمادة ١٠٠ من قانون الإثبات فى إستباط القرائن القضائية التى لم يقررها القانون، وأن يستند إليها فى إثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود. لما كان ذلك وكان تصرف المورث تصرفاً صورياً يخفى وصية إفتتاتاً منه على قواعد الميراث المقررة بالقانون وإضراراً بوارث آخر يعتبر من الغير بالنسبة لهذا التصرف فيجوز له إثبات صوريته وأن حقيقته وصية بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن القضائية وكان الحكم المطعون

فيه قد يستتبع من أقوال شاهدي المطعون ضدهن أن تصرف مورثين إلى القاصر المشمول بوصاية للطاعة وهو عقد البيع للمورخ ١٩٦٧/٩/١٥ هو عقد غير منجز ولم يدفع له ثمن وينطوي على تصرف مضاف إلى ما بعد الموت، وكانت هذه القرينة للقضائية التي يستتبعها الحكم قد أحاطت بعناصر الوصية من كونها تبرعاً غير منجز ومضافاً إلى ما بعد الموت، فإنها تكون كافية لحمل قضائه دون ما حاجة إلى القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني.

#### (نقض ١٩٨٣/٢/٢٧ الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ قضائية)

٥٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تظمن إليه منها غير ملزمة في ذلك بإيداع أسباب عدم إطمئنانها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت في الأوراق وألا تخرج بأقوال الشهود عما يفيد مدلولها، وإذا أوردت أسباباً لعدم إطمئنانها إلى ما لا تظمن إليه من أقوال الشهود تحين أن تكون هذه الأسباب سائغة.

#### (نقض ١٩٨٣/١/٢٥ الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٥١ قضائية)

٥٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في تكوين عقيدته مما ينل به شهود أحد الطرفين، إلا أن ذلك مشروط بالألا يخرج عن مدلول تلك الشهادة أو ينحرف بها عن مفهومها، وأن يكون الترجيح بين أقوال الشهود بأدلة سائغة وإستخلاص سائغ يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها.

#### (نقض ١٩٨٣/٢/٢٨ الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٥٢ قضائية)

#### (نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الإستئناف أن تعتمد على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى، إذا رأت أنه حق الغاية منه ويكفي لتكوين عقيدتها وذلك دون أن تلتزم بإجراء تحقيق جديد.

(نقض ١٩٨٦/١١/٢٥ الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٥ أحوال شخصية قضائية)

٥٧ - وإن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزاً لتقديمه في أية حالة عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التي يجوز إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وتقاس الخصم المكلف بالإثبات عن إحضار شهوده فإنه لا على محكمة الاستئناف إن لم تستجب إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد، طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من إثبات الوقائع المراد إثباتها بالبينة.

(نقض ١٩٨٨/٣/٢٩ لسنة ٣٩ الجزء الأول ص ٥٥٤)

٥٨ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإطمتنان إلى أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق أو عدم الإطمتنان إليها مرده إلى وجدان القاضى وشعوره. وهو غير ملزم ببداية الأسباب التي تبرره ولا معقب عليه. ذلك أن القاضى غير مقيد بالرأى الذى يبديه للشاهد تعليقاً على ما رآه أو سمعه، فله أن يأخذ بمعنى للشهادة دون معنى آخر تحتمله مادام المعنى الذى أخذ به لا يتجافى مع عبارتها.

(نقض ١٩٨٩/٢/٩، الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ قضائية)

(الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)

(الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ ق، ١٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)

٥٩ - أقوال الشهود - لمحكمة الدرجة الثانية تقديرها بما يخالف تقدير محكمة أول درجة دون بيان الأسباب المبررة. حسبها إقامة قضائها على ما يحمله.

(نقض ١٩٩٣/٣/٣١، الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٥٧ قضائية)

٦٠ - محكمة الموضوع. لها السلطة التامة في الحصول فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة فيها. خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض. إطلارها للأدلة والأوراق والمستندات المؤثرة في حقوق الخصوم دون تبين أسباب هذا الإطراح. قصور

(الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢)

٦١ - لأن كان لمحكمة الموضوع سلطتها التقديرية في الأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر وبيعض أقوال الشاهد إلا أنه يتعين عليها - إذا ما وصم الخصم هذه الأقوال بالتناقض والضعف وأورد موقعها منها - أن تورد جميع أقواله، وتشير لما فيها من تناقض أو ضعف وترد عليها بما يزيل عنها العيب الذي نسب إليها وتبين الأسانيد التي إعتمدت عليها في ذلك وإلا كان حكمها قاصراً.

(نقض ١٩٩٢/٩/٦ الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٢ قضائية)

٦٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشهادة وحدها تكفي دليلاً على إظهار وجه الحق في الدعوى، وأن تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع، فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما تطمئن إليه من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به وإطراحها ما عداه، إلا أن ذلك مشروطاً ألا تخرج تخرج عن مدلول تلك الشهادة أو تتحرف بها عن مفهومها، والعبرة في هذا الخصوص بالمعنى الذي تؤدي إليه تلك الشهادة لا بالألفاظ التي ماقها الشاهد للوصول إلى هذا المعنى.

(نقض ١٩٩٢/١٢/١٠، الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٧ قضائية)

٦٣ - إن شرط الترجيح والمفاضلة بين أقوال شهود الإثبات والنفي إنما يكون عند اختلاف النتيجة التي ينتهي إليها كل منهم والمغايرة في المعنى التي تؤدي إليه كل شهادة، ولا وجه للمفاضلة والترجيح بين الشهادتين إذا كان مدلولهما مجتمعين يؤدي إلى معنى واحد في الحالين، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى حسبما يبين من مطالعة محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الإستئناف أنه جاء بأقوال شاهد الطاعن ( - ) أن شركة .... تستأجر محلاً في العقار .. بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٤/٤/١ مطبوع باسم

المطعون ضدها الخامسة وأولادها (كمؤجرين)، ووقع على العقد وكيل عنها بهذه الصفة - زوجها - وأن الشركة قامت بتحرير الشيك الخاص بالأجرة حتى مارس سنة ١٩٨٦ بإسم المطعون ضدها بصفتها سائلة البيان، وقدم سنداً لشهادته الملف الخاص بإستجار الشركة للمحل إطلعت عليه المحكمة وثبت لها حقيقة ما قرره الشاهد ومؤدى هذه الشهادة أن المطعون ضدها الخامسة لها حق إدارة عقار النزاع نيابة عن جميع الشركاء، كما جاء بشهادة شاهدي المطعون ضدهم أن المطعون ضدها الثانية قامت بإستلام أجرة عقار النزاع نيابة عن ملاك العقار في بعض الأحيان، مما مفاده أنها كانت تتولى الإدارة نيابة عن جميع الشركاء. ومؤدى الشهادتين مجتمعين أن لكل من شركاء العقار المشار إليه الانفراد بتولى أعمال إدارته ومن ضمنها تأجير وحداته وتحصيل أجرتها نيابة عن الباقيين.

(نقض ١٩٩٢/١٢/١٠ الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٧ قضائية)

٦٤ - محكمة الموضوع. إستقلالها بتقدير أقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما تطمئن إليه. عدم إلتزامها ببيان أسباب ذلك. شرطه. ألا تخرج عن مدلول الشهادة أو تتحرف عن مفهومها. العبرة في هذا الخصوص بالمعنى الذي تؤدي إليه الشهادة لا بالألفاظ التي ساقها للشاهد.

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/١٠)

٦٥ - الترجيح والمفاضلة بين أقوال شهود الإثبات أو النفي. شرطه. ثبوت المغايرة في المعنى وإختلاف النتيجة التي تؤدي إليها كل شهادة. لا محل للمفاضلة والترجيح بينها إذا كان مدلولها مجتمعين يؤدي إلى معنى واحد في الحالتين.

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/١٠)

٦٧ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها مرهون بما تطمئن محكمة الموضوع. شرطه. ألا تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها ولا يخالف الثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٩٣/٢/١٩ الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٦٣ قضائية)

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٤)

٦٧ - لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في الأخذ بأقوال الشهود أو ببعض أقوال الشاهد. وصم الخصم هذه الأقوال بالتناقض والضعف وبيان موقعه منها. أثره، وجوب إيراد جميع أقواله والرد عليها بما يزيل عنها العيب وإلا كان حكمها قاصراً.

(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٩/٦)

٦٨ - أقوال الشهود. لمحكمة الدرجة الثانية تقديرها بما يخالف تقدير محكمة أول درجة دون بيان الأسباب المبررة. حسبها إقامة قضائها على ما يحمله.

(الطعن رقم ٢٦٤٧ سنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٣١)

(نقض جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤ س ٣٠ ع ٢ ص ٤٤٤٦)

٦٩ - مكرراً - محكمة الموضوع لها في الأحوال التي يكون فيها الإثبات جائزاً بالبينّة أن تعتمد في تكوين عقيدتها على تحقيق أجراه الخبير وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين كقرينة قضائية.

(نقض ١٩٩٣/١١/٢٥، الطعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٥٨ قضائية)

٧٠ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضى الموضوع. جواز الأخذ بمعنى للشهادة دون معنى آخر تحمله طالما لا يتجافى مع مدلولها.

(الطعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٦)

(الطعن رقم ٢٥٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١)

٧١ - تقدير أقوال الشهود. من سلطة محكمة الموضوع. مناطه. ألا

تخرج بها إلى غير مدلولها.

(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٣)

(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١/١/١٩٩٣)

(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٨/٥/١٩٩١)

(نقض جلسة ٢٨/١١/١٩٨٥ من ٣٦ ع ٢ ص ١٠٥٧)

(نقض جلسة ٢٣/١/١٩٨٤ من ٣٥ ع ١ ص ٢٥٣)

٧٢ - عدم اشتراط ورود شهادة للشاهد على تفاصيل الواقعة. كفاية ورودها على ما يؤدي إلى الحقيقة فيها. مثال.

(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٣)

٧٣ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود. اطمئنانه إلى صدق أقوال شاهد. مرده إلى وجد أنه وشعوره.

(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٩/٥/١٩٩٣)

(نقض جلسة ٢٧/٤/١٩٧١ من ٢٢ ص ٥٧٤)

(نقض جلسة ٢٢/٢/١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٢٨)

٧٤ - أقوال الشهود. لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقديرها. تبريحها بأسباب عدم اطمئناتها. وجوب أن تكون الأسباب سائغة لها أصل ثابت بالأوراق.

(نقض ٢٤/١١/١٩٩٣ الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٦٢ قضائية)

(نقض ٢٥/١١/١٩٨٦ الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٥١ قضائية)

٧٥ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود وإستخلاص

الواقع منها والترجيح بين البيّنات بحيث تقضى فى موضوع الدعى بما يطمئن إليه وجدانها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة كافية لحمله لها أصلها الثابت فى الأوراق.

(نقض ١٩٩٤/١/١٨ الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٩ قضائية)

(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤)

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)

٧٦ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيّنة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام. جواز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها. ولصاحب الحق فى التمسك بها التنازل عنها. طلب أحد الخصوم إثبات حقه بالبيّنة وسكوت الخصم الآخر عن التمسك بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق عند تطبيق الحكم الصادر بالإحالة للتحقيق. إعتبره قبولاً منه لجواز الإثبات.

(نقض ١٩٩٣/٥/٢٧ الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٩ قضائية)

٧٧ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها حسبما يطمئن إليه وجدانها. شرطه ألا يكون التقدير مبنياً على ما يخالف الثابت بالأوراق أو تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها إلى ما يؤدى إليه من لوازمها.

(نقض ١٩٩٤/٢/٢٧ الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٥٩ قضائية)

٧٨ - محكمة الموضوع: عدم إلزامها بإيراد أسباب عدم إطمئنانها لأقوال الشهود إيرادها أسباباً لذلك. وجوب أن تكون سائغة.

(نقض ١٩٩٨/٦/٢٤ الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٦٢ ق)



### المادة (٩٦)

"يجوز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد في موضوع لم يعرض بعد أمام القضاء، ويحتمل عرضه عليه أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن سماع ذلك الشاهد.

ويقدم هذا الطلب بالطرق المعتادة إلى قاضي الأمور المستعجلة وتكون مصروفاته كلها على من طلبه وعند تحقق الضرورة يحكم القاضي بسماع الشاهد متى كانت الواقعة مما يجوز إثباتها بشهادة الشهود".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فحتى يمكن رفع دعوى أصلية بطلب التحقيق فيجب أن تكون الواقعة المراد الاستشهاد فيها بشهادة الشهود لم تعرض بعد أمام القضاء أو محتماً عرضه عليه، ويجب أن تكون الواقعة المراد إثباتها ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء للمدنى، وأن تكون الواقعة المراد الاستشهاد عليها مما يجوز إثباتها بشهادة الشهود، وأن توجد حالة ضرورة أي أن الخوف من فوات فرصة سماع الشاهد مرجحة بالإحتمال، ويختص القضاء المستعجل بنظر هذه الدعوى وترفع بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أي بصحيفة تودع قلم للكتاب ولقد نص المشرع على إلزام المدعى بمصروفاتها.

### المادة (٩٧)

"لا يجوز في هذه المسألة تسليم صورة من محضر التحقيق ولا تقديمه إلى القضاء إلا إذا رأت محكمة الموضوع عند نظره جواز إثبات الواقعة بشهادة الشهود، ويكون للخصم الاعتراض أمامها على قبول هذا الدليل كما يكون له طلب سماع شهود نفى لمصلحته".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فإن المشرع لم يجز الإحتجاج بتلك الشهادة إلا عند رفع النزاع أمام القضاء، ويكون للخصم الإعتراض أمام محكمة الموضوع على قبول هذا الدليل كما لها طلب سماع شهود نفى.

### المادة (٩٨)

"تتبع في هذا التحقيق القواعد المتقدمة عدا ما نص عليه في المواد ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٩٤".

### التعليق

١ - وعلى هذا النحو فلقد إستنتى المشرع تطبيق بعض القواعد من التطبيق وذلك بما يتفق مع إختصاص قاضى الأمور المستعجلة.

## الباب الرابع

### القرائن وحجية الأمر المقضي

#### الفصل الأول

#### القرائن

#### المادة (٩٩)

"القرينة القانونية تكفي من قررت لمصلحته عن أية طريقة أخرى من طرق الإثبات، على أنه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك".

#### التحليل

١ - إن القرينة هي استنباط أمر مجهول من أمر آخر معلوم، والقرائن إما قانونية أو قضائية، والقرينة القانونية إما بسيطة وهي التي يجوز نقضها بالدليل العكسي، وإن إثبات عكس القرينة القانونية يكون قاصراً على مخالفتها للواقع في القسنية مثار النزاع التي تم التمسك فيها بتلك القرينة، وأما القرينة القانونية الفاطعة وهي التي لا يجوز نقض دلالتها بإثبات العكس ومنها للقرينة المتعلقة بحجية الأمر المقضي وهي قرينة متعلقة بالنظام العام.

**المادة القضائية**

١ - مسؤولية سائق السيارة عن عمله غير المشروع، قيامها سواء كان الجرار الذي يقوده هو الأداة التي تسببت في الحادث أو المقطورة، تحديد المؤمن المتلزم بجبر الضرر الناشئ عن الحادث، مناطه، تحديد أي من المركبتين أدى إليه أو مساهمتها معاً في وقوعه.

(الطعن رقم ٢٩٢٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠٢/٧/٢٨)

٢ - إن مسؤولية سائق السيارة وإن بقيت قائمة عن عمله غير المشروع سواء كان الجرار الذي يقوده هو الأداة التي تسببت في الحادث أو كانت المقطورة هي التي أدت إليه إلا أن تحديد شخص المؤمن المتلزم بجبر الضرر الناشئ عن الحادث يبقى مرتبطاً بتحديد أي من المركبتين أدى إليه أو أنهما معاً ساهما في وقوعه.

(الطعن رقم ٢٩٢٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠٢/٧/٢٨)

٣ - إلزام العمل بتعويض الضرر الذي يلحق بالغير عن فعل المقاول التابع له، مناطه، ثبوت أن الخطأ الناجم عنه ذلك الضرر وقع مسن المقاول، أثره، جواز رجوع المضرور عليهما معاً أو أيهما لإقتضاء التعويض، مؤداه، إلزام محكمة الموضوع في حالة الرجوع على المتبوع التحقق من توافر السلطة الفعلية أو إنعدامها ومسؤولية المقاول عن الخطأ الذي سبب للضرر.

(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠٠٢/٥/١٢)

٤ - إنه يكفي لإلزام رب العمل بتعويض الضرر الذي يلحق بالغير عن فعل المقاول الذي اتفق معه على القيام بالعمل - إذا كان المقاول في مركز التابع .. - أن يثبت أن الخطأ الذي نجم عنه الضرر وقع من المقلول - وللمضرور الخيار في الرجوع إما على التابع أو الرجوع على المتبوع لإقتضاء التعويض أو للرجوع عليهما معاً، مما مؤداه أنه في حالة الرجوع على المتبوع يتعين على محكمة الموضوع للتحقق من توافر السلطة الفعلية أو إنعدامها، ومسؤولية المقاول عن الخطأ الذي سبب للضرر.

(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠٠٢/٥/١٢)

٥ - عدم توجيه المرسل إليه للناقل البحرى أو وكيله بميناء التفريغ احتجاجاً بشأن العجز أو التلف. إستلام المرسل إليه البضاعة - فى هذه الحالة - يعد قرينة على مطابقة البضاعة للشروط والأوصاف المبينة فى سند الشحن. قرينة قانونية تضمنتها قواعد معاهدة لاهائ سنة ١٩٢١. الاتفاق عليها فى سند الشحن يجعلها حجة على أطراف. قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل يترتب عليه إنتقال عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحل محله.

(نقض ١٩٦٧/١/٥، مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٧٨)

٦ - عدم إخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها. إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها فى سند الشحن. المادة ٦/٣ من معاهد سندات الشحن. جواز إثبات عكس هذه القرينة.

(نقض ١٩٦٧/١/٢٤ المرجع السابق ص ١٧٦)

٧ - جواز نقض القرينة المنصوص عليها فى المادة ١٣٥ من قانون التجارة بين طرفى التطهير بالدليل العكسى. عدم قبول دليل ينقضها فى مواجهة الغير.

(نقض ١٩٦٧/١٠/٣١ المرجع السابق ص ١٥٨٤)

٨ - تقوم للقرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى على إجتماع شرطين، أولهما: إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها، وثانيهما: هو إحتفاظه بحقه فى الإنتفاع بها لحساب نفسه مستنداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه، وهذه القرينة قابلة لإثبات العكس.

(نقض ١٩٦٧/١٢/١٩، المرجع السابق ص ١٨٨٥)

٩ - التأشير على السند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس. بقاء التأشير المشطوب حافظاً لقوته فى الإثبات وتقوم به قرينة الوفاء على الرغم من الشطب إلا إذا نقضها الدائن بإثبات عدم حصول الوفاء وأن الشطب كان بسبب مشروع.

المادة (٩٩)

(نقض ١٩٦٥/٣/٢٥ مجموعة المكتب الفني لسنة التسلمة عشرة ص  
(٤٠٥)

١٠ - مسؤولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفترضة أصلاً طبقاً للمادتين ٩١، ٩٢ من قانون التجارة ولا يعفيه منها إلا إقامته للدليل على القوة القاهرة أو العيب في البضاعة أو الخطأ أو إهمال من المرسل، فإذا تلفت البضاعة ولم يثبت الوكيل بالعمولة المكلف بنقلها شيئاً من ذلك فإنه يتحمل مسؤولية هذا التلف ولا يكون للمرسل هو المكلف بإثبات خطأ الوكيل بالعمولة في هذه الحالة.

(نقض ١٩٥٦/٦/٢٨ مجموعة المكتب الفني سنة ٧ ص ٧٦٧)

١١ - إن قرينة حيازة شخص لمال مودع صندوق التوفير المستمدة من تحرير دفتر التوفير باسمه هي قرينة قانونية غير قاطعة يمكن دفعها بكافة أوجه الإثبات بما فيها للقرائن.

(نقض ٥٦/١/١٦، المرجع السابق ص ١٢٥)

١٢ - إذا كان الحكم قد إنتهى إلى ما قرره من نفي ملكية حائز الأرض موضوع النزاع بأسباب موضوعية سائفة فإنه لا يكون هناك محلاً للنعي عليه بالخطأ في فهم أثر القرينة المستفادة من الحيازة المنصوص عليها في المادة ٩٦٤ مدني ذلك أن الحيازة مجرد قرينة قانونية على الملك يجوز نفيها.

(نقض ١٩٥٦/٢/٢ المرجع السابق ص ١٦٢)

١٣ - تسجيل العلامة التجارية قرينة قانونية على ملكية العلامة.

(نقض ١٩٦٤/٥/١٤ مجموعة المكتب الفني لسنة ١٥ ص ٦٧٣)

١٤ - تقضى المادتان ٣٣٨، ٣٣٩ من القانون المدني القديم المعدلتين بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ببطان عقد لبيع الوفاقي المقصود به إخفاء رهن عقارى سواء بصفته بيعاً أو رهناً، وأن العقد يعتبر مقصوداً به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن من القوائد أو إذا بقيت العين المبيعة فى حيازة البائع بأى صفة من الصفات. وقد أورد الشارع هاتين القرينتين

(المادة ٩٩)

كقرينتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذا تولفت إحداهما كان ذلك قاطعاً ففى الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن ومانع من إثبات العكس. وعلة تقرير هاتين القرينتين بالذات هو أن بقاء العين فى حيازة البائع وإشترط رد الثمن من الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفايى الجدى. ويؤيد هذا النظر أن القانون المدنى. الجديد ألغى البيع الوفايى نهائياً إكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن. ولم يكن التقنين المدنى القديم يتضمن نصاً كنص المادة ٤٠٤ من التقنين الحالى التى تجيز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسى ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك وأن رأى قبل صدور هذه المادة كانت متجهاً إلى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة رقم ١٣٥٢ من القانون المدنى الفرنسى من عدم جواز إثبات ما ينقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفاً معيناً. وإن فتمت كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بقاء العين المباعة فى حيازة البائع قرينة غير قاطعة ودلل على عكسها، وإنتهى رغم قيام هذه القرينة إلى اعتبار العقد بيعاً وفائياً صحيحاً فإنه يكون قد خالف للقانون بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٦١/١٢/٢١ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٨١٥)

١٥ - الرهن الحيازي التجارى. عدم تطلبه وثيقة خاصة. جواز إثباته بكافة طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية مادة ٧٦ من قانون التجارة. الحيازة قرينة قانونية على الملكية. حسن نية الحائز مفترض إلى أن يقوم الدليل على العكس.

(نقض ١٩٧٤/٤/٢٤، العدد الثانى من ٦٤٤)

١٦ - النقص فى البضاعة والطرود المفروغة من السفينة. قرينة قانونية على التهريب. للريان نقضها بمستندات حقيقية فى الحالات المحددة باللائحة الجمركية، وبكافة الطرق فيما عداها. عدم إلزام الریان بالغرامة إذا قدم البراهين المبررة للنقص خلال أربع وعشرين ساعة من كشفه. حقه فى تقديم تلك البراهين إلى المحكمة بعد إنقضاء ميعاد أربعة أشهر المنصوص عليه فى تلك اللائحة. إطباق هذا الحكم على البضائع الخاضعة لنظام تسليم صاحبه.

(نقض ١٩٨٠/١٢/١ الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٨ قضائية)



(المادة ٩٩)

١٧ - قرينة المادة ٩١٧ منى. مناطها. إحتفاظ المتصرف بجائزة العين التي تصرف فيها وبحث الإنتفاع بها مدى حياته. خلو العقد من النص على ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من التحقق من توفرهما. للوارث إثبات أن العقد يخفى وصية إحتيالا على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات.

(نقض ١٩٧٣/١/٣٠ السنة ٢٤ ص ١١٩)

١٨ - تصرف المورث خلال الخمس السنوت المابقة على الوفاة إلى فروع أحد ورثته أو زوجة أو أزواج فروع. قرينة قانونية على أن المتصرف صدر للوارث نفسه، المادة ٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤. خضوع هذا التصرف لرسم الأولولة. جواز إقامة الدليل على أن للتصرف صدر لصالحهم وأنهم ليسوا شخصية مستترة للوارث.

(نقض ١٩٧٣/٣/٢٨ السنة ٢٤ ص ٥٢٥)

١٩ - التصرفات المنجزة الصادرة من المورث فى حال صحته. تعتبر صحيحة وجائزة شرعا ولو ترتب عليها حرمان الورثة كلهم أو بعضهم من الميراث أو المماس بأنصبتهم فيه ولا تنطبق على هذه التصرفات أحكام المادة ٩١٧ منى، وهى خاصة بتصرفات المورث المضافة إلى ما بعد الموت.

(نقض ١٩٧٠/٤/٣٠ السنة ٢١ ص ٧٣٥)

٢٠ - وضع يد المشتري على العين المبيعة قرينة على إنجاز التصرف وليس شرطا فيه.

(نقض ١٩٧٠/١٢/٢١ السنة ٢١ ص ٩٤١)

٢١ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة. مسئولية تبعية مقررّة بحكم القانون. إعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن. رفض دعوى التعويض قبل التابع لانقضاء مسئوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها. لازم ذلك زوال الأساس الذى تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم نهائى. عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع. مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبرع.

(نقض ١٩٧٠/٣/١٢ لسنة ٢١ ص ٤٤٦)

٢٢ - صدور التصرف من المورث إلى غير وارث. عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني. للوارث الذي يطعن في التصرف بأنه وصية أن يثبت إحتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي.

(نقض ١٩٦٩/١/٢ لسنة ٢٠ ص ٥٥٦)

٢٣ - مجرد بناء المستأجر في العين المؤجرة بعد إنتهاء الإيجار. عدم كفايته لتجديد العقد. وجوب إنصراف نية المستأجر إلى التجديد. التنبيه بالإخلاء من أحد المتعاقبين للآخر. قرينة قانونية تمنع من إفتراس هذا التجديد.

(نقض ١٩٧٦/٤/٢٨ لسنة ٢٧ ص ١٠١٩)

٢٤ - وقوع عجز بعهدة أمين المخزن. قرينة قانونية على ثبوت الخطأ في جانبه. لا ترتفع إلا إذا قام بإثبات القسوة للقاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته. م ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات الصادرة في ١٩٤٨/٦/٦.

(نقض ١٩٧٦/١١/٢٥ لسنة ٢٧ ص ١٦٦١)

٢٥ - قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية. مجرد قرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها.

(نقض ١٩٧٨/٤/١١ الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٤ قضائية)

٢٦ - إلترام الما قول دون صاحب البناء بإداء الاشتراكات بالنسبة للعمال إلى هيئة التأمينات. عدم إخطار صاحب العمل للهيئة باسم الما قول وعنوانه لا ينهض قرينة قانونية على أنه هو الذي أقام البناء.

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٠ الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٥ قضائية)

٢٧ - دفع العريون قرينة قانونية على جواز العدول عن البيع. جواز

الاتفاق على أنه يفيد البيت والتأكيد.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢ الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ قضائية)

٢٨ - ملكية الزوجة في شريعة الأقباط الأرثوذكس لمنقولات مسكن الزوجية قرينة قانونية بسيطة وليست قاطعة. للزوج إثبات عكسها.

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٧ قضائية)

٢٩ - تنص المادة ٩١٧ من القانون المدني على قرينة قانونية قوامها إجتماع شرطين:

أولهما: إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها. ثانيهما: إحتفاظه بحق الإنتفاع على أن يكون الإحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ومؤدي هذه القرينة - على ما هو ظاهر من نص المادة - إعتبار التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت فتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يرق دليل يخالف ذلك. ولما كان تحقق القرينة المذكورة بشرطيهما وجوز للتدليل على عكسها من أمور الواقع الذي تستقل به محكمة الموضوع، وكان الطاعنون لم يتمسكوا بالقرينة المستمدة من المادة ٩١٧ من القانون المدني، ولم يطرحوا الواقع الذي تقوم عليه أمام محكمة الموضوع. فإنه لا يجوز لهم التحدى بهذه القرينة لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٨/٣/١٤ السنة ٢٩ ص ٧٣٥)

٣٠ - القرينة للقانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني. جواز تمسك الخصم بها أول مرة أمام محكمة الإستئناف. عدم التحدى بها أمام محكمة أول درجة. لا يدل بذاته على عدم جنية دفاعه.

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٨ لسنة ٢٩ ص ١٧٨١)

٣١ - مؤدى نص المادة ٥٨٣ من التقنين المدني أن المستأجر يلتزم بحفظ العين ورعايتها باذلاً في ذلك عناية الرجل المعتاد، فإن قصر في أداء التزامه ونج عنه تقصيره تلف العين وهلاكها كان مسؤولاً ولئن أقام المشرع قرينة قانونية تفترض أن ما أصاب العين المؤجرة مرده إلى خطأ المستأجر إلا أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس. بمعنى ألا يسأل إلا عما يحدث فعلاً

## المادة (٩٩)

بمسبب تقصيره هو أو تقصير من يسأل عنهم. وإذا أثبت أن التلف أو الهلاك نشأ عن سبب لأجنبي لا يد له فيه كالقوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين المؤجرة لتنتف مسئولية المستأجر.

## (نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ السنة ٢٩ العدد للثلاثى ص ١٧٥٠)

٣٢ - المستفاد من نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى يحكم واقعة الدعوى أن الاتفاق على أجره تجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بهذا القانون يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام، فلا يزول بالتنازل عنه صراحة أو ضمناً، ولا يعتبر السكوت عن التمسك به نزولاً عنه. ومن ثم فإن الحكم إذ يتخذ من ترأخى الطاعن فى رفع الدعوى قرينة على جدية شرط التصريح بالتأجير من الباطن وعدم اعتباره تحايلاً على قواعد تحديد الأجرة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

## (نقض ١٩٧٨/٤/١٢ السنة ٢٩ العدد الأول ص ٩٩٩)

٣٣ - القرينة الواردة فى المادة ٩١٧ مدنى. ليس لغير الوارث التمسك بها.

## (نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٨ قضائية)

٣٤ - للنص فى المادة السابعة من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٦ على أنه "على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقى السيارات تقديم مستندات الشحن إلى أقرب نقطة مرور للجمعية التى يتم فيها التفريغ وذلك لختمها بالخاتم الموجود بتلك النقطة إثباتاً لمرور السيارة مملوءة قبل التفريغ، وكذلك تقديم المستندات إلى النقطة لختمها عند العودة من التوزيع ... وإذا تعذر على المذكورين ختم المستندات ... فعليهم إثبات ذلك قبل تفريغ الشحنة فى أقرب جهة إدارية أخرى للمكان الذى يتم التفريغ فيه ..." يدل على أن المشرع أراد إيجاباً ومسبلة لإثبات توصيل شحنات البترول كاملة إلى الجهات المرسله إليها وأنشأ بمقتضاها قرينة ضد الناقل على أنه لم يتم بتوصيل الشحنة إلى تلك الجهات إذا جاءت مستندات الشحن غير مستوفية للاختتام على النحو المشار إليه فى هذا القرار. ورتب على ذلك حظر صرف الأجر عن الشحنة موضوع تلك المستندات، إلا أن هذه القرينة ليست قاطعة بل قابلة لإثبات العكس حيث يجوز للنقل أن

(المادة ٩٩)

يثبت وصول الشحنة إلى الجهة المرسل إليها بكافة الطرق فإن تمكن من الإثبات يستحق أجر النقل كاملاً رغم عدم إستيفاء مستندات الشحنة للاختتام بالطريقة المنصوص عليها.

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٢ السنة ٣٠ الجزء الأول ص ٥٩٣)

٣٣ - دلت المادة ٩١٣ من القانون المدني على أنه من بين شروط إعمال هذا النص أن يكون المتصرف إليه ولواً للمتصرف، وإذا كانت هذه الصفة لا تتحدد إلا بوفاة للمتصرف. مما لا يصلح معه وصف المتصرف إليه بأنه وارث للمتصرف مادام الأخير على قيد الحياة، فإن المورث لا يفيد من القرينة التي أقامتها هذه المادة.

(نقض ١٩٧٩/٤/٥ السنة ٣٠، العدد الثاني ص ٢٧)

(نقض ١٩٨٢/٣/٨ الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٨ قضائية)

٣٤ - مؤدى نص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات، أن المشرع لم يعلق ترك الخصومة على محض إرادة المدعى لتقاضي ما قد يضار به المدعى عليه الذي قد تتصل مصلحته بالفصل فيها، وجعل مناط المصلحة في الأصل مرتبطاً بإبداء المدعى عليه طلباته في موضوع الدعوى، إعتبار بأن الإصرار على حسم النزاع لا يظهر إلا بعد أن يتحدد موقفه فيه، وإتخذ في ذات الوقت من إبداء هذا الأخير أى طلب يكون للقصد منه منع المحكمة من سماع الدعوى قرينة على انتفاء مصلحته، فلا يصح مع الالتفات إلى اعتراضه على الترك وعدم قبوله له، لما قدره من أن ترك المدعى للخصومة في الأحوال التي حددتها المادة وما شابهها - وعلى ما جاء بالمذكورة الإيضاحية تعليقاً على المادة ٣٠٩ للمقابلة من قانون المرافعات السابق - هو في واقع الأمر تسليم منه بطلب المدعى عليه وتحقيق من جانبه للغرض الذي يرمى إليه وهو التخلص من الخصومة بغير حكم في موضوعها، مما مقاده أن المادة تضع قاعدة عامة مقتضاها عدم الاعتداد باعتراض المدعى عليه على ترك الخصومة، طالما لم تكن له مصلحة مشروعة في الإبقاء عليها، فإذا تنافر ما يبيغيه المدعى عليه من دفعه وما يستهدفه المدعى من تركه فلا محل لقيام القرينة، وإذا إتخذ الترك سبيلاً للكيد أو للإضرار بمصلحة مشروعة في الإبقاء عليها، فإذا تنافر ما يبيغيه المدعى عليه من دفعه وما يستهدفه المدعى من تركه فلا محل لقيام القرينة، وإذا إتخذ الترك سبيلاً للكيد

(المادة ٩٩)

أو للإضرار بمصلحة المدعى عليه لم يعد هناك مجال لقبوله وإطراح الاعتراض عليه حتى ولو سبق للمدعى عليه إيداء طلب من قبيل ما أشررت إليه المادة.

(نقض ١٩٧٩/٣/٧ للمنة ٣٠ العدد الأول ص ٧٤٧)

٣٧ - ما جرى به قضاء النقض أن المشرع أقام في حالة احتفاظ المتصرف لنفسه بحيازة العين المتصرف فيها وحقه في الإنتفاع بها مدى حياته قرينة على أن التصرف في حقيقته وصية، وهذه القرينة وإن كان من شأنها إعفاء الطاعن من إثبات أن التصرف مضاف إلى ما بعد الموت إلا أنها قابلة بدورها لإثبات العكس، بحيث يجوز للمتصرف إليه نفيها بإثبات جدية هذا التصرف وتجييزه.

(نقض ١٩٨٣/١/٢٥ الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٩ قضائية)

٣٨ - لأن كانت المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد وضعت القاعدة العامة من قواعد الإثبات - وهي غير متعلقة بالنظام العام - بما نصت عليه من أن على الدائن إثبات الإلتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه - إلا أن هذه القاعدة قد وردت عليها بعض الاستثناءات ومن بينها الحالات التي أورد فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني والتي إعتبر فيها المشرع اتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائي قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر.

(نقض ١٩٨٣/١/١١ الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية)

٣٩ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه متى وجد شرط جزائي في العقد فإن تحقق مثل هذا الشوط يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين، فلا يكلف الدائن بإثباته لأن وجوده يقوم قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر، ويكون على المدين فسخ هذه الحالة إثبات عدم تحقق الشرط وإثبات عدم وقوع الضرر.

(نقض ١٩٨٣/١/١١ الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية)

٤٠ - مفاد نص المادتين ١٦، ٢٠ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة

المادة (٩٩)

١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن المشرع ألزم الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو من تاريخ بدء الولاية أو من تاريخ ليلولة المال إلى الصغير وذلك إبتغاء الحد من أعمال الأحكام المقررة في شأن مورث الولي مجهلاً. فطالما قيد القاتلون من حرية الولي في التصرف وشرط إذن المحكمة لإتمام العديد من التصرفات، فإن ذلك يستلزم بداهة أن تكون أموال توقيف على تكليف بذلك من النيابة إلى المحكمة. وتكلفت المادة ببيان الجزاء عن عدم تعريض مال القاصر للخطر، وأقامت قرينة غير قاطعة يكون للمحكمة كامل السلطات في تقديرها. بحيث إذا رتب أثرها وقررت الأخذ بها بمناسبة ملائمة للخلف أو التأخير كان لها أن تعتبر ذلك الفعل من الولي تعريضاً لمال القاصر للخطر، ويكون لها بالتالي سلب ولايته أو الحد منها.

(نقض ١٩٧٦/١٢/٨ لسنة ٢٧ ص ١٧٢١)

٤٠ - مفاد نص المادة ١٣٧ مدني أن القاتلون وضع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سبباً مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب، فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدين أن يلتزم من أجله، فإذا ادعى المدين عدم مشروعية السبب فإن عبء إثبات ذلك يقع على عاتقه.

(نقض ١٩٥٣/٤/٢ الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢١ قضائية)

٤٢ - وحيث إن هذا للنعي مردود ذلك أن النص في المادة ١/١٤ من قانون الإثبات على أن يعتبر المحرر العرفي صادراً ممن وقعه ...، وفي المادة ١٨ منه على أنه لا تكون الدفاتر والأوراق للمنزلية حجة على من صدرت منه إلا في الحالتين الآتيتين:

١ - إذا ذكر فيها صراحة أنه يستوفي ديناً.

٢ - إذا ذكر صراحة أنه قصد بما دونه في هذه الأوراق أن تقوم مقام السند لمن أثبت حقاً لمصلحته. وفي المادة ٦١ منه على أنه لا يجوز الإثبات بشهادة للشهود فيما يخالف أو يجاوز ما يشتمل عليه دليل كتابي مفاده أن إعتبار المحرر العرفي دليلاً كاملاً في الإثبات يختلف عن إعتباره ذا حجية مطلقة، فمناط إعتبار المحرر دليلاً كاملاً بما ضمنه من إقرارات هو

(المادة ٩٩)

أن يكون موقعاً عليه ممن أصدره، وحينئذ يغنى من كانت الإقرارات لصالحه عن تقديم دليل آخر يؤيدها، ويلقى عبء إثبات عكسها على من وقع المحرر، أما مناط إعتبار هذا الدليل الكامل ذات حجية مطلقة - أى مانعة أصلاً من إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير للكتانية - هو أن يكون قد تم تسليمه برضاه من أصدره إلى المستفيد منه، أما إذا كان المحرر مازال فى حوزة من أصدره أو انتقل بغير رضاه إلى المتمسك به فإنه يظل فى حكم الورقة المنزلية. ولما كان الأصل فى الدفاتر غير التجارية وسائر الأوراق المنزلية، إن صدورها بخط أو توقيع صاحبها لا يجعل منها دليلاً ضده، وإن جاز إعتبارها قرينة، لا تقوم بذاتها، بل تضم إلى غيرها فى الأحوال التى تقبل الإثبات بالقرائن، إلا أنه فى الحالتين الاستثنائيتين للوردين فى المادة ١٨ المشار إليها تكون الورقة المنزلية دليلاً كاملاً ضد من أصدرها، كافياً بذاته لإثبات ما تضمنته من إقرارات إلا أن حجيتها فى الإثبات ليست مطلقة، وبالتالي يحق لمن صدرت منه الورقة، وخلفائه إثبات عكس ما جاء بها بكافة طرق الإثبات، كان يثبت أن ما دون بها صدر عن خطأ أو تلاه من الوقائع ما غير أو عدل مضمونه، أو أنه كان مجرد إعداد مسبق لمشروع تعامل لم يتم لما كان ذلك وكان الطاعن يقرر أن المحرر سند دعواه الوحيد، ظل فى حوزة من أصدره - وهو مورث المطعون ضدها - حتى وفاته، وأن للطاعن تحصل عليه بعد ذلك من غير ورثته، وإنما من شخص آخر عثر عليه بين أوراق المورث، فمن ثم يكون للمحرر مجرد ورقة منزلية يجوز للمطعون ضده إثبات عكس ما جاء بها بكافة الطرق، وبالتالي فإن الحكم المطعون إذ قبل إثبات ذلك بالقرائن يكون قد إنترم صحيح للقانون ويكون النعى عليها فى هذا الخصوص على غير أساس.

(نقض ١٩٨٦/٣/٦ لسنة ٣٧ الجزء الأول ص ٣٠٢ وما بعدها)

٤١ - إيرلم أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه. أنشده. وجوب الاعتدال بالعقد الأسبق وثبوت تاريخه بإعتباره قرينة على أسبقيته. جواز إثبات عكس هذه القرينة بكافة طرق الإثبات.

(نقض ١٩٩٣/١٢/٢٠ الطعن رقم ١٢٥٥، ١٢٦٧ لسنة ٥٩ قضائية)

٤٤ - وجود نقص فى مقدار البضائع المنفرطة أو فى عدد الطرود المفرغة فى السفينة عما هو مبين فى قائمة الشحن قرينة على التهريب ترتب



مسئولية الريان قبل مصلحة الجمارك. نقضها يكون بتبرير النقص بالطرق التي استلزمها القانون.

#### (نقض ١٩٩٣/٧/٥ الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٦ قضائية)

٤٥ - القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني. شرط أعمالها. إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها والإنتفاع بها مدى حياته. عدم توافر شروط تلك القرينة لا يحول دون إستنباط الإيصاء وإضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية. إستقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن. شرطه.

#### (نقض ١٩٩٤/٢/١٣ الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٩ قضائية)

٤٤ - وإن كان صحيحاً أن القرينة التي نصت عليها المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم إلا بإجتماع شرطين: هما إحتفاظ المتصرف بحيازة العين التي تصرف فيها وإحتفاظه بحقه في الإنتفاع بها مدى حياته إلا أن خلو العقد من النص عليها لا يمنع القاضي إذا تمسك بالورثة الذين أضر بهم التصرف بتوافر هذين الشرطين رغم عدم النص عليهما في العقد، من إستعمال سلطته في التحقق من توافرهما للوقوف على حقيقة العقد المتنازع عليه وقصد المتصرف من تصرفه، وذلك في ضوء ظروف الدعوى وملايساتها غير متقيد في ذلك بما ورد في العقد من نصوص صريحة دالة على تجيزه لأن للوارث أن يثبت بطرق الإثبات كافة مخالفة هذه النصوص للواقع متى كان قد طعن في العقد بأنه يخفي وصية إحتيالا على أحكام الإرث.

#### (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٨)

٤٧ - متى أثبت المضرور الخطأ والضرر، وكان من شأن ذلك الخطأ أن يحدث عادة هذا الضرر فإن القرينة على توافر علاقة السببية بينهما تقوم لصالح المضرور والمسئول نقض هذه القرينة بإثبات أن للضرور قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه.

#### (الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٨)

٤٨ - متى أقام الحكم قضاءه على القرينة القانونية المنصوص عليها

في الفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من القانون المدني والتي تقترض عند تسليم العين المؤجرة للمستأجر دون بيان أوصافها أنها سلمت له في حالة حسنة حتى يقوم الدليل على العكس، وكان الطاعن (المستأجر) لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن التلف كان بالعين المؤجرة عندما تسلمها عند بدء الإيجار ولم يتم بإثبات ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة إلى إقامة الدليل على أن هذا التلف لم يكن موجوداً بها وقت أن تسلمها المستأجر لأن القانون قد أغناه عن ذلك بالقرينة القانونية سالفة الذكر والتي لم ينقضها المستأجر بالدليل العكسي.

### (الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٣)

٤٩ - ما ورد بالمادة ٩١٧ من القانون المدني، لا يعدو أن يكون تقريراً لقيام قرينة قانونية لصالح الوراث تغنيه من إثبات طعنه على تصرفات مورثه التي أضرت به بأنها في حقيقتها وصية، إلا أنه لما كان لهذا الوراث أن يطعن على مثل هذا التصرف بكافة طرق الإثبات، لما هو مقصور من أنه لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث الذي تتعلق أحكامه بالنظام العام، فيكون تحايلاً على القانون، فإنه يكون للوراث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني، أن يدلل بكافة طرق الإثبات على إحتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية يتوصل بها إلى إثبات مدعاه بأن المورث قصد أن يكون تملك المتصرف إليه مضافاً إلى ما بعد الموت، وبذلك لم يتخل له عن الحيازة التي يتخلى عنها لو كان التصرف منجزاً، والقاضي بعد ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ بها، شأنها في ذلك شأن سائر القرائن للقضائية التي تخضع لمطلق تقديره.

### (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١)

٥٠ - مفاد نص للمادة ١/٢٣٨ من القانون المدني أن المشرع أقام قرينة قانونية على علم المتصرف إليه بغش المدين إذا كان يعلم أن التصرف بسبب إعسار المدين أو يزيد في إعساره وبإستخلاص ثوفر هذا العلم من ظروف الدعوى هو من الأمور الموضوعية التي يستدل بتقديرها قاضي الموضوع.

## (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨)

٥١ - البيانات الواردة بشهادة الميلاد باعتبارها من إملاء صاحب القيد لا تصلح بمجرد ثبوت النسب وإن كانت تعد قرينة عليه وإذ كان الحكم المطعون فيه قد رد على القرينة المستفادة من شهادة الميلاد بأن المطعون عليه ادعى تزويرها فور تقديم الطاعة لها، فذلك حجة في إهدار القرينة المستفادة منها، ويكون النعي عليه بالقصور على غير أساس.

## (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٤)

٥٢ - وجوب نظر قضايا الولاية على المال في غرفة مشورة، وجوب النطق بالحكم علانية. ولا يلزم تضمينه بيان النطق به في علانية. الأصل في الإجراءات أنها روعيت على من يدعى المخالف عبء إثباتها.

## (الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)

٥٣ - مفاد نص المادتين ١٦، ٢٠ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن المشرع ألزم الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه، وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدلتزتها موطنه في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو من تاريخ أولولة المال إلى الصغير، وذلك إيتقاء للحد من أعمال الأحكام المقررة في شأن مورث الولي مجهلاً. فطالما قيد القانون من حرية الولي في التصرف وشرط إبن المحكمة لإتمام العديد من التصرفات فإن ذلك يستلزم بداهة أن تكون أموال القاصر معلومة لدى المحكمة، وهو إلترام فرضه القانون على الولي من تلقاء نفسه دون توقف على تكليف بذلك من النيابة أو المحكمة. ونكفلت المادة ببيان الجزاء من عدم القيام بهذا التكليف فأجازت إعتبار عدم تقديم القائمة أو التأخير في تقديمها بمثابة تعريض مال القاصر للخطر، وأقامت قرينة غير قاطعة يكون للمحكمة كامل السلطان في تقديرها، بحيث إذا رتب أثرها وقدرت الأخذ بها بمناسبة ملاسبات للتخلف أو التأخير كان لها أن تعتبر ذلك الفصل من الولي تعريضاً لمال القاصر للخطر، ويكون لها بالتالي سلب ولايته أو الحد منها.

## (الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)

المادة (٩٩)

٥٤- إتمام الخطبة أو إبرام عقد الزواج وفقاً لطقوس الطائفة التي ينتمي إليها أحد الزوجين لا يسوغ له التحدي بانضمام الزوج الآخر إلى ذات الطائفة التي تمت الخطبة أو إبرام الزواج على أساسها، ولا ينهض بذاته دليلاً على تغيير طائفته أو مذهبه لأنه قد يكون المراد به مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذي يدين به.

(نقض ١٩٧٦/١٢/٢٩ لسنة ٢٧ ص ١٨٥١)

٥٥ - إعمال حكم المادة ٩١٧ من القانون المدني لا يكون إلا بعد وفاة المتصرف إذا ما تبين أنه تصرف في حال حياته لمن ثبت أنه أحد ورثته وإحتفظ بأى طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه فى الإنتفاع بها مدى حياته.

(الطنع رقم ١١ لسنة ٤٩ قى - جلسة ١٩٨٣/١/٢)

٥٦ - التمسك بالقرينة الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني إنما يكون من صاحب المصلحة وليس لمحكمة الموضوع أن تنصدي نه من تلقاء نفسها.

(الطنع رقم ١١ لسنة ٤٩ قى - جلسة ١٩٨٣/١/٢)

٥٧ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لتطبيق القرينة المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المدني أن يكون المورث فى تصرفه لوأرث قد إحتفظ بحيازة العين المبيعة وإحتفظ بحقه فى الإنتفاع بها، وأن يكون إحتفاظه بالأمرين معاً طيلة حياته إلا أن ذلك لا يحول دون حق المحكمة المقرر بالمادة ١٠١ من قانون الإثبات فى إستنباط القرائن القضائية التي لم يقررها القانون، وأن تستند إليها فى إثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود، لما كان ذلك، وكان تصرف المورث تصرفاً صورياً يخفى وصية افتئاتاً منه على قواعد الميراث المقررة بالقانون إضراراً بأورث آخر يعتبر من الغير بالنسبة لهذا التصرف فيجوز له إثبات صوريته وأنه فى حقيقة وصية بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن القضائية، وكان الحكم المطعون فيه قد إستنبط من أقوال شاهدى المطعون ضدهم أن تصرف مورثهم إلى القاصر المشمول بوصاية الطاعنة، هو عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٥ عقد غير منجز ولم يدفع له ثمن وينطوى على تصرف

المادة (٩٩)

مضاف إلى ما بعد الموت وكانت هذه القرينة القضائية التي استتبها الحكم قد أحاطت بعناصر الوصية - من كونها تبرعاً عبر منجز ومضافاً إلى ما بعد الموت - فإنها تكون كافية لحمل قضائه دون ما حاجة إلى القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني.

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧)

٥٨ - التحقق من أحقية المورث في الإنقاذ بالعين المتصرف فيها مدى حياته لحساب نفسه إستناداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه لثبوت قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني، هو من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائغاً.

(الطعن رقم ٩٧٤ سنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)

٥٩ - إذ كان الثابت من عقد البيع أن مورث المطعون ضدهما اشترى لنفسه حق منفعة العقار وبصفته ولياً طبيعياً عليها حق رقبته، وأن ثمن هذا الحق دفع منه تبرعاً لهما وإحتفظ لنفسه بحيازته للعقار والإنقاذ به مدى الحياة فإن المحكمة وقد خلصت أن العقد المذكور عقد بيع منجز اشترى فيه المطعون ضدهما حق الرقبة ودفع ثمنه من مال مورثهما لأصابعهما تبرعاً لهما، مع ما لها من سلطة تقديرية في إستخلاص نية التبرع، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم تحصيل سائغ تحتله عبارات العقد ولـه مأخذه، وكان القانون لا يمنع من إلتزام الغير في ذات عقد البيع بدفع الثمن تبرعاً للمشتري، وبالتالي يخرج هذا العقد من كونه في حكم التصرف المضاف إلى ما بعد الموت المنصوص عليه في المادة ٩١٧ من القانون المدني والذي لا ينصرف حكمها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته.

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٢)

٦٠ - النص في المادة ٣٣٩ من القانون المدني على أنه "إذا ادعى الدائن إعسار المدين فليس عليه إلا أن يثبت مقدار ما في ذمته من ديون، وعلى المدين نفسه أن يثبت أن له ما لا يساوي قيمة الديون أو يزيد عليها" يدل على أن المشرع قد وضع قرينة قانونية تيسر على الدائن إثبات إعسار

## المادة (٩٩)

المدين، فليس عليه إلا أن يثبت ما في ذمته من ديون وعندئذ تقوم قرينة قانونية قابلة للإثبات العكس على أن المدين معسر وينتقل عبء الإثبات بفضل هذه القرينة إلى المدين وعليه هو أن يثبت أنه غير معسر ويكون ذلك بإثبات أن له مالا يماوى قيمة الديون أو يزيد عليها، فإن لم يستطع إثبات ذلك إعتبر معسراً وإذا طوّل المدين بإثبات أن له مالا يماوى قيمة ديونه وجب عليه أن يدل على أموال ظاهرة لا يتعذر التنفيذ عليها وإلا إعتبر معسراً، وتقدير ما إذا كان التصرف هو الذى سبب إعمار المدين أو زاد فى هذا الإعصار مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض مادام إستخلاص محكمة الموضوع لها مائغاً وله أصله الثابت فى الأوراق.

## (الطنع رقم ٦١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)

٦١ - الحقيقة القضائية قرينة قاطعة على الحقيقة الواقعية وينحصر أثر هذه القرينة فى تخويل الخصوم حق التمسك بها والمحاكم حق إثارتها من تلقاء نفسها، كما يتوقف مداها - من حيث كونها مطلقة أو نسبية - على طبيعة نوع وموضوع المسألة التى قامت عليها تلك الحقيقة ومدى تعلقها بالنظام العام وبمصلحة المجتمع العام أو بمصالح الأفراد الخاصة، كما إن كانت متعلقة بمصلحة عامة أو كان من شأنها تقرير مراكز قانونية فى المجتمع وإذ كانت سلطة المحكمة فى شأنها غير مقيدة بإرادة الخصوم ولا مرهونة بما يقدمونه من أدلة ... فإن حجيتها تكون مطلقة قبل الناس كافة، أما إذا كانت متعلقة بمصلحة الأفراد الخاصة أو حقوقهم الذاتية ومرهونة بالتالى بإرادة الخصوم وما يقدمونه من أدلة فإن حجيتها تكون نسبية وقاصرة على أطرافها دون سواهم.

## (الطنع رقم ٢٠٥١ سنة ٥١ق - جلسة ٣٠/٦/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٥٢٧)

٦٠ - النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أنه "ويعتبر إضراراً بالزوجة إقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ... ويسقط حق الزوجة فى طلب التفريق بضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً، مفاده أن المشرع قد أقام بهذا النص قرينة قانونية لصالح الزوجة التى فى عصمة زوجها مؤداه أن إقترانه بأخرى بغير رضاها يعتبر إضراراً بها وبغيرها من

المادة (٩٩)

إثبات هذا الضرر متى طلبت التفريق لأجله وإذ لم يقض القانون بعدم جواز نقض هذه القرينة فإن للزوج إسقاط دلائلها بإثبات رضا زوجته بزواجه الجديد وهو ما يجوز إثباته بالبينة.

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩)

٦٣- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات أن القانون وضع قرينة قانونية مقتضاها إعفاء الجهة الإدارية من إثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع عجز بعهدته التي تسلمها فعلاً وإفترض قيام هذا الخطأ من مجرد ثبوت وقوع هذا العجز ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا ثبت أن العجز نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادة الموظف لم يكن في إمكانه التحوط لها.

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

٦٤ - للمقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم توافر شروط قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني لا يحول دون إستنباط قصد الإيضاء وإضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن قضائية أخرى، ولئن كان إستظهار هذه القرائن المؤدية إلى وصف العقد هو من المسائل التقديرية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى كان بيانها سائفاً إلا أن وصف العقد ذاته هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

٦٥ - للتمسك بالقرينة الواردة في المادة ١٣٥ من القانون التجاري والتي نقضى باعتبار التظهير توكيلاً إذا لم يتضمن البيانات الواردة في المادة ١٣٤ من ذات القانون هو دفاع يقوم على وقوع ينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع لبحثه وتحقيقه، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٣٤ سنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٩ ص ٢٧ ص ٢٤)

٦٦ - حسن النية مفترض في الحامل الذي يتلقى الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية أو تظهير تأميني ويقع على المدين إذا ادعى سوء نية هذا الحامل عبء نقض هذه القرينة بالدليل العكسي بإثبات علم الأخير وقت التظهير بوجود دفع يستطيع المدين توجيهه للمظهر. لما كان ذلك وكان

(المادة ٩٩)

الثابت بأوراق للدعوى أن السندات موضوع الدعاى قد تضمنت البيانات اللازمة لإعتبار أن تظهيرها للمطعون ضده الأول يعتبر تظهيراً تامينياً وفقاً لحكم المادة ١٣٤ من قانون التجارة، ومن ثم لا أثر لصدور حكم محكمة أول درجة ببراءة ذمة الطاعن من الدين موضوع تلك السندات قبل المظهر إليه تظهيراً ناقلاً للملكية.

(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١١/٢١/١٩٩٤)

٦٧ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التقادم الصرفى الوارد فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة بنى على قرينة الوفاء، فإن ذلك مشروط بعدم وجود ما ينفى هذه القرينة وأن تقدير ما إذا كان المدين قد صدر عنه ما ينتقض تلك القرينة من إطلاقات محكمة الموضوع، طالما كان إستخلاصها سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق.

(الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ق - جلسة ١/٤/١٩٩٣)

٦٨ - عدم إخطار المرسل إليه الناقل كتابة بهلاك البضاعة قبل أو وقت تسليمها، إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالحالة الموصوفة فى السند، المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسيل. جواز إثبات عكس هذه القرينة.

(الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ٤/٢١/١٩٨٠)

٦٩ - وجود نقص فى البضائع المنفرطة، أو فى عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين بقائمة الشحن. قرينة على قيام الربان بتجريبه إلى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية عنه، للربان نقضها بتبرير النقص بمستندات جدية فى الحالات التى حددها القانون أو بكافة طرق الإثبات فيما عداها. قائمة الشحن وما تسجله عليها الجمارك - بعد المطابقة - من وجود نقص تعد من الأدلة المقبولة لإثبات ذلك النقص. الإستمارة ٥٠. كم تعد كذلك. المواد ٣٧، ٣٨، ١٧٧ من ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣.

(الطعن رقم ٢٣٢٥ سنة ٥٧ق - جلسة ٧/٤/١٩٩٤ س ٤٥ ص ١٠٦٨)

٦٨ - مفاد نصوص المواد ٣٧، ٣٨، ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مجمعة أن لمشرع أقام قرينة



مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة، أو في عند الطرود أو محتوياتها المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن يفترض معه أن الريان قد هربه إلى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه إلا أنه أجاز للريان أو من يمثله دفع مظنة التهريب بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له، وإستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جدية في حالات ثلاث هي عدم شحن البضاعة على السفينة أصلاً أو عدم تفريغها أو سبق تفريغها في ميناء آخر، لما في غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد نقض تلك القرينة بطريق معين من طرق الإثبات، ومن ثم يجوز فيها بكافة طرق الإثبات حسبما تقتضيه القواعد العامة فإذا ما أوضح الريان أو من يمثله سبب للنقص ليا كان مقداره وأقام الدليل عليه انتفتت القرينة على التهريب وإذا لم يثبت أحدهما سبب النقص أو ما يسبرره بمستندات جدية في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ظلت تلك القرينة قائمة في حق الريان وألزم بإداء الرسم المقررة، ويعد تسليم الطرود بحالة ظاهرة سليمة مبرراً لرفع المسؤولية عن الريان لترجيح حدوث النقص في محتوياتها قبل الشحن، لما كان ذلك وكانت الحاوية - على ما هو مستفاد من نص المادة ٣٥ من قانون الجمارك المشار إليه والبند "ج" من المادة الثانية من بروتوكول سنة ١٩٦٨ المعدلة للفقرة الخامسة من المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية لتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة في بروكسل - لا يعتبر بحسب الأصل طرداً واحداً وإنما هي وإنما تجمع فيه البضائع والطرود، وإذا حظر المشرع أن يذكر في قائمة الشحن عدة طرود مقللة ومجموعة بأية طريقة كانت على أنها طرد واحد، ومن ثم فإن ورود الحاوية بحالة ظاهرية سليمة لا ينفي عن الريان قرينة التهريب، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفع مسؤولية المطعون ضدهما عن النقص في الرسالة على ترجيح حدوثه قبل الشحن لورودها في حاوية اعتبرها طرداً سلم بحالة ظاهرية سليمة، في حين أنها ليست كذلك، فإنه يكون قد نفى عن الريان قرينة التهريب التي أقامها المشرع في حالة عدم شحن البضاعة على السفينة دون أن يوضح الريان أو من يمثله سبب النقص بمستندات جدية، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٢٠٣٨ سنة ٥٩ق - جلسة ١٨/١/١٩٩٦)

(نقض ١٠/٤/١٩٩٧، طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ق)

المادة (٩٩)

٧١ - وقوع عجز بعهدة أمين المخزن التي تسلمها بالفعل. قرينة قانونية على ثبوت الخطأ في جانبه. ارتفاع هذه القرينة إذا ثبت أن العجز نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادة الموظف لم يكن في إمكانه التحوط لها. لازمه إبتقاء قيام القرينة إذا لم تكن العهدة قد سلمت إليه بالفعل أو كان الجرد الذي أظهر العجز صورياً. مادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات.

(نقض ٣١/١٠/١٩٩٦ الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٦٥ق)

**المادة (١٠٠)**

"يترك لتقدير القاضى إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون، ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن إلا فى الأحوال التى يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود".

**التعليق**

١ - وإن القرينة القضائية هى التى يستنتجها القاضى من ظروف الدعوى وملابساتها، ولقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى إتخاذ الوثائق التى يتخذها أساساً لإستنباطه.

٢ - وإن تقدير القرائن القضائية مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك متى كان الإستخلاص سائغاً وإن إستناد الحكم إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً ولا يقبل من الخصم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها.

٣ - وإن إستنباط القرائن القضائية فى الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع ويعتمد عليها فى تكوين عقيدته ولا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان ذلك بأسباب سائغة.

٤ - ولا تثريب على المحكمة فى تكوين عقيدتها فى أقوال شهود سمعوا فى قضية أخرى إن هى أخذت بهذه الأقوال كقرينة وكان الإثبات فى الدعوى مما يجوز فيه قبول القرائن.

٥ - وللقاضى أن يستنبط القرينة التى يعتمد عليها فى أى من تحقيق قضائى أو إدارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمام النيابة فى التحقيق الذى أجرته.

٦ - ولئن كان تقدير القرائن من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع إلا أنها إذا أوردت أسباباً لإثبات القرينة أو نفيها فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة محكمة النقض.

المادة (١٠٠)

٧ - محكمة الموضوع غير ملزمة ببحث كل من القرائن غير القانونية التي يستند إليها الخصم عن طريق الإستنباط.

٨ - ومتى قررت محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها كان لها أن يعتمد في إستجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها.

### المبادئ القضائية

١ - تقدير القرائن القضائية مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك متى كان الإستخلاص سائغاً. إستناد الحكم إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً. لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها.

(نقض ١٩٧٣/٤/١٠ سنة ٣٤ ص ٥٧٧)

(نقض ١٩٨٠/٤/٣٠ الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٨ قضائية)

(نقض ١٩٨٣/١/٣٠ الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٧ قضائية)

٢ - إتخاذ الحكم فى صورية لإجراءات التقاضى التى إنتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة أضافها إلى قرائن أخرى دليلاً على صورية العقد صورية مطلقة. ليس فى ذلك إهدار لحجية الحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد التى لم يكن مدعى الصورية طرفاً فيها.

(نقض ١٩٦٦/٣/٢٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٦٠٥)

٣ - إستنباط القرائن القضائية فى الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع، ويعتمد عليها فى تكوين عقيدته. لا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان ذلك بأسباب سائغة.

(نقض ١٩٦٥/٥/٢٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٥٩٤)

(نقض ١٩٧٣/٤/١١ سنة ٢٤ ص ٥٨٤)

(المادة ١٠٠)

٤ - القرينة القضائية من الأدلة التي لم يحدد القانون حجيتها. تقدير القرائن للقضائية من مطلق تقدير القاضي.

(نقض ١٩٦٥/١١/٤ المرجع السابق ص ٩٧٣)

٥ - لا تثريب على المحكمة إذا اتخذت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن أخرى على إكتساب مورث المطعون عليهم ملكية أرض للنزاع بالنزاع الطويل ولا يشوب حكمها خطأ في القانون لأنها هي لم تسمع الشهود ولم يحلفها أمامها اليمين.

(نقض ١٩٥٨/٢/١٨ مجموعة المكتب الفني السنة التاسعة ص ٧٨٦)  
(نقض ١٩٧٢/٥/١ سنة ١٩٦٣)

٦ - متى قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها كان لها أن تعتمد في إستجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها. وإن فلا تثريب عليها إذا هي اعتمدت في إثبات حصول نقل الأقطان المنقذ على بيعها من زراعة البائع لحساب المشتري على صورة رسمية من دفاتر الترخيصات، التي تتولى المديرية طبعها لإستعمالها لذلك الغرض، وذلك بعد أن فتنت في أسباب حكمها المطاعن التي وجهت إلى هذه الدفاتر وعززت بهذه القرينة وبغيرها وبالبيينة التي سمعتها الدليل الأصلي ! سند من ورقة التعهد.

(نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ قضائية)

٧ - لمحكمة الموضوع وقد أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها أن تعتمد في إستجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها حتى ولو إستخلصتها من فحص محضر شكوى إدارية قدمت إلى البوليس من الخصم أثناء قيام الدعوى، فلا تثريب عليها إن هي إستندت إلى أقوال المحيل وشاهد إلى المحال عليه في الشكويين المتقدمين من هذا الأخير إلى البوليس كقرائن تؤيد بها ما إنتهت إليه من إعتبار الدين المطالب به ناشئاً عن عملية تجارية.

(نقض ١٩٥١/٥/١٠ المرجع السابق ص ٧٩ قاعدة رقم ٣٧٦)

٨ - لا تثريب على المحكمة في تكوين عقيدتها من أقوال شهود

المادة (١٠٠)

سمعوا في قضية أخرى إن هي أخذت بهذه الأقوال كقرينة وكان الإثبات في الدعوى، مما يجوز فيه قبول لقرائن.

(نقض ١٩٧٢/٥/١٠ لسنة ٢٣ ص ٨٤٣)

٩ - للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها من أي تحقيق قضائي أو إداري أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمام النيابة في التحقيق الذي أجرته.

(نقض ١٩٥٠/٣/٢ تمرجع السابق ص ٧٩ قاعدة ٣٨٠)

١٠ - ولئن كان تقدير القرائن من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، إلا أنها إذا توردت أسباباً لإثبات القرينة أو نفيها، فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة محكمة النقض.

(نقض ١٩٦٨/١١/٢٨ لسنة ١٩ ص ١٤٢٦)

١١ - إستخلاص الحكم من عدم وجود المندات بأقسط باقى الثمن بيد البائع وعجزه عن إثبات ضياعها بسبب العدوان الثلاثي قرينة على الوفاء بها. مائع ولا خطأ فيه.

(نقض ١٩٧٣/٤/١٠ لسنة ٢٤ ص ٥٧٠)

١٢ - عدم تمسك المطعون عليه بوجود اتفاق بينه وبين زوجته على عدم تحميله بأجرة مسكنين من ملكها كان يسكنها فيهما. قيام الحكم على وجود مثل هذا الاتفاق وإتخاذه من عدم وجود عقد إيجار مكتوب وعدم مطالبة الزوجة بالأجرة قرينة عليه. إستناداً إلى ما ليس له أصل في الأوراق وفساد في الإستدلال.

(نقض ١٩٧٣/٥/٣١ لسنة ٢٤ ص ٨٤٥)

١٣ - تقدير الدليل لا يحوز حجية الأمر المقضى. إستناد الحكم إلى شهادة شهود في قضية أخرى رغم إطراح المحكمة للتحقيق فيها. لا عيب. للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري.

(نقض ١٩٧٣/٥/١٣ السنة ٢٣ ص ٩٠٥)

١٤ - عدم إلزام المحكمة ببحث كل من القرائن غير انقذونية: متى يستند إليها الخصم عن طريق الإستباط.

(نقض ١٩٧٢/٦/٢١ السنة ٢٣ ص ١١٤٢)

١٥ - إلتخاذ الحكم من عجز للمشترية عن إثبات أدائها انشمن قرينة على أن العقد يخفى وصية. إستناد إلى قرينة فاسدة. البائعة الطاعنة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها إقتضت الثمن.

(نقض ١٩٧١/١/٥ السنة ٢٢ ص ٣)

١٦ - حق محكمة الموضوع فى إستخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال متى كان هذا الإستخلاص سائعا فإن المنازعة فيه جدل موضوعى.

(نقض ١٩٧١/٢/٢ السنة ٢٢ ص ١٥٤)

١٧ - طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به. إثباته بكافة الطرق. للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونى الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى إثبات حيازة المورث للعين المنصرف فيها كقرينة من القرائن للقضائية.

(نقض ١٩٧١/٣/١١ السنة ٢٢ ص ٢٨٩)

١٨ - عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة. لا يمنع المحكمة من أن تتخذ قرينة على ثبوت وضع يد مدعى الملكية.

(نقض ١٩٧١/٦/٢٤ السنة ٢٢ ص ٨٠٩)

١٩ - محكمة الإستئناف غير ملزمة بالتحقق عن كل من القرائن غير انقذونية عن طريق الإستباط. هي غير مكلفة بتتبع أقوال الخصوم أو أسباب الحكم الإبتدائى بشأنها.

(نقض ١٩٧١/٤/٢٠ السنة ٢٢ ص ٥٠٦)

المادة (١٠٠)

٢٠ - مجرد تسليم المستند المطعون عليه بأنه وصية للمستفيد منه. لا يندل بمجرده على تنجيز التصرف.

(نقض ١٩٧٠/٢/٢٤ لسنة ٢١ ص ٢٠٦)

٢١ - عدم قابلية الصورية في الدعوى للتجزئة. لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها على قرائن تتعلق بخصم آخر غير مدعى الصورية.

(نقض ١٩٧٠/٢/٢٦ لسنة ٢١ ص ٢٨١)

٢٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في إستنباط القرائن، حقها في التعويل على ما جاء بأسباب حكم سابق. لا يمنع من ذلك انحصار الحجة عن الحكم السابق لإختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً.

(نقض ١٩٦٩/٢/١٣ لسنة ٢٠ ص ٣١٧)

٢٣ - من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع في القانون إستناد المحكمة في حكمها على ما قضى به في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي ساققتها لأن ذلك لا يعدو أن يكون إستنباطاً لقرينة قضائية رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها.

(نقض ١٩٧٧/١/٥ لسنة ٢٨ ص ١٦٦)

(نقض ١٩٧٦/٢/٢٥ لسنة ٢٧ ص ٤٩٤)

٢٤ - عوايد الأملاك المبنية المربوطة على المكان المؤجر فسي تاريخ شهر الأساس. جواز إتخاذها قرينة على مقدار أجره المثل.

(نقض ١٩٧٦/٢/٢٥ لسنة ٢٧ ص ٤٩٤)

٢٥ - إستنباط القرائن القضائية. من سلطة محكمة الموضوع. جواز إعتماده على ما يستخلصه من تحقيقات أجرت في غيبة الخصوم، أو من محضر جمع إستدلالات أو من شهادة شاهد لم يؤد لليمين متى كان إستنباطه سائغاً.



(نقض ٧٦/٥/٥ لسنة ٢٧ ص ١٠٦٣)

٢٦ - متى قررت محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها كان لها أن تعتمد في إستجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها.

(نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٩ قضائية)

٢٧ - لقاضي الموضوع أن يستنبط من وقائع الدعوى ومن مسالك الخصوم فيها القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته.

(نقض ١٩٦٨/٣/٥ لسنة ١٩ ص ٥٠١)

٢٨ - القرينة هي إستنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدراً للإستنباط.

(نقض ١٩٦١/٤/٢٧ لسنة ١٢ ص ٣٩٩)

٢٩ - تحقيق وضع اليد هو مما يجوز فيه قبول القرائن كدليل من أدلة الإثبات.

(نقض ١٩٧٠/١٢/٢٢ لسنة ٢١ ص ١٢٧٢)

٣٠ - يجوز للقاضي أن يستنبط من عقد رهن تأميني باطل قرينة على أن وضع يد المدين الراهن كان بنية التملك لأن بطلان العقد - بغرض تحقيقه - ليس بذى أثر في قيام هذه القرينة وصحة الإستدلال بها فسى هذا المقام.

(نقض ١٩٦٣/١/١٧ لسنة ١٤ ص ١١١)

٣١ - إذا صح للمحكمة أن تستند من أمر تقرر في حكم آخر، فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعاً بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعصرها من عناصر الإثبات فيما يتناضل الخصوم في دلالاته، فإذا كانت محكمة الإستئناف قد أقامت للدعامة الأساسية

المادة (١٠٠)

لقضائها بثبوت وقوع إستغلال للبائعة على ما إستخلصته من إستئناف آخر كان منظوراً أمامها وغير منضم لهذه القضية ولم يكن الطاعن متخصصاً فيه فإن إحالتها على ما إستخلصته من هذا الإستئناف الآخر تكون قاصرة لا تغنى عن تسبب قضائها.

(نقض ١٧/٤/١٩٦٩ السنة ٢٠ ص ٦٤٢)

٣٢ - لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي إستخلصت من نكول الطاعن عن اليمين لدى المحكمة أنه لا حق للمطعون عليه فى القناة موضوع النزاع قرينة على عدم أحقية الطاعن فى منع تعرض المطعون عليه.

(نقض ١٩٥١/١/٤ مجموعة المكتب الفنى السنة الثانية ص ٢١٩)

٣٣ - متى كان الحكم إذ قضى بإعتبار عقود البيع الصادرة من مورثة الخصوم إلى زوجها إنما تخفى وصية على ما إستخلصه من بقاء هذه العقود بغير تسجيل زمنأ طويلاً بعد تحريرها بصفة رسمية قرينة مضافة إلى قرائن أخرى فإن هذا منه تكيف صحيح.

(نقض ٧/١٢/١٩٥٠ السنة الثانية ص ١٣٤)

٣٤ - لا تثريب على محكمة الموضوع إذا هي إتخذت من تراخى الطاعن عن تسجيل عقد البيع الصادر له من مورثة قرينة ضمن قرائن أخرى على أن العقد صدر فى فترة مرض مورث البائع، وأن تاريخه قديم لستر هذه الحقيقة، إذ هي لم تجاوز سلطتها فى تقدير الأدلة وفهم الواقع فى الدعوى.

(نقض ٣/٥/١٩٥١ السنة الثانية ص ٧٩٦)

٣٥ - محاضر جمع الإستدلالات التى تقدم صورها الرسمية فى الدعاوى المدنية لا تعدو أن تكون مستنداً من مستندات الدعوى. من حق المحكمة أن تستخلص مما تضمنته من استجابات ومعاينات مجرد قرينة تستهدى بها للتوصل إلى وجه الحق فى الدعوى المعروضة عليها فلها أن تأخذ بها ولها أن تهدرها ولها أن تنتفى جزءاً منها وتطرح سائرته دون أن يكون لها تأثير عليها فى قضائها. ولئن كان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المعاينة الأولى التى أجريت فى محضر جمع الإستدلالات لها حجية ولا

المادة (١٠٠)

يجوز الطعن عليها إلا بالتزوير يعد بهذه المثابة خطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٧٨/١١/٨ السنة ٢٩ ص ١٦٩٩)

(نقض ١٩٧٩/٦/١٢ السنة ٣٠ ص ١٢٠)

٣٦ - الأصل في تقديرات البلدية للعوائد التي تحصل عن عقار لا يصح أن تكون أساساً لتحديد الأجرة القانونية مما مفاده أن ربط العوائد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصلح كمجرد قرينة قضائية متروكة تقديرها لمحكمة الموضوع دون إلزام عليها بالأخذ بها، ولا على الحكم إذا هو طرح ما تضمنته الصورة الشمسية للكشف الصادر من البلدية المشار إليه بسبب النعي مهما قيل أن الأجرة المثبتة به عن شقة للنزاع مطابقة للأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار.

(نقض ١٩٧٨/٦/٧ السنة ٢٩ ص ١٤٢٨)

(نقض ١٩٨٣/٤/١١ الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٧ قضائية)

٣٧ - تحديد الأجرة الفعلية للمكان المؤجر في شهر الأساس. جواز إثباتها بكافة الطرق مهما بلغت قيمتها. عقود الإيجار وإيصالات الأجرة عن مدة لا يدخل فيها شهر الأساس أو لأماكن أخرى مماثلة فسي ذات العقار. جواز الاستدلال بها كقرينة قضائية للإثبات.

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ السنة ٢٩ ص ١٧٣١)

٣٨ - تضمين محضر الشرطة أن معاينة مسكن المستأجر قد تمت بموافقة للمدكمة المدنية الاعتداد بما ورد بهذه المعاينة كقرينة، طالما أن المحكمة الجنائية لم تنقض ببطلان هذا الإجراء.

(نقض ١٩٧٨/١١/٨ السنة ٢٩ ص ١٦٩٩)

٣٩ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كانوا طرفاً في الخصومة حقيقة أو حكماً ولا يستطيع الشخص الذي صدر لمصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجاً عن الخصومة ولم يكن ممثلاً فيها

(المادة ١٠٠)

وفقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن، وأنه وإن جاز الاستدلال بها في دعوى أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها لا أن ذلك لا يكون بإعتبارها أحكاماً لها حجية قبله وإنما كقرينة وعندئذ تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها أن تستخلص منها ما تقتنع به متى كان إستخلاصها سائغاً، وإنها ألا تأخذ بها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يناقض من مدلولها شأنها في ذلك شأن القرائن القضائية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك.

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ السنة ٢٩ ص ١٧٣١، نقض ١٩٨٣/٣/١٤ -)

#### الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٨ قضائية

٤٠ - لمحكمة الموضوع أن تستدل على الإكراه مسن أي تحقيق قضائي أو إداري بإعتباره قرينة قضائية ولو لم يكن الخصم طرفاً فيه ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادام ما إستنبطه مسنداً من أوراق الدعوى ومستخلصاً منها إستخلاصاً سائغاً يؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(نقض ١٩٨٢/١/٢١ الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ قضائية)

٤١ - عدم إلزام محكمة الموضوع ببحث كل قرينة قضائية بدلى بها الخصوم ولها تقدير أقوال للشهود والقرائن وأن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة.

(نقض ١٩٨١/٥/١٤ الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٨ قضائية)

٤٢ - عدم تنفيذ البائع إلزامه بتسليم المبيع لا ينهض قرينة على احتفاظه بحيازة البيع بسبب قانوني.

(نقض ١٩٨١/٤/١٦ الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٨ قضائية)

٤٣ - إستناد المحكمة إلى أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى. جائز متى كان الإثبات في الدعوى مما تجوز فيه للقرائن.

(نقض ١٩٨١/٤/٧ الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٦ قضائية)

(المادة ١٠٠)

٤٤ - لما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات وأن العبرة فيها بما يثبت قيامه فعلاً ولو خالف ما هو ثابت في الأوراق، وكان الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقف أثره عند وجوب الاستمرار في نظر الدعوى ولا يتعداه لينال من حجية ذلك الحكم فلا يحول دون الإستناد إليه كقرينة على ثبوت الحق محل النزاع لو نفيه متى كان يجوز إثبات هذا الحق بالبينة والقرائن.

(نقض ١٩٨٢/١/٢٦ الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ قضائية)

٤٥ - إتخاذ محكمة الموضوع من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بخير حلف يمين قرينة ضمن قرائن أخرى في الإثبات، لا خطأ.

(نقض ١٩٨٢/٣/٤ الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ قضائية)

٤٦ - ورود الإيجار على منشأة تجارية. أثره، قيام قرينة قضائية على أن المكان مجرد عنصر ثانوي وأن العناصر المعنوية هي محل الاعتبار الرئيسي في التعاقد.

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٧ قضائية)

٤٧ - النعى على الحكم بالقصور إستناداً إلى أنه لم يناقش قرينة لم يتم دليل على الواقع الذي إستندت منه. لا محل له.

(نقض ١٩٨٢/٤/١٨ الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٩ قضائية)

٤٨ - لمحكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - الأخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه متى كانت الأدلة والقرائن التي ساقها الخبير في تقريره من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته عليها محكمة الموضوع ولها أصلها الثابت في الأوراق وكان تقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه فيه من محكمة النقض متى كانت هذه الأدلة مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصه منها إستخلاصاً سائغاً ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها وكانت محكمة الموضوع متى إستندت في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها، فإنه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة.

**(نقض ١٩٨٣/١/٤ الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ قضائية)**

٤٩ - لما كان تقدير القرائن إثباتاً ونفيًا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يستقل به قاضى الموضوع ولا سبيل لمحكمة النقض عليه فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان إستنباطه سائغاً، وإذا إعتد الحكم فيما خلص إليه على أدلة وقرائن مما له أصل ثابت فى الأوراق وكان إستخلاصه فى ذلك سائغاً - بعد أن وجدت المحكمة فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون ما حاجة إلى الإحالة إلى التحقيق - وإذا كان الحكم لم يشترط الكتابة طريقاً لإثبات أن البيع وفائى خلافاً للثابت بالعقد وإنما إعتبر عدم تقديم اللطاعن للكتابة التى إدعى حصوله عليها قرينة على عدم صحة هذا الدفاع فإنه لا يجوز للطاعن للمجادلة فى النتيجة التى إستخلصها الحكم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها.

**(نقض ١٩٨٢/٢/٧ الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٤٨ قضائية)**

٥٠ - النص فى الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من قانون الإثبات أنه "يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة" يدل على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة فى الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود ويستوى فى ذلك أن يكون الإثبات مشروطاً بنص القانون، أو باتفاق الطرفين". ولما كانت المادة ١٠٠ من القانون المشار إليه قد نصت على أن "يترك لتقدير القاضى إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون. ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن إلا فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بشهادة الشهود"، وجعل تقدير تلك القرائن منوطاً باطمئنان محكمة الموضوع، ومن ثم فإن مبدأ الثبوت بالكتابة يجوز تكمّله بشهادة الشهود مما يجوز تكمّلتها بالقرائن القضائية حتى يكون له ما للكتابة من قوة الإثبات.

**(نقض ١٩٧٩/٣/٥ لسنة ٣٠، العدد الأول ص ٧١٣)**

٥١ - للقاضى إستنباط القرينة التى يعتمد عليها فى تكوين عقيدته من أى تحقيق قضائى أو إدارى. ومن ثم فلا يعيب الحكم تعويله على أقوال وردت بإحدى الشكاوى الإدارية وإتخاذها منها قرينة على التأجير من الباطن، طالما أن إستخلاصه كان سائغاً وله سند فى الأوراق.

(نقض ١٩٧٩/٦/١٢ لسنة ٣٠ العدد الثاني ص ٦٢٠)

٥٢ - التنازل عن الإيجار يتم بنقل المستأجر جميع حقوقه والتزاماته المترتبة على عقد الإيجار إلى شخص آخر محل محله فيها ويكون بهذه المثابة بيعاً أو هبة لحق المستأجر تبعاً لما إذا كان هذا التنازل بمقابل أو بدون مقابل، أما التأجير من الباطن فلا يدعو أن يكون عقد إيجار يقع على حق المستأجر ذاته ولئن كان الأصل في إستنباط القرائن أنها من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون إستنباطاً سائغاً، وأن يكون إستدلال الحكم له سند من الأوراق ومؤيداً إلى النتيجة التي بنى عليها قضاءه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه دال على تخلي الطاعن عن شقة النزاع والتنازل عن إيجارها للغير بسفره إلى الولايات المتحدة لهجرة نهائية إستمرت طوال سبع سنوات إنقطع خلالها عن الإقامة بالشقة المؤجرة، التي أحل أصحابها محلها فيها يستغلونها في إقامتهم وفي تأجيرها للغير، وكانت هذه الوقائع بمجرد ما لا تقيد تنازل الطاعن عن الشقة لأصحابها ولا تستقيم مع سبق الترخيص للطاعن بالتأجير من الباطن، وإثباتها دليلاً على تنازله عن الإيجار لمجرد عدم إقامته بالعين المؤجرة، دون أن يبين الحكم كيف أفادت الأوراق أو أقوال شاهدي المطعون عليها التي أوردتها هذا المعنى، ودون أن يبين أن إقامة أصحاب الطاعن بالعين وإستغلالها كانت لصاحبهم وليست لحسابه متجاوزاً نطاق التصريح المخول له بالتأجير من الباطن إلى التنازل عن الإيجار. لما كان ما تقدم وكانت الوقائع التي إستخلص منها الحكم تنازل الطاعن عن عقد الإيجار لا تؤدي إلى ما إستخلصه منها، وكلن التنازل عن الإيجار هو الواقعة التي أقام الحكم عليها قضاءه فإنه يكون مشوباً بالتفاسد في الإستدلال.

(نقض ١٩٧٩/١/٢٤ لسنة ٣٠ العدد الأول ص ٣٦٩)

٥٣ - إستنباط القرائن القضائية من سلطة قاضي الموضوع. جواز إعتماده على ما إستخلصه من تحقيقات أجريت في غيبة الخصوم أو من محضر جمع إستدلالات أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين بلا رقابة عليه متى كان إستنباطه سائغاً.

(نقض ١٩٨٢/٣/٣٠، الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٤ - لما كان ما تقدم وكان ما إستدل به الحكم على نفى الصورية

(المادة ١٠٠)

عن العقد بخلو بنوده مما يدل على إقترانه بالغش أو التحايل على القانون وإخفاء سبب غير مشروع في حين أن الصورية لا يلجأ إليها إلا ابتغاء ستر هذه الأمور، كما أن عدم مبادرة الطاعن بإبلاغ النيابة بواقعة خلو الرجل أو تراخيه في رفع دعواه بالإعتدال بالعلاقة الإجارية وبصورية عقد التملك - لما بعد رفع دعوى الفسخ - ليس من شأنه نفي الصورية ولا يدل بذاته على عدم وجودها، كما وأن الصورية القائمة على الاحتيال على القانون لا تقتضى - وعلى ما هو مقرر بقضاء النقض - قيام مبدأ ثبوت بالكتابة لإمكان تحقيقها وإثباتها بالقرائن وشهادة الشهود. لما كان ذلك وكان البين منه أن الأدلة والقرائن التي أوردها الحكم المطعون فيه وإستخلص قضاءه من مجموعها لا يؤدي بعضها إلى ما إنتهى إليه، فضلاً عن فساد البعض الآخر منها بحيث لا يعرف ما إذ يكون قضاؤه مع استبعادها فإن الحكم لذلك يكون معيباً بالفساد في الإمتدال والقصور في التسييب.

(نقض ١٢/٢٧/١٩٨٠، الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٩ قضائية)

٥٥ - إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين مراحل الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى، وأنها أتاحت للشركة للطاعة فرصة إثبات ما تدعيه من حصول التنازل عن الإيجار وتغيير استعمال العين بشهادة الشهود، وتأجيلها الدعوى مراراً بناء على طلب الطاعة لإحضار شهودها، وأورد ما إستهلكت به الطاعة أسباب الإستئناف من أنها بإعتبارها شخاً معنوياً يتعذر عليها إثبات دعواها بشهادة الشهود، وأن سبيلها الوحيد للإثبات هو محاضر الشرطة، أقام قضاؤه على قوله "إن المحكمة لا ترى في المحضرين الإداريين المقدمين من الشركة بجلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ما ينهض دليلاً على ثبوت وقوع المخالفة لعدم إطمئنانها إلى هذين المحضرين، ولأنهما لم يحررا إلا بعد رفع الإستئناف المائل فضلاً عن إختلاف ما ورد بهما بخصوص عين النزاع، إذ تضمننا أنها تستعمل كحضنة أطفال صباحاً، ومعهد جيران للتدريس مساءً، في حين ضمنت الشركة صحيفة إفتتاح الدعوى أن العين تغير إستعمالها من معهد رياضى للسيدات إلى مكتب لوكالة الكاتبة الأمر الذى يشكك المحكمة فى صحة ما ورد بالمحضرين الإداريين، لما كان ذلك، وكان القانون لم يحدد حجية القرائن القضائية وأطلق للقاضى أن يأخذ بنتيجتها أو لا يأخذ بها، دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض، متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة، وكان ما أورده الحكم من أن الشكويين الإداريين لم تجرأ إلا بعد رفع الإستئناف، وجاء بهما أن العين تستعمل فى غرض غير



(المادة ١٠٠)

الذي إدعت الطاعنة أنها تستعمل فيه، يعد تبريراً كافياً لإطراح دلائلها على ما تدعيه الطاعنة، وكان لم يرد بالشكويين شيء عن تنازل المطعون ضده الأول عن العين المؤجرة للثاني. وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها طلبت من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق، إنما بررت عدم تنفيذ حكم التحقيق أمام محكمة الدرجة الأولى بأنها لا تستطيع إثبات دعواها بهذا الطريق، فإن النعي بكافة ما إشتمل عليه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ للطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٨ قضائية)

٥٦ - إذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا ساق قرائن معيبة ضمن قرائن أخرى يستدل بها على سوء النية وكان لا يبين من الحكم أثر كل واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ساق للتدليل على سوء نية الطاعنين قرائن منها أن المطعون ضدهم أنشروا الطاعنين فور بنائهم على جزء من أرضهم، وكان الثابت بهذا الإنذار أنه أعلن للطاعنين بعد أن اكتملت إقامة الدور الأول من البناء وشرعوا في إقامة الدور الثاني بما لا يمكن أن يدل على سوء نيتهم وقت البناء، فإن الحكم وقد ساق هذه القرينة المعيبة ضمن قرائن أخرى متساندة يستدل بها مجمعة على سوء نية الطاعنين لا يبين منه أثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٨٢/١٢/١٦ للطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٢ قضائية)

(نقض ١٩٧٥/٤/٢٨ لسنة ٢٦ ص ٨٣٥)

٥٧ - الصورة الضوئية للمستند العرفي. خضوعها كقرينة لتقدير محكمة الموضوع بلا معقب عليها في ذلك من محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٣/١/٣٠ للطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥١ قضائية)

٥٨ - القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وبإطراح ما لا ترى الأخذ به منها محله أن تكون قد إطلعت على القرائن وأخضعها لتقديرها، فإذا بان من الحكم أن المحكمة لم تبحثها فإن حكمها

يكون قاصراً قصوراً يبطله.

(نقض ١٩٨٣/٣/٧ الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٥٢ قضائية)

(نقض ١٩٧٧/٥/١٨ السنة ٢٨ ص ١٢٤٧)

(نقض ١٩٦٧/١١/٢٢ السنة ١٨ ص ١٩٥٩)

٥٩ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لتطبيق القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني أن يكون المورث فسي تصرفه لوارث قد احتفظ بحياته العين المبيعة واحتفظ بحقه في الإنقاع بها وأن يكون احتفاظه بالأمرين معاً طيلة حياته إلا أن ذلك لا يحول دون حق المحكمة المقرر بالمادة ١٠٠ من قانون الإثبات في إستبطان القرائن القضائية التي لم يقرها القانون وأن يستند إليها في إثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود. لما كان ذلك وكان تصرف المورث تصرفاً صورياً يخفى وصية افتتاتاً منه على قواعد الميراث المقررة بالقانون وإضراراً بوارث آخر يعتبر من الغير بالنسبة لهذا التصرف فيجوز له إثبات صوريته وأن حقيقته وصية بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن القضائية وكان الحكم المطعون فيه قد إستتب من أقوال شاهدي المطعون ضدهم أن تصرف مورثهم إلى القاصر المشمول بوصاية الطاعة وهو عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٥ هو عقد غير منجز ولم يدفع له ثمن وينطوى على تصرف مضاف إلى ما بعد الموت، وكانت هذه القرينة القضائية التي إستبطلها الحكم قد أحاطت بعناصر الوصية من كونها تبرعاً غير منجز ومضافاً إلى ما بعد الموت فإنها تكون كافية لحمل قضائه دون ما حاجة إلى القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني.

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٧ الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ قضائية)

٦٠ - العوائد المربوطة على المكان المؤجر لا تصلح أساساً لتقدير الأجرة الاتفاقية ولكنها تصلح كقرينة على مقدار الأجرة.

(نقض ١٩٧٧/٤/٢ السنة ٢٨ ص ١٠١٢)

٦١ - وحيث إن هذا الذعى غير مقبول، ذلك أنه لما كان من المقور في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع

المادة (١٠٠)

في الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منياً و طرح ما عدها دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها على إستقلال، وحسبها في ذلك أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما خلص إليه من صورة المحرر الذي كتبه مورث المطعون ضدهم واحتفظ لنفسه مستنداً على ذلك من عدة قرائن سائغة متساندة تكفي لحمله، فإن النعي بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل تنحسر عنه رقابة محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٦/٣/٦ السنة ٢٧ للجزء الأول ص ٣٠٢)

٦٢ - وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من نص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن المشرع لم يعلق إستعمال محكمة الموضوع للرخصة الواردة به على طلب من أي من خصوم الدعوى، ومن ثم يكون لها أن تحكم برد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها وفي أية حالة كانت عليها للدعوى ولو لم يتخذ أحد الخصوم الإجراءات القانونية بالإدعاء بالتزوير أو حتى يطلب منها إستعمال هذه الرخصة، طالما أن المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمناً، لما كان ذلك وكان من المقبور - في قضاء هذه المحكمة - أن إستتباب القرائن القضائية من إطلاقات محكمة الموضوع، ومتى أقامت قضاءها على قرائن سائغة متساندة لا يقبل الجدل في كفاية كل قرينة على حدة، وكان اللين من مذكرة المطعون ضده الأول المقدمة لمحكمة الإستئناف بجلسة ١٩٨١/٤/١٩ أنه جسد صدور العقد المؤرخ ١٩٤٤/١٠/١٥ من البائنة فيه، فأقام الحكم المطعون فيه قضاءه برد وبطلان هذا المحرر على ما إستخلصه من أن الطاعة الأولى كانت وصية على المطعون ضده الثاني وتسلمت بمحضر الجرد ما آل إليه ميراثاً عن والته ومن بينه الأرض محل النزاع دون إيداء ثمة إعتراض أو إدعاء منها بشرائها تلك الأرض من المورثة رغم حرصها على إثبات دين ضئيل لها على الشركة فضلاً عن كتمانها أمر ذلك للعقد منذ وفاة المورثة المذكورة في سنة ١٩٤٧ ثم إلتجائها إلى اصطناع عقد مزور في سنة ١٩٦٣، وهي قرائن سائغة متساندة تكفي لحمل النتيجة التي إنتهى إليها ومن ثم يكون النعي بهذه الأسباب على غير أساس.

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٧ سنة ٣٧، الجزء الأول ص ٦٢٠ وما بعدها)

المادة (١٠٠)

٦٣ - لما كانت أسباب كسب الملكية قد حددها القانون على سبيل الحصر وليس من بينها قيد اسم شخص بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات فهذا القيد لا يعدو أن يكون قرينة بسيطة على الملكية قابلة لإثبات العكس.

(نقض ١٩٨٦/٥/١٥ السنة ٣٧ للجزء الأول ص ٥٧٣ وما بعدها)

٦٤ - الأصل في إستبطاط القرائن أنها من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون إستبطاطها مائفاً وأن يكون إستدلال الحكم له سند من الأوراق ومؤيداً إلى النتيجة التي بنى عليها قضاءه.

(نقض ١٩٨٩/٢/٢٣ الطعن أرقام ١٦٩٧، ١٧٢٣، ١٧٦٠، ١٧٦٢، ١٧٧٥ لسنة ٥٥ قضائية)

(نقض ١٩٨٨/١/١٧ الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٤ قضائية)

(نقض ١٩٨٢/١/٢٠ السنة ٣٣ ص ١٤٢)

٦٥ - التحقيق الذي يصلح إتخاذه سنداً أساسياً للحكم. شرطه. مادة ٦٨ إثبات، ما يجريه الخبير من سماع شهود ليس تحقيقاً وإعتباره مجرد قرينة مضافة إلى قرائن أخرى يؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها محكمة الموضوع في تكوين عقينتها.

(نقض ١٩٩٤/١/١٢ الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٩ قضائية)

٦٦ - إقامة الحكم قضاءه على قرائن متسائدة لا يبين أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة، فساد أحدها. أثره. يؤدي بالدليل المستمد من تساندها. مثال في دعوى إثبات تعاقد.

(نقض ١٩٩٢/٦/١٦ الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٨ قضائية)

٦٧ - إقامة الحكم قضاءه على قرينتين متساندتين لا يبين أن كل منهما في تكوين عقيدة المحكمة. فساد إحداهما. أثره. يؤدي بالدليل المستمد من تساندهما.

المادة (١٠٠)

(نقض ١٩٩٤/٢/٩ الطعن رقم ٦٥٦٥ لسنة ٦٢ قضائية)

٦٨ - الإقرار غير القضائي، خضوعه لتقدير القاضي. جواز تجزئته وإعتباره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة. عدم جواز الأخذ به أصلاً.

(نقض ١٩٩٣/٤/٢١ الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٥٦ قضائية)

٦٩ - إستنباط القرائن القضائية. من سلطة محكمة الموضوع. شرطه. أن يكون مائناً.

(نقض الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٦)

(نقض الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٣)

(الطعن رقم ١٧٨٣، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)

(الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦)

٧٠ - إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية. شرطه. إطلاعها عليها وإخضاعها لتقديرها. عدم بحثها. قصور.

(نقض ١٩٩٣/٧/١ الطعن رقم ٩٨ لسنة ٥٩ قضائية)

(نقض ١٩٨١/٦/٢٥ الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ قضائية)

٧١ - تحقيق وضع اليد. جواز الأخذ فيه بشهادة الشهود والقرائن كدليل من أدلة الإثبات.

(نقض ١٩٩٣/٦/١٧ الطعن أرقام ١٧٩٩، ٢٠٩٧، ٢٢٤٣ لسنة ٦٢ قضائية)

٧٢ - قاضي الموضوع. سلطته في أن يستتبع من وقائع الدعوى وممالك الخصوم فيها القرائن التي يعتمد عليها في قضائه.

(نقض ١٩٩٣/٦/١٧ الطعن أرقام ١٧٩٩، ٢٠٩٧، ٢٢٤٣ لسنة ٦٢ قضائية)

(المادة ١٠٠)

٧٣ - إذ كان الطاعنون -المستأجرون - قد إستلوا على ما دفعوا به من تنازل الملاك السابقين عن حقهم فى إقتضاء ثمن المياه بسكويتهم عن ذلك مدة طويلة، وكان مجرد السكوت عن المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة لا يستقيم دليلاً كافياً على التنازل عن الاتفاق المنشئ لها فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذه القرينة وحدها لمجاعة للطاعنين فى دفاعهم.

(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

٧٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه إلتخذ من إدعاء الطاعن - المتعاقدين مع القاصر - بمحضر الشكوى ... شراءه للمنقولات دليل هذا الإدعاء، قرينة على ملكية الطمعون عليه لتلك المنقولات. وإذ كانت هذه القرينة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبها عليها الحكم المطعون عليه، لأن القاعدة فى الإثبات هى أن اليقين لا يزول بالشك، وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، وكان الطاعن قد قرر شراء المنقولات من الطمعون عليه فأثبت ذلك أن المنقولات كانت للطمعون عليه فتظل كذلك حتى يثبت أنه إشتراها منه.

(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)

٧٥ - المقرر أن الحكم لا يحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى صدر فيها والدعوى المطروحة، إلا أن ذلك لا يحول دون الإستدلال بالحكم السابق المختلف موضوعاً أو خصوصاً أو سبباً لا بإعتباره حكماً له حجية وإنما كقرينة فى الدعوى المطروحة.

(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٤)

(الطن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٧)

٧٦ - مؤدى صحة القول بقيام العرف - فى النزاع المائل - على ملكية الزوجة لملل المنقولات المحجوز عليها دون المدين، هو قيام قرينة على هذه الملكية فى جانب الزوجة ولها وحدها الاستفادة منها إذا ما نزلت فيما توقع عليه من حجز وليس لغيرها الإستناد إليها، وهى قرينة تخضع لتقدير محكمة الموضوع.

(نقض رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨ س ٣٥ ص ١٥١)

المادة (١٠٠)

٧٧ - إستدلال الحكم المطعون فيه بحكم للقسمه فيما خلص إليه من أن وقف ... إن هو إلا حكم موقوف على أرض الوقف الخيري، فهو لا يعيبه مادام قد إستدل به، وعلى ما جرى به في أسبابه، كقرينة يعزز بسببها الأدلة التي ساقها على صحة هذه الواقعة.

(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

٧٨ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في إستنباط القرائن وبحق لها الإستناد إلى ما قضى به في دعوى أخرى ولو كانت من الدعاوى المستعجلة دارت بين الخصوم أنفسهم إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي سردتها.

(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣)

٧٩ - وضع ليد المكسب للملكية واقعة مادية، مما يجوز إثباته بكافة الطرق، وأن للمحكمة أن تعتمد في ثبوت الحيازة بعنصرها على القرائن التي تستنبطها من وقائع الدعوى مادام إستنباطها سائفاً.

(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٠ ٣٧)

٨٠ - وحيث إن هذا النعي في جملته مردود، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في إستنباط القرائن التي تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في تقديرها للقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي إستخلصتها منها، ولا تثريب عليها إن هي أخذت بشهادة شهود في قضية أمام محكمة أخرى لأن للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري، ولا يشترط أن تكون أقوالهم واردة على الواقعة المراد إثباتها بكافة تفاصيلها، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة التي إستقرت في وجدان المحكمة، وهي غير ملزمة بأن تورد بأسباب حكمها للنص الكامل للشهادة التي إستندت إليها وحسبها أن تشير إلى مضمونها وما تأسس عليه قضاؤها منها بما ينبئ عن مراجعتها، وإنه إذا ما إستندت في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها فإنه لا يقبل من الخصم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها بذاتها، ولا عليها إن لم تُورد كل

حجج الخصوم ولوجه دفاعهم وتفندها، إذ أن في قيام الحقيقة التي إقتضت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني المسقط لكل حجة تخالفه.

(نقض ١٩٩٤/٦/٢٣ لسنة ٤٥ للجزء الثاني ص ١٠٩٨)

٨١ - قاضي الموضوع غير ملزم بمناقشة كل قرينة لإثبات عدم كفايتها. الإستثناء. القرائن المؤثرة في الدعوى وجوب الاطلاع عليها وبحثها. خلو الحكم من الإشارة إليها ومما يدل على أن المحكمة بحثتها وقالت كلمتها فيها. أثره. بطلان الحكم.

(نقض ١٩٩٦/١١/٢٦ الطعن رقم ٨٧٤٩ لسنة ٦٥ق)

٨٢ - القرينة. ماهيتها. إستنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة. عبء إثبات عكسها. وقوعه على عاتق خصم من تمسك بها. علة ذلك. إعتباره مدعياً خلاف الثابت فرضاً بمقتضى هذه القرينة. إدعاء البائع بقاء باقي الثمن في ذمة المشتري. قيام قرينة لصالحها على الحصول على الوفاء به مستمدة من عدم وجود الشيكات المثبتة لهذا الباقي بيد البائع. أثره. إنتقال عبء إثبات وجود هذا الدين إليه. ثغرات الحكم عن دلالة هذه القرينة وإنتهائه إلى إنتشغال ذمة المشتري بباقي الثمن لعدم تقديمها ما يفيد براءة ذمتها منه وقضائه بفسخ عقد البيع محل التداعى. فساد في الإستدلال ومخالفة للقانون.

(نقض ١٩٩٨/٣/١٩، الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٦٧ق)

٨٣ - محاضر جمع الإستدلالات أو شهادة شاهد لم يؤد اليمين لمحكمة الموضوع. إستنباط القرائن منها وصولاً لوجه الحق في الدعوى، شرطه. أن تكون ثابتة بيقين ماله سند في الأوراق، وأن تكون مضافة إلى قرائن أخرى تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها. تخلف ذلك. أثره. عدم صلاحيتها مصدرًا للإستنباط.

(نقض ١٩٩٨/٣/١٤ الطعن رقم ٥٣٣٩ لسنة ٦١ قضائية)

٨٤ - قاضي الموضوع غير ملزم بمناقشة كل قرينة لإثبات عدم كفايتها. الإستثناء. القرائن المؤثرة في الدعوى. وجوب إطلاعها عليها وبحثها وبيان ذلك في حكمه. خلو الحكم من الإشارة إليها ومما يدل على أن المحكمة بحثتها وقالت كلمتها فيها. قصور مبطل للحكم.



(نقض ١٩٩٨/٥/٢٦، الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ١٩٦٢ ق)

٨٥ - إذا كان الحكم بإعتبار عقد البيع ساتراً لوصية قد أقيم على جملة قرائن مجتمعة ومساندة بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة تكوين عقيدة المحكمة ثم تبين أن إستداده إلى ثلاث قرائن منها كان معيباً فإن ذلك يقتضى نقضه إذ لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إسقاط هذه القرائن من التقدير.

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٩)

٨٦ - متى كان الحكم قد ساق قرائن معيبة ضمن قرائن أخرى إستدل بها مجتمعة على سوء نية البنك للطاعن، وكان لا يبين من الحكم أثراً كل واحد من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الإستدلال.

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨)

٨٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقام الحكم قضاءً على قرائن متساندة دون أن يبين أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة فإن فساد إحداهما يودى بالدليل المستمد من تساندها، وإذا كانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن مورثها والمطعون ضدهم إثبنت الأعيان موضوع الدعوى لنفسه مستخدماً أولاده المطعون ضدهم أسماء مستعارة وبأن ذلك ينطوي في ذات الوقت على الإيحاء لهم بتلك الأعيان حين وفاته وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إستدل على عدم صحة الصورية المدعى بها بقرائن متساندة من بينها أن التسجيل وترخيص البناء وتكاليف المبانى والاقتراض بضمانها قد تم جميعه بأسماء المطعون ضدهم، ولما كان ذلك وكانت تلك الأمور لا تؤدي إلى ما إستخلصه منها الحكم من إنتفاء للصورية إذ هي من مستلزمات إخفاء للتصرف للمواد ستره، فإن إستدلال الحكم بها يعيبه بالفساد في الإستدلال بما ينهار معه الدليل منها ومن باقى القرائن التى أوردها.

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠)

٨٨ - إقامة الحكم قضاءً على أدلة أو قرائن متساندة. عدم بيان أثر

كل منها في تكوين عقيدة المحكمة. فساد إحداهما يودي بالدليل المستمد من تساندها.

### (الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٩/٣/٢٥)

٨٩ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن من القرائن ما نص عليه الشارع أو يستنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما يستنبطه القاضى من دلائل الحال وشواهد. وكتب الحنفية مملوءة بإعتبار القرائن في مواضع كثيرة، إعتبار بأن القضاء (فهم)، ومن القرائن القاطعة ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى من البينة والإقرار وهما خبران يتطرق إليهما الكذب والصدق، إلا أنه لما كانت القرينة القاطعة هي ما يستخلصه المشرع أو القاضى من أمر معلوم للدلالة عن أمر مجهول، وهي إمارة ظاهرة تقيّد العلم عن طريق الإستنتاج بما لا يقبل شكاً أو احتمالاً، وهي بهذه المثابة تغنى عن المشاهدة.

### (نقض ١٩٧٨/٥/١٠ السنة ٢٩ ص ١٢١٧)

### (نقض ١٩٦٦/٥/٢٧ السنة ١٧ ص ٩٦٦)

٩٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شهادة الميлад بمجرد ما ليست حجة في إثبات النسب، وإن كانت تعد قرينة عليه، إذا لم يقصد بها ثبوته، وإنما جاء ذكره فيها تبعاً لما قصد منها ووضعته له، ولأن القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله، بل يصح بالإملاء من القابلة أو الأم فلا يشهد نسبة الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة البيانات المدونة بهما. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على القرينة المستفادة من شهادة الميлад بأن المطعون عليه إدعى تزويرها فور تقديم الطاعنة لها، فذلك حسبه في إهدار القرينة المستفادة منها، ويكون النعى عليه بالقصور غير وارد.

### (نقض ١٩٧٦/٢/٤ السنة ٢٧ ص ٣٩٨)

٩١ - قيد طفلة وربت إلى ملجأ للرضع باسم ... لا يفيد أنها ابنة لشخص حقيقى يحمل هذا الإسم وأنها معلومة النسب، لما هو مقرر من إطلاق اسم على اللقطاء تمييزاً لهم وتعريفاً بشخصيتهم عملاً بالمادة ١٠ من

المادة (١٠٠)

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩١٢ بشأن المواليذ والوفيات والتي أوجب إطلاق اسم ولقب على حديث الولادة.

(نقض ١٩٧٦/٣/١٠ لسنة ٢٧ ص ٥٩٢)

٩٢ - إغفال الحكم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة إكراه الطاعن على الطلاق. إقامة قضاؤه باستبعاد الإكراه على قرائن لها أصلها في الأوراق. لا عيب.

(نقض ١٩٨١/٦/٢٣ الطعن رقم ٢٨ أحوال شخصية لسنة ٥٠ قضائية)

٩٣ - يجوز للقاضي أن يستخلص من إيقاع الزوج الطلاق بعد فترة وجيزة من تغييره لطائفته قرينة على ثبوت نية التحايل في تغيير طائفته، وأن يقرر بناء على ذلك إبطال قرار الجهة الدينية بإنضمامه إليها بأثر رجعي.

(نقض مدني أحوال شخصية ١٩٧٧/٣/٨ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ص ٦٥٤ قاعدة رقم ١١٩)

٩٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه عول في قضائه بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن رغم إنكار ولادته على ما تضمنه تقرير الطبيب المنتدب من أن المطعون عليها ليست عقيماً وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة الصحية في تقريره من أن المذكورة كانت حاملاً وظلت تتردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع، وما جاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجال الإدارة تأييداً لما تضمنه تقرير طبيب الوحدة الصحية، وهي مجرد قرائن إن صلحت لإثبات حمل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم بها الحجة الشرعية على ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه إذ اكتفى بهذه القرائن لإثبات الولادة المتنازع فيها دون أن تتوافر عليها البيئة للشرعية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٣ الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية)

## الفصل الثاني

### حجية الأمر المقضي

#### المادة (١٠١)

١ - المادة ١٠١ من قانون الإثبات "الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، كما نص المشرع المصري في المادة ١١٦ من قانون المرافعات على أن "الدفع بعدم جواز الدعوى لسبق الفصل فيها تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها".

٢ - ولم يرق المشرع المصري بتعريف الحجية وإنما قد عرض فقط لشروط أعمالها، وتتعلق حجية الأحكام في المنازعات الجنائية بالنظام العام لأن قواعد قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية تتصل بإعتبارات النظام العام، وتقوم الحجية في المنازعات المدنية بناء على ما يفرضه القانون من كون الحكم القضائي هو عنوان الحقيقة، وحرصاً على حسن سير العدالة وتبني تأييد المنازعات أمام القضاء.

٣ - وقوة الأمر المقضي فهي المرتبة التي يصل إليها الحكم إذا أصبح نهائياً غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن غير العادية، فالحكم الحائز لقوة الأمر المقضي يحوز في نفس الوقت الحجية أي حجية الشيء المحكوم فيه ولكن العكس غير صحيح.

٤ - ويقصد بمسألة إستنفاد القاضى لولايته أنه متى فصلت المحكمة في إحدى المسائل المطروحة عليها فإنه لا يجوز لها العدول عنها كما أنه يتعين على المحكمة أن تتقيد بما قضت به عند تناولها باقي المسائل المطروحة في الدعوى، وكذلك فإن الخصوم يتمتع عليهم إثارة هذه المسألة أمام المحكمة أو معاودة المناضلة بشأن تلك المسألة فإستنفاد الولاية يعلق بالنظام العام، ويستوى في هذا الصدد أن تكون تلك المسألة قابلة أو غير قابلة للطعن فيها على إستقلال.

المادة (١٠١)

٥ - وكما تثبت الحجية للأحكام الصادرة في الطلبات الأصلية، فإنها تثبت أيضاً للأحكام الصادرة في الطلبات العارضة، وعند إدخال أو تدخل الغير في الدعوى.

٦ - وحتى تثبت للحكم الحجية لأبد أولاً أن يكون صادراً من جهة قضائية وإعمالاً لسلطانها القضائية وليس سلطتها الولائية ويستوى في هذا الصدد أن تكون هذه الجهة هي جهة القضاء العادي أو الإداري أو أن تكون جهة قضائية استثنائية أو هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي، وثانياً أن يكون قطعياً أي صادراً في الموضوع حتى ولو كان حكماً ابتدائياً فالحكم الذي لم يحسم الخصومة لا يجوز الحجية ومن هنا فالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع لا تحوز الحجية، ويعتبر الحكم قطعياً متى فصل في دفع سواء كان دفعاً موضوعياً أو شكلياً أو دفع بعدم القبول، والحكم المستعجل وإن كان بحسب الأصل أن حجيته مؤقتة إلا أن له حجية في حدود ما له من صفة مؤقتة دون المساس بأصل الحق، ويجوز بالملاحظة أنه متى تضمن الحكم الصادر بإجراء من إجراءات الإثبات قضاء قطعياً فإن الحكم في هذا الإجراء يحوز حجية الأمر المقضي وذلك أمام المحكمة التي أصدرته ومن ثم لا يجوز لها العدول عنه، وثالثاً لأبد أن يكون الحكم صادراً من محكمة مختصة في حدود اختصاصها الولائي، فالمعتمد به في هذا الصدد هو الاختصاص الولائي وحده أما مخالفة قواعد الاختصاص النوعي فهي غير مانعة من اكتساب الحكم الحجية، وتثبت للحكم الحجية حتى ولو قضى بأكثر مما يطلبه الخصوم أو بما لم يطلبه الخصوم، وتظل الحجية للأحكام وحتى ولو أخطأ في تطبيق القانون.

٧ - والحكم الباطل يظل له الحجية ولا تزول عنه الحجية إلا عند الطعن عليه ويتم إلغاء هذا الحكم بناء على ذلك الطعن.

٨ - ولا ينال من حجية الحكم أن يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه إذ أن قوة الأمر المقضي تغطي الخطأ في تطبيق القانون وتسمو على قواعد النظام العام، فإن قوة الأمر المقضي متى اكتسبها الحكم فإنها تعلق على اعتبارات النظام العام، وإذا ما تعارضت قوة الأمر المقضي مع قاعدة من قواعد النظام العام فإن قوة الأمر المقضي هي الأولى بالرعاية والتقدير.

## المادة (١٠١)

٩ - وإن حجية الحكم لا تمنع من أن تقوم المحكمة بتصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ويجري كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويقوم بتوقيعه هو ورئيس الجلسة، وذلك بشرط أن يشمل الحكم سواء في منطوقه أو في أسبابه العناصر اللازمة لهذا التصحيح بحيث لا يتم إعادة نظر الموضوع مرة أخرى.

١٠ - وتثبت الحجية للحكم بمجرد صدوره من جهة قضائية لها ولاية إصداره حتى ولو كان قابلاً للطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية،

وحجية الحكم الصادر من محكمة ابتدائية حجية مؤقتة تقف بمجرد رفع إستئناف عنه وتظل موقوفة إلى أن يقضى في الإستئناف فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته وإذا ألغى زالت عنه هذه الحجية، ومن هنا فإن الدفاع بإستئناف الحكم المدعى بحجيته يعتبر دفاعاً جوهرياً يصعب الحكم الالتفات عنه.

١١ - وقوة الأمر المقضى تثبت للحكم النهائي حتى لو كان قابلاً للطعن فيه بالنقض أو كان قد طعن فيه بالفعل.

١٢ - وإن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة هو حكم وقتى بطبيعته، فلا تكون لتلك الأحكام حجية أمام محكمة الموضوع، كما لا يكون لها حجية أمام القضاء المستعجل متى تغيرت المراكز القانونية أو الظروف الواقعية التي صدرت في ظلها، ويستوى في هذا الصدد أن يكون الحكم المستعجل قد صدر من قاضى الأمور المستعجلة المنتدب بالمحكمة الابتدائية، أو من القاضى الجزئى بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة أو من محكمة الموضوع في طلب مستعجل مرفوع أمامها بالتبعية لطلب موضوعى.

١٣ - وإن عدم إكتساب الأحكام المستعجلة قوة الأمر المقضى لا يعنى جواز إثارة موضوع النزاع من جديد متى كانت مراكز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم لم تتغير ومن ثم فإن الحكم المستعجل على خلاف حكم مستعجل سابق في ذات المسألة التي فصل فيها يجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات.

المادة (١٠١)

١٤ - وإن كان بحسب الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى أصل الحق، فهي لا تحوز أمام القضاء الموضوعى حجية الشئ المحكوم فيه، إلا أنه يرد إستثناء على ذلك خلاص بدعاوى إثبات الحالة إذ يكون لتقرير للخبير فيها الإعتبار عند نظر دعوى أصل الحق.

١٥ - وإن الدعاوى الصادرة من المحكمة الدستورية العليا هي دعاوى عينية إذ ينصب الطعن على نص تشريعى مخالف للدستور، ومن ثم فإن الحكم الصادر لا يقتصر أثره على الخصوم فى الدعوى المنظورة أمام المحكمة بل إن حجيته تسرى على جميع سلطات الدولة، وإنه بمجرد صدور حكم من تلك المحكمة فإنه يتعين على جميع الجهات القضائية التقيد بما قضت به.

١٦ - ووفقاً لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فإنه "تسرى فى شأن جميع الأحكام والقواعد الخاصة بقوة الشئ المحكوم فيه، على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجية على الكافة".

١٧ - وإن الأحكام المؤقتة ومثالها الأحكام الصادرة بالنفقة فى مسائل الأحوال الشخصية لها حجية مؤقتة تزول بزوال أسبابها.

١٨ - ويترتب على قبول الدفع بعدم جواز نظر للدعوى لسابقة الفصل فيها أن تنتهى الخصومة وتقف المحكمة عند حد قبول هذا الدفع ولا تتعرض للموضوع، ويترتب على قبول الدفع أن تستنفد به المحكمة ولايتها فإذا ألغته محكمة الإستئناف وجب عليها التصدى لموضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة.

١٩ - ومتى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها.

٢٠ - وإن القضاء النهائى لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما تار بين الخصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصورة صريحة أو ضمنية حتمية فما لم يتظر فيه للمحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً

## الحكم يحوز قوة الأمر المقضى.

٢١ - ومن حيث الأصل فإن منطوق الحكم هو الذى تثبت له الحجة، ويستوى فى هذا الصدد ما فصل فيه المنطوق بطريقة ضمنية طالما كان نتيجة مترتبة حتماً على المنطوق الصريح، وأسباب الحكم التى تحوز الحجة هى الأسباب التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق إلا بها، ووقائع الدعوى لا تحوز الحجة إلا فى نطاق ذات الدعوى دون أن تتعداها إلى نطاق دعوى أخرى.

٢٢ - وإن الحكم لا تثبت له الحجة إلا بالنسبة لطرفى الخصومة، ويشترط للتمسك بحجة الحكم أن يكون الخصوم فى الدعوى الأولى هم بذاتهم الخصوم فى الدعوى التالية، فلا تقوم الحجة متى كان الخصمان فى الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما فى الدعوى الثانية.

٢٣ - وإن حجية الأحكام القضائية فى المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كانوا طرفاً فى الخصومة حقيقة أو حكماً ولا يستطيع الشخص الذى قد صدر لمصلحته حكم سابق الإحتجاج به على من كان خارجاً عن الخصومة ولم يكن ممثلاً فيها، وإن جاز الاستدلال بها فى دعوى أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها إلا أن ذلك لا يكون بإعتبارها أحكاماً لها حجة قبله وإنما كقرينة وعندئذ تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها أن تستخلص منها ما تقتضيه به طالما كان الاستخلاص سائفاً، ولها أن لا تأخذ بها متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يناقض ذلك.

٢٤ - وإن العبرة فى تحديد الخصوم هى بصفاتهم لا بأشخاصهم، والعبرة هى بالخصم الحقيقى فى الدعوى، فمن يتم اختصاصه به ليصدر الحكم فى مواجهته لا يعتبر خصماً حقيقياً فى الدعوى.

٢٥ - ويترتب على للتدخل والإدخال أن يصبح الخصم المدخل أو المتدخل طرفاً فى الدعوى بحيث يكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه، ومن ثم يكون من حقه الطعن على الحكم الصادر فى تلك الدعوى.

٢٦ - والحكم يعتبر أيضاً حجة على الخلف سواء كان خلفاً عاماً أو خاصاً، ويكون الحكم حجة على الخلف العام فى حدود الحقوق التى يلقاها مباشرة عن المورث، والحكم حجة على الخلف الخاص فى حدود ما تلقاها



٢٧ - ولا يجوز لمن هو خارج عن الخصومة الذى إنتقى تمثيله فيها أن يتمسك بحجية الحكم الذى يصدر فيها اعتماداً على وحدة المصلحة أو الموضوع.

٢٨ - إن موضوع الدعوى هو الحق الذى يطلبه الخصم أو المصلحة التى يسعى إلى تحقيقها، ويجب أن يتوافر وحدة الموضوع بين الدعويين، ووحدة الموضوع هو مسألة موضوعية تستغل بالفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كانت قد إعتدلت فى حكمها على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها.

٢٩ - ولا يمنع من وحدة الموضوع لإختلاف الطلبات فى الدعويين، إذ يكفى أن يكون الحكم السابق قد حسم النزاع حول مسألة أساسية أو مسألة كلية شاملة يتوقف على ثبوتها أو نفيها ثبوت أو نفي الحق موضوع الدعوى التالية.

٣٠ - والعبرة دائماً هي بطلبات الخصوم التى فصل فيها الحكم، فما لم يطلبه الخصوم من المحكمة الحكم به لا يمنع من العودة إلى المطالبة بطلب جديد لم يكن مطروحاً على المحكمة.

٣١ - وتتوافر وحدة الموضوع بين الدعويين طالما كان الأساس فيهما واحداً حتى ولو تغيرت الطلبات فيهما لأن العبرة دائماً هو بموضوع الدعوى وليس نوع الطلبات التى يطلبها الخصوم.

٣٢ - والقضاء الذى يكتسب الحجية هو ما يشور بين الخصوم أنفسهم من النزاع ونفصل فيه المحكمة بصورة صريحة أو ضمنية حتمية فما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى، وإذا ما صرحت المحكمة فى أسباب حكمها بأن مسألة مما ليست محلاً للبحث فى الدعوى ومع ذلك تضمن المنطوق قضاء فسى هذه المسألة فإنه لا يحوز حجية.

٣٣ - ويعتبر هناك إتحاد فى موضوع الدعويين طالما أيقن القاضى من كون الحكم الذى سيصدر فى الدعوى المنظورة أمامه يمكن أن يناقض

المادة (١٠١)

حكم قضائي آخر وذلك بأن ينكر حقا لقره ذلك الحكم أو يقر حقا أنكره ذلك الحكم.

٣٤ - والعبرة في إتحاد الموضوع هي بما يرد في الحكم لا في تقارير الخبراء، كما أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بأن يقدم الدليل على سبق الفصل في الدعوى.

٣٥ - ويقصد بالسبب الواقعة القانونية التي يستمد منها الخصم الحق الذي يدعيه سواء كان ذلك عقداً أو إرادة منفردة أو فعلاً ضاراً أو فعلاً نافعاً أو نص القانون، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم.

٣٦ - وإذا ما نشأ عن ذات السبب للحق في دعويين وقام المدعى برفع أحدهما وخسر دعواه فالحكم الصادر فيها يحوز الحجية بالنسبة للآخرى.

وما لا يمكن المطالبة به بطريق الدعوى الأصلية لا يمكن اللجوء لنفيه بطريق الدفع.

٣٧ - وإعمالاً لنص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات فإن للمدعى أن يقدم من الطلبات المعارضة ما يتضمن إضافة أو تغييراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله.

٣٨ - وإعمالاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات وإن كان من حيث الأصل فإنه لا يقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها، إلا أنها أوردت إستثناء على ذلك الأصل من أنه يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه.

٣٩ - ووفقاً لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية فإنه تنظر المحكمة الاستئنافية الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط. ومع ذلك يجوز بقاء الطلبات الأصلية على حالها تغيير أسبابها أو الإضافة إليها، كما يجوز إيداء طلبات جديدة بشرط أن تكون مكملية للطلبات الأصلية أو مترتبة عليها أو متصلة بها

المادة (١٠١)

اتصالاً لا يقبل التجزئة. وفي الحالتين تلتزم المحكمة الإستئنافية بمنح الخصم أجلاً مناسباً للرد على الأسباب أو الطلبات الجديدة.

٤٠ - وللحكم الحجية من يوم صدوره ولو كان قابلاً للطعن فيه إلى أن هذه الحجية مؤقتة تنقف بمجرد الطعن عليه بالإستئناف وتظل موقوفة إلى أن يقضى فى الإستئناف فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته وإذا ألغته المحكمة الإستئنافية زالت عنه هذه الحجية ويترتب على وقف حجية الحكم نتيجة الطعن عليه بالإستئناف أن المحكمة التى يرفع إليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تتقيد بهذه الحجية طالما يقضى برفض الإستئناف قبل أن يصدر حكمها فى الدعوى.

٤١ - وإن قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضاً على ما يكون من أسبابه مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه.

### المبادئ القضائية

أولاً:- في قضاء المحكمة الدستورية العليا

١ - في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٩٢ لسنة ٢١ قضائية "دستورية".

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق، والمذولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أنه بموجب عقد مقاوله مؤرخ ١٩٩٣/٤/٢٨ أسندت الشركة المدعية للشركة المدعى عليها الرابعة عملية إنشاء وتنفيذ وصيانة ملحق بمستشفى مصر الدولي، وإذ نشب خلافاً بينهما حول بعض جوانب تنفيذ هذا العقد فقد تم عرضه على هيئة تحكيم، فأصدرت بجلسته ١٩٩٨/٧/٧ حكماً بإلزام الشركة المدعية (المحتكم ضدها في التحكيم بأن ترد للشركة المدعى عليها الرابعة مبلغ ٤٠٤٦٩٥ جنيهاً وفوائده بواقع ٥% من تاريخ المطالبة القضائية حتى تاريخ السداد، ثم إستصدرت الأخيرة أمراً من السيد المستشار رئيس محكمة إستئناف القاهرة بتنفيذ هذا الحكم، فتظلمت الشركة المدعية منه بالتظلم رقم ٤ لسنة ١١٦ قضائية أمام تلك المحكمة. وأثناء نظره دفعت بعدم دستورية نص البند (٣) من المادة ٥٨ من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع وصرحت للشركة بإقامة الدعوى الدستورية، فقد أقامت الدعوى الماثلة.

وحيث إن هيئة قضايا الدولة والشركة المدعى عليها الرابعة دفعتا بعدم قبول الدعوى الماثلة بمقولة أن الشركة المدعية ليس لها مصلحة في إقامتها، إذ تظلمت من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم بعد الميعاد، كما أنها قامت بتنفيذه بالفعل.

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية مناطها أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية. وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً

## المادة (١٠١)

للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع، متى كان ذلك، وكان النزاع الموضوعي يدور حول قبول تظلم الشركة المدعية من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم، وكان النص المطعون فيه فيما قرره من عدم جواز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ هذا الحكم، هو الذى يحول دون ذلك، فإن مصلحتها الشخصية المباشرة فى الدعوى تكون قائمة ويكون الدفع بعدم قبولها على غير أساس حرياً بالرفض. ولا ينال من ذلك، قيام الشركة المدعية، بتنفيذ الحكم فعلاً، ذلك أن هذه المحكمة عند بحثها لشرط المصلحة فى الدعوى الدستورية، تقتصر على التحقق من أن الحكم الذى يصدر فيها يؤثر على الحكم فى مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة فى الدعوى الموضوعية دون أن يمتد ذلك لبحث شروط قبول تلك الدعوى أو مدى أحقية المدعى فى الدعوى الدستورية فى طلباته أمام محكمة الموضوع والتي تختص هذه الأخيرة وحدها بالفصل فيها.

وحيث إن المادة ٥٦ من قانون التحكيم فى المولد المدنية والتجارية المشار إليه تنص على أن يختص رئيس المحكمة المشار إليها فى المادة ٩ من هذا القانون أو من يندبه من قضائها بإصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكمين.....

وتنص المادة ٥٨ على أن: ١- لا يقبل طلب تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن ميعاد رفع دعوى بطلان الحكم قد إنقضى.

٢ - لا يجوز الأمر بالتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لهذا القانون إلا بعد التحقق مما يأتى:

أ- أنه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية فى موضوع النزاع.

ب- أنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام فى جمهورية مصر العربية.

ج- أنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلاناً صحيحاً.

٣ - ولا يجوز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم. أما الأمر الصادر برفض التنفيذ فيجوز التظلم منه إلى المحكمة المختصة وفقاً

لحكم المادة (٩) من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

وحيث إن الشركة المدعية تتعى على النص الطعين أنه إذ يخول طالب التنفيذ التظلم من الأمر الصادر برفض التنفيذ بينما يحرم المحكوم ضده من التظلم من الأمر الصادر بالتنفيذ، فإنه يتعارض مع مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ويخل بحق النفاذ بالمخالفة لأحكام المادتين ٤٠، ٦٨ من الدستور.

وحيث إن الأصل في سلطة المشرع في موضوع تنظيم الحقوق، أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور ممارستها بضوابط تحد من إطلاقها، وتعتبر تخوفاً لها لا يجوز إقتحامها أو تخطيها، وكان الدستور إذ يعهد إلى أى من السلطتين التشريعية والتنفيذية بتنظيم موضوع معين، فإن القواعد القانونية التى تصدر عن أيتهما فى هذا النطاق، لا يجوز أن تتال من الحقوق التى كفل الدستور أصلاً سواء بنقضها أو إنتقاصها من أطرافها، وإلا كان ذلك عدواناً على مجالاتها الحيوية من خلال إهدارها أو تهميمها.

وحيث إن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من الدستور والذى رددته الدساتير المصرية جميعها، بحسبانه ركيزة أساسية للحقوق والحريات على إختلافها وأساساً للعدل والسلام الإجتماعى، غايته صون الحقوق والحريات فى مواجهة صور التمييز التى تتال منها أو تقيد ممارستها، بإعتباره وسيلة لتقرير الحماية المتكافئة التى لا تمييز فيها بين المراكز القانونية المتمثلة، فلا يقتصر مجال إعماله على ما كفله الدستور من حقوق، بل يمتد كذلك إلى تلك التى يقرها القانون.

وحيث إن الدستور بما نص عليه فى المادة (٦٨) من أن لكل مواطن حق الانتخاب إلى قاضيه الطبيعي، قد يدل - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على أن هذا الحق فى أصل شرعته هو حق للناس كافة تتكافأ فيه مراكزهم القانونية فى سعيهم لرد العدوان على حقوقهم دفاعاً عن مصالحهم الذاتية، وأن الناس جميعاً لا يتميزون فيما بينهم فى مجال حقهم فى النفاذ إلى قاضيه الطبيعي، ولا فى نطاق القواعد الإجرائية أو الموضوعية التى تحكم الخصومة القضائية ولا فى مجال التداعى بشأن الحقوق المدعى بها وفق مقاييس موحدة عند توافر شروطها، إذ ينبغى دوماً أن يكون للخصومة الواحدة قواعد موحدة سواء فى مجال إقتضاها أو الدفاع عنها أو الطعن فى

المادة (١٠١)

الأحكام التي تصدر فيها. لما كان ما تقدم، فإن النص الطعين بمنحه الطوف الذي يتقدم بطلب تنفيذ حكم المحكمين الحق في التظلم من الأمر الصادر برفض التنفيذ ليثبت توافر طلب الأمر بتنفيذ حكم التحكيم على الضوابط الثلاثة التي تطلبها البند (٢) من المادة ٥٨ للسالف الإشارة إليه، وحرمانه الطرف الآخر في خصومة التحكيم مكنته التظلم من الأمر الصادر بالتنفيذ لينفي في المقابل توافر طلب الأمر بالتنفيذ على الضوابط عينها، يكون قد مايز - في مجال ممارسة حق النقاضي - بين المواطنين المتكافئة مراكزهم القانونية، دون أن يستند هذا التمييز إلى أسس موضوعية تقتضيه، بما يمثل إخلالاً بمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون وعانقاً لحق النقاضي مخالفاً بذلك أحكام المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور مما يتعين معه القضاء بعدم دستورية النص للطعين. ولا يقبل ذلك النص من عثرته التذرع بالطبيعة الخاصة لنظام التحكيم وما يهدف إليه من تيسير الإجراءات وتحقيق السرعة في حسم الأنزعة، ذلك أنه فضلاً عن أن هذا الإعتبار لا يجوز أن يهدر المبادئ الدستورية السالف الإشارة إليها، فإن الأمر بالتنفيذ الذي يصدره القاضي المختص وفقاً لأحكام قانون التحكيم لا يعد مجرد إجراء مادي بحث يتمثل في وضع الصيغة التنفيذية على حكم المحكمين، وإنما يتم بعد بحث الاختصاص ثم التأكد من عدم تعارض هذا الحكم مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية في موضوع النزاع، وأنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية، وأنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلاناً صحيحاً، ومن ثم فإنه قد أجاز النص الطعين لأحد أطراف الخصومة التظلم من الأمر الصادر برفض التنفيذ فقد بات حتماً تقرير ذات الحق للطرف الآخر بالتظلم من الأمر الصادر بالتنفيذ إن تبين له أن هذا الأمر قد صدر دون التحقق من توافره على الضوابط السابق الإشارة إليها.

وحيث إن الحجية المطلقة التي أسبغها قانون هذه المحكمة على أحكامها في المسائل الدستورية لازماً نزول الدولة بكامل سلطاتها وتنظيماتها عليها لتعمل بوسائلها وأولتها - من خلال السلطة التشريعية كلما كان ذلك ضرورياً - على تطبيقها، وبذلك كان القضاء بعدم دستورية النص الطعين، يعني أن الحظر الذي أورده يناقض الدستور، مما يفيد بالضرورة إنفتاح طريق التظلم لمن صدر ضده الأمر بتنفيذ حكم التحكيم، فإن ذلك يقتضي تدخل تشريعياً لتحديد إجراءات وميعاد وشروط هذا التظلم.

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (٣) من المادة ٥٨ من قانون التحكيم فى المولد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ فيما نص عليه من عدم جواز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.



المادة (١٠١)

٢ - فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦٥

لسنة ١٨ قضائية "دستورية" جلسة ١/٦/٢٠٠١.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٩٤ أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد المدعى عليهما الثانى والثالث، طالباً الحكم ببراءة نمته من مبلغ ٥٢٦٨ جنيهاً الذى قدرته مصلحة الضرائب على المبيعات جزافاً عن إنتاج مصنع الطوب الذى يملكه، وذلك فى الفترة من ١٩٩٣/٤/١ حتى ١٩٩٣/٩/٣٠ قولاً منه بأنه يقوم بسداد الضريبة المستحقة عليه شهرياً وفقاً لإنتاجه الفعلى من تاريخ العمل بقانون تلك الضريبة وأنه تظلم من هذا التقدير، إلا أن تظلمه رفض، بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ قضت تلك المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى حددته المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١. فطعن المدعى على ذلك الحكم بالإستئناف رقم ٨٣٤ لسنة ٩٧ قضائية المنصورة، وأثناء نظره دفع بعدم دستورية المادتين ١٧ و ٣٥ من قانون الضريبة العامة على المبيعات، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع، وصرحت له برفع الدعوى الدستورية، فقد أقام الدعوى الماثلة.

وحيث إن المادة ١٧ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن للمصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه فى المادة السابقة، ويخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال مئتين يوماً من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة.

وللمسجل أن يتظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثين يوماً من تساريخ تسليم الإخطار، فإذا رفض التظلم أو لمن يبت فيه خلال خمسة عشر يوماً، فلصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه فى هذا القانون خلال الخمسة عشر يوماً التالية.

وفى جميع الأحوال يجوز مد هذه المدد بقرار من الوزير.

ويعتبر تقدير المصلحة نهائياً إذا لم يقدم للتظلم أو يطلب إحالة النزاع للتحكيم خلال المواعيد المشار إليها.

(المادة ١٠١)

كما تنص المادة ٣٥ من ذلك القانون على أنه "إذا قسام نزاع مع المصلحة حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها، أو كميتها، أو مقدار الضريبة المستحقة عليها. وطلب صاحب الشأن إحالة النزاع إلى التحكيم في المواعيد المقررة وفقاً للمادة (١٧) من هذا القانون، فعلى رئيس المصلحة أو من ينيبه خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إخطاره بطلب التحكيم أن يحيل النزاع كمرحلة ابتدائية للتحكيم إلى حكمين تعين للمصلحة أحدهما ويعين صاحب الشأن الآخر.

وفي حالة اتفاق الحكمين يكون رأيهما نهائياً.

إذا لم تتم المرحلة السابقة بسبب عدم تعيين صاحب الشأن للحكم أو إذا اختلف الحكماء المنصوص عليهما في الفقرة السابقة رفع النزاع إلى لجنة مؤلفة من مفوض دائم يعينه الوزير رئيساً، وعضوية كل من: ممثل عن المصلحة يختاره رئيسها، وصاحب الشأن أو من يمثله، ومندوب عن التنظيم المهني أو الحر في أو الغرفة التي ينتمي إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة، ومندوب عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها، وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات بعد أن تستمع إلى الحكمين عند توافر المرحلة الابتدائية ومن ترى الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين.

ويعلن قرار اللجنة إلى كل من صاحب الشأن والمصلحة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول.

ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب النفاذ ويشتمل على بيان من يتحمل نفقات التحكيم.

ويحدد الوزير إجراءات التحكيم بالمرعاة للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات كما يحدد نفقاته وعسند اللجان ومراكزها ودوائرها اختصاصها والمكافآت التي تصرف لأعضائها.

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية مؤثراً في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع، لما كان ذلك، وكان فصل محكمة الموضوع في النزاع المررد بين المدعى

المادة (١٠١)

ومصلحة الضرائب يتوقف على الفصل في دستورية نظام التحكيم المنصوص عليه في قانون الضريبة العامة على المبيعات، فإن نطاق هذه الدعوى ينحصر فيما تضمنته المادة ١٧ من ذلك القانون من تحويل صلب الشأن - إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه - الحق في طلب إحالة النزاع إلى التحكيم ولا يعتبر تقدير المصلحة نهائياً، وكذلك في نص المادة ٣٥ منه الذي يشمل على الأحكام المنظمة لذلك التحكيم.

وحيث إن المدعى ينعى على النصين المطعون فيه ما - محددين نطاقاً على النحو المتقدم - أنهما قد جعلاً للجوء إلى التحكيم إجبارياً على خلاف الأصل فيه. وحالاً بذلك دون خضوع قرارات تقدير الضريبة لرقابة القضاء بما يخل بحق النقاض المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور.

وحيث إن الدستور قد كفل لكل موطن - ينص مادته الثامنة والستين - حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي مخولاً إياه بذلك أن يسعى بدعواه إلى قاضى يكون بالنظر إلى طبيعتها، وعلى ضوء مخطئ. ف العناصر التى لا يستلزمها، مهيناً دون غيره للفصل فيها، كذلك فإن لمق النقاض غاية نهائية يتوخاها تمثلها الترضية للقضائية، التى يناضل المتقاضون من أجل الحصول عليها لجبر الأضرار التى أصابتهم من جراء العدوان على الحقوق التى يطالبونها، فإذا أرفقها المشرع بقيود تعسر الحصول عليها أو تحول دونها كان ذلك إخلالاً بالحماية التى كفلها الدستور لهذا الحق وإنكاراً لحقائق العدل فى جوهر ملاحظها.

وحيث إن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن الأصل فى التحكيم هو عرض نزاع معين بين طرفين على محكم من الأغيار يعين بإختيارهما أو بتقويض منهما أو على ضوء شروط يحددها، ليفصل هذا الحكم فى ذلك النزاع بقرار ويكون ناتياً عن شبهة، للمالة، مجرداً من التحامل، وقاطعاً لدابر الخصومة فى جوانبها التى أحوالها الطرفان إياه، بعد أن يدلى كل منهما بوجهة نظره تفصيلاً من خلال ضمانات النقاض الرئيسية، ولا يجوز بحال أن يكون التحكيم إجبارياً يذعن إليه أحد الطرفين إنفاذاً لقاعدة قانونية أمره لا يجوز الاتفاق على خلافها، وذلك سواء كان موضوع التحكيم نزاعاً قائماً أو محتلاً، ذلك أن للتحكيم مصدره الاتفاق، إذ يحدد طرفاه - وفقاً لأحكامه - نطاق الحقوق المتنازع عليها بينهما، أو المسائل الخلافية التى يمكن أن تعرض لهما، وإليه تترك السلطة الكاملة التى يباشرها المحكمون عند البت

## المادة (١٠١)

فيها، ويلتزم المحكومون بالزول على القرار الصادر فيه، وتنفيذه تنفيذاً كاملاً وفقاً لأحكامه، ليؤول التحكيم إلى وسيلة فنية لها طبيعة قضائية غايتها الفصل في نزاع مبناه علاقة محل إهتمام من أطرافها وركيزته اتفاق خاص يستمد المحكومون منه سلطاتهم، ولا يتولون مهامهم بالتالي بإسناد من الدولة. وبهذه المثابة فإن التحكيم يعتبر نظاماً بديلاً عن القضاء فلا يجتمعان، ذلك أن مقتضى الاتفاق عليه عزل المحاكم جميعها عن نظر المسائل التي إتصب عليها إستثناء من أصل خضوعها لولايتها.

ومؤدى ما تقدم جميعه أنه إذا ما فرض المشرع التحكيم قسراً بقاعدة قانونية أمرة، فإن ذلك يعد إنتهاكاً لحق التقاضى الذى كفله الدستور.

وحيث إن البين من إستقراء المادة ١٧ الطعونية أنه متى أخطرت مصلحة الضرائب على المبيعات المسجل، بتعديل الإقرار المقدم منه بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ستين يوماً من تسلمها الإقرار، فإن الأمر لا يخرج عن إحدى حالتين، إما أن يقبل المسجل - صراحة أو ضمناً - ما أجرته المصلحة من تعديل، وإما أن يتقدم - خلال الميعاد المحدد - متظلاً منه، فإن رفضت المصلحة تظلمه أو لم تبث فيه، كان عليه إن أراد المضى فى المنازعة فى التعديل الذى أجرته المصلحة أن يطلب إحالة الأمر إلى التحكيم وإلا صار تقدير المصلحة نهائياً. ثم تناولت المادة ٣٥ تنظيم التحكيم وجعلته على مرحلتين أولهما ابتدائية تعين فيها المصلحة محكماً ويعين صاحب الشأن المحكم الآخر، فإن لم يعينه أو اختلف الحكمان، رفع النزاع إلى لجنة يستأثر وزير المالية بتحديد إجراءات التحكيم أمامها، يرأسها مفوض دائم يعينه الوزير ويتضم صاحب الشأن أو من يمثله، وممثلاً عن المصلحة ومندوباً عن التنظيم المهنى أو الحرفى أو الغرفة التي ينتمى إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة، وندوباً عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها، وتصدر هذه اللجنة قرارها بالأغلبية ويعلن لكل من المصلحة وصاحب الشأن ويكون واجب النفاذ مشتملاً على تحديد من يتحمل نفقات التحكيم. ولازم ذلك كله، أن المسجل إذا تلمس طريقاً إلى المنازعة فى مقدار الضريبة أو قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها، فليس أمامه سوى طلب إحالة النزاع إلى التحكيم، وإلا كان تقدير المصلحة - مهما شاب من عسف أو مبالغة - ملزماً وناظراً فى حقه. ولا ينال من النتيجة المتقدمة قالة أن هذا التحكيم لا يمنع صاحب الشأن من أن يعزف عنه ويلجأ بظلامته من ذلك التقدير مباشرة إلى المحكمة، أو أن يختاره ثم يطعن على قرار اللجنة

(المادة ٣٦)

أمام القضاء؛ لأن الأصل في النصوص القانونية ألا تحمل على غير مقاصدها وألا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها وينصلها عن سياقها، يحرفها عما لتجهت إليه إرادة مشرعيها، متى كان ذلك وكان اصطلاح "التحكيم" إنما يقصد به نظام للفصل في منازعات معينة يكون متاعاً من ولون طريق التقاضي أمام المحاكم بشأنها، وكان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد أورد النص على التحكيم وما يرتبط به من إجراءات في المواد ١٧ و ٣٥ و ٣٦ منه، فإن إرادة المشرع تكون قد إنصرفت بيقين إلى إنشاء نظام للتحكيم - بدلاً عن القضاء - في منازعات إنفراد وحده بتعيينها وتحديد كيفية تشكيل اللجان التي تفصل فيها، وبيان الإجراءات التي تتبعها، مع أن التحكيم لا يكون إلا وليد إرادة طرفيه.

وحيث إنه متى كان ما تقدم، فإن المادتين الطعنيتين تكونان قد فرضتا التحكيم قهراً على أصحاب الشأن، وخلعتا قوة تنفيذية على القرارات التي تصدرها لجان التحكيم في حقهم عند وقوع الخلاف بينهم وبين مصلحة الضرائب على المبيعات، وبهذه المثابة فإن هذا النوع من التحكيم - الذي يبسط مظلته على جل منازعات هذه الضريبة - يكون منافياً للأصل فيه، باعتبار أن التحكيم لا يتولد إلا عن الإرادة الحرة ولا يجوز إجراؤه تسليطاً وكراهاً، بما مؤده أن اختصاص جهة التحكيم التي أنشأها قانون الضريبة العامة على المبيعات بالمادتين الطعنيتين - لنظر المنازعات التي أدخلها جبراً في ولايتها يكون منتحلاً، ومنطوياً بالضرورة على إخلال بحق التقاضي بحرمان المتداعين من اللجوء إلى قاضيهم الطبيعي بالمخالفة للمادة ٦٨ من الدستور، ومنعماً بالتالي من زاوية دستورية.

وحيث إن المادة ٣٦ من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ترتبط ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمادتين ١٧ و ٣٥ منه، فإنها تسقط لزوماً تبعاً للحكم بعدم دستوريتهما، إذ لا يتصور وجودها بدون هذين النصين.

### فلهذه الأسباب

### حكمت المحكمة:

أولاً: بعدم دستورية نص المادة ١٧ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من أن لصاحب الشأن أن يطلب، إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه في هذا القانون إذا رفض

تظلمه أو لم يبت فيه، وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائياً.

ثانياً: بعدم دستورية نص المادة ٣٥ من ذلك القانون.

ثالثاً: بسقوط نص المادة ٣٦ من القانون المشار إليه.

رابعاً: بإلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

المادة (١٠١)

٣ - فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٧٠

لسنة ١٨ قضائية "دستورية" - جلسة ٢٠٠٢/١١/٣

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما على المدعى عليهما الرابع والخامسة الدعوى رقم ١٤٣٢٨ لسنة ١٩٨٩ إيجارات أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ليتغاه الحكم بإخلائهما من الشقة للمؤجرة إلى مورثهما، وقالاً بياناً للدعوى أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٧/٩/٢٨ إستاجر مورث المدعى عليهما الشقة رقم (٣) بالعقار المملوك لهما وإذ توفى إلى رحمة الله سنة ١٩٦٩، فقد أقام المدعيان دعوامها المشار إليها، فولجها المدعى عليهما بدعوى فرعية بطلب الحكم بالإلزام المدعين بتحرير عقد إيجار لهما عن العين المؤجرة لمورثهما إستناداً إلى المادة (٢٩) من القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧، حكمت المحكمة فى الدعوى الأصلية برفضها وفى الدعوى الفرعية بالإلزام المدعين فى الدعوى الأصلية بتحرير عقد إيجار للمدعى عليهما الأخيرين عن شقة النزاع. طعن المدعين على هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨١٠٠ لسنة ١٠٩٠ق. وأثناء نظره دفع الحاضر عن المدعين بعدم دستورية نص الفقرتين الأولى والأخيرة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧. وبعد أن قدرت المحكمة جنية النفع صرحت لهما بإقامة الدعوى الدستورية، فأقاما الدعوى الماثلة.

وحيث إن المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص فى فقرتها الأولى - مقروءة على هدى أحكام هذه المحكمة فى القضايا أرقام ٥٦ لسنة ١٨ق "دستورية"، ٦ لسنة ٩ق "دستورية"، ٣ لسنة ١٨ق "دستورية"، ٤٤ لسنة ١٧ق "دستورية"، ١١٦ لسنة ١٨ق "دستورية" - على أنه: "لا ينتهى عقد إيجار للسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو أى من وتليه الذين كانوا معه حتى الوفاة أو الترك" وتتخص فى الفقرة الأخيرة على أن: "وفى جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم الحق فى الإستمرار فى شغل العين. ويلتزم هؤلاء للشاغلون بطريق التضامن بكافة أحكام العقد".

وحيث إن المدعين ينعين على النصين الطعنين خروجهما على أحكام الشريعة الإسلامية التى إتخذها الدستور فى المادة الثانية المصدر

## المادة (١٠١)

الرئيسي للتشريع. كما ينعين عليهما إلتهاكهما للحماية الدستورية التي كفلها الدستور للملكية الخاصة بمادتيه (٣٢، ٣٤) فضلاً عن مخالفتها لمبدأ التضامن الإجتماعي المنصوص عليه بالمادة السابقة من الدستور.

وحيث إنه عن النعي بمخالفة الفقرة الأولى من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للشريعة الإسلامية فإنه مردود، ذلك أنه ولئن كان القانون الأخير قد صدر في ظل حكم المادة الثانية من الدستور عندما كان يجري نصها على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" وقبل التعديل الدستوري الصادر سنة ١٩٨٠، والذي جعل حكم هذا النص أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، بما يجعل النص الطعين بمنأى عن الخضوع للنص الدستوري الأخير، إلا أنه حتى لو خضع له، بتصور أن إحالة المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إليه تؤدي إلى ذلك، فإن النعي عليه بمخالفة الشريعة الإسلامية يبقى مردوداً، ذلك أن النص في المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في عام ١٩٨٠ على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، يدل وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة، على أنه لا يجوز لنص تشريعي يصدر في ظله أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية في ثبوتها ودالاتها معاً، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي يتمتع الإجتهد فيها لأنها تمثل من الشريعة الإسلامية ثوابتها التي لا تحتمل تأويل أو تبديلاً، أما الأحكام غير القطعية في ثبوتها أو في دالاتها أو فيهما معاً، فإن باب الإجتهد يتسع فيها لمواجهة تغير الزمان والمكان، وتطور الحياة وتنوع مصالح العباد، وهو إجتهد إن كان جائزاً ومنذوباً من أهل الفقه، فهو في ذلك أوجب أولى لولى الأمر ليواجه ما تقتضيه مصلحة الجماعة نداء لمفسدة أو جلباً لمنفعة أو نداء وجلباً للأمرين معاً.

إذ كان ذلك، وكان للحكم قطعي الثبوت في شأن العقود كافية، هو النص القرآني الكريم: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" - آية رقم (١) سورة المائدة -، وقد اختلف الفقهاء إختلافاً كبيراً فيما هو مقصود بالعقد في تفسير الآية الكريمة، ونضحت كتب المفسرين بهذا الإختلاف الذي كشف عن ظنية دلالة النص بالرغم من قطعية ثبوته، ورجح متفقاً عليه بعد كل خلاف أن النص قد تضمن أمراً بتنفيذ العقود قاطبة وإفاد آثارها، وهو أمر يشمل عقد الزواج الذي عني العزيز الحكيم بترتيب أحكامه، كما يشمل العقود المالية التي إتفق الفقهاء على أن إرادة المتعاقدين فيها لها سلطان ما دامت لا تخالف



أمراً مقررًا بنص قطعي في ثبوته ودلالته.

وحيث إن عقد الإيجار قد رحبت الأفاق فيه لاجتهاد الفقهاء وحدهم، وقادهم اجتهادهم في شأن مدته إلى القول بوجوب أن يكون مؤقتاً، أما المدة التي يؤقت إليها فقد اختلفوا فيها إختلافاً شديداً، ومن ذلك قولهم أنه يجوز إجارة العين المدة التي يعيش إليها المتعاقدان عادة، كما أن التأقيت قد يكون بضرب أجل ينتهي بحلوله العقد، أو يجعل أجله مرهوناً بحدوث واقعة محمولة على المستقبل.

وحيث إن نص الفقرة الأولى من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المطعون عليها - إذ يجزى على أنه "لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجة أو أولاده أو أى من ولديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك"، فإن النص بذلك يتصل في حكمه بحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذي جرى صدرها على أنه "لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية .....". وفي بيان هذه الأسباب يأتي البند (ج) من هذه المادة لينص على أن من بينها: "ج- إذا ثبت أن المستأجر قد تتسازل عن المكان المؤجر ..... أو .....". وذلك دون إخلال بالحالات التي يجيز فيها للقانون للمستأجر تأجير مفروشا أو تركه لذوى القربى وفقاً لأحكام المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، بما مؤداه أن المشرع إذ قرر إمتداداً قانونياً لعقد الإيجار في شأن المستأجر الأصلي وفقاً لحكم المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٣، فإنه قد سحب هذا الإمتداد إلى زوجه وأولاده أو أى من ولديه الذين كانوا يقيمون معه في العين المؤجرة حتى وفاته أو تركه العين، بحيث تغدو المسألة الدستورية المطروحة هي بيان ما إذا كان إمتداد العقد حتى نهاية إقامة ذوى القربى المشار إليهم في الفقرة الأولى المطعون عليها، بالوفاء أو الترك، هي تأييد لعقد الإيجار أم أنه يظل مؤقتاً مرهوناً أجله بحدوث واقعة محمولة على المستقبل.

وحيث إن إمتداد عقد الإيجار إلى ذوى القربى المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينفى خضوعهم لأسباب الإخلاء المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إذا توافرت شروط إحداها، فينتهي العقد بتوافر هذا

## المادة (١٠١)

السبب، كما يتصل بذلك أن يطلب آخر من تقرر الإمتداد لمصلحته منهم إنهاء العقد، ثم يتحقق التأقيت النهائي للعقد ب وفاة آخر من تقرر الإمتداد القانوني لمصلحته من ذوى القربى المشار إليهم أو تركه العين المؤجرة، إذ كان ذلك كله، فإن نص الفقرة الأولى من المادة (٢٩) المطعون عليه، لا يكون قد خرج عن دائرة تأقيت عقد الإيجار، بحمل إنتهائه على وقائع عديدة أقصاها وفاة آخر من امتد للعدد لمصلحته من ذوى قرابة المستأجر الأصلي المحددين فى النص الطعين، لو تركه العين المؤجرة، ويكون النص المطعون عليه بذلك وفيما أتاه من حكم حتى لم يخرج عن دائرة ما اجتهد فيه الفقهاء - وكان له أن يخرج - ولم يخالف حكماً شرعياً قطعى الثبوت والدلالة، بما لا يكون معه قد خالف للشريعة الإسلامية بأى وجه من الوجوه.

وحيث إنه عن النعى بمساس نص الفقرة الأولى من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بحق الملكية وإخلاله بمبدأ التضامن الإجتماعى، فإنه بدوره مردود، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان المستور قد كفل حق الملكية الخاصة، وحوطه بسياس من الضمانات التى تصون هذه الملكية وتكفل كل عدوان عليها، إلا أنه فى ذلك كله لم يخرج عن تأكيد على الدور الإجتماعى لحق الملكية، حيث يجوز تحميلها ببعض القيود التى تقتضيها أو ترفضها ضرورة إجتماعية، وطالما لم تبلغ هذه القيود مبلغاً يصيب حق الملكية فى جوهره أو يعدمه جل خصائصه، إذ كان ذلك وكان ما أملى على المشرع المصرى تقرير قاعدة الإمتداد القانونى لعقد الإيجار، سواء للمستأجر الأصلي أو ذوى قرابه المقيمين معه ممن حددتهم الفقرة الأولى المشار إليها، هو ضرورة إجتماعية شديدة الإلحاح تمثلت فى خلل صارخ فى التوازن بين قدر المعروض من الوحدات السكنية وبين حجم الطلب عليها، وهو خلل باشرت ضغوطه الإجتماعية آثارها منذ الحرب العالمية الثانية، وكان تجاهلها يعنى تشريد آلاف من الأسر من مواها بما يؤدى إليه ذلك من تفتيت فى بنية المجتمع وإثارة للحقد والكراهية بين فئاته ممن لا يملكون المأوى ومن يملكونه، وهو ما يهتد مبدأ التضامن الإجتماعى، لذلك فقد تبنى المشرع المصرى قاعدة الإمتداد القانونى لعقد الإيجار منذ التشريعات الاستثنائية لإيجار الأماكن الصادرة أثناء الحرب العالمية الثانية، وحتى النص الطعين مراعيًا فى سريان الإمتداد إلى ذوى قرابة المستأجر المحددين فى النص الطعين أنهم كانوا محل إعتبار جوهري على مبدأ التضامن الإجتماعى.

## المادة (١٠١)

وحيث إنه يبين مما تقدم أن نص الفقرة الأولى من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يتضمن مساساً بحق الملكية الخاصة أو إخلالاً بمبدأ التضامن الإجتماعي، وإذا كان لا يخالف أى نص دستوري آخر، فإنه يتعين القضاء برفض الطعن عليه.

وحيث إنه عن النعي بمخالفة نص الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للشريعة الإسلامية. ومساسه بحق الملكية الخاصة ومخالفته لمبدأ التضامن الإجتماعي، فإنه إذ جرى حكم هذا النص على أنه "وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لم الحق في الاستمرار في شغل العين. ويلتزم هؤلاء الشاغلون بطريق التضامن بكافة أحكام العقد" فإن حقيقة هذا الحكم، وفي إطار عبارات النص، لم تتجاوز حدود حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٩) الذي إنتهت المحكمة - على ما سلف - إلى دستوريته، ذلك أن الأمر لم يتجاوز بهذا الحكم أن يمنح من استمر عقد الإيجار لمصلحته من أقارب المستأجر الأصلي الذين عينتهم الفقرة الأولى، سنداً لشغله العين المؤجرة، ويمثل هذا السند في عقد الإيجار الذي ألزم النص المؤجر بتحريره، كما قرر تضامناً بين الأقسام شاعلي العين فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن هذا العقد، وفي هذا الإطار وحده تغدو الأسباب التي كشفت عن موافقة حكم للفقرة الأولى من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، للنسور وعدم تعارضها مع أى من أحكامه، هي بذاتها الأسباب التي يتسند إليها الإبقاء على نص الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) المشار إليها في حدود العبارات التي أوردتها.

وحيث إنه ولئن كان ما تقدم إلا أن إلزام المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن عينتهم الفقرة الأولى من المادة (٢٩) المشار إليها، وبالشروط الواردة في هذه الفقرة، وتوقف نص الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) عند هذا الحد، من شأنه أن يفضي بهذا النص إلى دائرة عدم الدستورية، ذلك أن الإنتقال بالعقد الذي حرر لمصلحة أى من أقارب المستأجر الأصلي المحدثين على النحو سالف الذكر من أن يكون سنداً لشغله العين، لأن يصبح عقداً منشأً لعلاقة إيجارية جديدة، المستأجر الأصلي فيها هو القريب الذي حرر العقد لمصلحته، مؤداه أن يسرى حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٩) على أقارب هذا القريب المقيمين معه - حسبما حددهم هذا النص - عند وفاته أو تركه العين، بما يتركب عليه نهوض حكم الفقرة الثالثة ليلزم المؤجر بتحرير عقد

إيجار جديد لهم أو لأيهام، ثم يستمر الأمر متتابعاً في حكمه، متتابعاً من جيل إلى جيل، لتحل به نتيجة محققة هي فقدان المؤجر - وبتقدير أنه المالك للعين المؤجرة أو للحق في التأجير - جل خصائص حق الملكية على ما يملكه، وفيما يتجاوز أية ضرورة إجتماعية تجبر تحميل حق الملكية بهذا القيد، ذلك أن القيد الذي يحتمله حق الملكية في هذا الشأن، هو تقرير إمتداد قانوني لعقد الإيجار يستفيد منه المستأجر الأصلي وفقاً لحكم المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كما يستفيد منه ذوو قرياه المقيمون معه من زوج وأبناء والوالدين وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، حيث كانت إقامتهم معه محل إعتبار جوهري عند التعاقد، بما ينهض مبرراً لهذا القيد وفي إطار أزمة الإسكان التي جعلت المعروض من وحداته هذه الضرورة الإجتماعية إلى فقدان المؤجر جل خصائص حق الملكية على العين المؤجرة، ولمصلحة من لم تشملهم الفقرة الأولى من ذات النص ولم يكن محل إعتبار عند التعاقد على التأجير، فإن الأمر يغزو عدواناً على حق الملكية الخاصة وهو ما يتعارض مع الأوضاع الخاصة بهذا الحق والحماية المقررة له بموجب أحكام المادتين (٣٢، ٣٤) من الدستور، ويوقع حكم الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في حماة مخالفة الدستور، وهي مخالفة توجب القضاء بعدم دستوريته فيما لم تتضمنه من النص على إنتهاء عقد الإيجار الذي يلتزم المؤجر بتحريره لأقارب المستأجر الأصلي المقيمين معه وقت وفاته أو تركه العين والمحددتين في الفقرة الأولى من المادة (٢٩) من ذات القانون، بإنتهاء إقامة آخر هؤلاء الأقارب، سواء بالوفاة أو تركه للعين.

وحيث إن مقتضى حكم المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، هو عدم تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته على الوقائع اللاحقة لليوم التالي لتاريخ نشر الحكم الصادر بذلك، وكذلك على الوقائع السابقة على هذا النشر إلا ما استقر من حقوق ومراكز صدرت بشأنها أحكام حازت قوة الأمر المقضى، أو إذا حدد الحكم الصادر بعدم الدستورية تاريخاً آخر لسريانه. لما كان ذلك وكان أعمال الأثر الرجعي للحكم بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وعلى ما إنتهت إليه المحكمة في هذه الأسباب، مؤداه إحداهن خلخلة إجتماعية وإقتصادية مفاجئة، تصيب فئات عريضة من القاطنين بوحدة سكنية تسكنوا في إقامتهم بها إلى حكم هذا النص قبل القضاء بعدم دستوريته، وهو خلخلة تتال، من الأسرة في أهم مقومات وجودها

## المادة (١٠١)

المادى وهو المأوى الذى يجمعها وتستظل به. بما تترتب عليه آثار إجتماعية تهب مبدأ التضامن الإجتماعى الذى يقوم عليه المجتمع وفقاً لما نصت عليه المادة السابعة من الدستور، إذ كان ذلك فإن المحكمة ترى أعمال الرخصة المخول لها بنص الفقرة الثالثة من المادة (٤٩) من قانونها. وتحدد لسريان هذا الحكم تاريخاً آخر هو اليوم التالى لنشره، بما مؤداه أن جميع العقود التى أبرمت قبل هذا التاريخ إعمالاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتنزل منزلتها الوقائع التى تترتب عليها قيام التزام على المؤجر بتحرير عقود إيجار، فتعد عقوداً قائمة حكماً - حيث كان يجب تحريرها - وتظل قائمة ومنتجة لكافة آثارها القانونية وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) المشار إليها.

فلهذه الأسبابحكمت المحكمة:

أولاً- بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، فيما لم يتضمنه من النص على إنتهاء عقد الإيجار الذى يلتزم المؤجر بتحريره لمن لهم الحق فى شغل العين، بإنهاء إقامة آخرهم بها، سواء بالوفاء أو التترك، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات، ولزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

٤ - فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٥٢ لسنة ١٨ قضائية "دستورية" - جلسة ١٩٩٧/٦/٧.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١١٩٠ لسنة ١٩٩٥ مدنى كلى بنها ضد المدعى عليها الرابعة بطلب الحكم بإلزامها بصرف معاشه الذى كان يتقاضاه عن مدة خدمته بشركة الكيماويات والمبيدات الحشرية بصفة دورية، وذلك إعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٩٥، وقال شرحاً لها أنه كان يعمل بالشركة المشار إليها فى وظيفة ميكانيكى سيارات لمدة أربعين سنة وتم تسوية معاشه، وظل يتقاضاه، إلى أن فوجئ بوقفه إعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٩٥، وذلك تأسيساً على إلحاقه بعمل آخر كسائق سيارة نقل، وإشتراكه عنه فى نظام التأمين الإجتماعى، الأمر الذى يعد مخالفاً لنص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الإجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم. وبجلسة ١٩٩٦/٤/٦ المحددة لنظر الدعوى الموضوعية، دفع المدعى بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وكذلك نص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ - أنف الإثارة - وإذ قررت محكمة الموضوع جديدة الدفع، مصرحة للمدعى بإقامة دعواه الدستورية، فقد أقام الدعوى الماثلة.

وحيث إن هيئة قضايا الدولة دفعت الدعوى بعدم قبولها من ناحيتين:

(أولاهما) أن الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى، غير مختصة فى الدعوى.

(ثانيتهما) إبتقاء مصلحة المدعى فى الطعن على نص المادة (٤٠) من قانون التأمين الإجتماعى، قولا منها بأنه التحق بعمل آخر فى اليوم التالى مباشرة لتركه للعمل الأول، وأصبحت مدة إشتراكه عن العاملين وحدة واحدة فلم يعد بعد "صاحب معاش" مخاطباً بذلك النص وإن المعاش الذى ربط له عن مدة إشتراكه الأول، كان على سبيل الخطأ.

## المادة (١٠١)

وحيث إن الدفع مردود في شقة الأول بأن الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي مختصة في الدعوى وممثلة بوزير التأمينات الإجتماعية. ومردود في شقة الثاني، بأن المنازعة في صفة المدعى كصاحب معاش - في مفهوم قانون التأمين الإجتماعي - أمر يتعلق بتحقيقه والفصل فيه، بتحصيل الوقائع وتكييفها في النزاع للموضوعي، مما تختص به محكمة الموضوع.

وحيث إن المادة (٤٠) من قانون التأمين الإجتماعي - وبعد العمل بحكم المحكمة للدستورية العليا في الطعن رقم ١٦ لسنة ١٥ قضائية "دستورية" - أصبحت تنص في فقرتها الأولى والثانية على أنه "إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل يخضعه لأحكام هذا التأمين يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالي، وذلك حتى تاريخ بلوغه السن المنصوص عليها بالبلد من المادة ١٨.

وإذا كان الأجر الذي سوى عليه المعاش أو مجموع ما كان يتقاضاه من أجر في نهاية مدة خدمته السابقة لهما أكبر، يجاوز الأجر المستحق لسه عن العمل المعاد إليه يؤدي إليه، من المعاش الفرق بينهما، على أن يخفض الجزء الذي يصرف من المعاش بمقدار ما يحصل عليه من زيادات فسي أجره".

وتنص المادة (٧) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الإجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم على ما يأتي: لا تسري أحكام هذا القانون على المؤمن عليهم المنفعين بأحكام قوانين المعاشات والتأمين الإجتماعي، كما لا تسري على أصحاب المعاشات المستحقين وفقاً لأحكام القوانين المشار إليها.

ويجوز لصاحب المعاش أن يطلب الإنتفاع بأحكام هذا القانون متى توافرت فيه شروط تطبيقه، ويكون له في هذه الحالة طلب تحويل إحتياطي معاشه وفقاً لأحكام الباب الخامس من هذا القانون.

والمؤمن عليه في حالة عدم تحويل إحتياطي معاشه أن يجمع بين - المعاش المشار إليه وبين دخله من نشاطه الخاضع لهذا القانون.

## المادة (١٠١)

وحيث إن الثابت - بلا خلاف بين طرفي الخصومة - أن المدعى تم الاشتراك عنه مرتين بوصفه عاملاً خاضعاً لنظام التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المشار إليه، وأنه لا زال مشتركاً في هذا النظام، كما لم يسبق إشترائه في نظام التأمين الإجتماعي على أصحاب الأعمال ومن ثم فإن نطاق الطعن الراهن ينحصر في نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة (٤٠) من قانون التأمين الإجتماعي المشار إليه.

وحيث إن المدعى ينعى على النص المطعون فيه - محددًا نطاقاً على النحو المتقدم - تعارضه مع نص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الإجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم. هذا فضلاً عن مخالفته نص المادة ٤٠ من الدستور، إذ أنه يقيم تفرقة غير مبررة بين طائفتين من أصحاب المعاشات المبكرة بحسب نوع العمل أو النشاط الذي تباشره كل منهما بعد إنتهاء خدمتها، فيقرر وقف صرف معاش الطائفة الأولى لمجرد إلحاق أفرادها بعمل جديد خاضع لقانون التأمين الإجتماعي ذاته، فيما يتيح لأفراد الطائفة الأخرى خيار الجمع بين المعاش ودخولهم من نشاطهم، أو الخضوع لأحكام قانون التأمين الإجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم.

وحيث أن النعى بمخالفة النص المطعون فيه لنص المادة (٧) من قانون التأمين الإجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، مردود بان الرقابة القضائية التي تباشرها المحكمة الدستورية العليا في شأن دستورية القوانين واللوائح، مناطها قيام تعارض بين نص قانوني وحكم في الدستور، ولا شأن لها بالتناقض بين تشريعين سواء إتحداً لم يختلفا في مرتبتهما.

وحيث إن الأصل في سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور ممارستها بضوابط تحد من إطلاقها، وتكون تخوماً لها لا يجوز إقتحامها أو تخطيها، وكان الدستور إذ يعهد بتنظيم موضوع معين إلى السلطة التشريعية، فإن ما نقره من القواعد القانونية بصده، لا يجوز أن ينال من الحق محل الحماية الدستورية سواء بالنقض أو الانتقاص، ذلك إن إحدار



المادة (١٠١)

الحقوق التي كفلها الدستور أو تهميشها، عدوان على مجالاتها الحيوية التي لا تنتقص إلا من خلالها.

وحيث أن اللبين من أحكام الدستور - بما يحقق تكاملها، ويؤمن الوحدة العضوية التي تجمعها، ويصون ترابطها - أنه في مجال حق العمل والتأمين الإجتماعي، كفل الدستور - بنص مادته الثالثة عشرة - أمرين:

أولهما- إن العمل، ليس ترفاً ولا يمنح تفضلاً، وما نص عليه الدستور في الفقرة الأولى من المادة (١٣) من إعتبار العمل حقاً، مؤداه إلا يكون تنظيم هذا الحق مناقضاً لفحواه، ولن يكون فوق هذا إختیاراً حراً، والطريق إليه محدداً وفق شروط موضوعية مناطها ما يكون لازماً لإتجاهه. ولأهمية العمل في تقدم الجماعة وإشباع إحتياجاتها، ولصلته الوثيقة كذلك بالحق في التنمية بمختلف جوانبها، توليه الدولة تقديرها، وتزيل عوائقه وفقاً لإمكاناتها، وبوجه خاص إذا إمتاز أداء العامل وقام بتطوير عمله.

ثانيهما- أن الأصل في العمل أن يكون إرادياً، ولا يجوز بالتالي أن يحمل عليه المواطن، إلا يكون ذلك وفق القانون، ويوصفه تديراً إستثنائياً ولتحقيق غرض عام، وبمقابل عادل. وهي شروط تطلبها الدستور في العمل الإلزامي، وقيد المشرع بمراعاتها في مجال تنظيمه كي لا يتخذ شكلاً من أشكال السخرة المنافية في جوهرها للحق في العمل بإعتباره شرفاً، والمجافية للمادة (١٣) من الدستور بقرئتها.

وحيث إن الدستور وقد شرط - بالفقرة الثانية من المادة (١٣) - إقتضاء الأجر العادل في الأحوال التي يفرض فيها العمل جبراً لأداء خدمة عامة، وكان الإسهام في الحياة العامة قد غدا واجباً وطنياً وفقاً لنص المادة (٦٢) من الدستور، وكان على الجماعة كذلك - وعلا بنص المادة (١٢) منه - أن تعمل على التمكن لقيما الخلقية والوطنية وفق مستوياتها الرفيعة، فإن الوفاء بالأجر عن عمل تم أدائه في نطاق رابطة عقدية أو علاقة تنظيمية إرتبط طرفاها بها، وحدد الأجر من خلالها، يكون بالضرورة أحق بالحماية الدستورية.

وحيث إن المادة (١٢٢) من الدستور تخول المشرع - ومن أجل أن يوفر للمواطنين إحتياجاتهم الضرورية التي يتحسرون بها من العوز،

## المادة (١٠١)

وينهضون معها بمسئوليتهم قبل أسرهم - صوغ القواعد القانونية التي تنقّر بموجبها على خزنة الدولة، مرتبات المواطنين ومعاشاتهم وتعيضاتهم وإعاناتهم ومكافأاتهم، ومع بيان أحوال الإسمتاء منها، والجهات التي تتولى تطبيقها، إلا أن التنظيم التشريعي للحقوق التي كفلها المشرع في هذا النطاق، يكون مجافياً أحكام الدستور، ومنافياً لمقاصده، إذا تناولت هذه الحقوق بما يهدرها أو يفرغها من مضمونها.

ولازم ذلك أن الحق في المعاش - إذا توافر أصل إستحقاقه وفقاً للقانون - إنما ينهض إلتراماً على الجهة التي تقرر عليها.

وهو ما تؤكدّه قوانين التأمين الإجتماعي - على تعاقبها - إذ يبين منها أن المعاش الذي تتوافر بالتطبيق لأحكامها شروط إقتضائه عند إنتهاء خدمة المؤمن عليه وفقاً للنظم المعمول بها، يعتبر إلتراماً مترتباً بنص القانون للقانون في ثمة للجهة المدينة. وإذا كان الدستور قد خطا بمادته السابعة عشرة خطوة أبعد في إتجاه دعم للتأمين الإجتماعي، حين ناسط بالدولة أن تكفل لمواطنيها خدماتهم التأمينية - الإجتماعية منها والصحية - بما في ذلك تقرير معاش لمواجهه بطلانهم أو عجزهم عن العمل أو شيخوختهم في الحدود التي يبينها القانون، فذلك لأن مظلة التأمين الإجتماعي - التي يمتد نطاقها إلى الأشخاص المشمولين بها - هي التي تكفل لكل مواطن الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية التي لا تمتن فيها آدميته، والتي توفر لحريته الشخصية مناخها للملائم، ولضمانه الحق في الحياة أهم روافدها، وللحقوق التي يملئها التضامن بين أفراد الجماعة التي يعيش في محيطها، مقوماتها بما يؤكد انتماء إليها. وتلك هي الأسس الجوهرية التي لا يقوم المجتمع بنونها، والتي يعتبر التضامن الإجتماعي وفقاً لنص المادة (٧) من الدستور مدخلاً إليها.

وحيث إن الحق في المعاش - بالنسبة لمن قام به سبب إستحقاقه - لا يعتبر منافياً للحق في الأجر، وليس ثمة ما يحول دون إجتماعهما بإعتبارهما مختلفين مصدرأ وسبباً، فبينما يعتبر نص القانون مصدرأ مباشراً الحق في المعاش، فإن الحق في الأجر يرتد في مصدره المباشر إلى رابطة العمل ذاتها.

## المادة (١٠١)

كذلك يقوم الحق في المعاش وفقاً للقواعد التي تقرر بموجبها، وتحدد مقداره على ضوءها، عن مدد قضاها أصحابها في الجهات التي كانوا يعملون بها، وأدوا عنها حصصهم في التأمين الإجتماعي، وذلك خلافاً لأجورهم التي يستحقونها من الجهة التي عادوا للعمل بها، إذ تعتبر مقابل مشروعاً لجهدهم فيه، وباعتبار دفعهم إلى التعاقد معها، ليكون القيام بهذا العمل سبباً لاقتضاها.

وحيث إنه متى كان ذلك، وكانت لفقرة الثانية من المادة (٤٠) من قانون التأمين الإجتماعي، نكلاً بعبارتها على أن المشرع عامل الأجر بإعتباره بديلاً عن المعاش، حال أن الإلتزام لا يكون بديلاً إلا إذا قام المحل البديل فيه مقام المحل الأصلي، وهو بذلك يفترض مديناً واحداً تقرر البديل لمصلحته، إذ تبرأ نمته إذا أداه بدل المحل الأصلي. ولا كذلك حق الجمع بين المعاش والأجر، ذلك أن الإلتزام بهما وليس مترتباً في ذمة مدين واحد، ولا يقوم ثانيهما مقام أولهما، فضلاً عن إختلافهما مصدراً، ومن ثم ينحل العنوان على أيهما إخلالاً بالملكية الخاصة التي كفل للدستور أصل الحق فيها بنص المادة (٣٤) وأحاطها بالحماية اللازمة لصونها، والتي جرى قضاء هذه المحكمة على إنصرافها إلى الحقوق الشخصية والعينية على سواء وإتساعها بالتالي للأموال بوجه عام.

وحيث إن هذه المحكمة كانت قد قضت بحكمها الصادر بجملة الرابع عشر من يناير سنة ١٩٩٥ في الطعن رقم ١٦ لسنة ١٥ قضائية دستورية بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٤٠) من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما نصت عليه من أنه إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل بإحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق قانون التأمين الإجتماعي لوجود نظام بديل مقرر وفقاً لقانون، يوقف صوف معاشه إعتباراً من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ إنتهاء خدمته بالجهات المشار إليها، وبمقروط ما يتصل بها من أحكام الفقرة الثانية من المادة ذاتها. كما قضت بحكمها الصادر بجملة الرابع من فبراير ١٩٩٥ في الطعن رقم ٣ لسنة ١٦ قضائية دستورية بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الأولى من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع بين معاش المخابطين بها ومرتباتهم، وكان هذين الحكمين قد كفلا لفئتين من المؤمن عليهم، حق الجمع بين معاشاتهم وأجورهم، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صبور

المادة (١٠١)

التمييز المجافية للدستور وإن تعذر حصرها، إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل أو استبعاد ينال بصورة تحكيمية من الحقوق أو الحريات التي كفلها الدستور أو القانون بما يحول دون مباشرتها على قدم من المساواة الكاملة بين المؤهلين قانوناً للانتفاع بها، وكان التكافؤ في المراكز القانونية بين المشمولين بنظم التأمين الإجتماعي، يقتضى ألا تكون معاشاتهم التي يستحقونها وفقاً لأحكامها، مسبباً لحرمانهم من الأجور التي يقتضونها مقابل أعمال التحقوا بها بعد إنتهاء خدمتهم، وكان المخاطبون بالنص المطعون فيه - دون غيرهم من نظرائهم - قد حرّموا من حق الجمع بين معاشاتهم وأجورهم، فإن هذا النص يكون متبنياً تمييزاً تحكيمياً منهياً عنه بنص المادة (٤٠) من الدستور.

وحيث إنه لما تقدم، يكون النص المطعون عليه مخالفاً أحكام المواد (٧ و ١٢ و ١٣ و ٣٤ و ٤٠ و ٦٢ و ١٢٢) من الدستور، ومن ثم يتعين الحكم بعدم دستوريته.

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة (٤) من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

المادة (١٠١)

٥ - في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٣١ لسنة ٢٢ قضائية "دستورية"

جلسة ٢٠٠٢/٧/٧

حيث إن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٧٨٠٦ لسنة ٥٤ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد المدعى عليه الأخير لبتغاء القضاء بوقف تنفيذ ثم إلغاء قرار المجلس الأعلى للجامعات رقم ٣٧٩ الصادر بجلسته المعقودة في ٢٠/٤/٢٠٠٠، وقال شرحاً لها إنه يعمل أستاذاً متفرغاً بقسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، وأن المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤، والمادة ٥٦ من لائحته التنفيذية خولتا الأستاذ المتفرغ وضعاً يماثل وضع الأستاذ العامل تماماً فيما عدا تقلد الوظائف الإدارية، وجاء قرار المجلس الأعلى للجامعات سالف الذكر ليهدر إداراً كاملاً مبدأ المساواة بينهما، إذ يحرم الأساتذة المتفرغين من التدريس بالمرحلة الجامعية الأولى، ومضى ناعياً على ذلك القرار أنه مشوب بعيب عدم الاختصاص لاغتصابه سلطة مجلسي القسم والكلية، فضلاً عن عيب مخالفة القانون، ولتأني نظر الدعوى صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ المعدل لقانون تنظيم الجامعات، فدفع المدعى بعدم دستورية هذا القانون بجميع مواده، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع، وصرحت له بإتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية، فقد أقام الدعوى الماثلة.

وحيث إن هيئة قضايا الدولة، دفعت بعدم قبول الدعوى، تأسيساً على أن للضرر المدعى به مرده إلى القرار رقم ٣٧٩ الصادر من المجلس الأعلى للجامعات في جلسته المعقودة بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٠، وليس إلى القانون المطعون بعدم دستوريته الذي كان صدوره لاحقاً لذلك القرار، ومن ثم يتخلف شرط المصلحة في الدعوى.

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن للمدعى قد أقام دعواه الموضوعية بصفته أستاذاً متفرغاً بجامعة الإسكندرية، طعن على قرار المجلس الأعلى للجامعات المؤرخ ٢٠/٤/٢٠٠٠ الذي أسند إلى الأساتذة

## المادة (١٠١)

المتفرغين بصفة أساسية مهمة القيام بأعباء مرحلة الدراسات العليا إلى جانب المساهمة في أعباء التدريس في المرحلة الجامعية الأولى في حدود الساعات الزائدة عن مجموع أنصبة أعضاء هيئة التدريس العاملين. وأثناء نظر هذه الدعوى صدر القانون الطعين رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات والتي يترتب على إعمال أحكامه من ناحية زوال الصفة التي أقام بها المدعى دعواه الموضوعية ومن ناحية أخرى تخويل المجلس الأعلى للجامعات الاختصاص بوضع الضوابط العامة لتوزيع العمل بين أعضاء هيئة التدريس والأساتذة المتفرغين وغير متفرغين، بما مؤداه أن الفصل في المسألة الدستورية المطروحة، وهي في هذا النطاق إختصاص المجلس الأعلى للجامعات بوضع الضوابط العامة لتوزيع العمل بين أعضاء هيئة التدريس والأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين وإنها خدمة الأستاذ المتفرغ ببلوغه سن السبعين وإعمال أثر هذه السن وقت العمل بالقانون الطعين. كل هذا من شأنه أن يؤثر على الصفة التي أقام بها المدعى دعواه الموضوعية وعلى مدى مشروعية للقرار محل تلك الدعوى، إذ كان ذلك، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شرط المصلحة في الدعوى الدستورية يتوافر إذا كان الحكم الذي يصدر فيها مؤثراً على الحكم في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة في الدعوى الموضوعية، فإن المدعى بذلك يكون قد توافرت له مصلحة في إقامة دعواه الدستورية، ويكون الدفع بعدم قبولها، خليفاً بالرفض.

وحيث إنه إذا كانت المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ - تنص على أنه:

"مع مراعاة حكم المادة (١١٣) من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن إنتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل، ولا تحسب هذه المدة في المعاش، ويتقاضون مكافأة مالية إجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش".

بما مؤداه أن الأستاذ الجامعي إذ يبلغ سن إنتهاء الخدمة، فإنه كان يصبح بقوة القانون أستاذاً متفرغاً مدى الحياة، ما لم يطلب هو عدم

المادة (١٠١)

الاستمرار في العمل، وبالمخالفة لذلك، جاءت أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات، ليتناول التعديل حكم المادة (١٢١) المشار إليه. وبموجب المادة الرابعة من هذا القانون يرتد هذا الحكم بأثره إلى الأساتذة المتفرغين الذين عينوا قبل تاريخ العمل به، وعلى صعيد آخر يرد تعديل بالإضافة إلى بنود المادة (١٩) من قانون تنظيم الجامعات ومادة جديدة برقم (١٩٥) مكرراً، لتجرى نصوص القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ على النحو الآتي:

### المادة الأولى:

"يستبدل بنص المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، النص الآتي:

مادة ١٢١ - "مع مراعاة حكم المادة (١١٣) من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحوا أساتذة متفرغين حتى بلوغهم سن السبعين، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل، ولا تحسب هذه المدة في المعاش، ويتقاضون مكافأة مالية إجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش".

### المادة الثانية:

يضاف إلى قانون تنظيم الجامعات المشار إليه مادة جديدة برقم (١٩٥) (مكرراً)، نصها الآتي:

"مادة ١٩٥ مكرراً - ينشأ بالمجلس الأعلى للجامعات صندوق لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس السابقين الذين بلغوا سن السبعين وأسرهم، وتكون للصندوق الشخصية الاعتبارية تتكون موارد الصندوق من:

(أ) المبالغ التي تخصصها الدولة للصندوق لتحقيق أغراضه.

المادة (١٠١)

(ب) المبالغ التي تساهم بها الجامعات من مواردها الذاتية لأداء الخدمات اللازمة لتحقيق أغراض الصندوق وذلك وفقاً لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات.

(ج) التبرعات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق.

(د) حصيلة استثمار أموال الصندوق وناتج نشاطه.

يكون للصندوق موازنة خاصة ويرحل الفائض بموازنة الصندوق من سنة إلى أخرى.

ويعفى نشاط الصندوق وكافة الخدمات التي يقدمها من جميع أنواع الضرائب والرسوم.

ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير التعليم العالي بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات.

### المادة الثالثة:

"يضاف إلى المادة (١٩) من قانون تنظيم الجامعات بند جديد برقم ١٣ مكرراً (١) نصه الآتي:

"بند ١٣ مكرراً (١) وضع الضوابط العامة لتوزيع العمل بين أعضاء هيئة التدريس للأستاذة والأساتذة غير المتفرغين على نحو يحقق الاستفادة الكاملة من خبرتهم جميعاً، بالصورة التي تحقق التطوير المستمر للتعليم في المرحلة الجامعية الأولى وفي مرحلة الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه".

### المادة الرابعة:

"ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ٢٠٠٠، وتسرى أحكامه على أعضاء هيئة التدريس الذين عينوا أساتذة متفرغين قبل تاريخ العمل به".



## المادة (١٠١)

وحيث إن نطاق الدعوى - بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعي - يتحدد بثلاثة أحكام مما نص عليه القانون المطعون فيه. أولها: ذلك الذي جعل من السبعين حداً ينتهى ببلوغه عمل الأستاذ المتفرغ، وثانيهما: الحكم الخاص بتحويل المجلس الأعلى للجامعات الاختصاص بوضع الضوابط العامة لتوزيع العمل بين أعضاء هيئة التدريس والأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين، وأخرها: الحكم الخاص بمرئى القانون الطعين على أعضاء هيئة التدريس الذين عينوا أساتذة متفرغين قبل العمل به، فيما إنطوى عليه من إنهاء عمل الأساتذة المتفرغين الذين جاوزوا سن السبعين عند العمل بالقانون، وهذه الأحكام الثلاثة هي التي تضمنتها بالتتابع نصوص المولد الأولى والثالثة والرابعة من القانون المطعون عليه.

وحيث إن المدعى ينعى على النصوص الطعينة - محددة نطاقاً على النحو المتقدم - إنها جاءت بالمخالفة لنصوص المولد ٦٤ و ٦٤ و ٦٨ من الدستور، وإعدادتها على إستقلال الجامعات بالمخالفة لنص المادة (١٨) من الدستور، وكذلك مناقضتها لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وللحق فى العمل المنصوص عليه فى المولد (٤٠ و ٨ و ١٣) من الدستور، ثم مخالفتها لنص المادة (١٨٧) من الدستور بحكم تطوائها على لئلا رجعى.

وحيث إنه عن النعى بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون الطعين فيما تضمنه من تعديل أحكام المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، فإنه مردود، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الموظف العام هو الذى يكون تعيينه بأداة قانونية لأداء عمل دائم فى خدمة مرفق عام تكبره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بطريق مباشر، وأن علاقة الموظف العام بالمرفق الذى تكبره للدولة هي علاقة تنظيمية يخضع فيها لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لهذا المرفق ولأوضاع العاملين فيه، وفى ذلك فهو يستمد حقوقه من نظام الوظيفة العامة ويلتزم بالواجبات التى يقرها هذا النظام، وهو نظام يجوز تعديله فى كل وقت، ويخضع الموظف العام لكل تعديل يرد عليه، ويطبق عليه باثر مباشر، ولا يجوز له أن يحتج بأن له حقاً مكتسباً فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظل أحكامه أو الذى طبق عليه لفترة طالأت أو قصرت، ما لم يكن التعديل قد إنطوى على مخالفة لنص دستوري، فهذا يكون الإحتجاج على التعديل بمخالفته للدستور، وليس

للمادة (١٠١)

بمسامحة بالأوضاع التنظيمية للموظف العام، إذ كان ذلك، وكان المقرر أن أستاذ الجامعة - سواء كان عاملاً أو متفرغاً - إنما تربطه بالجامعة علاقة وظيفية تنظيمية يخضع فيها لأحكام قانون تنظيم الجامعات، وكان التعديل الذي أدخله النص سالف الذكر على نص المادة (١٢١)، إنما ينصرف خطابه إلى أعضاء هيئة التدريس والأساتذة المتفرغين الذين لم يبلغوا سن السبعين وقت العمل بالقانون الطعين، ليضع حداً تنتهى عنده علاقتهم الوظيفية بالجامعة - ما لم يجر تعيينهم أساتذة غير متفرغين وفقاً لأوضاع تخرج من نطاق هذه الدعوى - فإن النص الطعين لا يكون بذلك قد خرج عن حدود السلطة التقديرية المقررة للمشروع في تنظيم أوضاع الجامعات المصرية وأوضاع أعضاء هيئات التدريس فيها بما رآه محققاً لأغراض الدولة في تطوير الجامعات وتمكينها من النهوض بأعبائها العلمية، وقد التزم النص الطعين الأوضاع الدستورية المقررة في كيفية أداء إصداره، وإستهدف تقرير قواعد عامة مجردة تناولت بالتنظيم الأوضاع الخاصة بإثنتى عشرة جامعة وأكثر من خمسة وخمسين ألفاً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ولم يتضمن من الأحكام ما يمس حق التقاضي، فإن النعى عليه من بعد بالإتحراف في إستعمال السلطة التشريعية بدعوى أنه صدر لمجابهة قضية واحدة منظورة أمام القضاء، ولأنه خالف نصصرص المواد (٦٤ و ٦٥ و ٦٨) من الدستور يكون عارياً عن دليله، وإذ كان النص الطعين لا يخالف أى نص دستوري آخر، فإنه يتعين رفض الطعن عليه.

وحيث إنه عن النعى بأن حكم البند (١٣) مكرراً (١) الذى أضافه القانون لطعين إلى المادة (١٩) من قانون تنظيم الجامعات، إنما ينطوى على إعتداء على إستقلال الجامعات، فإنه نعى مردود، ذلك أنه إذ يجرى هذا النص على أن يكون من إختصاص المجلس الأعلى للجامعات.

١٣ مكرراً (١) وضع الضوابط العامة لتوزيع العمل بين أعضاء هيئة التدريس والأساتذة المتفرغين والأساتذة غير لمتفرغين على نحو يحقق الاستفادة الكاملة من خبرتهم جميعاً، وبالصورة التى تحقق التطوير المستمر للتعليم فى المرحلة الجامعية الأولى وفى مرحلة الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه".

وإذ يجرى نص المادة (١٨) من الدستور، على أن:

(المادة ١٠١)

"التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج".

بما مؤداه أن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي هو استقلال لا ينقسم ولا يفصل عن حاجات المجتمع والإنتاج، وإذا كانت غاية الاختصاص الذي عهد به النص إلى المجلس الأعلى للجامعات هو وضع ضوابط عامة تدور في إطار الإعداد الكلية لأعضاء هيئة التدريس والأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين، وفقاً لما تملبه الأوضاع الخاصة بالكلية الجامعية المختلفة، وفي نطاق المقاصد العليا للقانون التي تستهدف تطوير التعليم الجامعي وتمكين الجامعات من النهوض بأعبائها العلمية، وهو اختصاص لا ينطوي على تدخل في اختصاص مجالس الأقسام بالكليات الجامعية بإقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتدريبات العملية والنسب المتبادل بين الأقسام، كما أنه لا يخل بسلطة مجالس الكليات بالنظر في الإقتراحات المتقدمة من مجالس الأقسام وإصدار ما تراه مناسباً من قرارات، إذ لا تعارض بين قواعد كلية يتم على أساسها توزيع العمل على نحو مجرد يرسى على المخاطبين بها جميعهم، وبين وضع هذه القواعد موضع التطبيق العملي على هؤلاء المخاطبين محددين بأشخاصهم ومن ثم، فإن النعي على النص الطعين بمخالفة حكم المادة (١٨) من الدستور يكون فاقداً الأساس خليفاً بالرفض.

وحيث إنه عن النعي على النص ذاته بأنه سيؤول في التطبيق إلى حرمان الأساتذة المتفرغين من التدريس في المرحلة الجامعية الأولى لينفرد بها أعضاء هيئة التدريس العاملون، بما ينطوي على إهدار لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وللحق في العمل المنصوص عليها في المولد (٤٠ و ٨ و ١٣) من الدستور. فإنه نعي مردود، ذلك أن الأستاذ المتفرغ إذ يبقى في العمل بهذه الصفة بعد بلوغه سن إنتهاء الخدمة، فإن العلاقة التي تربطه بالجامعة هي علاقة وظيفية تنظيمية شأنه فيها شأن عضو هيئة التدريس الذي لم يبلغ سن إنتهاء الخدمة، وكلاهما سواء في خضوعهما لأحكام قانون تنظيم الجامعات، بإعتباره النظام القانوني الذي يستمدان منه حقوقهما ويلتزمان بالواجبات التي يقررها، فإذا استنهض هذا النظام قواعد عامة مجردة

المادة (١٠١)

تستهدف توزيع اعباء العمل بين القائمين عليه بما يحقق - فى تقدير المشرع - انسب الوسائل لتسيير الجامعات المصرية، فإنه لا يمكن النعى عليه بأنه يهدر حق الأساتذة المتفرغين فى العمل حين يعهد إليهم بعمل بعينه، كما أنه لا يمكن أن ينعى عليه الإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فى مجال قوامه هو إختيار أفضل السبل لتسيير المرفق العام والارتقاء به، وليس إطاره المصالح الخاصة.

وحيث إن نص البند ١٣ مكرراً (١) من المادة (١٩) من قانون تنظيم الجامعات لا يخالف أى نص دستورى آخر، فإنه يتعين رفض الطعن عليه بعدم الدستورية.

وحيث إنه عن النعى بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ فيما نصت عليه من سريان أحكام هذا القانون "على أعضاء هيئة التدريس الذين عينوا أساتذة متفرغين قبل تاريخ العمل به"، فإن مودى هذا النص - ويعد أن قررت المادة الأولى من هذا القانون تعديل حكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وكان هذا التعديل يسرى بآثره الفورى المباشر، على الأستاذ المتفرغ ليصبح بقاؤه فى العمل موقوفاً ببلوغه سن السبعين - هو إنهاء خدمة الأساتذة المتفرغين الذين جاوزوا سن السبعين عند العمل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠، أى أعمال حكم النص الطعن بآثر رجعى على من كان قد استنقم مركزه القانونى كأستاذ منقرغ بعد بلوغه سن السبعين.

وحيث إنه، ولئن كان القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ ومن أحكامه النص الطعن، عند عرضه كمشروع قانون على مجلس الشعب، قد أخذ رأى النهاية عند نداء بالإسم وحصل على الأغلبية الخاصة المنصوص عليها فى المادة (١٨٧) من الدستور لإعمال حكمه بآثر رجعى، فإن إستيفاء هذه الشكالية لا يترتب عليه، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة عصمة أحكامه الموضوعية من الخضوع للرقابة التى تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين.

وحيث إن الحكم الموضوعى الذى تضمنه هذا النص هو إنهاء خدمة الأساتذة المتفرغين الذين جاوزوا سن السبعين وقت العمل بالقانون رقم ٨٢

لمدة ٢٠٠٠ بعد أن كان قد إكتمل مركزهم للقانونى كإساتذة متفرغين قبل العمل به.

وحيث إن النعى على هذا الحكم الموضوعى بمخالفته للدستور هو نعى صحيح، ذلك أن هذا الحكم قد وقع فى حماة المخالفة للدستورية من وجهين متساندين، الأول: هو أن النطاق الذى يمكن أن يرتد إليه الأثر الرجعى للقانون، هو الذى يعدل فيه التشريع من مركز قانونية لم تتكامل حلقاتها، وبالتالي لم تبلغ غايتها النهائية متمثلة فى حقوق تم إكتسابها وصار يحتج بها تسانداً إلى أحكام قانونية كانت نافذة، إذ فى هذا النطاق يبقى المركز القانونى قابلاً للتدخل التشريعى، تخلاً قد يزيد أو يزيل من آمال يبنى عليها صاحب المركز توقعاته، فإذا تقرر الأثر الرجعى فى غير هذا النطاق، وإمتد إلى إلغاء حقوق تم إكتسابها فعلاً وصارت لصيقة بأصحابها، وفقاً لأحكام قانونية كفلت حمايتها والإحتجاج بها فى مواجهة الكافة، كآثر لنفاذ هذه الأحكام، فإن الأثر الرجعى للقانون يكون بذلك قد تحول إلى أداة لإهدار قوة القوانين السابقة ومكانتها من الاحترام الذى يجب كفالته لها طوال الفترة التى كانت نافذة فيها، وهو الأمر الذى يتصادم مع أحكام المادتين (٦٤، ٦٥) من الدستور اللتين تنصان على أن "سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة" وأن "تخضع الدولة للقانون...".

أما الوجه الثانى لمخالفة النص الطعين للدستور، فهو مساسه بإحدى الحريات الأساسية التى كفلها الدستور للمواطنين كافة وهى حرية البحث العلمى، ذلك أن هذه الحرية هى من الحريات التى لا تتفصل ولا تنقسم عن شخص الباحث العلمى، فلا مفارقة بينها وبينه ولا يتصور لها كيان أو وجود إستقلالاً عنه، وإذا كان جوهر هذه الحرية هو مطلق الحرية على نحو غير نهائى، لأن أى قيد عليها مهما كان، إن هو إلا نقي لها، ولية عقبة فى طريقها ولو ضوئت ليست إلا عدواً عليها، ولأزم ذلك أن أعمال حكم النص الطعين كأثر رجعى فى حق مجموعة من الأساتذة المتفرغين - بحسبانهم باحثين علميين - هم بذلك محور وكيان حرية البحث العلمى، وإنهاء خدمتهم بعد كسبهم للحق فى البقاء فى خدمة الجامعات بعد سن السبعين، هو أمر من شأنه زعزعة أوضاعهم العلمية، وزلزلة كياناتهم العلمية، هو ما يتصادم مع نص المادة (٤٩) من الدستور الذى لم يكتف بكفالة حرية للبحث العلمى

المادة (١٠١)

للمواطنين قاطبة، وعلى نحو مطلق، وبلا أى قيد، إنما اضاف إلى ذلك تقرير إلزام على الدولة بتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق حرية البحث العلمى، تقديراً من المشرع الدستورى بأن ثمرة هذه الحرية هى التقدم العلمى كمفتاح أمل واحد ووحيد لاستعادة مصر مكانها ومكانتها الحضارية، فإذا جاء النص الطعين إستبدل بكفالة وسائل تشجيع البحث العلمى، زعزعة وزلزلة لوضع فئة بارزة من الباحثين العلميين، فإنه يكون قد خالف موجبات الدستور، ويتعين للقضاء بعدم دستوريته فى نطاق ما وقع فيه من مخالفة.

### فلهذه الأسباب

### حكمت المحكمة:

أولاً- بعدم قبول الدعوى فى شقها المتعلق بالمادة (١٩٥ مكرراً) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠.

ثانياً: بعدم دستورية عجز المادة الرابعة من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ فيما تضمنته من سريان أحكام هذا القانون على الأساتذة المتفرغين الذين أكملوا سن السبعين قبل العمل به.

ثالثاً: برفض ما عدا ذلك من الطلبات، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(المادة ١٠١)

٦ - في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٧٠ لسنة ١٨ قضائية "دستورية"

جلسة ٢٠٠٢/١١/٣

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ومساند الأوراق - نتحصل في أن المدعين كانا قد أقاما على المدعى عليهما الرابع والخامس الدعوى رقم ١٤٣٢٨ لسنة ١٩٨٩ إيجارات أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية إبتغاء الحكم بإخلائهما من الشقة المؤجرة إلى مورثهما. وقالا بيئنا للدعوى أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٧/٩/٢٨ إستاجر مورث المدعى عليهما الشقة رقم ٣ بالعقار المملوك لهما وإذا توفي إلى رحمة الله سنة ١٩٦٩، فقد أقام المدعين دعواهما للمشار إليها، فولجها المدعى عليهما بدعوى فرعية يطلب الحكم بإلزام المدعين بتحرير عقد إيجار لهما عن العين المؤجرة لمورثهما إستنادا إلى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧. حكمت المحكمة في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الأصلية بتحرير عقد إيجار للمدعى عليهما الأخيرين عن شقة للنزاع. طعن المدعين على هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨١٠٠ لسنة ١٠٩ ق. ولتأه نظره دفع الحاضر عن المدعين بعدم دستورية نص الفقرتين الأولى والأخيرة من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧. وبعد أن قدرت المحكمة جنية الدفع صرحت لهما بإقامة الدعوى للدستورية، فأقاما الدعوى الماثلة.

وحيث إن المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص في فقرتها الأولى - مقروءة على هدى أحكام هذه المحكمة في القضايا أرقام ٥٧ لسنة ١٨ ق دستورية، ٦ لسنة ٩ ق دستورية، ٣ لسنة ١٨ ق دستورية، ٤٤ لسنة ١٧ ق دستورية، ١١٦ لسنة ١٨ ق دستورية - على أنه - "لا ينتهى عقد إيجار المسكن ب وفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا معه حتى الوفاة أو الترك" ونص في الفقرة الأخيرة على أن: "وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم الحق فى الاستمرار فى شغل العين، ويلتزم هؤلاء الشاغلون بطريق التضامن بكافة أحكام العقد".

## المادة (١٠١)

وحيث أن المدعين يعينان على النصين الطعينين خروجهما على أحكام الشريعة الإسلامية التي اتخذها الدستور في المادة الثانية المصدر الرئيسي للتشريع. كما يعين عليهما انتهاكهما للحماية الدستورية التي كفلها الدستور للملكية الخاصة بمادتيه ٣٢، ٣٤ فضلاً عن مخالتهما لمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه بالمادة السابعة من الدستور.

وحيث إنه عن النعي بمخالفة الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للشريعة الإسلامية فإنه مردود، ذلك أنه ولئن كان القانون الأخير قد صدر في ظل حكم المادة الثانية من الدستور عندما كان يجري نصها على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية للمصدر الرئيسي للتشريع"، وقبل التعديل الدستوري الصادر سنة ١٩٨٠، والذي جعل حكم هذا النص أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، بما يجعل النص الطعين بمثابة عن الخضوع للنص الدستوري الأخير، إلا أنه حتى ولو خضع له، بتصوير إن إحالة المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إليه تؤدي إلى ذلك، فإن النعي عليه بمخالفة الشريعة الإسلامية يبقى مردوداً، ذلك أن النص في المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في عام ١٩٨٠ على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، يدل، وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة، على أنه لا يجوز لنص تشريعي يصدر في ظلّه أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية في ثبوتها ودلائلها معاً، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي يمتنع الإجتهد فيها، لأنها تمثل من الشريعة الإسلامية ثوابتها التي لا تحتمل تأويلاً أو تبديلاً، أما الأحكام غير القطعية في ثبوتها أو دلائلها أو فيهما معاً، فإن باب الإجتهد يتسع فيها لمواجهة تغير الزمان والمكان، وتطور الحياة وتنوع مصالح العباد، وهو إجتهد إن كان جائزاً ومنذوباً من أهل الفقه، فهو في ذلك لوجب وأولى لولى الأمر ليواجه ما تقتضيه مصلحة الجماعة درءاً لمفسدة أو جلباً لمنفعة أو درءاً وجلباً للأمرين معاً.

إذ كان ذلك، وكان للحكم قطعي الثبوت في شأن العقود كافلة، هو النص القرآني الكريم: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" - آية رقم (١) سورة المائدة -، وقد اختلف الفقهاء إختلافاً كبيراً فيما هو مقصود بالعقد في تفسير الآية الكريمة، ونصحت كتب المفسرين بهذا الإختلاف الذي كشف عن ظنية دلالة النص بالرغم من قطعية ثبوته، ورجح متفقاً عليه بعد كل خلاف أن



(المادة ١٠١)

النص قد تضمن أمراً بتنفيذ العقود قاطبة وإنفاذ آثارها، وهو أمر يشمل عقد الزواج الذي عني العزير بالحكيم بترتيب أحكامه، كما يشمل العقود المالية التي إتفق الفقهاء على أن إرادة المتعاقدين فيها لها سلطان مادامت لا تخالف أمراً مقررأ بنص قطعي في ثبوته ودلالته.

وحيث إن عقد الإيجار قد رحبت الأفاق فيه لإجتهد الفقهاء وحدهم، وقادهم إجتهاهم في شأن منته إلى القول بوجوب أن يكون مؤقتاً، أما المدة التي يؤقت إليها فقد اختلفوا فيها إختلافاً شديداً. ومن ذلك قولهم أنه يجوز إجارة العين المدة التي يعيش إليها المتعاقدان عادة، كما أن التاقيت قد يكون بضرب أجل ينتهي بحلوله العقد، أو بجعل أجله مرهوناً بحدوث واقعة محمولة على المستقبل.

وحيث إن نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المطعون عليها - إذ يجرى لى أنه "لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك"، فإن النص بذلك يتصل فى حكمه بحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذى يجرى صدرها على أنه "لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية .....". وفى بيان هذه الأسباب يأتى البند (ج) من هذه المادة لينص على أن من بينها: "ج - إذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر ... أو ... أو .... وذلك دون إخلال بالحالات التى يجيز فيها القانون للمستأجر تأجير المكان مفروشاً أو تركه لذوى القربى وفقاً لأحكام المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧"، بما مؤداه أن المشرع إذ قرر إمتداداً قانونياً لعقد الإيجار فى شأن المستأجر الأصلى وفقاً لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، فإنه قد سحب هذا الإمتداد إلى زوجه وأولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه فى العين المؤجرة حتى وفاته أو تركه العين، بحيث تغدو المسألة للدستورية المطروحة هى بيان ما إذا كان بتحرير عقد إيجار لمن عينتهم الفقرة الأولى من المادة ٢٩ المشار إليها، وبالشروط الواردة فى هذه الفقرة، وتوقف نص الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) عند هذا الحد، من شأنه أن يقضى بهذا النص إلى دائرة عدم الدستورية، تلك أن الإنتقال بالعقد الذى حرر لمصلحة أى من أقارب المستأجر الأصلى المحددين على النحو سالف الذكر ممن أن يكون

## المادة (١٠١)

سنداً لشغله العين، لأن يصبح عقداً منشئاً لعلاقة إيجارية جديدة، المستأجر الأصلي فيها هو للقريب الذي حرر العقد لمصلحته، مؤداه أن يسرى حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٩) على أقارب هذا القريب المقيمين معه - حسبما حددهم هذا النص - عند وفاته أو تركه العين، بما يترتب عليه نهوض حكم الفقرة الثالثة ليلزم المؤجر بتحرير عقد إيجار جديد لهم أو لأبيهم، ثم يستمر الأمر متتابعاً في حكمه، متعاقباً من جيل إلى جيل، لتحل به نتيجة محققة هي فقدان المؤجر - وبنتقدير أنه المالك للعين المؤجرة أو للحق في التأجير - جل خصائص حق الملكية على ما يملكه، وفيما يتجاوز أية ضرورة إجتماعية تجيز تحميل حق الملكية بهذا القيد، ذلك أن القيد الذي يحتمله حق الملكية في هذا الشأن، هو تقرير إمتداد قانوني لعقد الإيجار يستفيد منه المستأجر الأصلي وفقاً لحكم المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كما يستفيد منه ذوو قرياء المقيمون معه من زوج ولبناء وولدين وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧، حيث كانت إقامتهم معه محل اعتبار جوهري عند التعاقد، بما ينهض مبرراً لهذا القيد وفي إطار أزمة الإسكان التي جعلت المعروض من وحداته دون حجم الطلب عليها، فإذا تجاوز الأمر هذا الحد، وإنقلب القيد الذي تبرره هذه الضرورة الإجتماعية إلى فقدان المؤجر جل خصائص حق الملكية على العين المؤجرة، ولمصلحة من لم تشملهم الفقرة الأولى من ذات النص ولم يكن محل اعتبار عند التعاقد على التأجير، فإن الأمر يغدو عدولنا على حق الملكية الخاصة وهو ما يتعارض مع الأوضاع الخاصة بهذا الحق والحماية المقررة له بموجب أحكام المادتين ٣٢، ٣٤ من الدستور، ويوقع حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في حمة مخالفة للدستور وهي مخالفة توجب القضاء بعدم دستوريته فيما لم تتضمنه من النص على إنتهاء عقد الإيجار الذي يلتزم المؤجر بتحريره لأقارب المستأجر الأصلي المقيمين معه وقت وفاته أو تركه العين والمحددين في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من ذات القانون، بإنتهاء إقامة آخر هؤلاء الأقارب، سواء بالوفاة أو تركه العين.

وحيث إن مقتضى حكم المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، هو عدم تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته على الوقائع اللاحقة لليوم التالي لتاريخ نشر الحكم الصادر بذلك، وكذلك على الوقائع السابقة على هذا النشر إلا ما استقر من حقوق ومراكز صدرت بشأنها أحكام حازت قوة الأمر المقض، أو إذا حدد الحكم

(تمادة ١٠١)

الصادر بعدم الدستورية تاريخاً آخر لسريانه، لما كان ذلك وكان إعمال الأثر الرجعي للحكم بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وعلى ما إنتهت إليه المحكمة في هذه الأسباب، مؤداه إحداث خللة اجتماعية واقتصادية مفاجئة، تصيب فئات عريضة من تقاطنين بوحدات سكنية تساندوا في إقامتهم بها إلى حكم هذا النص قبل انقضاء بعدم دستوريته، وهي خللة تتال من الأسرة في إهم مقومات وجوده المادي، وهو الماوى الذى يجمعها وتستظل به، بما تترتب عليه آثار اجتماعية تهز مبدأ التضامن الاجتماعى الذى يقوم عليه المجتمع وفقاً لما نصت عليه المادة السابعة من الدستور، إذ كان ذلك فإن المحكمة ترى إعمال الرخصة المخولة لها بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانونها، وتحدد لسريان هذا الحكم تاريخاً آخر هو اليوم التالى لنشره، بما مؤداه أن جميع العقود التى أبرمت قبل هذا التاريخ إعمالاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، وتنزل منزلتها الوقائع التى ترتب عليها قيام إلترام على المؤجر بتحرير عقود إيجار، فتعد عقوداً قائمة حكماً - حيث كان يجب تحريرها -، وتظل قائمة ومنتجة لكافة آثارها القانونية وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ المشار إليها.

### فلهذه الأسباب

### حكمت المحكمة:

لأولاً: بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر، فيما لم يتضمنه من النص على إنتهاء عقد الإيجار الذى يلتزم المؤجر بتحريره لمن لهم الحق فى شغل العين، بإنتهاء إقامة آخرهم بها، سواء بالوفاة أو الترك، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات، ولزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

المادة (١٠١)

٧ - بتحديد اليوم التالي لنشر هذا الحكم تاريخاً لإعمال أثره.

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٠٥ لسنة ١٩ قضاية دستورية

جلسة ٢٠٠٢/١١/٣

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن للمدعية كانت قد أقامت على المدعى عليه الأخير الدعوى رقم ١٣١٠ لسنة ١٩٧٧ إيجارات أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية، إيتغاء الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/١/١ المبرم بينهما وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها على قول منها بأن العقد محدد المدة وينتهي في ١٩٩٦/١٢/٣١، وقد أنذرت به بعدم رغبتها في تجديده لحاجتها إلى العين إلا أنه لم يمثل مما اضطرها إلى إقامة الدعوى، وأمام المحكمة طلب المدعى عليه الأخير رفض الدعوى إستناداً إلى المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ففقت المدعية بعدم دستورتها. وبعد أن قررت المحكمة جدية للدفع صرحت لها بإقامة الدعوى الدستورية فأقامتها.

وحيث أن المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه:

"لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المنفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية:

أ- إلهم الكلى أو الجزئى.

ب- إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة ..

ج- إذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر .. أو .. أو وذلك دون إخلال بالحالات التى يجيز فيها القانون للمستأجر تأجير المكان مفروشا أو .. أو تركه لذوى القربى وفقاً لأحكام المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

د- إذا ثبت بحكم قضائى نهائى .. ومع عدم الإخلال بالأسباب المشار إليها لا تمتد بقوة القانون عقود إيجار الأماكن المفروشة".

## المادة (١٠١)

وحيث إن المسألة التي يتوقف الفصل في الدعوى الموضوعية، على قضاء المحكمة الدستورية فيها - وهي التي يتوافر بها شرط المصلحة لقبول الدعوى الدستورية - هي تحديد مدى دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، إذ أن المدعى عليه فسى الدعوى الموضوعية هو المستأجر الأصلي لعين النزاع الذي يتمسك بالإمتداد الذى قرره القانون لمدة عقد الإيجار، في مواجهة تمسك المدعية بالمدة المتفق عليها فى العقد المبرم بينهما، ومن ثم فإن نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بهذه الفقرة وحدها.

وحيث إن المدعية تنعى على نص هذه الفقرة مخالفتها للمادة الثانية من الدستور وخروجها على أحكام الشريعة الإسلامية لما يترتب على حكمها من تأييد لمدة عقد الإيجار فضلاً عن إخلاله بمبدأ التضامن الاجتماعى الذى أقره الدستور فى مادته السابعة، ومساسه بالملكية الخاصة التى كفلها الدستور فى مادتيه ٣٢، ٣٤.

وحيث إنه عن النعى بمخالفة النص للطعين للشريعة الإسلامية، فهو مردود، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة، أنه إذ نصت المادة الثانية من الدستور على أم مبادئ للشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، فإن مقتضى هذا النص، أنه لا يجوز لنص تشريعى يصدر فى ظله أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية فى ثبوتها ودلالاتها معاً، بإعتبار أن هذه الأحكام وحدها هى التى يتمتع الإجتهد فيها لأنها تمثل من الشريعة الإسلامية ثوابتها التى لا تحتل تأويلاً أو تبديلاً، أما الأحكام غير القطعية فى ثبوتها أو فى دلالتها أو فيها معاً، فإن باب الإجتهد يتسع فيها لمواجهة تغير الزمان والمكان، وتطور الحياة وتنوع مصالح العباد، وهو إجتهد إن كان جائزاً ومنوباً من أهل الفقه، فهو فى ذلك أوجب وأولى لولى الأمر لواجه ما تقتضيه مصلحة الجماعة درءاً لمفسدة أو جلباً لمنفعة أو درءاً وجلباً للأمرين معاً. إذ كان ذلك، وكان الحكم قطعى الثبوت فى شأن العقود كافة، هو النص القرآنى الكريم "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" - آية رقم (١) سورة المائدة -، وقد اختلف الفقهاء إختلافاً كبيراً فيما هو مقصود بالعقد فى تفسير الآية الكريمة، ونضجت كتب المفسرين بهذا الإختلاف الذى كشف عن ظنية دلالة النص بالرغم من قطعية ثبوته، ورجح متفقاً عليه بعد كل خلاف أن النص قد تضمن أمراً بتنفيذ العقود قاطبة وإنفاذ آثارها، وهو أمر يشمل عقد الزواج

المادة (١٠١)

الذى عنى العزيز الحكيم بترتيب أحكامه، كما يشمل العقود المالية التى إتفق الفقهاء على أن إرادة المتعاقدين فيها لها سلطان ما دامت لا تخالف أمراً مقررأ بنص قطعى فى ثبوته ودلالته.

وحيث إن عقد الإيجار قد رحبت الأفاق فيه لإجتهد الفقهاء وحدهم، وقادهم إجتهدهم فى شأن مدته إلى القول بوجوب أن يكون مؤقتاً، أما المدة التى يؤقت إليها فقد إختلفوا فيها إختلافاً شديداً، ومن ذلك قولهم أنه يجوز إجارة العين المدة التى يعيش إليها المتعاقدان عادة، كما أن التأقيت قد يكون بضرب أجل ينتهى بحلوله العقد، أو يجعل أجله مرهوناً بحدوث واقعة محمولة على المستقبل.

وحيث إن النص الطعين لم يعمد إلى تأييد عقد الإيجار، وإنما هو قصد إلى تقرير إمتداد لهذا العقد يتجاوز المدة المتفق عليها فيه، وهو إمتداد وإن كان غير محدد بمدة معينة، إلا أن مدته تتحدد بوقائع عدة، منها تلك الوقائع التى عدتها باقى أحكام المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١، فيما أعقب صدر الفقرة الأولى المطعون عليها، والتى يلزم إذا توافرت شروط إحداها إنهاء العقد، ويتصل بالتأقيت أن يطلب المستأجر نفسه إنهاء العقد، ثم يتحقق التأقيت النهائى للعقد بوفاة المستأجر إذا وقعت هذه الوفاة خلال مدة الإمتداد القانونى له، وذلك دون خوض فى حكم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧، لخروجه عن نطاق الدعوى، إذ كان ذلك وكان النص الطعين فيما اتاه من حكم، لم يخرج عن دائرة ما إجتهد فيه الفقهاء - وكان له أن يخرج - ولم يخالف حكماً شرعياً قطعى الثبوت والدلالة، وإنما هو قرر أمراً لا يجوز الإتفاق على مخالفته، وهو أمر ينمجم مع باقى ما تراضى عليه المتعاقدان من شروط، لتصبح فى مجموعها هى أحكام العقد من حقوق وإلتزامات، يمثل العقادان فيه معاً للأمر للقرأنى الكريم "أوفوا بالعقود" فإنه بذلك لا يكون قد خالف أحكام الشريعة الإسلامية من أى وجه من الوجوه.

وحيث إنه عن النعى بمساس النص بحق الملكية وإخلاله بمبدأ التضامن الإجتماعى، فإنه بدوره مردود، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الدستور قد كفل حق الملكية الخاصة، وحوطه بسياج من الضمانات التى تصون هذه الملكية وتكرأ كل عدوان عليها، إلا أنه فى

(المادة ١٠١)

ذلك كله لم يخرج عن تأكيد على الدور الإجتماعى لحق الملكية، حيث يجوز تحميلها ببعض القيود التى تقتضيها أو تفرضها ضرورة اجتماعية، وطالما لم تبلغ هذه القيود مبلغاً يصيب حق الملكية فى جوهره أو يعدمه جل خصائصه، إذ كان ذلك وكان ما أملى على المشرع المصرى تقرير قاعدة الإمتداد القانونى لعقد الإيجار، هو ضرورة لاجتماعية شديدة الإلحاح تمثلت فى خلل شديد فى التوازن بين قدر المعروض من الوحدات السكنية وبين حجم الطلب عليها، وهو خلل باثرت ضغوطه الاجتماعية آثارها منذ الحرب العالمية الثانية، وكان تجاهلها يعنى تشريد ألوف من الأسر من ماواها بما يؤدى إليه ذلك من تفتيت فى بنية المجتمع وإثارة الحقد والكراهية بين فئاته ممن لا يملكون المأوى ومن يملكونه، وهو ما يهدد مبدأ التضامن الإجتماعى، لذلك فقد تبنى المشرع المصرى قاعدة الإمتداد القانونى لعقد الإيجار منذ التشريعات الإستثنائية لإيجار الأماكن الصادرة أثناء الحرب العالمية الثانية، وحتى النص الطعين مراعيًا فى سريان الإمتداد إلى ذوى قرابة المستأجر المحددين فى النص الطعين أنهم كانوا محل إعتبار جوهري على مبدأ للتضامن الإجتماعى.

وحيث إنه مما تقدم يبين أن النص الطعين لا يكون قد تضمن مساساً بحق الملكية الخاصة أو إخلالاً بمبدأ التضامن الإجتماعى، وإذ كان لا يخالف أى نص دستورى آخر فإنه يتعين للقضاء برفض الطعن.

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة، ولأزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

٨ - فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٠١ لسنة ٢٣ "دستورية"

جلسة ٢٠٠٢/٢/١٥

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليها الثالثة كانت قد أقامت الدعوى رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠٠٠ أمام محكمة الأمكنندرية الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب الحكم بخلعها من زوجها المدعى، طلبة بائنة مقابل ردها عاجل الصداق والشبكة، وتنازلها عن مؤخر الصداق، على سند من أن كان قد تزوجها بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ١٩٩٧/٧/٢٥، وقد دب الخلاف بينهما إلى حد لم تعد تطيق الحياة معه وأصبحت تخشى من أن تغضب الله إزاء كراهيتها لزوجها وعدم رغبتها فى معاشرته. وعرضت محكمة الموضوع الصلح على الطرفين فرفضته المدعى عليها الثالثة وقبله المدعى، فقررت المحكمة ترشيح حكيم، وإذا باشرأ مهمتهما، وقدم تقريراً بوصى بخلعها منه بعد أن تبين لهما إستحالة العشرة بينهما، وإستعدادها للتنازل عما لها من حقوق لديه، دفع المدعى بعدم دستورية القانون لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه. والمادة (٢٠) منه، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية دفعه وصرحت له بإقامة الدعوى للدستورية، فقد أقام للدعوى المائلة.

وحيث إن المدعى يعنى على القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه عدم عرض على مجلس الشورى بإعتباره من القوانين المكملة للدستور، مما يخالف أحكام المادتين (١٩٤، ١٩٥) من الدستور.

وحيث إن هذا للنعى غير صحيح، ذلك أنه - ولما كان وجه الرأى فى إعتبار القانون، من القوانين المكملة للدستور - فالثابت أن مشروعه قد عرض على مجلس الشورى، وتمت الموافقة عليه بعد أن جرت مناقشته فى دور الإنعقاد الحادى والعشرين للمجلس، بجلستيه التاسعة والعاشرة المعقودتين أولاً بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٥، ثم بجلستيه الحادية عشرة والثانية عشرة المعقودتين بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٦، حسبما جاء بمضابط جلسات وكتاب المستشار أمين عام مجلس الشورى رقم ١٠٠ بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٠.



(١٠١)

وحيث إن المادة (٢٠) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه تنص على أن للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع، فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعواها بطلبه وافتدت نفسها وخالعت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية للشرعية وردت عليه الصداق الذي أعطاه لها، حكمت المحكمة بتطليقها عليه.

ولا تحكم المحكمة بالتطليق للخلع لموالة مساعي الصلح بينهما، خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر، وعلى الوجه المبين بالفقرة الثانية من المادة (١٨) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٩) من هذا القانون وبعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل للإستمرار الحياة الزوجية بينها وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض.

ولا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار، أو نفقتهم أو أى حق من حقوقهم.

ويقع بالخلع فى جميع الأحوال طلاق بائن.

ويكون الحكم - فى جميع الأحوال - غير قابل للطعن عليه بآى طريق من طرق الطعن.

وحيث إن المدعى ينعى على المادة (٢٠) المطعون عليها مخالفتها للدستور، لمناقضتها لأحكام الشريعة الإسلامية التى تشترط قبول الزوج للخلع. فضلا عن أن ما قرره من عدم قابلية الحكم الصادر بالخلع للطعن بآى طريق فيه إهدار لحق النقاضى الذى كفله الدستور للناس كافة.

وحيث إنه عن النعى بمخالفة النص الطعين لأحكام الشريعة الإسلامية، فإن المقرر فى قضاء هذه المحكمة، أن المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها فى سنة ١٩٨٠ - إذ نصت على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، فإن مقتضى ذلك أنه لا يجوز لنص تشويعى يصدر فى ظلّه أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية فى ثبوتها ودلائلها، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هى التى يتمتع الإجتهد فيها لأنها تمثل من الشريعة الإسلامية ثوابتها التى لا تحتمل تأويلا أو تبديلا، وليست كذلك الأحكام الظنية فى ثبوتها أو دلائلها أو فيها معا، فهذه تنسج دلالة الإجتهد

## المادة (١٠١)

فيها تنظيماً لشئون العباد، وضماناً لمصالحهم التي تتغير وتتعدد مع تطوّر الحياة وتغير الزمان والمكان، وهو إجتهد وإن كان جائزاً ومنودباً من أهل الفقه، فهو في ذلك أوجب وأولى لولى الأمر، يبذل جهده في إستنباط الحكم الشرعى من الدليل التفصيلي، ويعمل حكم العقل فيما لا نص فيه توصلاً لتقرير قواعد عملية يقتضيها عدل الله ورحمته بعباده، تسعها الشريعة الإسلامية التي لا تضفى قسمة على آراء، أحد من الفقهاء فى شأن من شئونها، ولا تحول دون مراجعتها وتقييمها وإيدال غيرها بها بمراعاة المصلحة الحقيقية للجماعة التي لا تناقض المقاصد العليا للشرعية، ويكون إجتهد ولى الأمر بالنظر فى كل مسألة بخصوصها بما يناسبها، إخماداً للثائرة، وإنهاء للتنازع والتناحر، وإبطالاً بخصومة، مستعيناً فى ذلك كله بأهل الفقه والرأى، وهو فى ذلك لا يتقيد باضرورة بأراء الآخرين، بل يجوز أن يشرع على خلافها، وأن ينظم شئون العباد فى بيئة بذاتها تستقل بأوضاعها وظروفها الخاصة، بما يرد الأمر المتنازع عليه إلى الله ورسوله، وكان عليه عند الخيار بين أمرين مراعاة ليسرهما ما لم يكن إثمًا، فلا يضيق على الناس أو يرهقهم من أمرهم عسراً، وإلا كان مصادماً لقوله تعالى "ما يريد الله ليجعل عليكم فى الدين من حرج".

وحيث إنه لما كان للزواج قد شرع - فى الأصل - ليكون مؤبداً، ويستمر صالحاً وكانت العلاقة الشخصية بين الزوجين هى الصلة التي تجعل الحياة الزوجية صالحة فيبقى الزواج بها، لذلك فقد حرص الشارع - عز وجل - على بقاء المودة وحث فى حسن العشرة، ولكن عندما تحل الكراهية محل المودة والرحمة، ويشتد الشقاق ويصعب الوفاق، فقد رخص سبحانه وتعالى للزوج أن ينهى العلاقة بالطلاق يستعمله عند الحاجة وفى الحدود التي رسمها له الشارع الحكيم، وفى مقابل هذا الحق الذى قرره جل شأنه للرجل فقد كان حتماً مقضياً أن يقرر للزوجة حقاً فى طلب التطلق لأسباب عدة، كما قرر لها حقاً فى أن تفكدي نفسها فترد على الزوج ما دفعه من عاجل الصداق وهو ما عرف بالخلع. وفى الحالين، فإنها تلجأ إلى القضاء الذى يطلقها لسبب من أسباب التطلق، أو يحكم بمخالعتها لزوجها، وهى مخالعة قال الله تعالى فيها: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أنتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله، فإن خفت ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتكت به، تلك حدود الله فلا تعتوها، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون" - الآية رقم

٢٢٩ من سورة البقرة - بما مؤداه أن حق الزوجة قسى مخالعة زوجها  
وإقتداء نفسها مقابل الطلاق قد ورد به نص قرآنى كريم قطعى الثبوت، ثم  
جاءت السنة النبوية للكرامة لتتزل الحكم القرآنى منزلته العملية، فقد روى  
البخارى فى الصحيح عن عكرمة عن ابن عباس - رضى الله عنهما -  
قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبی - صلى الله عليه وسلم  
- فقالت: يا رسول الله، ما أنقم على ثابت فى دين ولا خلق، إلا أنى أخاف  
للكفر فى الإسلام، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "أفتردين عليه  
حديثه؟" قالت: نعم وأزید، فقال لها لما الزيادة فلا، فرددت عليه حديثه،  
فأمره، ففارقها. وقد تعددت الروایات فى شأن أمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم، ومنها الرواية السابقة ومنها أنه أمره بتطليقها، وفى رواية أخرى أنه  
طلقها عليه، وكان ثابت بن قيس غير حاضر، فلما عرف بقضاء رسول الله  
قال: رضيت بقضائه، فالخلع إذا فى أصل شرعته من الأحكام قطعية الثبوت  
لورود النص عليه فى كل من القرآن والسنة. أما أحكامه التفصيلية فقد سكت  
عنها العليم الخبير جل شأنه - لحكمة قدرها - وتبعه الرسول الكريم صلى  
الله عليه وسلم فى ذلك، ولذا فقد إجتهد الفقهاء فى شأن هذه الأحكام، فمنهم  
من ذهب إلى لزوم موافقة الزوج على الخلع، قولاً بأن ما ورد بالحديث  
الشريف من رد الحديقة والأمر بالمفارقة، كان من قبيل التنب والإرشاد، فلا  
يقع الطلاق بالخلع إلا بموافقة الزوج، على حين ذهب فريق آخر إلى أن  
الأمر بالمفارقة كان أمر وجوب، فيقع الخلع إما برضاء الزوجين، أو بدون  
موافقة الزوج وذلك بحكم ولى الأمر أو القاضى فكان لازماً - حتى لا يشق  
الأمر على القاضى - أن يتدخل المشرع لبيان أى من الرأیین أولى بالاتباع،  
وهو ما نحا إليه النص المطعون فيه، فأخذ بمذهب المالكية وأجاز للزوجة أن  
تخالع إذا ما بغضت الحياة مع زوجها وعجز الحكمان عن الصلح بينهما  
فيخلعها القاضى من زوجها بعد أخذ رأى الحكمين، على أن تدفع إليه ما  
قدمه فى هذا الزواج من عاجل الصداق. وليس ذلك إلا إعمالاً للعقل بقدر ما  
تقتضيه الضرورة بما لا ينافى مقاصد الشريعة الإسلامية وبمراعاة أصولها،  
ذلك أن التفريق بين الزوجين فى هذه الحالة، من شأنه أن يحقق مصلحة  
للطرفين معاً، فلا يجوز أن تجبر الزوجة على العيش مع زوجها قسراً عنها،  
بعد إذ قررت أنها تبغض الحياة معه، وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية  
بينهما، ولأنها تخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا الیغض، مما حدا بها إلى  
افتكائها لنفسها وتنازلها له عن جميع حقوقها المالية للشرعية وردها للصداق

## المادة (١٠١)

الذى أعطاه لها. ولقول بإشتراط موافقة الزوج يؤدى إلى إيجاب الزوجة على الاستمرار فى حياة تبغضها، وهو ما يبتعد بعلاقة الزواج عن الأصل فيها، ألا وهو السكن والمودة والرحام، ويجعل الزوج، وقد تخفف من كل عبء مالى ينتج عن الطلاق، غير ممسك بزوجه التى تبغضه إلا إضراراً بها، وهو إضرار ينتهى عنه الشريعة الإسلامية، ويتأذى منه العقيدة الإسلامية فيما قامت عليه من تكامل أخلاقى وسمو سلوكى، ويتنافى مع قاعدة أصولية فى هذه الشريعة وهى أنه لا ضرر ولا ضرار.

وحيث إنه لما تقم، فإن النص الطعين يكون قد نهل من أحكام الشريعة الإسلامية منهلاً كاملاً، فقد استند فى أصل قاعدته إلى حكم قطعى للثبوت، واعتق فى نفاصله رأى مذهب من المذاهب الفقهية، بما يكون معه فى جملته موافقاً لأحكام هذه الشريعة السمحة، ويكون النعى عليه مخالفاً لها ومن ثم مخالفة المادة الثانية من الدستور نعيًا غير صحيح بما يوجب رفضه.

وحيث إن الأصل فى السلطة التى يملكها المشرع فى مجال تنظيم الحقوق - ومن بينها حق النقاضى المقرر بنص المادة (٦٨) من الدستور - هو إطلاقها ما لم يقيد بها الدستور بضوابط معينة، منها أن هذا التنظيم ينبغى ألا يؤدى إلى إجراء تمييز تحكمى فيما بين أصحاب المراكز القانونية المتكافئة بلا أساس موضوعى يبرره، كما أنه ليس كل تقسيم تشريعى يعتبر منافياً لمبدأ المساواة، بل يتعين دوماً أن ينظر إلى النصوص القانونية باعتبارها وسائل حددها المشرع لتحقيق أغراض يتبناها، فلا يستقيم إعمال مبدأ المساواة أمام القانون - المنصوص عليه بالمادة (٤٠) من الدستور - إلا على ضوء مشروعية تلك الأغراض وإتصال هذه الوسائل منطقياً بها، إذ لا يتصور أن يكون التقسيم التشريعى منفصلاً عن هذه الأغراض التى يتبناها المشرع، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قصر النقاضى على درجة واحدة لا يناقض الدستور، وإما يدخل فى إطار السلطة التقديرية التى يملكها المشرع فى مجال تنظيم الحقوق، فإن ذلك مؤداه أن الوقوف بالنقاضى عند درجة واحدة إستناداً إلى أسس موضوعية، لا ينتقص من حق النقاضى الذى يكفله الدستور للناس كافة.

وحيث إن التنظيم التشريعى للخلع - طبقاً للنص المطعون فيه - هو تنظيم متكامل ينفرد بكونه وحدة لا تتجزأ فى جميع عناصرها ومقتضاياتها

## المادة (١٠١)

الشرعية، قصد به المشرع رفع الضرر عن الزوجات اللاتي يعانين من تحت الأزواج عندما يستحكم النفور ويستعصى العلاج كما يرفع عن كامل الأزواج كل عبء مالى يمكن أن ينجح عن إنهاء العلاقة الزوجية، فالتنظيم يقوم على إفتداء الزوجة نفسها بتنازلها عن جميع حقوقها المالية الشرعية، ورد عاجل الصداق الذى دفعه الزوج لها، المثبت فى عقد الزواج أو الذى تقرره المحكمة عند التنازع فيه وإقرارها بأنها تفيض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة بينهما، وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض، فإذا لم يوافق الزوج على التطلق، فإن للمحكمة تقوم بدورها فى محاولة للصلح بين الزوجين ثم تتدب حكيم لموالة ذلك، دون إلزام على الزوجة بأن تبدي أسباباً لا تريد الإفصاح عنها، ومن ثم لا تبحث المحكمة أسباباً معينة قانونية أو شرعية، أو تحقق أضراراً محددة يمكن أن تكون قد لحقت بها، فإن لم يتم الوفاق، وعجز الحكمان عنه، تتحقق المحكمة من رد الزوجة لعاجل الصداق بعد أن تستوثق من إقراراتها، ثم تحكم بالخلع، الذى تقع به طلاقاً باتناً، أخذاً بما أجمع عليه فقهاء المسلمين، ومن ثم يكون أمراً منطقياً أن ينص المشرع على أن للحكم الصادر بالخلع فى جميع الأحوال يكون غير قابل للطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن، تقديرًا بأن الحكم يبنى هنا على حالة نفسية وجدانية تقررها الزوجة وحدها، ويشهد الله وحده على بغضها الحياة مع زوجها وخشيئتها هى دون سواها ألا تقيم حدود الله، ومن ثم تنتفى علة النقاضى على درجتين، حيث تعطى درجة النقاضى الثانية فرصة تدارك ما عساها تخطئ فيه محكمة أول درجة من حصر للوقائع أو استخلاص دلالتها، أو إلمام بالسياب للنزاع، أو تقدير لأدلته، أو إنزال صحيح حكم القانون عليه، بما مؤداه أن دعوى التطلق للخلع تختلف فى أصلها وممرها عن أية دعوى أخرى، حيث تقتضى أن يكون الحكم الصادر فيها منهياً للنزاع برمته وبجميع عناصره، بما فى ذلك ما قد يثار فيها من نزاع حول عاجل الصداق الواجب رده، والقول بغير ذلك يفتح أبواب الكيد واللدن فى الخصومة التى حرص المشرع على سدها ويهمم التنظيم من أساسه، فلا يحق مقاصده الشرعية والاجتماعية للمنشودة. ومتى كان ما تقدم، فإن النص للطعين فيما قرره من عدم قابلية الحكم الصادر بالخلع للطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن يكون قائماً على أسس موضوعية تسانده وينسبها أيضاً مبرراً لمغايرته - فى هذا الشأن - عما سواه من أحكام تصدر بالتطبيق للضرر أو لغيره من أسباب، ومن ثم فلا يكون النص للطعين، فيما تضمنه

المادة (١٠١)

من عدم قابلية الحكم الصادر بالخلع للطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن، منتقضا من حق النقاضى أو مارقا عن مبدأ المساواة.

وحيث إن النص الطعين لا يخالف أى حكم آخر من أحكام الدستور.

#### فلهذه الأسباب

#### حكمت المحكمة

برفض الدعوى، وبمصادرة الكفالة، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة.





للطباعة

يسرى حسن إسماعيل

شارع عبد العزيز - الهدارة ٢ عابدين  
عابدين ت ٢٩١٠٠٧٥ دار السلام ت ٢٢٠٩١١٨









Bibliotheca Alexandrina



0548588